

من نوادر المخطوطات

التَّحْلِيقُ عَلَى كِتَابِ سَيِّدِي

تأليف

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي

المتوفى سنة ٣٧٧ هـ - ٩٨٧ م

تمحيق و تمليص

الدكتور عوض بن حمد القوزي

جامعة الملك سعود - الرياض

الجزء الثاني

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

الطبعة الأولى

جمادي الأولى ١٤١٢هـ
ديسمبر ١٩٩١م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هَذَا بَابٌ يَكُونُ فِيهِ الْحَرْفُ الَّذِي مِنْ نَفْسِ الْأِسْمِ (١)

قال: وَقَعَ وَمَاقِبَلُهُ (٢).

أي: ماقبل الزائد.

قال: يَمْتَزِلَةُ الْحَرْفِ الَّذِي كَانَ قَبْلَ التَّوْنِ (٣).

يعني في مسلمين ومروان وما أشبه ذلك.

قال: قَهُوْ زَائِدٌ (٤).

أي: الواو في منصور (٥) [٥٠].

(١) الكتاب ٣٣٨/١، والحديث يتناول الزوائد العشرة ومواضعها. انظر المختضب ٥٦/١ - ٦٠.

(٢) الكتاب ٣٣٨/١، وهذه العبارة جزء من عنوان الكتاب الذي عقده سيبويه وهو: "هذا بابٌ يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم وما قبله بمنزلة زائد وقع وما قبله جميعاً" وفسره سيبويه بقوله: "وذلك قولك في مَنْصُور: يا مَنصُ أَقْبِلْ، وفي عَمَّارٍ: يا عَمَّ أَقْبِلْ، وفي رجلٍ اسمه عَنَتْرَيْسٌ: يا عَنَتْرَ أَقْبِلْ، وذلك لأنك حذفْتَ الآخر كما حذفْتَ الزائد وما قبله ساكن"، زاد السيرافي في الأمثلة قوله: وفي رجلٍ اسمه ثَمَلَانٌ: يا ثَمَلُ أَقْبِلْ، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٦٠.

(٣) الكتاب ٣٣٨/١، زيادة الياء هنا دليل على النصب والخفض في التثنية والجمع، أما زيادة الألف في (مروان) فغللحاق.

(٤) الكتاب ٣٣٨/١.

(٥) قس أبو سعيد هذه العبارة والتي قبلها بقوله: "وجعل ماقبله بمنزلة الزيادة وما قبله - وهو قول يونس - بحذف الذي من نفس الحرف الزائد، يريد كما كان حال الحرف الأصلي في منصور وعمار وعنتريس، وهو الراء في منصور وعمَّار، والسين في عنتريس قد وجب حذفه لأنه طرف الأسماء، وصارت هذه الحروف الأصلية من الحرف كالزائد الثاني من الزائدين، فقد ساوت الحروف الأصلية الزائد الثاني، والزائد الأول من الزائدين بمنزلة =

قال: وَلَمْ يَكُنْ لَازِمًا لِمَا قَبِلَهُ^(١).
 أي، لم تكن الواو من "منصور" والألف من "عَمَّار" لازماً لما قبله.
 قال: لِأَنَّ مَا بَعْدَهُ لَيْسَ^(٢).
 أي: الواو.
 قال: فَلَمَّا كَانَتْ حَالُ هَذِهِ الزِّيَادَةِ^(٣)
 أي حال الزيادة في (منصور).
 قال: حَالُ تِلْكَ الزِّيَادَةِ^(٣)
 أي: الزيادة في (مروان).
 قال: وَحُذِفَتِ الزِّيَادَةُ وَمَا قَبْلَهَا^(٣).
 أي في مثل مروان.

-
- == الزائد الذي قبل الحرف الأصلي، فقد ساوى الزائدان الزائد والأصلي، وقد يجب حذف الزائدين، فوجب حذف الزائد والأصلي" شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٦٠.
- (١) الكتاب ٣٣٨/١.
- (٢) الكتاب ٣٣٨/١، وقام العبارة: "... ما بعده ليس من الحروف التي تزداد ...".
- (٣) الكتاب ٣٣٨/١، وهي عبارة واحدة فصلها أبو علي بتعليقاته، وقام العبارة قوله: "حُذِفَ هذا الذي من نفس الحرف"، وانظر الكتاب ٣١٣/٢، ٣٢٨، المقتضب ٥٦/١.

هذا بابٌ تكونُ الزوائد فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرف^(١)

قال: ويدلُّك على أنها بمنزلةها .

- أي الواو من قنور^(٢)، والياء من هبيخ^(٣)، وعثير^(٤) بمنزلة الفاء من جعفر - أن الألف التي تجيء لتلحق الثلاثة بالأربعة متونة كما يتون ما هو من نفس الحرف، وذلك نحو معزى^(٥).

قال أبو علي: معزى ملحقٌ بذرهم وهجرع^(٦)، يدلُّ على ذلك لحاقُ

(١) الكتاب ١/٣٣٨.

(٢) القنور: بتشديد الواو: الشديد الضخم الرأس من كل شيء، وكل لفظ غليظ قنور، والقنور: السبيء الخلق، وقيل: الشرس الصعب من كل شيء. انظر لسان العرب (قنور).

(٣) الهبيخ: قبيح، بتشديد الياء: الغلام باللغة الحسرية، ويعني الرجل الذي لا خير فيه، أو الأحمق المسترخي، وفي النوادر: امرأة هبيخة، وفتى هبيخ: إذا كان مخصباً في بدنه حسناً. وعن السيرافي: الهبيخ: الوادي العظيم، أو النهر العظيم، وعن كراع: وادٍ يعينه، انظر لسان العرب (هبيخ).

(٤) العثير: يتسكن الشاء، والعثير: العجاج الساطع، قال:

تَرَى لَهُمْ حَوْلَ الصَّغَرِ عَثِيرَةً

يعني الفبار، والعثيرات: العراب، حكاة سيويه، انظر لسان العرب (عثر)، والحرف الزائد في هذا اللفظ هو الياء وهي ثالثة فيه. انظر المقتضب ١/٥٧.

(٥) الكتاب ١/٣٣٩، وقد فصلها أبو علي بتعليقه السابق عن صدر العبارة - قال المبرد: "تقول فيما كان على أربعة أحرف كلها أصل نحو: جعفر، وجلجل، وقمطر... وذرهم، وغير ذلك إذا أردت أن تلبع وزنه ما أصلها الثلاثة، فقلت في مثل جعفر: جدول، فالواو زائدة، ألحقت الثلاثة بهناء الأربعة، فصار (جدول) في وزن (جعفر)، وإنما هو من الجدل، فهذه الواو زائدة ألحقت بهذا المثال، فالواو ملحقة، المقتضب ٤/٣.

(٦) الهجرع: من وصف الكلاب السلوقية الخفاف، والهجرع: الطويل المشقوق، ولفظ معان =

التنوين لها، ولو كان غير ملحق وكانت للتأنيث لم يتون، فحكم ما يكون
للإلحاق حكم الأصلي، فالألف في (معزى) بمنزلة الميم من (درهم) وإذا
كانت الألف لغير الإلحاق كانت بمنزلة تاء التأنيث في أنه يعتد بها
زائداً^(١).

قال: ومع ذلك أن الزوائد تلحقها كما تلحق ما ليس فيه زيادة
نحو: جِلْوَاح، وجِرْيَال^(٢).

قال أبو علي: يعني أن الملحق قد وقعت الزيادة بعده في (قِرْوَاخ)
وقبله في (حَطَانِط)، كما وقعت بعد الأصل في (سِرْدَاح) وقبله (غَدَاكِر).

== أنظر تهذيب اللغة (هجر) ولسان العرب (هجر)، وهذا الوصف من بنات الأربعة التي
لايزاد فيها. أنظر المختضب ١/٦٦.

(١) أنظر المختضب ١/٧٢-١٠٨، قال أبو سعيد في (هَبَيْخ): لما زيدت الياء المتحركة
فأعقته بهجر، صار (هَبَيْخ) كغيره، ولم أمثله بهجر، لأنه ليس في الكلام مثل
(فَعَيْل)، فتجنبت التشبيل به، ثم ألحق بعد زيادة الياء المتحركة بسفَرْجَل، فقل: هَبَيْخ،
كما أن (هَجْرَعًا) لو ألحق بزيادة ياء ثلاثة الحروف لقل: (هَجِيرَج) كما قيل: (سَمْدِج).
وبين سيهره أن في هذه الزوائد ما يلحق بالأصل حتى يكون حكمه حكم الأصل، بأن
الألف في (معزى) دخلت للإلحاق، لأن الأصل (مَعَز)، ودخلت الألف لتلحقه ببناء
(هَجْرَج)، فصار حكمه حكم (هَجْرَج) فيما يلحقه من الإعراب والتنوين، فنون (معزى)،
كما نون (هَجْرَج)، شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٦١، وقال ثعلب: ليس في الكلام
(فَعَيْل) إلا حرفان: درهم، وهَجْرَج أنظر مجالس ثعلب ١/١٤٩.

(٢) الكتاب ٣٣٩/١، والجبلواخ: الواسع الضخم المعتلي من الأودية، وقيل: التلعة التي تعظم
حتى تصبح مثل نصف الوادي أو ثلثه. أنظر لسان العرب (جَلِخ). والجربال والجربالة:
الحمر الشبيهة الحمرة، وقيل: هي الحمرة، قال الأعشى:

وسبيحة فما تَعَقَّقَ بِأَبْلِ كَلَمِ الذَّبِيحِ سَلَّتْهَا جِرْيَالُهَا

وقال ثعلب: الجربال: صفوة الحمرة، وأنشد:

كَأَنَّ الرِّيقَ مِنْ فِيهَا سَحِيقٌ بَيْنَ جِرْيَالِ

أي: مسك سحيق بين قطع جربال. أنظر لسان العرب (جرل).

وَمِثْلُ وَقُوعِ الزِّيَادَةِ قَبْلَ الْمُلْحَقِ (قَنُورَ)، وَ (هَبِيخَ)، فَتَزُلُ الْوَأُ الْأَخِيرَةُ مِنْ
(قَنُورَ) بِمَنْزِلَةِ الْكَافِ مِنْ (قَدُوكَسَ)، وَالْيَاءُ الْأَخِيرَةُ مِنْ (هَبِيخَ) بِمَنْزِلَةِ
الدَّالِ مِنْ (سَمَيْدَعَ)، وَالْوَأُ الْأَوَّلَى وَالْيَاءُ الْأَوَّلَى مِنْ (قَنُورَ) وَ (هَبِيخَ)
كُلُّهُنَّ لِلْإِلْحَاقِ^(١١).

(١١) قال أبو سعيد: "... كَانَ قَنُورَ بَعْدَ زِيَادَةِ الْوَأِ الْمُتَحَرِّكَ عَلَيْهِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ (قَدُوكَسَ)، وَالْوَأِ
الْمَزِيدَةِ فِي مَحَلِّ الْكَافِ مِنْ (قَدُوكَسَ)، وَلَمَّا زِيدَتْ وَأُ عَلَى (قَدُوكَسَ) قَبْلَ الْكَافِ سَاكِنَةٌ
فَقِيلَ: (قَدُوكَسَ)، زِيدَتْ أَيْضًا وَأُ عَلَى (قَنُورَ) قَبْلَ الْوَأِ الَّتِي هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْكَافِ، فَقِيلَ:
(قَنُورَ)، وَكَذَلِكَ (هَبِيخَ) لَمَّا زِيدَتْ الْيَاءُ الْمُتَحَرِّكَ فَالْحَقَّتْهُ بِهَجْرٍ صَارَ (هَبِيخَ)
كَمَثَرٍ ... انْظُرْ شَرْحَ السِّيْرَانِي لِلْكِتَابِ، ج ٢، ق ١٦١، وَانْظُرْ مَزِيدًا مِنَ التَّفْصِيلِ فِي
الْكِتَابِ ٣٤٧/٢، وَانْظُرْ أَيْضًا شَرْحَ عِيُونِ سَبِيوِيَّةَ / ٢٩٥. وَالْقَدُوكَسَ: الْأَسَدُ،
وَالْقَدُوكَسَ: حَيٌّ مِنْ تَغْلِبَ، قِيلَ: هُمَ رَهْطُ الْأَخْطَلِ الشَّاعِرِ، وَالْقَدُوكَسَ: الشَّدِيدُ، وَقِيلَ
الْفَلِطُ الْجَاهِلِيُّ. انْظُرْ لِسَانَ الْعَرَبِ (فَدْلُكُ).

وبعض هذه الألفاظ يحتاج إلى بيان:

فَالْقُرُوحُ: جَلْدٌ مِنَ الْأَرْضِ، وَقَاعٌ لَا يَسْتَمْسِكُ فِيهِ الْمَاءُ، وَقِيلَ: هُوَ أَرْضٌ عَرِيضَةٌ لَا تَنْبِتُ
فِيهَا وَلَا شَجَرَ، كَمَا قِيلَ: هُوَ الْبَارِزُ الَّذِي لَا يَسْتَرُهُ مِنَ السَّمَاءِ شَيْءٌ. وَنَاقَةُ قُرُوحٍ: طَوِيلَةٌ
الْقَوَائِمِ. وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو: الْقُرُوحُ مِنَ الْإِبِلِ الَّتِي تَعَاثُ الشَّرْبَ مَعَ الْكِبَارِ، فَإِذَا جَاءَ الدَّهْدَاءُ
وَهِيَ الصَّغَارُ شَرِبَتْ مَعَهُنَّ. وَتَخْلَةُ قُرُوحٍ: مَسَاءٌ جَرْدَاءٌ طَوِيلَةٌ. انْظُرْ لِسَانَ الْعَرَبِ (قُرَحَ).

وَالْحَطَّاطُ: الصَّغِيرُ مِنَ النَّاسِ وَغَيْرِهِمْ، أَنْشَدَ أَبُو عَمْرٍو:

وَالشَّيْخُ مِثْلُ النَّسْرِ وَالْحَطَّاطِ

وَالنَّسْرُ الْأَرَامِلُ الْمَهَالِطُ

انْظُرْ تَهْذِيبَ اللُّغَةِ ٤١٨/٣ (حَطَّ).

وَالسَّرْدَاةُ وَالسَّرْدَاةُ: النَّاقَةُ الطَّوِيلَةُ، وَقِيلَ: الْكَثِيرَةُ اللَّحْمِ، وَهِيَ أَيْضًا جَمَاعَةُ الطَّلَحِ،
وَاحِدَتُهُ سَرْدَاةٌ. وَالسَّرْدَاةُ: مَكَانٌ لَيْنٌ يَنْهَتْ النَّجْمَةُ وَالنَّصِيَّ وَالْعِجْلَةَ، وَهِيَ السَّرْدَاةُ، أَنْشَدَ
الْأَزْهَرِيُّ:

عَلَيْكَ سَرْدَاةً مِنَ السَّرْدَاةِ

ذَا عِجْلَةٍ وَذَا نَصِيٍّ وَاضِحٍ

انْظُرْ تَهْذِيبَ اللُّغَةِ (سَرَحَ): وَلِسَانَ الْعَرَبِ (سَرَحَ)

قال: وَتَقْدُمُ قَبْلَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ.

- أي: التي للإلحاق - الياء والواو زائدتين كما تقدم الحرف الذي^(١)

أي: كما تقدم الياء والواو الحرف الأصلي.

قال: فَكَّرُوا أَنْ يَحْذِفُوهَا - يَعْنِي الزِّيَادَةَ الْمُلْحَقَةَ - إِذْ لَمْ يَحْذِفُوا مَا شَبَّهَهَا بِهِ، وَمَا جَعَلُوهَا بِمَنْزِلَتِهِ^(٢).

قال أبو علي: يُرِيدُ: لَوْ حَذَفُوا مِنْ (قَنُور) فِي التَّرْخِيمِ الْوَائِدَ كَمَا حَذَفُوا مِنْ (مَنْصُور) و (مَرَوَّان) حَرْفَيْنِ، لِلزِّمِّ أَنْ يُحْذَفَ مِنْ (سَمِيدَع)، فَلَوْ حَذَفْتَهَا مَعَ الرَّاءِ فِي (قَنُور) لَحَذَفْتَ الدَّالَّ وَالْعَيْنَ مِنْ (سَمِيدَع)، فَلَوْ حَذَفْتَ ذَيْنِكَ مِنْ (سَمِيدَع) لَحَذَفْتَ الْجِيمَ وَالرَّاءَ مِنْ (مُهَاجِر)^(٣) لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الدَّالِّ وَالْعَيْنِ مِنْ (سَمِيدَع)، فَكَمَا لَا تَحْذِفُ هَذَا، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْوَائِدِ الْأَخِيرَةِ [٥٠/ب] وَالْيَاءِ الْأَخِيرَةِ مِنْ (قَنُور) و (هَبِيخ)، لِأَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ الدَّالِّ مِنْ (سَمِيدَع).

قال المبرد: "ما كان من الزوائد لا يبلغ بالثلاثة مثلاً من أمثلة الأربعة والخمسة، ولا يبلغ الأربعة مثال الخمسة فليس يُلحق، فسرطان ملحق بسرداح... انظر المقتضب ٣/٤ - ٤، وانظر أمالي ابن الشجري ٩٨/٢.

(١) الكتاب ٣٣٩/١، وقام عبارته: "... من نفس الحرف في قَنُورْ وكَفَيْدْ، وهي الواو التي في قَنُورِ الأولى، والياء التي في هَبِيخِ الأولى، بمنزلة ياء سميدع، فصار قَنُورْ بمنزلة قَنُورْ، وهَبِيخْ بمنزلة سميدع، ويجدول بمنزلة جعفر...". وانظر أمالي ابن الشجري ٩٧/٢.

(٢) الكتاب ٣٣٩/١.

(٣) أي يقولون: ياءها، وهذا لا يكون لأنه إخلال مفرط بما هو من نفس الحرف. انظر الكتاب ٣٣٩/١.

هذا باب [ما] ^(١) تكون فيه الزوائد أيضًا

بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ:

قال: لَكَانَتْ سَاكِنَةً، أَي: كَانَتْ كَأَلِفِ حَمَاءٍ فِي السُّكُونِ فِي قَوْلِهِ:
وَمَا كَانَتْ حَيَّةً - أَي: مُتَحَرِّكَةً ^(٢).

قال: وَلَوْ تَحَرَّكَ لَصَارَ ^(٣) بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ - أَي
لِلْإِلْحَاقِ.

قال: وَلِجَاءِ بِنَاءٍ آخَرٍ ^(٤).

أَي: لَوْ تَحَرَّكَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ هَمْزَةِ (حَمَاءٍ)، صَارَتْ لِلْإِلْحَاقِ، وَلَوْ
صَارَتْ لِلْإِلْحَاقِ لَجَاءَ بِنَاءٌ آخَرُ غَيْرُ (فَعْلَاءَ)، لِأَن (فَعْلَاءَ) لَا يَكُونُ شَيْءٌ
عَلَى وَزْنِهِ مُلْحَقًا أَبَدًا، وَلَوْ تَحَرَّكَ الْأَلِفُ مِنْ (حَمَاءٍ)، صَارَتْ يَاءٌ
لِلْإِلْحَاقِ بِمَنْزِلَةِ الْيَاءِ فِي (دَرْجَايَةٍ)، وَانْكَسَرَ أَوَّلُ الْحَرْفِ أَوْ انْقَضَ، فَصَارَ
بِمَنْزِلَةِ (عِلْيَاءَ وَفَوْيَاءَ)، إِلَّا أَنَّ الْيَاءَ فِي الْبِنَاءِ الَّذِي تَلَزَمَهُ عَلَامَةُ التَّانِيثِ

(١) مابين المعقوفين ساقطة من الكتاب ٣٣٩/١، ولم يشتمها السيرافي في شرحه للكتاب،

انظر ج ٢، ق ١٦١.

(٢) الحديث هنا يتعلق بزيادة الألف في مثل رجل اسمه (حَوَلَايَا) أو (بَرْدَرَايَا) فلورخم لقيط،

(ياحَوَلَايَا) و (يا بَرْدَرَايَا)، فلم يحذف غير الألف وإن كان ما قبلها زائداً كما لا يحذف غير

الياء وإن كان ما قبلها زائداً كقولنا في (عُقَارِيَّة) و (دَرْجَايَةٍ): يا (عُقَارِي) ويا (دَرْجَايَا)،

من قبل أن هذه الألف لوجي بها للتأنيث، والزيادة التي قبلها لازمة لها تفعان معاً لكانت

الياء ساكنة، وما كانت متحركة، لأن الحرف الذي يجعل وما بعده زيادة واحدة ساكن

لا يتحرك. انظر الكتاب ٣٣٩/١، وانظر المقتضب ٤/٤، وشرح السيرافي للكتاب، ج ٢،

ق ١٦١.

(٣) في المخطوطة (صار) ومثله في شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٦٠، وما أثبتته هنا من

الكتاب ٣٣٩/١.

(٤) الكتاب ٣٣٩/١، انظر المقتضب ٤/٤ - ٥.

لَا تَنْقَلِبُ هَمْزَةً كَمَا تَنْقَلِبُ الْيَاءُ فِي (عَلِيَاءَ) وَ (قُوتَاءَ) لِوُقُوعِهَا طَرَفًا
بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ.

قَالَ: وَلَوْ كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ زِيَادَةِ وَاحِدَةٍ لَمْ تَقُلْ: (سُعَيْلِيَّةٌ) (١)

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: لَوْ كَانَ الْحَرْفُ السَّاكِنُ الَّذِي قَبْلَ تَاءِ التَّائِيثِ وَهُوَ
الْأَلْفُ مِنْ (سُعَلَاءَ) مَعَ تَاءِ التَّائِيثِ بِمَنْزِلَةِ (حَمَرَاءَ) فِي أَنَّ الْحَرْفَيْنِ
لِلتَّائِيثِ، كَمَا أَنَّ الْحَرْفَيْنِ فِي (حَمَرَاءَ) لِلتَّائِيثِ لَقُلْتَ فِي التَّحْقِيرِ:
(سُعَيْلَاءَ)، فَرَدَدْتَ عَلَامَةَ التَّائِيثِ غَيْرَ مُغَيَّرَةٍ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّحْقِيرِ
كَمَا رَدَدْتُهُ فِي قَوْلِكَ: (حُمَيْرَاءَ) غَيْرَ مُغَيَّرَةٍ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ
التَّحْقِيرِ، فَرَدُّكَ الْأَلْفَ فِي التَّصْغِيرِ مُغَيَّرًا عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ فِي التَّكْبِيرِ يَدُلُّ
عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِعَلَامَةِ تَائِيثٍ، وَكَمَا لَا يَكُونُ تَاءُ التَّائِيثِ مَعَ شَيْءٍ قَبْلُهَا
لَاحِقَةً لِلتَّائِيثِ كَذَلِكَ لَا تَكُونُ الْأَلْفُ الْمُفْصُولَةُ مَعَ شَيْءٍ قَبْلُهَا لِلتَّائِيثِ،
لَأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْهَاءِ، وَإِذَا لَمْ يَجْزُ أَنْ تَكُونَ التَّاءُ مَعَ الْحَرْفِ السَّاكِنِ الَّذِي قَبْلُهَا
لِلتَّائِيثِ، فَمَا قَبْلَ أَلْفِ التَّائِيثِ إِذَا كَانَ مُتَحَرِّكًا أَبْعَدَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعَ
الْأَلْفِ لِلتَّائِيثِ (فِيَا بَرْدَرَايَا) أَبْعَدَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعَ أَلْفِ التَّائِيثِ لِلتَّائِيثِ
مِنْ أَلْفٍ (سُعَلَاءَ) مَعَ الْهَاءِ أَنْ يَكُونَا لَهُ، لِأَنَّ الْيَاءَ مِنْ (بَرْدَرَايَا) مُتَحَرِّكٌ،
وَالْأَلْفُ مِنْ (سُعَلَاءَ) سَاكِنٌ (٢).

قَالَ: لَمْ تَحْذَفِ الْأَلْفَ كَمَا لَا تَحْذِفُهَا إِذَا قُلْتَ: حُنْفُسَاوِي (٣)

أَي: لَوْ كَانَتْ الْأَلْفُ فِي (حَوْلَايَا) مَعَ الْيَاءِ الَّتِي قَبْلُهَا لِلتَّائِيثِ لِمَا
وَجَبَ أَنْ تَحْذَفِ الْأَلْفُ إِذَا نَسَبْتَ إِلَى الْأَسْمِ، كَمَا لَمْ يَجِبْ أَنْ تَحْذَفِ الْأَلْفُ

(١) الكتاب ١/٣٣٩.

(٢) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٦١ - ١٦٢.

(٣) الكتاب ١/٣٣٩، وانظر المنتضب ٣/٣٩، ٨٨، وانظر فيه أيضا المنتضب ٢/٢٦٠.

التي قبل الهمزة في (حَمَرَاء)، بل كان يجب أن تقلبها واوًا فتقول:
(حَوَلَاوِي) كَمَا قُلْتُ: (حَمَرَاوِي) ^(١) [٥١/أ].

هذا باب ما إذا طُرِحَتْ مِنْهُ الزَّائِدَتَانِ ^(٢).

قال: فَحَذَّفُ الْوَاوَ وَالْثَوْنَ هَاهُنَا كَحَذْفِهَا فِي (مُسْلِمِينَ).

قال أبو علي: أَيْ كَمَا لَا تَحْذَفُ الْمِيمُ فِي (مُسْلِمِينَ) اسْمَ رَجُلٍ فِي
الترخيم كَذَلِكَ لَا تَحْذَفُ الْأَلْفُ مِنْ (مُصْطَفَى) وَنَحْوِهِ إِذَا رَحِّمْتَهُ مَجْمُوعًا
اسْمَ رَجُلٍ لِأَنَّ الْمِيمَ أَصْلٌ، كَمَا أَنَّ أَلِفَ (مُصْطَفَى) مُنْقَلِبَةٌ عَمَّا هُوَ
أَصْلٌ ^(٣).

(١) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٦٢، وراجع في ذلك المقتضب ١٤٧/٣ - ١٤٩.

(٢) الكتاب ١/٣٤٠.

(٣) قال أبو سعيد: "مصطفون في أصله (مصطفى) ودخلت عليه واو الجمع وهي ساكنة والألف في (مصطفى) ساكنة، فسقطت الألف للواو التي بعدها، فإذا سقطت الواو والثون التي بعدها كما تسقط الواو والثون في (مسلمون) للترخيم عادت الألف التي كانت في مصطفى، شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٦٢. وقال أبو الحسن الرماني: "... وفي ترخيم رجل اسمه (مُصْطَفَوْن)؛ يَأْمُصُطَفَى أَقْبَلُ، فترد الألف المحذوفة، للهاب ما لأجله حذفت". شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٢.

هذا بابٌ تحرَّكَ فِيهِ الحَرْفُ الَّذِي يَلِيهِ

الصَّحُوفُ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ^(١)

قال: ومن زعم أن الراء الأولى في (مُحَمَّرٍ)^(٢) زائدة كزيادة الياء والواو والألف فهو لا ينبغي له أن يحذفها.

قال أبو علي: أي لا ينبغي له أن يحذفها وإن كانت عنده زائدة كما يحذف الزائد مع الأصلي في (منصور)^(٣).

قال: ولو جعلت هذا الحرف - أي الراء من مُحَمَّرٍ - بمنزلة الألف والياء والواو لثبت في التثنية والجمع الذي يكون ثالثه ألفاً^(٤).

(١) الكتاب ١/٣٤٠، وقد ترجم له الرماني بقوله: "باب ترخيم ما يحرك فيه الحرف لالتقاء الساكنين" انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٢، ق ٧.

(٢) ما بين المعقوفين لم يشتها الكتاب ١/٣٤٠، ولا السيرافي في شرحه، ج ٢، ق ١٦٧.

(٣) عند ترخيم (مُحَمَّرٍ) اسم رجل تركت الراء الأولى مجزومة، ولا تحذف مع الراء الأخيرة، كما يحذف الزائد مع الأصلي في ترخيم (مَنْصُور) مثلاً، وشبه السيرافي ترخيم (مُحَمَّرٍ) بترخيم (هَرَقْل) إذ يصح (يا مُحَمَّرُ) بمنزلة قولك: (يا هَرَقْلُ) في السكون، قال: "والراء لا يرى سكون الحرف الأخير في الترخيم، فبرء (مَكْرَ) إلى (مَكْرَرٍ) فتحذف الراء الأخيرة، ويبقى الذي قبلها مفتوحاً، وقد ذكرت الرد عليه في (هَرَقْلُ)، والذي يجعل الراء الأولى في (مُحَمَّرٍ) زائدة لا يحذفها مع حرف الراء التي بعدها كما حذف واو (منصور) مع الراء، لأن الراء وما جانسها لا يجرى حروف المد واللين في الحذف". شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٦٣، وقال أبو الحسن الرماني: "قاما (محمر) فتقول فيه: (يا مُحَمَّرُ) بالسكون، لأن الذي قبله متحرك، ومن ذهب إلى أن الزائد في المضاعف هو الأول لم يلزمه أن يحذف مع الثاني، لأنه ليس من حروف المد واللين التي تتبع الأصلي في الحذف، لقوتها في التثنية وشبهها بالحركات التي تتعاقب على الحرف، ولو لزم ذلك لجاز في تصغير (مُحَمَّرٍ) (مُحَمَّرٍ) كما يجوز في (مِحْمَارٍ) (مُحَمَّرٍ)، ويجاز في الجمع (محامر) كما يجوز (محامير)، وهذا يدل على أن زيادة التضعيف يجرى مجرى الحرف الصحيح" شرح الرماني للكتاب، ج ٢، ق ٧.

(٤) الكتاب ١/٣٤٠، وانظر قبله تفصيل الرماني لذلك.

قال: أبوبكر: يَقُولُ كَانَ يَلْزَمُ أَنْ يَقُولَ: مُحَيِّمٌ، وَمُحَامِرٌ، فَتَثْبُتُ
الرَّاءُ الْأُولَى كَمَا يَثْبُتُ حَرْفُ اللَّيْنِ فِي قَوْلِكَ: (دَتَانِيرٌ) إِذَا جَمَعْتَ،
و(دُتَيْنِيرٌ) إِذَا صَفَرْتَ.

قال: فإذا قَرُبَ مِنْهُ هُوَ - أي الحرف الذي مِنْهُ الْفَتْحَةُ - كَانَ أَجْدَرُ
أَنْ تَفْتَحَهُ، وَذَلِكَ (لَمْ يُضَارَ) (١).

قال أبو علي: قَوْلُهُ: (لَمْ يُضَارَ)، كَانَ حَقُّ الرَّاءِ الْآخِرِ أَنْ يُسْكُنَ
لِلجَزْمِ إِلَّا أَنْ السُّكُونُ لَمْ تَجْزُ فِيهِ لِسُكُونِ الرَّاءِ الْأُولَى الْمُدْغَمَةِ فِي الثَّانِيَةِ
قَلَمًا كَانَ السُّكُونُ لِلجَزْمِ يُؤَدِّي إِلَى اجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ، حُرْكَ، وَلَمَّا حُرْكَ
حُرْكَ بِالْحَرَكَةِ الْمُنَاسِبَةِ لِلْأَلِفِ وَهِيَ الْفَتْحَةُ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْأَلِفِ وَبَيْنَ الرَّاءِ
الْمَحْرُوكَةِ بِالْحَرَكَةِ الَّتِي بِالْأَلِفِ حَرْفٌ.

قال: فَجَرَى عَلَيْهَا مَا كَانَ جَارِيًا عَلَى تِلْكَ. يُرِيدُ، يَتَلَكَّ: الرَّاءُ
المَحْدُوقَةُ لَوْ ثَبَّتَتْ، وَلَمْ تَكُنْ حَرْفَ (٢) إِعْرَابٍ، وَهِيَ الْأَخِيرَةُ مِنْ
إِسْحَارٍ (٣).

قال: فَعَلَتْ بِهِذِهِ الرَّاءُ مَا كُنْتَ قَاعِلًا بِالرَّاءِ الْأَخِيرَةِ لَوْ ثَبَّتَتْ (٤)
الرَّاءُ . أي الرَّاغِبُ فِي (إِسْحَارٍ) - وَلَمْ تَكُنْ الْأَخِيرَةُ حَرْفَ إِعْرَابٍ، أَيْ لَوْ
لَمْ تَكُنْ الرَّاءُ الْأَخِيرَةُ مِنْ (إِسْحَارٍ) حَرْفَ إِعْرَابٍ تَعْتَقِبُ عَلَيْهَا حَرَكَاتُهُ،
وَكَانَ حَرْفًا مَبْنِيًّا لَوَجِبَ حَرْكُهُ بِالْفَتْحِ لِقُرْبِهِ مِنَ الْأَلِفِ الَّتِي مِنْهَا الْفَتْحَةُ،

(١) الكتاب ٣٤١/١.

(٢) في المخطوطة: حروف.

(٣) الكتاب ٣٤١/١، وقد مزج الفارسي تعليقاته بعبارة سيبويه.

(٤) في الكتاب ٣٤١/١: "... الْآخِرَةُ لَوْ ثَبَّتَ الرَّاعِي" وَوَأَفْتُتْ رَوَايَةَ الْفَارَسِيِّ مَا أَثْبَتَهُ

السِّيرَافِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلْكِتَابِ، ج ٢، ق ١٦٣.

كَمَا وَجِبَ تَحْرِيكُ الرَّاءِ الْأَخِيرَةِ مِنْ (لَمْ يُضَارَ) بِالْفَتْحِ (١١).
 قَالَ: وَإِنْ شِئْتَ فَتَحْتَ اللَّامَ إِذَا أَسْكَنْتَ عَلَى فَتْحَةٍ انْطَلَقَ، وَلَمْ يَلِدْهُ إِذَا جَزَمُوا اللَّامَ (١٢) - أَيِ اللَّامِ الَّتِي بَعْدَ الطَّاءِ - (١٣).
 قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: انْطَلَقَ أَصْلُهُ انْطَلَقَ، فَحُقِّقَتِ اللَّامُ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْفِعْلِ الْمَكْسُورِ [٥١/أ] كَمَا يُخَفَّفُ فِي (قَحْذٍ)، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ الْقَافِ وَاللَّامِ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْفِعْلِ، فَحُرِّكَتِ الْقَافُ الَّتِي هِيَ لَامُ الْفِعْلِ بِحَرَكَةِ الطَّاءِ الَّتِي هِيَ أَقْرَبُ الْحَرَكَاتِ إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ (لَمْ يَلِدْهُ) (١٤).

(١١) قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: "فِي (إِسْعَارَ) لَفْتَانِ، فَتَحَ الْهَمْزَةُ وَكَسَرَهَا، وَالْكَسْرُ أَكْثَرُ، فَلِذَا كَانَ اسْمُ رَجُلٍ وَرَحْمَتُهُ، فَحَلَفْنَا الرَّاءَ الْأَخِيرَةَ، وَبَقِيَ الرَّاءُ الْأَوَّلَى سَاكِنَةً، وَلَا أَصْلَ لَهَا فِي الْحَرَكَةِ فَتَرَدَّ إِلَيْهِ، وَلَا يَدَّ مِنْ تَحْرِيكِهَا، فَفَتَحَهَا سَبِيحُهُ كَمَا فَتَحَ فِي الْجَزْمِ الرَّاءَ مِنْ (لَمْ يُضَارَ) إِذَا أَدْفِغْتَ، وَانْفَتَحَ فِي (لَمْ يُضَارَ) أَكْثَرُ مِنَ الْكَسْرِ، وَانْفَتَحَ فِي (إِسْعَارَ) أَوَّلَى مِنَ الْفَتْحِ فِي (لَمْ يُضَارَ)، لِأَنَّ الرَّاءَ الَّتِي فِي (إِسْعَارَ) بَعْدَ التَّرْخِيمِ تَلِي الْأَلْفَ، وَالرَّاءَ الْمَفْتُوحَةَ مِنْ (لَمْ يُضَارَ) تَلِي الرَّاءَ السَّاكِنَةَ الَّتِي قَبْلَهَا، فَفَتَحْتَ (لَمْ يُضَارَ)، وَبَيْنَ الرَّاءِ وَالْأَلْفِ حَرْفٌ سَاكِنٌ . . .". شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٦٣.

(١٢) الْكِتَابُ ٣٤١/١.

(١٣) قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: "وَأَمَّا انْطَلَقَ، وَلَمْ يَلِدْهُ، فَأَصْلُهُمَا: انْطَلَقَ، وَلَمْ يَلِدْهُ، فَشَبَّهَا انْطَلَقَ يَنْحَدُ، فَأَسْكَنُوا الْحَرْفَ الْمَكْسُورَ اسْتِثْقَالًا لِلْكَسْرِ، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ اللَّامِ وَالْقَافِ، وَاللَّامُ وَالذَّالُ، وَفَتَحُوا الْقَافَ وَالذَّالَ، وَفِي فَتْحِهِمَا ثَلَاثَةُ أَوَاجٍ:
 أَحَدُهَا: الْحَمْلُ عَلَى الطَّاءِ فِي (انْطَلَقَ)، وَالْبَاءُ فِي (يَلِدْ)، وَالسَّاكِنُ الَّذِي بَيْنَهُمَا كَالسَّاكِنِ فِي بَيْنِ الرَّاءِ وَالذَّالِ فِي (لَمْ يَرُدُّدْ).
 وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ حَمَلُوهُ عَلَى أَخْفِ الْحَرَكَاتِ وَهِيَ الْفَتْحَةُ.

وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ: فِي التَّمَكِّيْنِ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْكَسْرِ، فَكَرِهُوا التَّحْرِيكَ بِمَا قَدْ هَرَبُوا مِنْهُ"،
 شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٦٤، وَأَنْظِرْ شَرْحَ الرَّمَانِيِّ لِلْكِتَابِ، ج ٣، ق ٣.

(١٤) قَوْلُهُ: (لَمْ يَلِدْهُ) إِشَارَةٌ إِلَى الْبَيْتِ الَّذِي رَوَاهُ سَبِيحُهُ، مِنَ الطَّوِيلِ، لِرَجُلٍ مِنْ أَزْدِ السَّرَادِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ لَمَعَرُو الْجَنْبِيِّ، وَهُوَ قَوْلُهُ:

أَلَا وَبُيُّ مُوَلَّدٌ وَيَكْسُ لَهُ أَبٌ وَفِي وَكَلْدٍ لَمْ يَلِدْهُ آبَاؤُنِ

قال: فهذه كَأَيْنَ وَكَيْفٌ^(١) - أي (انطلقَ ولم يُلْدَ) - حركتهما حركة بناء، وليست حركة إعراب، كما أن حركة النون من (أَيْنَ) والفاء من (كيف) حركة بناء، ولو كانت حركة اللام من (يُلْدَ) حركة إعراب لكان ماوجب أن يفتح.

قال: كَمَا أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا سَلَمَتَيْنِ قلت في الوقف باسمك^(٢). قال أبو علي: في رجل اسمه سَلَمَتَيْنِ لو رخمته لقلت: يَاسَلَمَتَ أَقْبِلْ على الإِدَارِجِ، فإذا وقفت عليه قلت: يَاسَلَمَكُ، فأبدلت من تاء التانيث في الوقف هاء، لأن تاء التانيث يوقف عليها بها.

وقوله: لأن الهاء لو أَبْدَلَ منها تاءً لَتَلَحَّقَ الثلاثة بالأربعة لم تُحْرَكِ الميم^(٣)، أي لو جعلت التاء في (سَلَمَتَيْنِ) إذا سميت به للإلحاق حكمه حكم الأصل، فكما لا يكون في الأبنية الأصلية كلمة على أربعة أحرف متحركات، كذلك لا يكون فيما كان مثله.

== الكتاب ٣٤١/١، والشاهد فيه قوله (لم يُلْدَ) إذ سكن المكسور تخفيفاً، شرح أبيات سيبويه للنحاس/ ٣٤٨، وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ١٦٣، شرح الرماني للكتاب، ج٢، ق ٣، مع الهوامع ٧/٢٥٨، الدور ١٨/٢.

(١) الكتاب ٣٤١/١، وفيه "هذه كَأَيْنَ وَكَيْفٌ" من غير الفاء، وفي شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ١٦٣، "فَهُوَ كَأَيْنَ وَكَيْفٌ".

(٢) في الكتاب ٣٤٢/١: "لو سميت رجلاً (مُسَلِّمَيْنِ) كنت قائلاً في الوقف: (يَاسَلَمَكُ)". ووردت عند أبي سعيد (مُسَلِّمَتَيْنِ)، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ١٦٤. وتبدو رواية أبي علي أصح هذه الروايات لأنها تجمع أربعة أحرف متحركات، وهو ما يستتبع بعد قليل.

(٣) الكتاب ٣٤٢/١.

قال: وَأَمَّا اثْنَا عَشَرَ إِذَا^(١) رَحَّمْتُهُ حَذَقْتُ عَشَرَ مَعَ الْأَلْفِ، لِأَنَّ عَشَرَ بِمَنْزِلَةِ ثَوْنٍ (مُسْلِمِينَ)، وَالْأَلْفُ بِمَنْزِلَةِ الْوَاوِ، وَأَمْرُهُ فِي الْإِضَافَةِ وَالتَّحْقِيرِ كَأَمْرِ مُسْلِمِينَ^(٢).

قال أبو علي: قوله: وأمره في الإضافة والتحقيق كأمر مُسْلِمِينَ، أي لو نسبت إليه لقلت: اثْنِيْ أو ثِنْيِيْ كما أنك تقول في النسب إلى مُسْلِمِينَ: مُسْلِمِيْ، فتحذف الياء والنون كذلك الألف مع (عشر) من (اثنا عشر)^(٣)، وتصغير اثني عشر، ثُنْيًا عشر، كما أن تحقير مُسْلِمِينَ مُسَيْلِمِينَ، والموازنة بينهما أن التصغير في كل واحد لحق الاسم قبل التثنية^(٤).

هَذَا بَابُ الثَّنْيِ بِلا^(٥):

قال أبو بكر^(٦): (لَا رَجُلَ)، معربٌ يشبه المبنى، كما أن (يازيدُ) مبني يشبه المعرب، لأن كل اسم يقع في هذا الموضع مفرد معرفة يقع مرفوعاً، فلذلك إذا عطفت على اللفظ في النداء رفعت، وإذا عطفت على الموضع نصبت، وإذا عطفت على (لا) لم يجز إلا أن تعطف عليها وعلى

(١) في الكتاب ٣٤٢/١: "... فإذا ... " وتوافق رواية السيرافي رواية أبي علي هنا؛

أنظر شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ١٦٥.

(٢) الكتاب ٣٤٢/١.

(٣) هكذا على الحكاية، ولم يعمل الجار.

(٤) أنظر شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ١٦٥.

(٥) الكتاب ٣٤٥/١.

(٦) هو أبو بكر مبرمان، أنظر شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ١٦٧.

مامل ففها .

قال أبوعلف: قول أبي بكر: المنفف بلا معرب فشفه المففف، الدلفل على أنه معرب أنك فعطف علىه المنصوب، فققول: لارجلَ وغلما، [٥١/ب] لا أَبَ وإفنا^(١)، فلو لم فكن منصوبا لم فجز أن فعطف علىه بالمنصوب ولا فوصف به، فهذا دلفل إعرابه، والدلفل على بنائه أنه لم فنون ولو كان ففر مففف لوجب فتوففه، فهذا الاسم بني على الحركة التي كانت للإعراب . وقوله^(٢): فافزفد، مففف فشفه المعرب .

الدلفل على بنائه وأنه فجب أن فكون مفففا وقوعه موقع مالا فكون إلا مفففا، وهو علاماء الضمفر .

والدلفل على أنه فشفه المعرب أن فحركه بهذه الحركة مطرد ففه كما أن مافرففع بالفعل والاففءاء مطرد ففه أن فرففع أبدا^(٣) .

(١) اشارة إلى قول الشاعر:

لا أَبَ وإفنا مفل مرءان وإفنه إذا هوبالمجد ارتلن وتآزرا

انظر الكتاب ٣٤٩/١، المقتضب ٣٧٢/٤، المسائل المنورة ٢٢١/، النكت ٦٠٠/١، قال الأعلم: "لا فجز فف إلا الفنون، لأن الواو قد فصلت بفنه وفن الأب، فلا فبنف معه" انظر المفصل ٧٩/، وشرح المفصل ٢٣٠/١، انظر أيضا خزاءة الأدب ١٠٢/٢ .

(٢) الضمفر هنا فعرد على أبي بكر، انظر قبله .

(٣) روى أبوسعفء عن أبي بكر مفرمان فلال البصرفن فف فففة الاسم المففف مع (لا)، وأورد رأي المبرد الذي ففص على أنها فففة بناء، ونقفضه رأي فلففله أبي إسحاق الزفجاج الذي فرى أنها فففة إعراب، وفافق السفرافف الزفجاج فف أن الفففة فف الاسم بعد (لا) فففة إعراب، وهو مذهب سففوفه، لأنه قال: "وتنصفه بففر فنون، ونصفها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها، وترك الفنون لما فعمل ففه لازم" انظر شرح السفرافف للكتاب، ج٢، ق ١٦٨ .

قال: و (لَا) و (مَا)، تَعْمَلُ فِيهِ فِي مَوْضِعِ ابْتِدَاءٍ فَلَمَّا خُولِفَ بِهَا عَنْ حَالِ أَخَوَاتِهَا خُولِفَ بِلَفْظِهَا^(١).

قال أبو علي: قوله: خولف بها عن حال أخواتها، يريد: أنها لا تعمل إلا في نكرة^(٢)، وسائر أخواتها ك"ما، وليس" لا يمتنع واحدة منها أن تعمل في معرفة، وإنما لم تعمل إلا في نكرة لأن الواحد يراد به الكثرة، والمعرفة لا تدل على أكثر من نفسها ومن الخلاف بين (لَا) وغيرها من حروف النفي أن ما ينفي به لا موجب له، وما يُنْفَى بغيره قد يكون له موجب، ألا ترى أنه إذا قال: (لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ) فقد نفى جميع النوع، وإيجاب هذا بعيد قريب من الممتنع^(٣).

قال: وَذَلِكَ أَنَّ (رُبَّ) إِنَّمَا هِيَ لِلْعَدَّةِ بِمَنْزِلَةِ (كَمْ)، فَخُولِفَ بِلَفْظِهَا حِينَ خَالَفَتْ أَخَوَاتِهَا^(٤).

قال أبو علي: الموافقة بين (رُبَّ) وأخواتها أنها تخفض كما أنهم يخفضن والمخالفة بينهما في المعنى أن (رُبَّ) لا تدخل إلا على نكرة دالة على أكثر من واحد لا يكون إلا كذلك، وأخواتها إنما يدخلن على

(١) الكتاب ١/٣٤٥.

(٢) انظر، الكتاب ١/٣٤٥.

(٣) يقول أبو سعيد: لما نصبوا بها (لَا) لم تعمل إلا في نكرة على سبيل الخفض الذي في المسألة، والخاص والمفوض كشيء واحد، لأن مجرى حرف الخفض وما خفضه كمجرى المضاف والمضاف إليه، جعل (لَا) وما نصبت به بمنزلة شيء واحد، ودلوا على جعلهما كشيء واحد بحذف التنوين عما بعدهما، ولم يقلوا في الجواب (لَا مِنْ رَجُلٍ) لأن التغير الذي يكون مِنْ يحصل به (لَا) فاكتنى بتأثير (لَا) عن الاسم الذي بعدها عن إدخال (مِنْ) "... شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٦٧. وانظر شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٨.

(٤) الكتاب ١/٣٤٥.

الاسم الخاص، وإن دخل شيء منها على العام لم يمتنع أن يدخل على الخاص، (وربّ) لا تدخل إلا على الاسم العام الدال على أكثر من واحد لهذا المعنى الذي ذكرنا في (ربّ) لم تقع إلا صدرا، لأن هذا المعنى إما يكون في النفي، فأشبه (رُبّ) به النفي فوق صدرا، كما يكون النفي صدرا، فهذه المخالفة بين (ربّ) وأخواتها في المعنى.

وأما مخالفة (رُبّ) لهن في اللفظ فهو وقوعها أبدا صدرا، وأن حروف الخفض لا تقع صدرا، ولا حكمها أن تكون كذلك، لأنها تضيف ما قبلها إلى ما بعدها، فحكم ما تضيفه أن يكون قبلهن في المعنى والمترتبة، وإن وقع حرف مبتدأ به في اللفظ كقولك: (يزيد مررت) فأما قوله: (ربّ) فقد تقدم ذكرنا السبب الموجب لوقوعها صدرا^(١).

فأما قول سيبويه: كما خُولِفَ بِأَيْهَمَ حِينَ خَالَفَتِ اللَّيْ^(٢)، فالموافقة [٥٢/أ] بين (أي) و (الذي)، أن (أي) قد تكون موصولا كما أن (الذي) موصول.

والمخالفة بينهما أن (أي) معرب، و (الذي) مبني، و (أي) مخالفة للذي في المعنى، لأنه في كل المواضع يلزمها أن تكون بعضا من كل، وليس (الذي) كذلك، وكثير ممن تقدّم من النحويين يقولون: إن

(١) يقول الرماني: "... ونظير (لا) في أنها لا تعمل إلا في نكرة (رُبّ) و (كَمْ)، وإن اختلفت العلل فقد استوت في الحكم بأنها لا تعمل إلا في نكرة، فعلة (رُبّ) لتقليل جملة يدل عليها واحد منكور، إذ كل واحد من الجملة له مثل رسمه، وهذا شرط النكرة. وعلة (كَمْ) لتكثير جملة يدل عليها واحد منكور... وقد خرجت هذه الأشياء من (لا) و (رُبّ) و (كَمْ) عن حكم أخواتها بعلل تختص كل واحد منها... شرح الرماني للكتاب، ج ٣،

(أي) إنما أعربت لأنها مضافة، وإضافة مما تكن.
 قال أبو بكر: ليس هذا القول بمطرد، لأن (كم) قد تكون مضافة في الخبر، في قولك: (كم رجل في الدار)، ومع ذلك فليس يكون إلا مبنياً، فلما اختلفا في المعنى خولف بينهما في اللفظ^(١).
 فقول سيبويه: وكما قالوا: يا أله حين خالفت سائر ما فيه الألف واللام، وسعري نحو ذلك أيضاً^(٢).

أي: قطعوا الألف لما نودي الاسم وفيه الألف واللام لأن الاسم المنادى إذا ولي حرف النداء لم تدخله الألف واللام، فلما نودي هذا الاسم وفيه الألف واللام قطعت ألفها تشبيهاً بألف الوصل^(٣)، فأما لم نودي وفيه الألف واللام؛ فقد يقال: إن الألف واللام صارتا عوضاً من الهمزة المحذوفة فيمن كان أصل الاسم عنده (إلهاً).

قال: فجعلت وما بعدها خمسة عشر في اللفظ، وهي عاملة فيما بعدها، كما قالوا: يا ابن أم، فهي مثلها في اللفظ، وفي أن الأول عامل في الآخر^(٤).

قال أبو علي: قول سيبويه: كخمسة عشر في اللفظ، أي (لا رجل) مثل (خمسة عشر)، في أن الأول مبني مع الثاني، كما أن الأول

(١) انظر الأصول ١/٣١٥-٣١٨، لتجد هذا المعنى مفصلاً.

(٢) الكتاب ١/٣٤٥.

(٣) قال الرماني: "قولهم: (يا أله) خالف أخواته من الأسماء التي فيها الألف واللام، لأنها لا تثبت في النداء، وثبت في (يا أله) لأنها عوض من حرف أصلي وهو الهمزة في (أله) فثبتت الألف واللام كما ثبتت في الحرف الأصلي في الاسم إذا قلت: (يا إلهي)". شرح الرماني للكتاب، ج ٢، ق ٨.

(٤) الكتاب ١/٧٤٥.

خمسـة عشر مبني مع الثاني، إلا أن (لا) مخالفة لخمسـة لأن (لا) عملت فيما بعدها النصب، (وخمسـة) لم تنصب (عشر)^(١١).

وقوله: كما قالوا: (يا ابنَ أمِّ) فهو مثلها في اللفظ^(١٢)، أي: لا رجلٌ مثل (يا ابنَ أمِّ)، في أن (رجل) مفتوح، كما أن (ابنَ أمِّ) مفتوح ومثلها أيضا في أن الأول الذي هو (ابن) عامل في الآخر، لأن المضاف يعمل في المضاف إليه، فالأول قد يعمل في الآخر في قولك: (يا ابنَ أمِّ) وإن كان مبنيًا معه، كما أن الأول من (لأرجل) عامل في الآخر.

ومما يوفق بين (يا ابنَ أمِّ) و (لأرجل)، أن (رجل) حرك في حال البناء بالحركة التي كان يكون بها معربًا، كما أن (ابن)^(١٣) من قولك: (يا ابنَ أمِّ) حرك في البناء بالحركة التي كان يكون بها معربًا، ألا ترى أنك إذا لم تبين (ابنًا) مع الأم كان (ابن) منصوبًا، كما أنك لو لم تبين (رجل) مع (لا) كان منصوبًا، فجعل حركتا هذين المبنيين في البناء الحركتين اللتين كانتا تكونان لهما لو كانا معربين، وهذا التوفيق الأخير قول أبي بكر^(١٤).
قال: والذي يُبنى عليه في زمانٍ أو مكانٍ، ولكنك تُضمره.

(١١) يرى الرماني أن (لأرجل) "لم يبن على حركة ليست له بحق الإعراب كما يبنى (قبل) و(بعْد)، لأنه مركب من كلمتين فجرى مجرى (خمسـة عشر) في اختيار الفتح، لأنه أخف، وكذلك قولهم: (يا ابنَ أمِّ)، وإن كان موضع (أم) جراً، إلا أنه عدل به في البناء إلى الفتح". شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ٨.

(١٢) الكتاب ١/٣٤٥، وفيه: (فهو مثلها في اللفظ)، و وافقته رواية أبي سعيد، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ١٦٦.

(١٣) في المخطوطة "ابنًا"، وهو وجه الإعراب.

(١٤) انظر الأصول ١/٣٨٠-٣٨١.

[٢٢/ب] وَإِنْ شِئْتَ أَظْهَرْتَهُ^(١).

قال أبو علي: يقول: الذي يُنْتَى على قولك: (هَلْ مِنْ رَجُلٍ) هو في مكان والذي يُنْتَى عليه (هَلْ مِنْ شَيْءٍ) هو في زمان، وتحو هذا من الأخبار ولا بد من أن تضم خبراً إذا قلت: (هَلْ مِنْ رَجُلٍ)، وكذلك إذا قلت (لَا رَجُلٌ)، لأن لا رَجُل، وهَلْ مِنْ رَجُلٍ في موضع المبتدأ، فكما لا تتم المبتدآت نحو: (لَيْسَ زَيْدٌ)، (وَهَلْ عَمْرُو) كلاماً إلا بالأخبار، كذلك لا يتم (هَلْ مِنْ رَجُلٍ) و(لَا رَجُلٌ) كلاماً مفيداً حتى تجعل له خبراً، والخبر قد يكون إما مضمراً وإما مظهراً، وإضماره في السوء والحسن كإظهاره^(٢)، وعلى هذا قوله تعالى "مَثَلُ الْجَنَّةِ"^(٣) ونحوه.

هذا بابُ المنفي المضافِ يلام الإضافة: (٤).

قال: واعلم أن التثنية يَقَعُ مِنَ الْمُنْفِي فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِذَا قُلْتَ: (لَا غُلَامٌ لَكَ) كما يَقَعُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَى اسْمٍ، وَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: لَا مِثْلَ لَكَ^(٥).

(١) الكتاب ٣٤٥/١.

(٢) يقول الرماني: "الغالب على النفي (هَلَا) حذف الخبر، لأن عموم النفي يقتضي معنى الخبر، ويدل عليه، كقولك: (لَا رَجُلٌ) في أي زمان أو مكان، ولم يجب مثل ذلك في (أَنْ)، بل الغالب عليها ذكر الخبر، لأن الإيجاب لا يدل على معنى الخبر...". شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٨.

(٣) سورة / محمد، الآية / ١٥.

(٤) الكتاب ٣٤٥/١.

(٥) الكتاب ٣٤٥/١، وفيه: "... وذلك إذا قلت: لَا مِثْلَ زَيْدٍ"، ووافقت رواية السيرافي والرماني رواية سيبويه، وهذا قد يكون تصرفاً من أبي علي في ألفاظ الكتاب. انظر =

قال أبو علي: يريد أن التنوين يسقط للإضافة لا للبناء^(١).
 قال: والدليل على ذلك قولُ العَرَبِ: لَا أَبَا لَكَ وَلَا غُلَامِي لَكَ^(٢).
 قال أبو علي: يقول: دل حذف النون من المثني أنه إنما حذف للإضافة
 ولو لم تكن الإضافة لثبتت النون كما ثبتت في (لَارَجُلَيْنِ)^(٣).
 قال: لَمْ يُغَيِّرُوا^(٤) الْأَوَّلَ عَنْ حَالِهِ قَبْلَ أَنْ يَجِيءَ بِهِ.
 قال أبو علي: يقول: ترك الأول على نصبه^(٥)، فكانه قال: يَا تَيْمَ
 عَدِيٍّ وَلَمْ يَعْتَدِ بِالثَّانِي^(٦).

-
- == شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ١٦٨، شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ٩.
- (١) يرى أبو سعيد أنه إذا كان بعد الاسم المثني لام الإضافة نحو (لا غلام لك) ففيه وجهان:
 الأول: بناء الاسم الأول مع (لا)، ويكون اللام في موضع التمتع للاسم أو في موضع
 الخبر، ويرى أن ذلك هو الأصل والقياس.
- والوجه الآخر: أن يكون الاسم الذي بعد (لا) مضافاً إلى الاسم الذي بعد اللام وتكون اللام
 زيادة مؤكدة للإضافة، ويكون لفظ الاسم الأول كلفظ الاسم المضاف، و (لا) عاملة فيه
 غير مبنية ... انظر شرح السيرافي للكتاب - ج٢، ق ١٦٩، ويقول أبو الحسن الرماني:
 "الذي يجوز في النفي بلام الإضافة إذا كانت مقحمة حذف التنوين والنون للإضافة، لأنها
 على تقدير الطرح ... انظر شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ١٠.
- (٢) الكتاب ٢٤٥/١.
- (٣) انظر الأصول ٣٨٨/١ - ٣٨٩. وشرح الرماني، ج٣، ق ١٠.
- (٤) في المخطوطة: (يَغَيِّرُ)، والصواب من الكتاب ٣٤٦/١، وشرح السيرافي للكتاب، ج٢،
 ق ١٦٨.
- (٥) أي في قوله: (يَاتِيمَ تَيْمَ عَدِيٍّ).
- (٦) يقول أبو سعيد: "أدخلوا اللام بين المضاف والمضاف إليه تركيذاً، لأن الإضافة بمعنى اللام،
 كما أدخلوا (تَيْمَ) الثاني بين (تَيْمَ) الأول وبين (عَدِيٍّ) في (يَاتِيمَ تَيْمَ عَدِيٍّ)". شرح
 السيرافي للكتاب، ج٢، ق ١٧٠.
- ويقس أبو الحسن الرماني إقحام اللام في مثل (لا غلام لزيد) ونحوه بإقحام كلمة ==

قال: وَإِنَّمَا فَعَلَ هَذَا فِي النَّفْيِ تَخْفِيفًا^(١)، يريد أن النفي موضع حذف وتخفيف، كما أن النداء كذلك، ألا ترى أن التثنية حذف من الاسم المنفي. بـ(لا)، كما حذف من المدعو المفرد المعرفة^(٢).

قال: فَكَمَا قُبِحَ أَنْ تَقُولَ: لَا مِثْلَ بِهَا زَيْدٌ [فتفصل]، قبح أن يقول: لَا يَذِي بِهَالِكٍ^(٣).

قال أبو علي: هذا عندي أقبح لاجتماع الفصل بـ(بها وبه) واللام^(٤).

قال: وكذلك إِنْ لَمْ تَجْعَلْ (لَكَ) خَيْرًا وَلَمْ تَفْصِلْ بَيْنَهُمَا^(٥).

أي بين المنفي و (لك).

قال: وَإِنْ أَظْهَرْتَ قَحْشَنَ^(٦)، أي إِنْ أَظْهَرْتَ الْحَبْرَ الْمَضْمَر.

(١) (بها) الثانية في قولنا: (يأتيهم تيم عدي)، وهي بمنزلة الهاء إذا لحقت طلحة في النداء فيقال: (يا طلحة أئيل)، لأن الإتمام كله بمنزلة التكرير للتأكيد. انظر شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ١٠.

(٢) الكتاب ٣٤٦/١، وفيه: (٠٠٠) في المنفي تحقيقًا) ومثله عند أبي سعيد، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ١٦٨.

(٣) فحس أبو الحسن الرماني هذا بقوله: "وإنما صار النفي موضع تخفيف لما يلزمه من زيادة حرف النفي مع الاستغناء في كثير من الكلام عن ذكر الخبر فيه، كقولك: (لا ملجأ ولا مأوى ولا كرى) وما أشبه ذلك، وصار النداء موضع تخفيف لأنه مفتاح الكلام الذي يدخل به إلى الغرض من الخبر والاستخبار والأمر والنهي ونحو ذلك". شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ١٠.

(٤) الكتاب ٣٤٧/١، وما بين المعقوفتين زيادة منه، وهي ساقطة عند أبي سعيد، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ١٦٨.

(٥) يريد في المثال الثاني وهو قوله: (لا يذِي بِهَا لَكَ).

(٥) الكتاب ٣٤٧/١.

(٦) الكتاب ٣٤٧/١.

قال: وَرَبَّمَا تَرَكْتَهَا اسْتَفْتَا^(١)، أي تركت قولك (لك).
قال: لِأَنَّ الْمُنْفَى الَّذِي قَبْلَهُ^(٢)، أي قبل (لك) (٣).
قال: إِذَا جَعَلْتَهُ كَأَنَّهُ اسْمٌ لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ
قَبِيحٍ^(٤).

قال أبو علي: قوله: لم يفصل بينه وبين المضاف إليه، صفة لقوله:
(اسم) بعد (كأنه)، وقوله: (قبيح) جواب (إذا).
قال: وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ تَجْعَلْ (لك) خَبَرًا وَلَمْ تَفْصِلْ بَيْنَهُمَا^(٥) وَإِنْ
شِئْتَ جِئْتَ بِمِثْلِهِ^(٦).

قال أبو علي: يقول: إذا أضمرت خبر قولك، (لَا يَدِّي بِهَا لَكَ)، كما
تضمير إذا قلت: (لَا بِأَسَ) ثم جئت (بلك) بعد إضمار الخبر ثبتت النون
في (لَا مُسْلِمِي لَكَ) [٥٣/أ] وسقطت الألف من (لَا أَبَا لَكَ) ويصير
(لك) للتعيين^(٧).

قال: وَإِنَّمَا اخْتِيرَ الْوَجْهَ الَّذِي ثَبَّتَ فِيهِ النُّونُ فِي هَذَا الْبَابِ^(٨).

(١) الكتاب ٣٤٧/١. والاستغناء هنا يعلم المخاطب، والذكر يكون تركيداً كما بين ذلك
سبويه.

(٢) الكتاب ٣٤٧/١.

(٣) في المخطوطة: (قبل أي) ولا معنى لذلك.

(٤) الكتاب ٣٤٧/١، وفيه: (لم تفصل...) ومثله عند السيرافي في شرحه للكتاب، ج ٢،
ق ١٦٩.

(٥) في المخطوطة: "... ولم تفصل بينها..." وما أثبتته هنا من الكتاب ٣٤٧/١. ومن
شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٦٩.

(٦) قوله: (وإن شئت) ساقطة من الكتاب ومن شرح السيرافي للكتاب.

(٧) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٧٠.

(٨) الكتاب ٣٤٧/١، وفيه: (... الوجه الذي ثُبَّتْ...) ومثله عند أبي سعيد، انظر =

يعني (لَا يَدِّي بِهَا لَكَ)، إِذَا فَصَلْتَ.

قال: كَمَا اخْتِيرَ فِي (كَمْ) إِذَا قُلْتَ: (كَمْ بِهَا) ^(١).

قال أبو علي: يريد (كَمْ) في الخبر، والذي وفق بينهما ^(٢) أن (كم) في الخبر تجري مجرى عدد مضاف، فإذا فصل بينه وبين ما يضاف إليه اختيار فيه النصب، وما لم يكن يختار فيه قبل الفصل، وهو تشبيهه في الخبر بالعدد المنون كراهة الفصل بين الجار والمجرور.

قال: أَلَا تَرَى أَنْ قَبِحَ (كَمْ بِهَا رَجُلٌ مُصَابٍ) ^(٣) قَبِحَ (رَبُّ فِيهَا رَجُلٌ) ^(٤).

قال أبو علي: إِذَا قُلْتَ: (كَمْ بِهَا) فقد يكون كلامًا تامًا، لأن معناه رجال كثير بها في الخبر، وَإِذَا قُلْتَ: (رَبُّ فِيهَا رَجُلٌ) لم يكن كلامًا، كما أن (يزيد فيها) لا يكون كلامًا، فليس العبرة فيما يفصل به بين المضاف والمضاف إليه تمام الكلام ونقصانه عن التمام، إنما الذي يستقبح من أجله ذلك هو أن يفصل بين الاسمين بما ليس منهما، فإذا فصلت بكلام تام فقد فصلت بما ليس منهما، كما أنك إِذَا فصلت بكلام غير تام فقد فصلت بما ليس منهما، فالتام والناقص على هذا في القبح سواء ^(٥).

== شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٦٩.

(١) الكتاب ٣٤٧/١، والمثال بتمامه كما أورده سيبويه هو: (كَمْ بِهَا رَجُلًا مُصَابًا).

(٢) أي بين إثبات التثنية في هذا الباب في نحو (لَا يَدِّي لَكَ) والنصب به (كم) عند الإخبار.

(٣) في المخطوطة: (مضاف)، وما أثبتته هنا من الكتاب ٣٤٧/١، وشرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٦٨.

(٤) هذه رواية الكتاب، وهي موافقة لنسخة أبي بكر مبرمان، وروى السيرافي المثال: "أَنْ قُبِحَ

كَمْ بِهَا رَجُلٌ مُصَابٌ كَقُبِحَ كَمْ فِيهَا". انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٦٨.

(٥) يقول أبو سعيد: "استقبح سيبويه الفصل بين الجار والمجرور بما يتم به الكلام وما لا يتم،

وأجاز يونس الفصل بما لا يتم به الكلام، كقولك: (لَا يَدِّي بِهَا لَكَ) ومعناها لاطاقة بها ==

قال: وإنما يُفَرَّقُ بَيْنَ الَّذِي يَحْسُنُ عَلَيْهِ السُّكُوتُ وَالَّذِي لَا يَحْسُنُ عَلَيْهِ^(١) فِي مَوْضِعٍ غَيْرِ هَذَا^(٢).

قال أبو علي: يعتبر تمام الكلام في المواضع التي ينتصب فيها الاسم على أنه مفعول به مشبه بمفعول كالحال نحو: (فِيهَا زَيْدٌ قَائِمًا)، فأما في باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه فالكلام التام وغير التام في القبح سواء.

قال: فَإِنَّمَا اخْتُصَّتْ (لَا) فِي النَّفْيِ بِهَذَا^(٣).

أي بالإضافة مع فصل اللام بين المضاف والمضاف إليه^(٤).

قال: وَلَا يَسْتَعْمَلُونَ لَا مَلَمَحَةً وَلَا مَذْكَارًا^(٥).

قال أبو علي: (مَلَمَحٌ) جمع لمحة، و (مَذْكَارٌ) جمع (ذَكَرٌ)، والذي جمع عليه هذان لا يستعمل في الكلام، كما أن تقدير لَا مُسْلِمِي لَكَ: لَا مُسْلِمِيكَ، وإن لم يستعمل (لَا مُسْلِمِيكَ)^(٦)، وقد استعمل بعض هذه

— لك، و (بها) في هذا الموضع لا يكون خبرًا، ولا يتم به... شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٧٠.

(١) قوله (عليه) هنا زيادة لم يثبتها الكتاب ٣٤٧/١، ولا السيرافي، ج ٢، ق ١٦٨.

(٢) فسر أبوسعيد هذه العبارة بقوله: "يعني نحو قوله: (فِي الدَّارِ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَقَائِمًا)، لأن الكلام يتم بقوله: (فِي الدَّارِ)، ولا تقول: (بعمرو وزيدٌ كفيلاً) لأنك تقول: (بعمرو وزيدٌ) وتسكت". شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٧٠.

(٣) في الكتاب ٣٤٨/١: "وإنما اخْتُصَّتْ (لَا) فِي الْأَبْ بِهَذَا"، ورواية أبي سعيد توافق ما أثبتته أبو علي. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٦٩.

(٤) شبه اختصاص (لَا) في النفي وزيادة اللام بعدها بشبهة تنوين (عُدُوَّةٌ) مع (لَدُنْ). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٧٠.

(٥) الكتاب ٣٤٨/١.

(٦) هناك ألفاظ اخُصَّت ببعض الأحوال دون سائر نظائرها، فاختصت (لَا) في النفي —

الأسماء المبنية في الشعر بغير لام وذلك للضرورة وهو قوله:

... لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي (١)

قال: فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَا غُلَامَيْنِ وَلَا جَارِيَتَيْنِ لَكَ، إِذَا جَعَلْتَ (لَكَ) خَيْرًا لِهَمَّا، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو (٢).

قال أبو علي: متى جعل (لَكَ) خيراً لم يجر حذف النون وإضافة الاسم إلى الكاف في (لَكَ)، من حيث لم يجر إضافة المخبر عنه إلى الخبر، لا تقول: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْهُ بِالانْطِلَاقِ، وَإِذَا جَعَلْتَ (لَكَ) تَبْيِيحًا لَمْ يَكُنْ مِنْ إِضْمَارِ الْخَبَرِ بَدْءًا، لِأَنَّ [٥٣/ب] الْكَلَامَ لَا يَتِمُّ (بِلَكَ) عَلَى هَذَا، فَتَقْدِيرُ الْمَضْمَرِ إِذَا جَعَلَ (لَكَ) تَبْيِيحًا فِي (لَا رَجُلَيْنِ لَكَ) لَا رَجُلَيْنِ فِي مَكَانٍ كَذَا، وَكَذَلِكَ إِذَا أَضَافَ الْأِسْمَ فَقَالَ: (لَا رَجُلَيْنِ وَلَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ)، احتاج إلى إضمار الخبر ولا بد من ذلك، لأن المضاف

== بالإقحام دون غيرها من حروف النفي، ومثلها اختصاص (لَنْ) مع (عُدُوًّا)، واختصاص

(مَلَأَ) و (مَلَأَكَ) بإعمال واحد. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٢، ق ١١.

(١) هذا جزء من بيت من الوافر نسب إلى أبي حبة النميري، كما نسب إلى الأعشى، وليس في ديوانه، وهو قوله:

أَبَا لَمَوْتَ الَّذِي لَا بُدَّ أَنْ يَمْلَأَكَ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي

انظر معاني القرآن للأخفش ٢٣٥/١، المقتضب ٣٧٥/٤، الكامل (٦٧٠، ١١٤٠)

الداني، الأصول ٤٧٥/١، اللامات/ ١٠٣، الإيضاح العضدي/ ٢٤٥، شرح السيرافي

للكتاب، ج ٢، ق ١٢٠، الخصائص ٣٤٥/١، الأمالي الشجرية ٣٦٢/١، شرح المفصل

٣٩١/١، ١٠٥/٢، خزانة الأدب ١١٨/٢، لسان العرب (أبي)، والشاهد فيه حذف اللام

من (أبَا لَكَ) لكثرة ورود ذلك في لسان العرب كما يرى الرمانى، وحذفها ضرورة كما يرى

الفارسي وغيره.

(٢) الكتاب ٣٤٨/١.

مع المضاف إليه لا يكون كلامًا تامًا^(١).

قال: أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ جَاَزَ: (تَيْمٌ تَيْمٌ عَدِيٌّ) لَمْ يَسْتَقِمْ لَكَ إِلَّا أَنْ تَقُولَ: ذَاهِبُونَ، فَإِذَا قُلْتَ: لَا أَبَا لَكَ، فَهِيَ هُنَا إِضْمَارٌ مَكَانَ^(٢).

قال أبو علي: شبه اللام في (لَا أَبَا لَكَ) (بَتَيْمٍ تَيْمٌ عَدِيٍّ)، لأن اللام عنده مقحمة، كما أن تيم الثاني مقحم، والمضاف مع المضاف إليه لا يتمان كلامًا، وسواء كان بينهما شيء مقحم أو لم يكن (فَتَيْمٌ تَيْمٌ عَدِيٍّ)، (وَلَا أَبَا لَكَ) فِي أَنَّهُمَا لَا يَسْتَقِيمَانِ عَنِ الْخَبَرِ، (كَتَيْمٌ عَدِيٌّ، وَلَا أَبَا رَجُلٍ)، فِي أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مَتْنِهَا لَا يَتِمُّ كَلَامًا حَتَّى تَضُمَّ إِلَيْهِ مَا يَكُونُ خَبَرًا لَهُ.

قال: وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَنْفِيَّ الْوَاحِدَ إِذَا لَمْ يَلِ (لَكَ) فَإِنَّمَا تَذْهَبُ مِنْهُ التَّنْوِينُ كَمَا تَذْهَبُ مِنَ آخِرِ (خَمْسَةَ عَشَرَ) لَا كَمَا تَذْهَبُ مِنَ الْمُضَافِ، الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ يَقُولُ: (لَا غُلَامَيْنِ عِنْدَكَ)^(٣).

قال أبو علي: يقول: إِنْ التَّنْوِينُ لَوْ سَقَطَ مِنَ الْاسْمِ الْمَفْرُودِ لِلْإِضَافَةِ لَا لِلْبِنَاءِ لَوَجِبَ أَنْ يَسْقُطَ النَّونُ مِنْ (لَا غُلَامَيْنِ عِنْدَكَ) لِأَنَّ النَّونَ مِنَ التَّثْنِيَةِ تَسْقُطُ فِي الْإِضَافَةِ كَمَا سَقَطَ التَّنْوِينُ مِنَ الْوَاحِدِ فِيهَا^(٤)، وَلَوْ سَقَطَ التَّنْوِينُ فِي الْوَاحِدِ لِلْإِضَافَةِ لَوَجِبَ أَنْ يَسْقُطَ النَّونُ فِي التَّثْنِيَةِ لَهَا، فَإِنْ

(١) انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ١١.

(٢) هذه الرواية توافق ما روى عند السيرافي في شرحه للكتاب، ج ٢، ق ١٦٩، لكن في الكتاب ٣٤٨/١ زيادة عنهما وهي قوله: "... لَوْ جَاَزَ تَيْمٌ تَيْمٌ عَدِيٌّ فِي غَيْرِ النَّبَاءِ ...".

(٣) الكتاب ٣٤٨/١، وقد تصرف أبو علي في العبارة بتغيير بعض صيغ الأفعال، وقد وافقت رواية أبي سعيد ماجاء في الكتاب، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٦٩.

(٤) أي في الإضافة، انظر المقتضب ٣٧٦/٤، الأصول ٢٨٣/١.

قيل: فهلا حذف النون في الاثنين للنساء كما حذف التنوين في الواحد له؟
فلأن النون ليس كالتنوين. "ألا تراهم قالوا: (الذين في الدار) فجعلوا
الذين^(١) وما بعده من الكلام بمنزلة اسمين جعل اسمًا واحدًا". ولم يحذفوا
النون لأنها لا تجيء على حد التنوين، ألا تراها تدخل في الألف واللام
[و]^(٢) فيمَا لَا يَنْصَرِفُ؟"^(٣).

قال: وَتَقُولُ: لَا رَجُلَ وَلَا امْرَأَةً يَا قَتِي^(٤).

قال أبو علي: تكرير (لا) في قولك (لا رجُل ولا امرأة) على ضربين:
أحدهما: لتأكيد النفي، وهذا لا يجوز معه إلا التنوين وهذه لا يبنى
معهما الاسم، ألا ترى أنها قد تدخل على الاسم الذي يراد به واحد دون
جميع كقولك: (لَيْسَ زَيْدٌ عِنْدَكَ وَلَا عَمْرُو). والناقبة التي تبنى وما بعدها
لا تدخل على واحد بعينه.

والضرب الآخر: أن تكون كالأولى فتبنى مع الثانية كما بنيتها^(٥).

(١) في المخطوطة: (اللذين).

(٢) ما بين المعرفتين زيادة من الكتاب ٣٤٨/١، ومن شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق
١٦٩.

(٣) العبارة من قوله: "ألا تراهم". . . إلى قوله: لا ينصرف من الكتاب ٣٤٨/١، وقد ضمنها
الفارسي تعليقاته.

(٤) الكتاب ٣٤٩/١.

(٥) يقول أبو سعيد: "إن أعنت (لا) فأنت بالخير، إن شئت جعلتها عاملة مثل الأولى، فتبنى
معهما الاسم كقولك: (لا رجُل ولا امرأة في الدار)، وإن شئت جعلتها مؤكدة للوجد، دخولها
كخروجها ونوتت الاسم الثاني، لأن الثانية للتوكيد، فدخلها وخروجها سواء، =

هذا بابٌ ثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية: (١)

قال: فَيَصِيرُ الْمُنْبِيُّ عَلَى الْأَوَّلِ مُؤَخَّرًا، وَيَكُونُ الْمُلْفَى [٥٤/أ] مُقَدَّمًا (٢).

قال أبو علي: أي إن شئت قدرت إضمار الخبر قبل بمعروف، وإن شئت بعده (٣).

وقال أبو علي: مما يعتبر به ما كان من هذه الحروف صلة بما كان تبييناً أن تنظر إلى الفعل، فإن كان يتعدى بحرف خفض فحرف الخفض مع الذي يخفض صلة، وإن كان الفعل لا يتعدى بحرف خفض فاتصل بمصدره فمصدره حرف خفض داخل على اسم لم يكن صلة، فقولك: (لا مُغِيرًا عَلَى الْأَعْدَاءِ) (٤) (على الْأَعْدَاءِ) صلة (مُغِيرًا)، لأن الفعل يصل بعلى وقولك: (لَكَ) فِي سَقْيَا لَكَ، تبيين، لأن الفعل منه يصل بغير حرف

ونصبت بالعطف على الأول، وذلك قولك: (لارجل ولا امرأة) و(الانسب اليوم ولا غلة...) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ١٧٠، أما الرماني فيرى في المعطوف ثلاثة وجوه: النصب بالتنوين إذا كانت (لا) الثانية مؤكدة، والنصب بغير تنوين إذا كانت نافية نظيرة الأولى، والرفع بالتنوين عطفاً على الموضع - انظر شرح الرماني للكتاب، ج٢، ق ١١١.

(١) في الكتاب ٣٥٠/١: "هذا باب ما ثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية" ومثله في شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ١٧٠، أما الرماني فقد عنون له بقوله: "باب النفي الذي يثبت فيه التنوين" انظر شرح الرماني للكتاب، ج٢، ق ١٢.

(٢) الكتاب ٣٥٠/١.

(٣) الحديث هنا يتعلق بالتنوين في قوله: (لا أمرًا بالمعروف لك) وهو قول الخليل إذا جعلت بالمعروف من تمام الاسم، ويجعله متصلاً به، كأنك قلت: (لا أمرًا معروفًا لك) ... انظر الكتاب ٣٥٠/١.

(٤) هذا المثال في الكتاب ٣٥٠/١: (لا مُغِيرًا عَلَى الْأَعْدَاءِ لَكَ)، ومثله (سَقْيَا لَكَ).

خفض، وكل ما كان صلة جاز فيه أن يكون تبييناً، لأن كل فعل متعد بحرف خفض فلك ألا تعديه، كما أن المتعدي بغير حرف لك ألا تعديه، فإذا لم تعدّه لم يصّر حرف الخفض صلة له، وإذا لم يصّر صلة صار تبييناً، وعلى هذا أجاز الخليل: (لَا أَمَرَ بِمَعْرُوفٍ) فجعل (بِمَعْرُوفٍ) تبييناً^(١)، فهذا على قول من قال: (أَمَرْتُ)، ولم يعد الفعل ومن هنا جاز مثل قوله عز وجل "وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ"^(٢)، فقدم (فيه) على الصلة، لأن (فيه) تبيين، وليس في الصلة ولو كان فيها لم يجز تقديمه عليها، وهذا أيضاً على قول من قال: (زَهَدْتُ)، ولم يعدّه، ولم يخبر فيم زهده. وليس كل ما كان تبييناً جائزاً أن يكون صلة، ألا ترى أن (لَكَ)، في معنى تبيين له، وليس بصلة؟^(٣)

قال: لَمْ تُنَوِّنْ لِأَنَّهُ يَصِيرُ حَيْثُ^(٤)

قال أبو علي: يقول: يصير قولك "على الأعداء"^(٥) إذا جعلته

(١) قال الرماني: وتقول: (لا أمر) بالمعروف لك) فيجوز بالتثنية وترك التنوين، والفرق بينهما أن أحدهما نفي عام، والآخر نفي خاص بالمعمول، إذ المعمول يخصص كما تخصص الإضافة وكما تخصص الصفة، وكل ذلك مذكور للبيان عن معنى الاسم الأول، وإذا جعل منفصلاً جرى الأول على عموم النفي، وصار العامل في الثاني عاملاً آخر إما مذكور أو محذوف، فالمذكور كقولك: (لك) على معنى التحير، كأنك قلت: (لم يَسْتَقِرُّوا لك بالمعروف) فليس العامل هو الاسم، بل هو على عموم النفي في هذا الوجه... شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ١٤.

(٢) سورة يوسف، الآية / ١٧.

(٣) الكتاب ١ / ٣٥٠.

(٤) من قوله: (لا تُغَيِّرْ على الأعداء لك)، الكتاب ١ / ٣٥٠.

تبييننا بمنزلة "يَوْمَ الْجُمُعَةِ" ^(١) في أنه لا يكون خيراً (المغير)، كما أن يوم الجمعة لا يكون خيراً له.

هذا بابٌ وصَفِ المنفي ^(٢)

قال: وَذَلِكَ قَوْلُكَ: لَا مَاءَ مَاءً بَارِدًا، وَلَا مَاءَ بَارِدًا، وَلَا يَكُونُ بَارِدًا إِلَّا مُتَوْنًا لِأَنَّهُ وَصَفَ ثَانٍ ^(٣).

قال أبو علي: لا يكون قولك: (بَارِدًا) في قولك: (لَا مَاءَ بَارِدًا) إلا متونًا لأن ثلاثة أشياء لا تكون اسمًا واحدًا كما لم يكن (عاقلاً) في قولك: (لَا غُلَامٌ ظَرِيفٌ عَاقِلًا) إلا مُتَوْنًا، لهذه العلة بعينها ^(٤).

(١) من قوله: (لا أمر) يومَ الجمعة، الكتاب ١/٣٥٠، وانظر المقتضب ٤/٣٦٥.

(٢) الكتاب ١/٣٥١.

(٣) الكتاب ١/٣٥١، وانظر المقتضب ٤/٣٦٩، الأصول ١/٣٨٥ - ٣٨٦.

(٤) يقول أبو الحسن الرماني: "الذي يجوز في النفي الذي يوصف فيه المنفي إجراءُ الصفة على ثلاثة أوجه: النصب بالتنونين وهو الأجود، ثم النصب بغير تنوين، ثم الرفع بالتنونين. وإنما كان النصب بالتنونين أجود لأنه أشكل بالموصوف، وأجرى في الباب، وأشبه بالنظير من النداء، وأبعد من الكلفة بقاء الاسم من (لا) ثم بئانه مع الصفة. وإنما جاز النصب من غير تنوين مع تكلف فكه من (لا) طلبًا للنظير الأكثر من بناء اسم مع اسم من نحو (خمسـة عشر)."

وجاز الرفع بالتنونين حملًا على الموضع، إذ كانت (لا) مع الاسم بمنزلة اسم واحد موضعه رفع، ولا يجوز في الصفة الثانية إلا التنوين، لأنه لا يبنى ثلاثة أشياء فتكون بمنزلة اسم واحد". شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ١٤.

هذا باب لا يَكُونُ الوَصْفُ فِيهِ إِلَّا مُتَوْنًا (١)

قال: وَمِمَّا لَا يَكُونُ الوَصْفُ فِيهِ إِلَّا مُتَوْنًا قَوْلُهُ: لَا مَاءَ سَمَاءٍ لَكَ بَارِدًا، وَلَا مِثْلَهُ عَاقِلًا، مِنْ قَبْلِ أَنْ المُضَافُ لَا يُجْعَلَ مَعَ غَيْرِهِ بِمَنْزِلَةِ حُمْسَةِ عَشَرَ (٢).

قال أبو علي: الاسم المضاف في باب النفي لا يبنى مع (لا) فيجعل [٥٤/ب] بمنزلة اسم واحد من حيث لا تكون ثلاثة أشياء اسمًا واحدًا، فليس انتصاب المضاف في باب النفي كانتصاب المفرد، لأن المفرد فيه مبني على الحركة التي كانت تكون للإعراب لو لم يُبَيَّنْ، وانتصاب المضاف فيه انتصاب إعراب، ليس انتصاب بناء، لأنه لما لم يجز أن يبنى المضاف مع (لا) انتصب بها كما ينتصب (بأن) (٣).

قال: وَإِنَّمَا يَذْهَبُ التَّنْوِينُ مِنْهُ كَمَا يَذْهَبُ مِنْهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، فَمَنْ تَمَّ صَارَ وَصْفُهُ بِمَنْزِلَتِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ (٤). قال أبو علي: يقول: إِنَّمَا يَذْهَبُ التَّنْوِينُ مِنَ المضاف كما يذهب منه في غير باب النفي، يريد: أَنَّ التَّنْوِينُ لا يذهب من المضاف لبنائك إياه مع (لا)، إِنَّمَا يذهب منه كما يذهب من المضاف للإضافة لأن المضاف لا يجوز أن يبنى مع (لا) كما يبنى المفرد، فيذهب التَّنْوِينُ للبناء (٥).

(١) الكتاب ٣٥١/١.

(٢) الكتاب ٣٥١/١.

(٣) فسر أبو سعيد هذا بقوله: "لا يجوز أن يكون الاسم المضاف مع اسم آخر بمنزلة اسم واحد، لأن المضاف إليه بمنزلة التَّنْوِينِ فيه، فإذا نَوَّنَ أحد الاسمين لم يكونا اسم واحد". شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٧٧.

(٤) الكتاب ٣٥١/١، وانظر المختضب ٣٦٧/١، الأصول ٣٨٤/١ - ٣٨٥.

(٥) يقول أبو الحسن الرماني: "إذا وقع فصل بين النفي وبين صفة ثبت التَّنْوِينُ في الصفة =

وقوله: فَمِنْ ثَمَّ صَارَ وَصْفُهُ بِمَنْزِلَتِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .
أي: لم يجز في وصف المضاف أن يبنى معه، فيجعلاً بمنزلة اسم
واحد، كما جاز ذلك في المفرد، لكن وصف المضاف في باب النفي بمنزلته
في غير باب النفي، لأنه لا يجوز أن يبنى مع المنفي المضاف كما يبنى مع
المنفي المفرد^(١).

قال: أَلَا تَرَى أَنَّ هَذَا لَوْ لَمْ يَكُنْ مُضَافًا لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُنَوَّنًا، كَمَا
يَكُونُ فِي غَيْرِ بَابِ النَّفْيِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (لَا ضَارِيًا زَيْدًا لَكَ وَلَا حَسَنًا وَجْهَ
الْأَخِ فِيهَا)^(٢).

قال أبو علي: يقول: لو لم يكن هذا الاسم مضافاً ولكن كان اسماً
طويلاً^(٣) مضارعاً للمضاف لم يكن إلا منوئاً في النفي كما يكون منوئاً
في غير باب النفي وهو النداء، فالاسم الطويل يكون منوئاً في النفي كما
كان منوئاً في النداء، ولا يجوز حذف التنوين منه في النفي كما لم يجز
ذلك في النداء، لأن التنوين فيه في كلا الموضعين بمنزلة حرف في وسط
الاسم، فالاسم الطويل في باب النفي لا يجوز بناؤه مع (لا) كما لم يجز
بناء المضاف مع (لا) وإذا لم يجز بناؤه مع (لا) لم يجز بناء صفته مع .

== لأنه قد امتنع البناء بالفصل والبناء هو السبب الذي لأجله يذهب التنوين، فإذا بطل السبب
بطل موجب، ولا يجوز أن يحذف التنوين من الصفة مع الصفة أصلاً، لأنه لا وجه له في
غير النفي. . . انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ١٥ .

(١) انظر المختضب ٣٦٥/٤، ٣٦٧، الأصول ٣٩٠/١ - ٣٩١ .

(٢) الكتاب ٣٥١/١ .

(٣) الاسم الطويل أو المطول الذي يُدَلُّ عليه بأكثر من كلمتين فيكون صدرها في جملة المعطف،
أو يكون مضارعاً للمضاف، كأن يسمى الرجل: "يائلاً وثلاثين" أو "حسن وجه الأخ"
ونحوهما . انظر الكتاب ٣٢٤/١، المصطلح النحوي ١٤٦ .

(١)، كما لم يجر ذلك في المضاف (١).

ثم قال: فإذا كَفَفْتَ التَّنْوِينَ وَأَضَفْتَ (٢) كانَ بِمَنْزِلِهِ فِي غَيْرِ هَذَا البابِ، كما كانَ كذلكَ غَيْرَ مُضَافٍ، فَلَمَّا صَارَ التَّنْوِينُ إِنَّمَا يُكْفَى لِلإِضَافَةِ جَرَى عَلَى الْأَصْلِ (٣).

قال أبو علي: قوله: فإذا كَفَفْتَ التَّنْوِينَ وَأَضَفْتَ [٥٥/أ]. أي إذا كَفَفْتَ التَّنْوِينَ من الاسم الطويل وَأَضَفْتَ فقلت في (لَا ضَارِبًا زَيْدًا لَكَ): (لَا ضَارِبَ زَيْدٍ لَكَ)، كانَ بِمَنْزِلِهِ فِي غَيْرِ هَذَا البابِ، أي كان انتصاب الاسم فيه كانتصابه في غير باب النفي في أنه لا يبنى مع (لا) لكنه ينتصب انتصاباً صحيحاً وهو طويل غير مضاف، فلما كان ينتصب وهو طويل انتصاباً صحيحاً ولم يكن يبنى، كذلك ينتصب انتصاباً صحيحاً غير مبني إذا أضيف، وأريد به معنى التَّنْوِينَ، فهذا معنى قوله: كما كان كذلك غير مضاف (٤).

وقوله: فَلَمَّا صَارَ التَّنْوِينُ إِنَّمَا يُكْفَى لِلإِضَافَةِ جَرَى عَلَى الْأَصْلِ (٥)

(١) قال أبو سعيد: "وأما قوله: ألا ترى أنه لو لم يكن مضافاً لم يكن إلا منوئاً، يريد: لو لم يكن مضافاً إلى ما بعده، وكان ما بعده قاماً له على غير وجه الإضافة كان منوئاً كقولك: (لا ضارباً زَيْدًا)، ألا ترى أنك تقول: (لاضاربَ زَيْدٍ) فتضيف، فإذا لم تضيف قلت: (لا ضارباً) ولو كان (لا ضاربَ زَيْدٍ) بمنزلة اسم مفرد يجعل مع غيره اسماً واحداً لكنا نقول: إذا لم تضيف (لا ضاربَ زَيْدًا) كما تقول: (هؤلاء ضواربُ زَيْدٍ، وهؤلاء ضواربُ زَيْدًا) فتسقط التَّنْوِينَ مرة للإضافة، ومرة لأنه بني مع غيره، كما تسقطه من (ضواربٍ) مرة للإضافة، ومرة لأنه لا ينصرف، وهذا لا يستقيم". شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٧٢.

(٢) في المخطوطة: (وأضفت).

(٣) الكتاب ٣٥٦/١.

(٤) انظر تفسير السيرافي ألفاً.

(٥) الكتاب ٣٥١/١.

أي: لما كنت تريد يكف الإضافة معنى التنوين، وإنما حذفَ التنوين استخفافاً وأنت تريد، جرى على الأصل، أي جرى الاسم في باب النفي على ما كان يجري عليه والتنوين فيه من أنه لا يجوز أن يبنى وهو مضاف مع (لا) كما لم يجز أن يُبنى معها والتنوين في الكلام. وأنشد لجرير:

... لا كَالْعَشِيَّةِ زَائِرًا وَمَزُورًا^(١)

قال أبو علي: ليس قوله: (لا كَالْعَشِيَّةِ زَائِرًا) مثل قولهم: (لا أحد كزيد) ثم قلت: رجلاً، أي تجعل الصفة للمضمر على الموضع. قال: كَمَا حَمَلَ الْمِرْقَدُ^(٢) عَلَى ذَلِكَ^(٣). أي على لفظه ذلك في قوله: (فَوَقَّ ذَلِكَ)^(٤) أن يكون نصبه قميئزاً عن تمام الاسم.

(١) هذا عجز بيت من (الكامل) لجرير، وهو بتمامه:

يَأْسَاحِي دَنَا الرُّوَّاحُ قَسِيرًا لَا كَالْعَشِيَّةِ زَائِرًا وَمَزُورًا

الكتاب ٣٥٣/١، قال سيهويه: "لا يكون إلا نصبا، من قبل أن العشيّة ليست بالزائر وإنما أراد: لا أرى كالعشيّة زائراً"، فيكون نصب (زائراً) هنا بإضمار الفعل (أرى) الذي حذف اختصاراً، وفي المقتضب ١٥٢/٢ روى الشاهد وفيه (المسير) مكان (الروح)، وروى ابن السراج عجز البيت انظر الأصول ٤٠٤/١ - ٤٠٥، وعلل ثعلب جواز حذف الفعل مع وجود الظرف بأن كل ما كان فيه الوقت فجائز أن يحذف الفعل معه، لأن الوقت القريب يدل على فعل قريب، والفعل يدل على الوقت. انظر مجالس ثعلب ٢٢٦/١ - ٢٢٧، وانظر البيت في شرح عيون سيهويه/ ١٧٤، شرح أبيات سيهويه لابن السيرافي ٥٥٦/١، (سلطاني) الخزائن ١١٤/٢ - والبيت من قصيدة قالها جرير في هجاء الأخطل، انظر ديوانه ٢٢٣/١.

(٢) في المخطوطة (المرو).

(٣) الكتاب ٣٥٤/١.

(٤) إشارة إلى ما جاء في بيت كعب بن جُعيل من الطويل وهو قوله:

وَمِرْقَدُنَا سَبْعُونَ أَلْفَ مُدْجِعٍ قَهْلٌ فِي مَعَدِّ قَوْقٍ ذَلِكَ مِرْقَدُنَا

قال: **وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ عَلَى مَا نَصَبْتَ عَلَيْهِ "لَا مَالَ لَهُ قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا" (١).**

أي تجعل (قليلاً وكثيراً) صفة للمال تحمله على اللفظ دون الموضوع، فكذاك تجعل نصب (رَجُلٍ) في قولك: (لا كزيد رجلاً)، والمحذوف من قوله: (لا كزيد رجلاً) (أحد)، وما يصلح أن يقع موقعه، والتقدير: (لا أحد كزيد) (٢).

قال أبو علي: إذا قلت: (لَا رَجُلَ عِنْدِي وَلَا امْرَأَةً) فهو جواب لمن قال: (أَرَجُلٌ عِنْدَكَ أَمْ امْرَأَةٌ)، فاستفهم عن اثنين من النوع، ولم يعمّ سؤاله جميعهم، وإنما يعمل في الاسم متى كان واحداً في معنى الجميع، وجواباً عن كل واحد في معنى الجميع، فأما إذا كان جواباً لواحد لم يعمل فيما بعدها ولم يبن مع الاسم.

قال: **كَمَا لَا تُثْنَى فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي هِيَ يَدَلُّ مِنْهَا (٣).**

— وأنشد سيبويه عجزه شاهداً على جواز نصب الاسم بعد الاسم المنفي بلا على التمييز في مثل قولك: (لا مثلك رجلاً)، ونصب (مرفقاً) في البيت على التمييز، انظر الكتاب ٣٥٣/١، وانظر البيت منسوباً إلى قائله هنا في الكتاب أيضاً ٢٩٩/١، شرح أبيات سيبويه للنحاس / ٢٣٣، (وهب) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٩/٢ (سلطاني)، شرح عيون سيبويه / ٥٣، شرح المفصل ١١٤/٢.

(١) الكتاب ٣٥٤/١.

(٢) انظر الكتاب ٣٥٤/١، قال الرمانى: "تقول: لَا أَحَدَ كَزَيْدٍ رَجُلًا، على قولك: (مِنْ الرُّجَالِ)، ويجوز أن يكون على قوله: (لَا مَالَ لَهُ قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا)، وتقول: (لَا عَلَيَّكَ)، والمعنى: لَا بَأْسَ عَلَيْكَ، وإنما جاز هذا الحذف لأنه لا يقال إلا في موضع حذف، فيبنى ذلك بهذا القول، وهنا أبلغ من الذكر وأوجز في اللفظ". شرح الرمانى للكتاب، ج ٣، ق ١٨.

(٣) في المخطوطة: (كما لا يثنى)، وفي الكتاب ٣٥٦/١ كما لا تثنى لا... ومثله عند أبي سعيد السيرافي في شرح الكتاب، ج ٢، ق ١٧٥.

قوله: (هي) كناية عن الأسماء التي هي بدل من الأفعال^(١).

قال: وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: لَا سَوَاءَ^(٢).

قوله: (لَا سَوَاءَ) كأنه قال: (هذان لَا سَوَاءَ)، فعاقبت (لا)

(هذان)، (وهذان) هما مما ارتفع عليه (سَوَاءَ).

قوله: حِينَ [لَا] مَالٍ^(٣)، جعل (لَا مَالٍ) اسماً واحداً، وأضاف إليه

(حِينَ) [٥٥/ب]. أنشد:

..... وَقَدْ عَلَاكَ مَشِيبٌ حِينَ لَا حِينَ^(٤)

(١) يقول أبو سعيد: "ذكر سيبويه في أول هذا الباب أشياء دخلت عليها (لَا) ولم تعمل فيها، ولم يلزمها التكرير، واعتمد على أن الأشياء دخلت عليها (لَا) في هذا الباب مبنية على أفعال مضمرية قد نصبتها، وأن الفعل إذا دخلت عليه لم يلزم التكرير في الفعل كما لزم في الاسم... وتقل رأي أبي العباس في هذا الموضوع وعارضه من أكثر من وجه. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ٢، ق ١٧٧.

(٢) الكتاب ٣٥٧/١، وقام عبارة الكتاب: "وَأَيْتُهَا دَخَلَتْ (لَا) هَا هُنَا، لَأَنَّهَا عَاقِبَتْ مَا أَرْفَعَتْ عَلَيْهِ (سَوَاءَ)، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: (هَئَانِ لَا سَوَاءَ)، فَجَازَ هَذَا كَمَا جَازَ (لَا هَا اللَّهُ ذَا) حِينَ عَاقِبَتْ".

(٣) إشارة إلى بيت الشاعر:

تَرَكْتَنِي حِينَ لَا مَالٍ أَعِيشُ بِهِ وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلْبًا

قال الأعلام: الشاهد في إضافة (حِينَ) إلى المال، وإلقاء (لا) وزيادتها في اللفظ على حد (لا) بليس مجاز، قولهم: جئت بلا زاد، وَغَضِبْتُ مِنْ لَا شَيْءٍ، ولو رفع (المال) على شبه وقال سيبويه: والرفع عربي، ... والنصب أجود وأكثر من الرفع. انظر الكتاب وحاشيته ٣٥٧/١، وانظر شرح السيراني للكتاب، ج ٢، ق ١٧٦، شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٢١، الأماشي الشجرية ٢٣٩/١، مع الهوامع ٢١٨/١، الدور ١٨٨/١، وقد نسبته

إلى الفداي إلى أبي الطفيل عامر بن واثلة الصحابي، انظر الخزانة ٩٠/٢.

(٤) هذا عجز بيت من البسيط لجري، أنشد سيبويه وهو قوله:

مَاهَالْ جَهْلُكَ بَعْدَ الْخِلْمِ وَالْدِّينِ وَقَدْ عَلَاكَ مَشِيبٌ حِينَ لَا حِينَ

قال: فَأَيُّمَا هُوَ (حِينَ حِينَ) و (لَا) بِمَنْزِلَةِ (مَا) إِذَا أُلْغِيَتْ^(١).
قال أبو علي: لا يجوز أن تكون (لا) في هذا البيت هي التي مع
الاسم كشيء واحد، لأن ذلك محال، وذلك أنه إذا قال (علاك) مَشِيبٌ
حِينًا فقد أثبت حينًا علاه فيه المشيب، وإذا قال: (لَا حِينَ)، فقد نفى
كل حين مضى، فصار نافيًا لما أثبتته ومناقضًا له^(٢).

قال: فَكَذَلِكَ هَذِهِ الصِّفَاتُ وَمَا جَعَلَتْهُ خَيْرًا لِلْأَسْمَاءِ^(٣).
قال أبو علي: الصفات نحو (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا فَارِسٍ وَلَا شُجَاعٍ)، وما
جعلته خبرًا نحو: زَيْدٌ لَا فَارِسٌ وَلَا شُجَاعٌ.

قال: وَمَنْ قَالَ (لَا غُلَامَ أَفْضَلَ مِنْكَ) لَمْ يَقُلْ فِي (أَلَا غُلَامَ أَفْضَلَ

الكتاب ٣٥٨/١، الأمالي الشجرية ٢٣٩/١، ٢٣٠/٢، مجاز القرآن ٢١٢/١، انظر
شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٧٦، ١٧٨، شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٢٢، ٢٤.
انظر ديوان جرير / ٥٨٦، شرح عيون سيبويه / ١٧٦، قال ابن السيرافي: "جعل سيبويه
(لا) زائدة في هذا الموضع، والمعنى: أنه علاك مشيب حين حين نزول المشيب، يعني أنه لم
يعجل فيه غير وقته". شرح أبيات سيبويه ١٣٠/٢ - ١٣١ (سلطاني)، وانظر خزائن
الأدب ٩٤/٢، مع الهوامع ١٩٧/١، الدرر ١٦٨/١.

(١) الكتاب ٣٥٨/١.

(٢) قال أبو سعيد: "وما حين لا حين، فحين الأول مضاف إلى الثاني، و (لا) فيها فصلت بين
الحافض والمفروض كفصلها في (جئتُ بلا شيء، وغضبتُ من لاشيء)، كانه قال: حين
لا حين فيه لهو ولعب أو نحو ذلك من الإضمار، وهو قبل دخول (لا)، تقديره: لا حين لا
حين فيه لهو ولعب" شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٧٨، وانظر شرح الرماني للكتاب،
ج ٣، ق ٢٤.

(٣) الكتاب ٣٥٨/١، وضرب سيبويه مثالا على هذا وهو قوله: "نحو زَيْدٌ لَا فَارِسٌ وَلَا
شُجَاعٌ".

منك) [لا] بالنصب^(١).

قال أبو عثمان: الرفع عندي جيد، أقول: أَلَا غَلَامٌ، وَأَلَا جَارِيَةٌ، وأقول: أَلَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ^(٢).

قلت: من حجته أنه يقول يكون اللفظ على لفظ الخبر في معنى التمني وإن دخله معناه، كما أن (عَفَرَ اللَّهُ لَزَيْدًا)، لفظه لفظ الخبر ومعناه الدعاء^(٣).

هذا بابٌ مَا يَكُونُ اسْتِفْتَاءً بِإِلَّا^(٤)

قال: وَلَمْ تَشْغَلْ عَنْهَا قَبْلَ أَنْ تَلْحَقَ إِلَّا الْفِعْلُ بِغَيْرِهَا^(٥).

قال أبو علي: يقول: لَمْ تَشْغَلْ الْفِعْلَ فِي قَوْلِكَ: (مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ) باسم قبل أن تلتحق (إِلَّا) فيه كما شغلته في قولك: (جاءَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا)

(١) الكتاب ٣٥٩/١، وما بين المعقوفين سقطت من المخطوطة، وعند أبي سميذ (أَلَا غَلَامًا...) في الاثنتين. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٧٦.

(٢) قال أبو العباس المبرد وهو يتحدث عن (لا) إذا دخلها ألف الاستفهام أو معنى التمني: "إن دخلها معنى التمني فالنصب لا غير في قول سيبويه والتحليل وبغيرهما، إلا المازني وحده، تقول: أَلَا مَاءٌ أَشْرَبُ، أَلَا مَاءٌ وَعَسَلًا، تنون (عَسَلًا) كما كان في قولك: لَا رَجُلٌ وَغَلَامًا في الدار... واحتجاج النحويين: أنه لما دخله معنى التمني زال عنه الابتداء، وموضعه نصب كقولهم: اللَّهُمَّ غَلَامًا، أي هب لي غلامًا" المقتضب ٣٨٢/٤ - ٣٨٣، وقال ابن السراج: "وكان المازني وحده يجوز فيه (لا النافية إذا دخلت عليها ألف الاستفهام) جميع ما جاء في النافية بغير استفهام، فتقول: أَلَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ، وتقول فيمن جعلها كَلَيْسَ: أَلَا أَفْضَلُ مِنْكَ، ويجريها مجراها قبل ألف الاستفهام"، الأصول ٣٩٧/١.

(٣) انظر الأصول ٣٩٤/١ - ٣٩٥.

(٤) الكتاب ٣٦٠/١.

(٥) الكتاب ٣٦٠/١ وفيه: (بغيرها)، ورواية السيرافي توافق ما جاء في التلميقة، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٧٩.

بالقوم، فانتصب (زَيْدٌ) ^(١)، لشغلك الفعل بالقوم، ولم تشغل الفعل في قولك: (مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ) باسم غير (زَيْدٍ) فينتصب (زَيْدٌ) ^(٢).
قال: وَلَوْ كَانَ هَذَا مِنْ قَبْلِ الْجَمَاعَةِ لَمَا قُلْتُ: "وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ" ^(٣).

قال أبو علي: كَانَ قَوْمًا مِنْ قَدَمَاءِ النُّحَويِّينَ ^(٤) قالوا: إِذَا اسْتَشْنَيْنَا

(١) في المخطوطة: (زَيْدٌ).

(٢) يقول أبو سعيد: "فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ الْفَرْصُ إِثْبَاتَ الْفِعْلِ لِمَا بَعْدَ (إِلَّا)، فَإِنَّهُ يَكْتَفِي مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَأْتِيَ بِفِعْلٍ وَفَاعِلٍ، فَيَقَالَ: (قَامَ زَيْدٌ وَذَهَبَ عَمْرُو)، لَا يَأْتِي بِحُرُوفِ الِاسْتِثْنَاءِ؟ لَيْلٌ لَهُ: فِي ذِكْرِ الِاسْتِثْنَاءِ فَاتِدْتَانِ: إِحْدَاهُمَا: إِثْبَاتُ الْفِعْلِ لِمَا بَعْدَ (إِلَّا). وَالْأُخْرَى: نَفْيُهُ عَنْ سِوَاهُ، وَلَوْ جِئْنَا بِفِعْلٍ وَفَاعِلٍ لَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى نَفْيِهِ عَنْ سِوَاهُ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: (قَامَ زَيْدٌ وَذَهَبَ عَمْرُو) لَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ أَنَّ غَيْرَ (زَيْدٍ) لَمْ يَقُمْ، وَغَيْرَ (عَمْرُو) لَمْ يَذْهَبْ". شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ١٧٩.

(٣) ضَمَّنَ سِيبَوِيهِ كَلَامَهُ هَذِهِ الْآيَةُ مِنْ سُورَةِ الْبُورَةِ، الْآيَةُ ٦. انظر الكتاب ١/ ٣٦٠، قال أبو سعيد: "وَقَدْ يَجُوزُ النَّصْبُ قِيَمًا يُخْتَارُ فِيهِ الْبَدَلُ، كَقَوْلِكَ: مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَّتْ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا، وَإِنَّمَا اخْتِيرَ الْبَدَلُ، لِأَنَّ الْبَدَلَ وَالِاسْتِثْنَاءَ فِي الْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَفِي الْبَدَلِ تَفْضِيلٌ مُوَافَقَةٌ مَا قَبِلَ (إِلَّا) لِمَا بَعْدَهَا فِي اللَّفْظِ، وَيَقْوِيهِ أَيْضًا إِجْمَاعُ الْقُرَاءِ وَالْمَصَاحِفِ عَلَى "مَا قَفَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا" إِلَّا أَهْلَ الشَّامِ وَمَصْحَفِهِمْ، فَمِنْهُمْ قَرَأُوا "إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ" وَكَذَلِكَ هُوَ فِي مَصْحَفِهِمْ، وَقِرَاءَةُ الْقُرَاءِ "وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ". انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ١٨٠.

وقال أبو جعفر النحاس في إعراب (أنفسهم): "الرْفَعُ عَلَى الْبَدَلِ، وَالنَّصْبُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ وَعَلَى خَيْرٍ يَكُونُ...". انظر إعراب القرآن ٣/ ١٢٩.

وقد عرض أبو العباس المبرد لهذه الآية فقال: "أَنْفُسُهُمْ بَدَلٌ مِنْ (شُهَدَاءٍ) لِأَنَّ (الْهَمْ) خَيْرٌ، وَلَوْ نَصَبْتَ (أَنْفُسَهُمْ) وَوَقَعْتَ (شُهَدَاءَ) لَصَلَحَ، وَلَمْ يَكُنْ أَجْرُهُ الْوُجُوهَ، لِأَنَّ شُهَدَاءَ نَكْرَةً، وَلَكِنْ لَوْ نَصَبْتَ (الشُّهَدَاءَ) وَوَقَعْتَ (أَنْفُسَهُمْ) - كَانَ جَيِّدًا -" المقتضب ٤/ ٤٠٦.

(٤) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ١٨٠ - ١٨١، فقد حكى رأي الكسائي والفراء في مخالفة سيبويه، فالذي جعله سيبويه بدلًا من قوله: مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ وَمَا مَرَّتْ =

من جميع نصبنا، سواء كان الاستثناء من منفيٍّ أو من موجب كقولك في المنفي: (مَا أَتَانِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا)، وفي الموجب: (أَتَانِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا)، فهم يسوون من قبل أن الاستثناء من جماعة بين المنفي والموجب، وبين ما يجوز أن يكون المستثنى فيه بدلاً مما قبله، وبين ما لا يجوز إذا كان المستثنى منه جماعة فقال: لو كان هذا هكذا لما جاز في هذه المسائل التي خَرَجَها عليهم الرفع، وكأنهم قالوا أيضاً: إذا كان المستثنى منه واحداً لم يكن في المستثنى إلا الرفع، فأراهم موضعاً المستثنى منه واحد والذي يجوز في المستثنى النصبُ [٥٦/أ] وذلك قولك: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا قَدْ قَالَ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا).

قال سيبويه في موضع آخر: امتنع رفع (زيد) في هذه المسألة لأن تقديرها (كُلُّهُمْ قَدْ قَالَوا ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا)، فليس العبرة في رفع الاسم المستثنى بعد النفي ونصبه الواحد والجميع، بل هو البذل واعتبار تمام الجملة^(١).

== باحدٍ إلا عمرو، جعله الكسائي والفراء عطفاً؛ كما حكى السيرافي احتجاج ثعلب لرأي شيخه الكسائي والفراء، وقدَّ السيرافي الجواب محتجاً بذهب سيبويه.

(١) قال أبو الحسن الرماني: "وقد خالف في ذلك بعض النحويين المتقدمين، فذهب إلى أن (القوم) [في نحو ليس فيها القوم إلا أخوك، ما مررت بالقوم إلا أخيك، وما فيها القوم إلا زيد] يجري أمرهم في النفي مجرى الإيجاب، وفرق بينهم وبين أحد بعلى ثلاث، فمنهم من اعتل في ذلك بأن (أحداً) على معنى أعم العام الذي لو ترك لكان النفي يدل عليه في قولك: (ما قام إلا زيد) وليس كذلك (القوم) فألزمه سيبويه أن ينصب "ما فعلوه" إلا قليلاً منهم" على هذه العلة التي أوجبت عنده (ما قام القوم إلا زيداً). والعلة الثانية: أنه يصح أن يبدل الاسم الذي ليس يجمع من الاسم الذي ليس يجمع في (أحد) ولا يصلح في (القوم)، فألزمه على هذا سيبويه إلا يجوز "ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم" لأن (الشهداء) جمع هو أعم، والأنفس أخص بمنزلة الواحد من الكل.

- قال: فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلاً منه^(١).
 أي: من الظاهر لا من المضمَر^(٢).
 قال: لأنه هو المنفَى [و] هذا وصفٌ أو خبرٌ^(٣).
 أي الضمير المرتفع الذي يبدل منه في وصف أو خبر.
 قال: وقد تكلموا بالآخر^(٤).
 أي بالبدل من الضمير المرفوع في الصفة أو في الخبر.
 قال: وقد يجوزُ (ما أظنُّ أحدًا فيها إلا زيدُ)، ولا أحدٌ^(٥) منهم
 اتخذتُ عنده يدًا إلا زيدُ، وإن شئتَ رَقَعْتَ (زيدًا)^(٦) على قوله:
 ... إلا كواكبها^(٧).

والعلة الثالثة: أن النفي في (القوم) على حد الإيجاب على ما يجب في النفي ... انظر
 شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٧٦.

- (١) الكتاب ٣٦١/١.
 (٢) الحديث هنا حول إظهار المستثنى منه في مثل قولك: ما أظنُّ أحدًا يقول ذلك إلا زيدًا، قال
 سيبويه: "إن رفعت فجائز حسنٌ، وكذلك: ما علمتُ أحدًا يقول ذلك إلا زيدًا، وإن شئتَ
 رفعت، وإنا اختير النصب هاهنا لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه، وألا
 يكون بدلًا إلا من منفي، فالبدل منه منصوب منفي ومضمره مرفوع." الكتاب ٣٦١/١.
 (٣) الكتاب ٣٦١/١ - والواو بين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة.
 (٤) الكتاب ٣٦١/١، وسيورد أبو علي للكلام عليه.
 (٥) ضبطها الفارسي والسيراقي بالرفع (أحدًا)، وضبطت في الكتاب ٣٦١/١ بالنصب.
 (٦) قوله: (وإن شئتَ رفعت زيدًا) لم تظهر في الكتاب ولا عند أبي سعيد، ويبدو أنها زيادة
 من أبي علي.
 (٧) إشارة إلى قول علي بن زيد من (المنصرح):
 في ليلةٍ لا تَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا
 وقد أنشده سيبويه شاهدا على رفع الكواكب على البدل من المضمَر الفاعل في يحكي، =

قال أبو علي: (زَيْدٌ) ^(١١) المرفوع بدل من الضمير الذي في (فيها)،
 (وزَيْدٌ) المجرور بدل من الضمير في الذي هو (الهاء) في (عنده) ^(١٢).
 قال: وَقَدْ تَكَلَّمُوا بِالْآخِرِ لِأَنَّ مَعْنَاهُ النَّفْيُ إِذَا ^(١٣) كَانَ وَصْفًا لِمَنْفِيٍّ
 كَمَا قَالُوا: (قَدْ عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ)، لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى
 الْمُسْتَفْهِمِ عَنْهُ ^(١٤).

قال أبو علي: التوفيق بين قولك: (قَدْ عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ)، و
 (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا)، أن (زيدًا) في المسألة الأولى لم يقع
 بعد حرف الاستفهام فيحجز الحرف بين (عرفت) وبينه فلا يعمل فيه،
 لكنه لما كان مستفهمًا عنه في المعنى أجرى مجرى ما وقع بعد حرف
 الاستفهام، وكذلك (زيدٌ) في المسألة الثانية إنما كان حكمه أن يبدله من
 الاسم المنصوب، لكنه لما كان الضمير المرفوع في (يَقُولُ) في المعنى

== لأن المعنى منفي. قال الشنترى: ولو نصب على البدل من (أحد) لكان أحسن. انظر
 الكتاب وهامشه ٣٦١/١، شرح السيراني للكتاب، ح ٢، ق ١٧٩، شرح الرماني للكتاب،
 ح ٣، ق ٢٦، وانظر ص ٥٣ من هذا الجزء. قال المبرد: أبدل الكواكب من المضمر في
 (بحكمي)، ولو أبدله من (أحد) كان أجود، لأن (أحدًا) منفي في اللفظ والمعنى، والذي
 في الفعل بعد منفي في المعنى، "المقتضب ٤/٤٠٢ - ٤٠٣، وانظر الأصول ١/٢٩٥،
 أمالي ابن الشجري ١/٧٣ - ٧٤ حيث قال: "وجدته في كتاب لغوي منسوباً إلى عدي بن
 زيد، وتصفحت نسختين من ديوان شعر عدي فلم أجد فيهما هذه المظروعة... والبيت
 في ملحقات ديوان عدي/ ١٩٤، وانظر شرح أبيات سيهويه لابن السيراني ٢/١٧٦ -
 ١٧٧، الأغاني ١٥/١٢٢، مغني اللبيب ١/١٥٣، خزائن الأدب ٢/١٨ وما بعدها.

- (١) يريد: (زيد) من قوله: (ما أطن أحدًا فيها إلا زيد).
- (٢) أي في قوله: (لا أحد منهم اتخذت عنده يدًا إلا زيد).
- (٣) في المخطوطة: (إذا)، ورواية أبي سعيد توافق ما في الكتاب.
- (٤) الكتاب ١/٣٦١، وانظر شرح السيراني للكتاب، ح ٢، ق ١٧٩.

المنفي، وإن لم يكن هو بعينه متفياً، أبدل منه (زيد) كما أجري المستفهم عنه، وإن وقع قبل حروف الاستفهام مجراه إذا وقع بعده، لأنه في المعنى مستفهم عنه^(١).

قال: قَالَ الْخَلِيلُ: أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (مَا رَأَيْتُهُ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ) وَ (مَا أَظَنُّهُ يَقُولُهُ إِلَّا زَيْدٌ)^(٢)، فهذا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّكَ انْتَحَيْتَ عَلَى الْقَوْلِ^(٣).

قال أبو علي: أراد أن يقوي بهذه المسألة الرفع في (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ)، وإن جواز الرفع في باب (رَأَيْتُ وَظَنَنْتُ) ونحوه ليس كجوازه في باب (ضَرَيْتُ)، وإن كان في كل واحدة [من]^(٤) المسألتين ضمير قد يمكن أن يبدل منه، (فَأَرَى) في باب (رَأَيْتُ) (وَظَنَنْتُ)، موضعاً لا يجوز فيه النصب في المستثنى على البدل [ب/٥٦] من الاسم المنصوب وذلك قولك: (مَا رَأَيْتُهُ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا)، فالهاء في (رَأَيْتُهُ) ضمير القصة والحديث، وهذه الهاء لاتقع في باب (ضَرَيْتُ)، إنما تضم على شريطة التفسير فيما يدخل على المبتدأ والخبر (كَظَنَنْتُ وَكَانَ) ونحوهما، وتفسرها الجمل التي تكون في موضع رفع أو نصب ولا تبدل منها، ولا توصف، فلذلك لم يجز أن يكون (زَيْدٌ) في قولك: (مَا رَأَيْتُهُ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ) بدلاً من الهاء، ولو أبدلته منه لأجزت فيه شيتين

(١) انظر فضل تفسير لهذه الجزئية في شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٨١.

(٢) في الكتاب ٣٦١/١: (وما أَظَنُّهُ يَقُولُهُ إِلَّا عَمْرُوً)، ومثله عند السيرافي في شرح الكتاب ج ٢، ق ١٨٠.

(٣) وتام عبارة سيبويه: "... انتحيت على القول، ولم ترد أن تجعل عبدالله موضع فعل كضريت وقتلت، ولكنه فعل بمنزلة (ليس) يحيى لعنى".

(٤) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيها المعنى.

لا يجوز أن فيه أعني البدل منه، وألا يجعل في موضع خبره جملة تفسرها، لأنك لو أبدلت (زيداً) من الهاء لبقى الفعل بلا فاعل، أعني بالفعل (يقول)، فإن قلت: يكون فاعله الضمير الذي يضمير فيه ويرجع إلى الهاء، فذلك أيضاً غير جائز لأنك لا تبينها بضميرها وبنفسها إنما تبين هذه الهاء، فأما رفع (زيد) في المسألة فهو (يَقُولُ)، والجملة في موضع نصب لوقوعه في موقع المفعول الثاني (رَأَيْتُهُ)، ومعنى الكلام: (مَا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ) فالنفي وإن وقع على (رَأَيْتُهُ) في اللفظ فهو في المعنى (ليقول)، فهذا جازت المسألة ولم يجز: (يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا) إذا لم يكن في أول الكلام نفي^(١).



هذا بابٌ مَا حُمِلَ عَلَى مَوْضِعِ الْعَامِلِ فِي الْأَسْمِ وَالْأَسْمِ (٢):
قال أبو علي: هذا الموضع يفصح فيه بالموضع، فيقول: موضع (مِنْ رَجُلٍ) في قولك: (مَا أَتَانِي مِنْ رَجُلٍ) رفعاً، ولم يجعل الموضع لرجل وحده، لأنه كان يرتفع فيظهر فيه إعرابه، ويستغنى به عن أن يقال له موضع ولم يجعل أيضاً (لِمَنْ) وحدها موضعاً لأنها ليست مما يعرب ألبته، فلما لم يجز وقوع أحدهما هذا الموقع، ولم يستغن بأحدهما عن

(١) انظر تفصيل هذه المسألة أيضاً في شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٧٩ - ١٨٠، وشرح الرمانى للكتاب، ج ٣، ق ٢٧.

(٢) الكتاب ٣٩٢/١، وقد عنوان له الرمانى بقوله: "باب الاستثناء الذي يحمل المستغنى فيه على الموضع" انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٣، ق ٢٧، أما السيرافي فلم يغير شيئاً في عنوان سيبويه.

صاحبه، جعل الموضع لهما معاً، إذ لم يكن ثم رافع، وكذلك كل ما كان مثله (١).

قال: وَمِثْلُ ذَلِكَ: مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ.
قال أبو علي: تقدير (مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ)، (مَا أَنْتَ إِلَّا شَيْءٌ) والباء لا تدخل إلا في النفي، فلو أبدلت (شيئاً) الذي هو بعد (إلا) من (شيء) الموصول بالباء فقلت: (مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ) لصار تقديره (٢) (مَا أَنْتَ إِلَّا شَيْءٌ) وإيجاب هذا يرجع في التقدير إلى (أَنْتَ بِشَيْءٍ)، وهذه الباء لا تدخل في الإيجاب، فمن حيث لم يجوز أن تقول في الإيجاب (أَنْتَ بِشَيْءٍ)، لم يجوز أن تبدل (شيء) بعد إلا من (شيء) المجرور، فلما لم يجوز أن تبدله من لفظه، أبدلته من موضعه إذ لم يكن في البدل قسم ثالث، ومعناه (أَنْتَ شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ) [٥٧/أ] على ما تقدم (٣).

قال: أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (مَا أَتَانِي مِنْ أَحَدٍ لَا عَبْدُ اللَّهِ وَلَا زَيْدٌ) مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ خَلَفَ أَنْ تُحْمَلَ الْمَعْرِفَةُ عَلَى مِنْ (٤).
قال أبو علي: يقول: لأن (مِنْ) هنا لا يقع بعدها إلا اسم شائع كما

(١) يقول الرماني في تفسير هذا الباب: ٣ الذي يجوز في الاستثناء الذي يحمل الاستثناء فيه على الموضع إذا تقدم عاملان: أحدهما يعمل في الموضع، والآخر يعمل في اللفظ، وكان المستثنى يصح حمله على عامل الموضع في المعنى حمل عليه، وإن كان يصح على عامل اللفظ حمل عليه، وإن صح على الأمرين جاز أن يعمل على كل واحد منهما، ولا يجوز الحمل على الموضع في هذا الباب إلا إذا تقدم عاملان... شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٢٧، وانظر فضل تفسير لهذا في شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٨٢.

(٢) الهاء بين المعرفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) انظر فضل تفسير لهذه في المختضب ٤/٤٢٠ - ٤٢١.

(٤) الكتاب ٣٦٢/١.

أن (لَا) هذه لا يقع بعدها إلا اسم شائع، (وعبدُ اللَّهِ) وما أشبهه اسم مخصوص، فلم يجوز حمله على (مِنْ)، لأن المخصوص لا يدل على أكثر من نفسه، فلذلك حملته على موضع (مِنْ) مع (رَجُلٍ) (ولَا) مع (رَجُلٍ) كما حملت (شيئًا) في قولك: (مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ) على الموضع.
 قال: وتقول: (لَا أَخَذَ رَأْيْتُهُ إِلَّا زَيْدًا)، إِذَا بَنَيْتَ (رَأْيْتُهُ) على الأولِ كَأَنَّكَ قُلْتَ: (لَا أَخَذَ مَرْنِي)، وَإِنْ جَعَلْتَ (رَأْيْتُهُ) صِفَةً، فَكَذَلِكَ كَأَنَّكَ قُلْتَ: (لَا أَخَذَ مَرْنِي)، وَإِنْ جَعَلْتَ (رَأْيْتُهُ) صِفَةً، فَكَذَلِكَ كَأَنَّكَ قُلْتَ: (لَا أَخَذَ مَرْنِيًا) (١).

قال أبو علي: قوله: (فكذلك)، أي فكذلك أيضًا تقول: (إِلَّا زَيْدًا)، وزيدٌ مرتفع على البدل من موضع (لَا أَخَذَ)، فإذا جعلت (رَأْيْتُهُ) صفةً أضمرت خبراً نحو (فِي الدَّارِ) وغيره.
 قال: وتقول: (مَا فِيهَا إِلَّا زَيْدًا)، (وَمَا عَلِمْتُ أَنْ فِيهَا إِلَّا زَيْدًا)، فَإِنْ قُلْتَهُ فَجَعَلْتَهُ يَلِي (أَنْ وَمَا) فِي لَفْظِ أَهْلِ الْحِجَازِ قَبِيحٌ (٢).
 يريد (بِمَا) التي في قولك: (مَا فِيهَا إِلَّا زَيْدًا) (٣).

(١) الكتاب ٣٦٣/١.

(٢) الكتاب ٣٦٣/١.

(٣) فسر أبو سعيد هذا الموضع بقوله: "وقوله: (ما علمت أن فيها إلا زيداً)، إما جاز ذلك لأنه تقول: (ما علمت فيها زيداً)، (وما علمت أن فيها زيداً) بمعنى واحد، فمن حيث جاز (ما علمت فيها إلا زيداً) جاز (ما علمت أن فيها إلا زيداً) لأن (أَنْ) للتوكيد، والتناسب لزيد في (ما علمت فيها إلا زيداً) (علمت)، وفي (ما علمت أن فيها إلا زيداً) (أَنْ). ولو قلت: (ما علمت أن إلا زيداً فيها) لم يجوز، وذلك أن الاستثناء أن يكون أول الكلام، لا تقول: (إلا زيداً قام القوم)، كذلك لا يجوز الاستثناء بعد حرف يدخل على جملة ولا يلي الحرف (إلا) - انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٨٣.

قال: كَأَشْيَاءَ تَجُوزُ فِي الْكَلَامِ إِذَا طَالَ^(١).

قال أبو بكر: يعني أن الكلام لما طال بقوله: (ما علمتُ أن فيها إلا زيدا) فطال بدخول (إلا) فيها، ولو قلبت فجعلت (إلا) تلي (أن) لم يجز^(٢).

قال: فَمَنْ أَجَاَزَ هَذَا قَالَ: (إِنْ أَحَدًا لَا يَقُولُ هَذَا إِلَّا زَيْدًا)، كما أَنَّهُ يَقُولُ عَلَى الْجَوَازِ: (رَأَيْتُ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا)، يَصِيرُ هَذَا بِمَنْزِلَةِ مَا أَعْلَمُ^(٣).

قال أبو علي: قوله (هذا) إشارة إلى المسألة الأولى^(٤) بمنزلة (ما أعلمُ أن أحدًا يقولُ ذلك)، كما صار هذا^(٥).

قال أبو علي: قوله: (هذا)، إشارة إلى المسألة الثانية، لأن قوله: (رأيتُ أحدًا لا يقولُ هذا)، بمنزلة (ما رأيتُ أحدًا يقولُ هذا).

قال: بِمَنْزِلَةِ مَا رَأَيْتُ، حَيْثُ دَخَلَهُ مَعْنَى النَّفْيِ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (إِلَّا زَيْدًا)^(٦)، يريد في المسألة الأولى، وهي قوله: (إِنْ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا)، ولا يجوز الرفع في المسألة الثانية إذا كانت (رأيتُ) من رؤية العين.

(١) الكتاب ٣٦٣/١.

(٢) انظر الأصول ٢٩٨/١.

(٣) الكتاب ٣٦٣/١، وقام الجسلة: "ما أعلمُ أن أحدًا يقولُ ذلك".

(٤) إشارة إلى قوله: "إِنْ أَحَدًا لَا يَقُولُ هَذَا إِلَّا زَيْدًا".

(٥) قوله: "كما صار هذا" هي من كلام سيبويه، انظر الكتاب ٣٦٣/١، وبها يتواصل القول في الجزئية التالية.

(٦) الكتاب ٣٦٣/١.

قال: فَحَمَلْتُهُ عَلَى (يَقُولُ) ^(١) كَمَا جَازَ:

..... يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبَهَا ^(٢)

وليس هذا في القوة ^(٣).

أي ليس (إِنَّ أَحَدًا، ورَأَيْتُ أَحَدًا) كقولك: (لَا أَحَدَ، وأَقْلُ رَجُلٍ رَأَيْتُهُ) لأنك في قولك: (إِنَّ أَحَدًا، ورَأَيْتُ أَحَدًا)، تذكر أحدًا موجبًا، وإن رجعت بمعناه إلى النفي بعد (وَلَا أَحَدًا)، (وأَقْلُ رَجُلٍ) يبتديء بالنفي وما معناه النفي ابتداءً ^(٤).

قال: لأنَّ هذا المَوْضِعَ إِنَّمَا ابْتَدِئَ [٥٧/ب] أي الاسم "مَعَ مَعْنَى النُّفْيِ، وَهَذَا مَوْضِعٌ إِنْجَابٍ" أي قولك: (إِنَّ أَحَدًا) إيجاب، "وَأِنَّمَا جِيءَ بِالنُّفْيِ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْحَبَرِ، فَجَازَ الِاسْتِثْنَاءُ" أي المستثنى "أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْإِبْتِدَاءِ" أَقْلُ رَجُلٍ وَلَا أَحَدًا.

(١) يريد أن يحمل الفعل (أعلم) على معنى (ما رأيتُ) البصرية، وإن شئت قلت (إلا زيد) بالرفع فتحمله على الفعل (يقول) كما جاز النصب والرفع في (الكواكب) من قول عدي بن زيد.

(٢) هذا عجز بيت من المشرح لعدي بن زيد وهو قوله:

في ليلة لا ترى بها أحدًا يحكي علينا إلا كواكبها

وقد تقدم ذكره.

(٣) انظر الكتاب ٣٦٣/١.

(٤) مزج الفارسي تعليقاته بكلام سيبويه، والنص الذي يعالجه هنا هو قوله بعد بيت عدي: "وليس هنا في القوة كقولك: لا أحد فيها إلا زيد، وأَقْلُ رَجُلٍ رَأَيْتُهُ إِلَّا عَمْرُو"، وهذا القول متصل بالفقرة التالية هنا، وانظر تفصيل هذه المسألة في المقتضب ٤٠٤/٤ - ٤٠٥.

(٥) الكتاب ٣٦٣/١، وقد داخل الفارسي سيبويه في محاولة لتوضيح كل جزئية في مكانها، ونص الكتاب هو: "لأنَّ هذا المَوْضِعَ إِنَّمَا ابْتَدِئَ مَعَ مَعْنَى النُّفْيِ، وَهَذَا مَوْضِعٌ إِنْجَابٍ، وَإِنَّمَا جِيءَ بِالنُّفْيِ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْحَبَرِ، فَجَازَ الِاسْتِثْنَاءُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْإِبْتِدَاءِ حِينَ وَقَعَ مَنفِيًّا، وَلَا يَجُوزُ الِاسْتِثْنَاءُ أَوَّلًا لَوْ قُلَّ أَقْلُ رَجُلٍ وَلَا رَجُلٌ".

قال: ولا يجوز أن يكون الاستثناء أولاً^(١).

أي لو لم يكن في (أَقْلُ رَجُلٍ وَلَا أَحَدٌ) معنى النفي لم يجر أن يبدل (زيداً) منه كما لا يجوز: (كُلُّ رَجُلٍ رَأَيْتُهُ إِلَّا زَيْدٌ) لما لم يكن في (كُلِّ) معنى نفي كما كان في (أَقْلُ وَلَا أَحَدٌ).

قال: حَيْثُ صَارَتْ (أَحَدٌ) كَأَنَّهَا مَنفِيَّةٌ^(٢).

قال أبو علي: يريد (أَحَدٌ) في قولك: (إِنْ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَلِكَ)^(٣).

هذا بابُ النَّصْبِ فيما يَكُونُ مُسْتَثْنَى مُبْدَلاً^(٤).

قال أبو علي: يريد: يكون مستثنى مبدلاً في غير هذا الباب، وهو الباب الذي قبله، فأما في هذا الباب فإنه يبين وجه النصب في الاستثناء لا البديل عما قبله.

(١) انظر الكتاب ٣٦٣/١، وانظر الحاشية السابقة، وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج٧، ق ١٨٢.

(٢) الكتاب ٣٦٣/١.

(٣) فسر أبو سعيد هذا بقوله: "وقوله: ولا يجوز أن يكون الاستثناء أولاً لو لم يقل أَقْلُ رَجُلٍ، وَلَا رَجُلٌ يعني: لا يقول: إِلَّا زَيْدٌ أَقْلُ رَجُلٍ رَأَيْتُهُ ولا تقول: إِلَّا زَيْدًا لَا رَجُلٌ فِي الدَّكْرِ، لأنه لا بُدَّ له من أن يتقدمه نفي، فيجوز من أجله البديل نحو: لَا أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَأَقْلُ رَجُلٍ رَأَيْتُهُ إِلَّا عَمْرُوً. وقوله: وجاز أن يُحمل على (إِنْ) هنا، يعني في قوله: إِنْ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا، وما علمت أَنَّ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا، يحمل (زيداً) في النصب، ويجعل (أَنَّ)، وَأَنْ يَنْزِلَ فَعَلْ مَنفِي تَصَبُّ (زيداً) بعد (إِلَّا) لقولك: (ما رأيتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا)" شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ١٨٣.

(٤) الكتاب ٣٦٣/١، وفي شرح السيرافي للكتاب، ج٧، ق ١٨٣ "مستثنى بكذا".

قال: وَعَلَى هَذَا: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا، فَعَتَصَبُ (١) (زَيْدًا) عَلَى
غَيْرِ (رَأَيْتُ) (٢).

قال أبو علي: أَيْ لَا عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْمُتَنَصِّبِ بِرَأَيْتُ (٣).
قال: فَكَأَنَّهُ قَالَ: (لَيْسَ فِيهَا إِلَّا حِمَارٌ)، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتُهُ
إِنْسَانِيًّا (٤).

قال أبو علي: يَرِيدُ جَعْلَهُ إِنْسَانًا ذَلِكَ الْمَوْضِعَ، كَمَا تَقُولُ: (عَتَابُكَ
السَّيْفُ) فَتَجْعَلُ الْعَتَابَ السَّيْفَ اتِّسَاعًا وَلَيْسَ بِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ (٥).

(١) في المخطوطة: (فَنَصَبَ)، وما أنتهت هنا من الكتاب، ومن شرح السيرافي للكتاب، وانظر
تفصيل هذه المسألة في المقتضب ٤٠٦/٤.

(٢) الكتاب ٣٦٣/١.

(٣) قال أبو سعيد: "الذي يوجه القياس والنظر الصحيح أن تنصب (زيدًا) بالفعل الذي قبل
(إلا)، وذلك أن الفعل ينصب كل ما يتعلق به بعد ارتفاع الفاعل على اختلاف المنصوبات،
وكل منصوب به، من ذلك المفعول الصحيح كقولك: (نَصَبْتُ زَيْدًا) أو المصدر، والظرف من
الزمان والمكان، والحال، وكذلك تنتصب المفعولات التي قد حُلِيت منها حروف جرٍ فوصل
إليها الفعل والفعل الذي مابعد ينصب على التمييز كقولك: تَفَقَّاتُ شَحْمًا، وَكَلَأْتُ
غَيْظًا، واشتعل الرأس شيبًا..." وذكر أبو سعيد رأي المبرد والزجاج في الناصب
للمستثنى، كما أورد رأي الكسائي في ذلك ورد الفراء عليه... انظر شرح السيرافي
للكتاب، ج ٢، ق ١٨٤.

أما أبو الحسن الرماني، فإنه بعد سرد أمثلة سبويه ومن يبنها المثال الذي ساقه أبو
علي هنا، قال: "النصب في جميع هذا على طريقة الموجب، لأنه إذا لم يقدَّر عليه البدل
صارَت (إلا) هي التي تصل الثاني بالأول، وهو يشبه الاستثناء المنقطع في أنه لا يكون إلا
بعد تمام الكلام" شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٣٠.

(٤) الكتاب ٣٦٤/١.

(٥) في مثل قولهم: (ما فيها أحدٌ إلا حمارًا) ونحوه، وأهل الحجاز ينصبون مابعد (إلا) لأنه
ليس من نوع الأول، لأن (أحدًا) وضع لما يعقل، وإنما يبذل القليل من الكثير إذا كان
بعضه... وأما بنو تميم فيرفعون ذلك ونحوه على تأويلين ذكرهما سبويه: =

قال: فَجَعَلَهُمْ أَتَيْسَةً (١).

أي أصدقاء القبور أَتَيْسَةً وَلَيْسُوا بِالْأَتَيْسِ (٢).

قال: وَإِنْ شئتَ كَانَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قُسمَرَتْهُ فِي الْحِمَارِ أَوَّلَ مَرَّةٍ (٣).
أي يجعل (أحدًا) تأكيدًا كأنك قلت: (مَا فِيهَا إِلَّا حِمَارٌ).

أحدهما: أنك إذا قلت: (ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ) فإنك أردت: (ما في الدار إلا حمارٌ)، ..
وتوكل هذا نصبت به الناس وغيرهم في المعنى، فدخل في النفي ما يعقل وما لا يعقل، ثم ذكرت
(أحدًا) تأكيدًا.

والوجه الآخر: أن يجعل المستثنى من جنس ما قبله على المجاز، كأن الحمار هو من أحد عقلاء
ذلك الموضع، مثل (أَتَيْسُكَ أَصْدَاءُ الْقُبُورِ، وعتابك السيفُ) وأشياء ذلك.
وقال المازني فيه وجهًا ثالثًا، وهو أنه خلط من يعقل بما لا يعقل فمير عن جماعة ذلك
به (أحد)، ثم أبدل (حمارًا) من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره ... انظر شرح السيرافي
للكتاب، ج ٢، ق ١٨٧، وانظر الاختصار، ق ١٧٤.

(١) الكتاب ٣٦٤/١.

(٢) إشارة إلى قول أبي ذؤيب الهذلي من الطويل:

فَلِإِنْ نَمَسَ فِي قُبْرِ بَرَهْوَةَ قَارِيًا أَتَيْسُكَ أَصْدَاءُ الْقُبُورِ تَصِيحُ

وقد أنشده سيبويه شاهدًا على جعل الأصدقاء أتييس أصدقاء القبور اتساعًا. انظر الكتاب ٣٦٤/١،
وقول الشنتمري عليه بهامشه، انظر البيت أيضًا في شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٨٥،
شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٢٩، ٣١. شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٢/٢، شرح أبيات
سيبويه لابن السيرافي ١٩٦/٢، وانظر البيت في ديوان الهذليين ١٥٠/١ ضمن قصيدة
للشاعر يرثي بها ابن عمه نُشَيْبَةَ، ومطلعها:

لَعَمْرُكَ إِنِّي يَوْمَ أَنْظُرُ صَاحِبِي عَلَى أَنْ أَرَأَهُ قَائِلًا لَشَحِيحِ
وَإِنْ قُومِي إِثْرَهُ لَكَثِيرَةٌ لَوْ أَنَّ [دموعي] وَالزُّكَيْرَ يُرِيحُ
فَوَاللَّهِ لَا أَلْقَى ابْنَ عَمِّ كَأَنَّهُ نُشَيْبَةُ مَا دَامَ الْحَمَامُ يَنْسُجُ

انظر المعنى ٣/٢، اللسان ٦٢/١٩ (رها).

(٣) الكتاب ٣٦٥/١.

هذا بابٌ مالا يَكُونُ إِلَّا عَلَى مَعْنَى لَكِنْ^(١)

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ «لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ»^(٢)

قال أبو بكر: الباب الذي قبل هذا الباب جاز فيه الوجهان:

أن يكون منقطعاً، وأن يكون من الجنس الأول.

وهذا الباب لا يجوز فيه إلا أن يكون منقطعاً^(٣)

قال أبو العباس: الفرق بين قوله عز وجل «لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ»، وقولك (مَا فِينَهَا أَحَدٌ إِلَّا جِمَارٌ). أن الجمار يصلح أن يكون الأحد الذي في ذلك الموضع، وإذا قلت: (لَا عَاصِمَ)، فعاصم فاعل، وقوله «إِلَّا مَنْ رَحِمَ» مفعول، ولا يكون مفعول مردوداً على فاعل، أي بدلاً منه^(٤)، وقوله: «يَغْيِرُ حَقٌّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبَّنَا اللَّهُ»^(٥)، لا يكون إلا منقطعاً، لأنه لا يرجع على قولك (يَغْيِرُ حَقٌّ)، وكذلك قولك: (مَا زَادَ إِلَّا مَا نَقَصَ)، (وَمَا نَفَعَ إِلَّا مَاضِرٌ)^(٦) لا يرجع على الأول، لأنك لو قلت: ما زاد إلا النقصان كان محالاً. وقوله «إِلَّا قَلِيلاً مِمَّنْ أَنْجَيْنَا

(١) الكتاب ٣٦٦/١

(٢) سورة / هود، الآية/٤٣.

(٣) خرج أبو بكر (إِلَّا) في هذه الآية على معنى (لكن)، انظر الأصول ٢٩١/١. وقال النحاس: «لا تكون (لا) بمعنى (ليس)، إِلَّا مَنْ رَحِمَ في موضع نصب استثناء (ليس) من الأول، ويجوز أن يكون في موضع رفع على أن (عاصمًا) بمعنى (معصوم)». انظر إعراب القرآن ٢/٢٨٥، وانظر الأقوال في هذه الآية في البحر المحيط ٢٢٧/٥، الكشف ٥١٧/٢.

(٤) أورد الفارسي المعنى هنا يتصرف، انظر المتضبط ٤١٢/٤-٤١٣.

(٥) سورة/ الحج. الآية / ٤٠.

(٦) انظر الكتاب ٣٦٧/١.

مِنْهُمْ»^(١) [٥٨/ أ] لولا الخطُّ لجاز فيه ما جاز في قوله "إِلَّا قَوْمٌ يُونُسُ" (٢) على قول أبي عمرو^(٣).

قال: وَلَوْ لَا (مَا) لَمْ يَجْزُ الْفِعْلُ بَعْدَ (إِلَّا).

يريد: (مَا) فِي قَوْلِكَ: (إِلَّا مَا ضَرَّ).

كما أنه لا يجوز بعد (مَا أَحْسَنَ) يَغْيَرُ (مَا)^(٤).

أي لا يجوز أن يقال: مَا أَحْسَنَ كَلَّمَ زَيْدًا حتى يقال: مَا كَلَّمَ زَيْدًا^(٥).

قال أبو علي: فَالِجْ قَبِيلَةَ، وَنَاشِرَةً قَبِيلَةَ أُخْرَى، وليس يجوز أن

(١) سورة/ هود، الآية / ١١٦.

(٢) سورة يونس، الآية / ٩٨، قال السيرافي: "كان الزجاج يجيز (إِلَّا قَوْمٌ يُونُسُ) على البدل على لغة أهل الحجاز"، ورد عليه ذلك، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٨٩.

ونقل أبو جعفر النحاس عن الكسائي والأخفش والفراء قراءة النصب (قَوْمٌ) على الاستثناء بمعنى (لكن) - انظر إعراب القرآن ٢/ ٢٩٨.

(٣) ساق أبو علي كلام أبي العباس هنا بمعناه دون نصه وداخل النص بآرائه هو، انظر المقتضب ٤١٢/٤ - ٤١٣.

(٤) الكتاب ٣٦٧/١.

(٥) يريد: لا يجوز أن يقال: (مَا نَقَعَ إِلَّا ضَرًّا) بل لابد من ذكر (مَا) بعد (إِلَّا) فيقال: (مَا نَقَعَ إِلَّا مَا ضَرَّ)، ومثله لا يقال: (مَا أَحْسَنَ كَلَّمَ زَيْدًا)، وكان لزومًا أن يذكر (مَا) بعد (مَا أَحْسَنَ) فيقول: (مَا أَحْسَنَ مَا كَلَّمَ زَيْدًا).

يستثنى بعضها من بعض^(١)، وأنشد^(٢):

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبُ مِنْهَا غَيْرُ أَنْ نَطَقْتُ . . .

(١) إشارة إلى قول عثر بن دجاجة المازني من الكامل:

مَنْ كَانَ أَشْرَكَ فِي تَفَرُّقِ فَالِجٍ
فَلْيُسَوِّدْ جَرِيَّتَ مَعَا وَأَعْدِدْ
كَالْفَصْنِ فِي غُلَوَاتِهِ الْمُتَنَتِّتِ

انظر الكتاب ٣٦٨/١، وفيه (عثر) تصحيف، وفالج ليس قبيلة كما يذكر أبو علي، فالسيراقي يقول عنه فيما يروي عن النساين: "هو فالج بن ذكوان بن مازن بن مالك بن عمرو بن قميم. انتقل إلى بني سليم، فانتسب إلى ذكوان بن بهشة بن سليم، وأدعى نسبه فيهم، لأن قومه من بني مازن آذوه فأخرجوه إلى الانتقال عنهم، وقبل ذلك ماضيع بنو مازن ناشرة وأذوه حتى انتقل إلى بني أسد، فدعا هذا الشاعر على من أسرع في تفرق فالج فأذاه، وأخرج عنهم مثل ناشرة، لأن ناشرة أسرعوا في تفرق فالج، لأن ناشرة كان مظلوماً" انظر شرح السيراقي للكتاب، ج٢، ق ١٨٩، وانظر البيت في شرح الرمامي للكتاب، ج٣، ق ٣٣، ٣٤، حيث خرج الرمامي الاستثناء هنا على الاستثناء المنقطع، لأنه لم يذكر قبله ما يخرج عنه المستثنى ووجه رجوعه إلى الأصل الاستثناء أنه بمنزلة مكاتات حالكم في الإشراك في تفرق فالج إلا كحال ناشرة الذي ضيعتم، فهو محمول على مدلول الكلام الأول، بل هو منقطع من لفظه.

وقال أبو العباس المبرد: "الكاف زائدة، وهو استثناء ليس من الأول، ولو حذف الكاف لكان الموضع نصباً" المقتضب ٤١٦/٤ - ٤١٧، وفي رواية المقتضب (أسرج) مكان (أشرك)، انظر أيضاً الأصول ٢٩٣/١، سر صناعة الإعراب ٣٠١/١، المخصص ٦٨/١٦، اللسان (نبت).

(٢) هذا صدر بيت من البسيط أنشده سيبويه دون نسبة لقاتل، وهو قوله:

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبُ مِنْهَا غَيْرُ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ

الكتاب ٣٦٩/١، قال سيبويه: "وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل: هذا كنصب بعضهم (يومئذ) في كل موضع، فكل ذلك (غير أن نطقْتُ)".

والشاهد هنا قوله (غير)، فيجوز فيها الرفع على الفاعلية للفعل (يمنع) ويجوز فيها النصب على البناء اسم مبهم، أضيف مبني أصله البناء، وقياسه بناء (حين) في قول =

وَزَعَمُوا أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَنْصِبُونَ هَذَا الَّذِي فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ .
 أي: (غير) في البيت، فقال الحليل: هُوَ كَنَصَبِ بَعْضِهِمْ يَوْمَئِذٍ^(١) .
 قال أبو علي: من نصب (غيراً) في هذا البيت، لم يكن موضع (أن) عنده
 في مامعنى (أنْ يَغْضَبَ عليّ) إلا الرفع، (وغير) أيضاً إذا نُصِبَ
 فموضعه رفع، إلا أنه فتح لما أضيف إلى مبني، أعني (إِذْ) في قولك:
 (يَوْمَئِذٍ)، وإنما بُنِيَ^(٢) لما أضيفا إلى مبني، لأن المضاف قد يكتسي من
 المضاف إليه بعض ما يكون منه، كما يكتسي منه التعريف والتذكير .
 ومن قال: "عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ"^(٣) لم يقل: عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ .

— النابغة —

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا

فبنى (حين) على الفتح، لأنه أضافه إلى مبني أصله البناء، انظر المسائل البغداديات
 ٣٣٧/، وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج٧، ق ١٨٩، شرح الرامزي للكتاب، ج٣، ق
 ٣٥، وقد أنشد الفراء هذا البيت عن الفضل:

لَمْ يَمْتَحِ الشُّرْبُ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ هَتَفَتْ حَمَامَةً مِنْ سُحُوقِ ذَاتِ أَوْقَالٍ

على نصب (غير) وله الفعل والكلام ناقص . انظر معاني القرآن ٣٨٣/١، وانظر البيت
 في الأصول ٢٧٦/١، وقد جاء فيه (تطقت) كالذي عند الفارسي، ورواه أخرى صفحة
 ٢٩٨ وفيه (هتفت) . انظر أيضا المفصل/١٢٥، أمالي ابن الشجري ٤٦/١، ٢٦٤/٢،
 الإنصاف في مسائل الخلاف ١٣٠/١، شرح المفصل ١٣٤/٨، والبيت من قصيدة لأبي
 قيس بن الأسلت الأتصاري، في وصف ناقته، وقيل لرجل من كنانة، كما نسب للشماخ بن
 ضرار وليس في ديوانه، انظر العيني ٢٣٣/١، الخزائن ١٤٤/٣، التصريح ١٥/١، الهمع
 ٢١٩/١، الدور ١٨٨/١ .

(١) انظر الكتاب ٣٦٩/١ .

(٢) الضمير هنا يعود على (غير) في البيت السابق، و(إِذْ) في قولك (يومئذ) .

(٣) إشارة إلى بيت النابغة من الطويل، وهو قوله:

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَقُلْتُ أَلَمْ أَصْغُ وَالْقُبُبُ وَأَزْعُ

والشاهد فيه بناء (حين) لإضافتها إلى الفعل المبني، وهذا واضح من قول أبي علي =

قال أبو العباس: لا تكون (إلا^(١)) وما بعدها وصفاً إلا حيث يجوز أن تكون فيه استثناء، وإذا كان (إلا) وصفاً في هذا الموضع جاز أن يكون فيه أيضاً استثناء^(٢).

قال أبو علي: الاستثناء في هذا الموضع يمتنع من جهة المعنى، وذلك أنه إذا قدر (الله)^(٣) مستثنى من الآلهة لزمه أن يكون مبدلاً منها كما أنك إذا قلت: (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ)، فزيدٌ بدل من (أحد) ويصلح أن تطرح المبدل منه ويستعمل البدل، فتقول: (مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ)، ولا يجوز أن تقول على هذا: "لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا" لامتناعه في المعنى، ولو لا المعنى لم يمتنع ذلك في العربية، وعرضت هذا الجواب على أبي بكر^(٤) فقال: هذا الذي فر منه سيبويه.

== هنا فقول (حين) لا تبنى لو أضيفت إلى معرب. قال سيبويه: كأنه جعل (حين، وعاتبت) اسماً واحداً. الكتاب ٣٦٩/١، وانظر البيت في معاني القرآن للفرأ، ٣٢٧/١، الكامل ٢٤٠/١ (الدالي) حيث قال: "إن شئت فضع (حين) وإن شئت خففت، لأنه مضاف إلى فعل غير متصن"، انظر أيضاً الأصول ٣٣٥/١، انظر المسائل البغداديات ٣٣٧، أمالي ابن الشجري ٤٦/١، ٢٦٤/٢، وانظر مصادر أخرى للبيت في حاشية الأصول ٣٣٥/١-٣٣٦

(١) هذا القول يتعلق بالباب الذي عقده سيبويه بقوله: (هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل وغير) وذلك قوله: (لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ لَقَلْبُنَا). الكتاب ٣٧٠/١، وانظر الأصول ٣٠١/١-٣٠٢.

(٢) انظر هذا القول في الانتصار، ق ١٨٢ مع اختلاف طفيف، وقارن بين قوله هنا ومقاله في المقتضب ٤٢٢/٤.

(٣) إشارة إلى الآية الكريمة التي أوردها سيبويه في الباب وهي قوله عز وجل "لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا" سورة الأنبياء، الآية ٢٢، انظر الكتاب ٣٧٠/١.

(٤) هو أبو بكر بن السراج أستاذ أبي علي رحمه الله.

قال: ومثل ذلك "لَا يَسْتَوِي" ^(١) الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ^(٢)، وقوله تعالى "صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ" ^(٣).

قال أبو بكر: (غير) إنما صارت هذه للذكورة وإن أضيفت إلى المعرفة لقيام الإشاعة فيها، كأنك إذا قلت: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ) جاز أن يكون التغاير بينهما في أشياء كثيرة تكاد لا تحصى فإذا وقعت موضعاً ارتفعت عنها فيه الإشاعة فاخص جاز أن يوصف بها المعارف، فقولك: "غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ" صفة لِلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ^(٤)، وجاز ذلك وإن كان (الَّذِينَ) معرفة، لأنه ليس هنا إلا صنفان: الَّذِينَ أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ بِالْإِسْلَامِ وَالَّذِينَ لَمْ يُنْعَمَ بِهِ، وهم المغضوب عليهم، فلما تخصص [٥٨/ب] (غير) هنا، وخرج من الإشاعة جاز أن يكون صفة (لِلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) ^(٥).

قال: وعلى هذا تصف المعارف (بغير)، إذا كان مثل هذا

(١) في المخطوطة زيادة لفظ (في) بين قوله تعالى: (لا يستوي) وقوله: (القاعدون).

(٢) سورة النساء، الآية / ٩٥ قال الأخفش عن (غير) هنا: مرفوعة، لأنك جعلته من صفة القاعدين، وإن جرته فعلى المؤمنين وإن شئت نصبته إذا أخرجته من أول الكلام فجعلته استثناءً وبها نقرأ معاني القرآن ١/ ٢٤٤ - ٢٤٥، قال الأصهباني: "قرأ أبو جعفر ونافع وابن عامر والكسائي وخلف: (غير أولي الضرر) بالنصب، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وعاصم، وحزمة ويعقوب (غير) بالرفع" انظر المصنوع في القراءات العشر / ١٥٨، وعلى النحاس وجهي القراءة، فالنصب على الاستثناء، أوهي حال من القاعدين، والحديث يدل على معنى النصب. وروى قراءة ثالثة هي خفض (غير) نعتاً للمؤمنين. انظر إعراب القرآن ١/ ٤٨٣، ثم انظر أيضاً البحر المحيط ٣/ ٣٠٣.

(٣) سورة الفاتحة، الآية / ٧.

(٤) سورة الفاتحة، الآية / ٧.

(٥) انظر الأصول ٢/ ٧٧ - ٧٨، وانظر إعراب ثلاثين سورة / ٣٢، والبحر المحيط ١/ ٢٨.

الاختصاص كقولك: (افعل) الحركة غير السكون، والزم الاجتماع غير الافتراق.

أنشد^(١):

... إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرَ الْجَمَلِ

(غير الجمال) صفة للفتى.

الدليل على ذلك أنك لو وضعت "مثل" هنا، فقلت: (إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى مِثْلَ الْجَمَلِ) كان (مثل) صفة للفتى.

قال: وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ). وَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَ الْكَلَامَ يَمْنَزِلَةً (مثل)، إِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ صِفَةً، وَنُظِيرُ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ (أَجْمَعُونَ)^(٢).

(١) هذا عجز بيت من الرمل، للبيد بن ربيعة، وهو بتمامه:

وَإِذَا أَقْرَضْتَ قَرْضًا فَأَجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرَ الْجَمَلِ

أنشده سيبويه وفيه جعل (غير) نعتاً (للفتى)، انظر الكتاب ٣٧٠/١، انظر المسائل الحلييات ٢٦٥/، شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق١٩٠، وعلل الرماني سبب مجيء (غير) نعتاً (للفتى) في هذا البيت لأنه بعد موجب، انظر شرح الرماني للكتاب، ج٢، ق٣٧. وأنشد المبرد في المقتضب ٤١٠/٤ وفيه (أُولِيتَ) مكان (أَقْرَضْتَ) هنا وقال: "فغير هذه في موضع (إلا)، انظر أيضاً مجالس ثعلب ٤٤٧/٢، الأصول ٢٨٦/١، ٣٠١ وفي الثانية جاء لفظ (جوزيت) مكان (أَقْرَضْتَ) ومثله في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٠/، وكذلك في شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٤٠/٢ (سلطاني) وانظر أيضاً مجمع الأمثال ٢٤/١، العيني ١٧١/٤، ١٨٧، الخزانة ٢٨/٢، ٦٨/٤، ٤٧٧، لسان العرب (قرض)، والبيت في ديوان الشاعر ضمن قصيدة ١٧٤ - ١٩٨. ورواية البيت فيه:

فَإِذَا جُوزِيتَ قَرْضًا فَأَجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلِ

(٢) في المخطوطة: (أجمعين)، والصراب من الكتاب ٣٧١/١، وشرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ١٩٠.

قال أبو علي: (إلا) لا يكون وصفاً إلا في الموضع الذي يكون فيه استثناء فلا يجوز أن تجعل قولك: (إلا زيد) من قولك: (ما أتاني إلا زيد) صفة، لأن هذا الموضع لا يجوز فيه استثناء، وإنما يجري صفة بمنزلة (مثل) إذا جاز أن يقع استثناء (١).
وقوله: إِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ صِفَةً.
أي إنما يجوز أن تجعل (إلا) وصفاً إذا جرى على موصوف (كأجمعين) (٢).
قال: وَلَا يَجُوزُ (إلا) أَنْ يَكُونَ (٣).

(١) يقول أبو سعيد في تفسير عبارة سيبويه هذه: " (إلا) وما بعدها إما تكون صفة إذا كان قبلها اسم موصوف مذكور، كما أن (أجمعين) لا يكون إلا نعتاً للأسماء المذكورة قبّه، ولا يقام مقام المنعوت كما تمام (مثل)، و (غير) مقام المنعوت في قولك: (مَرَرْتُ بِمِثْلِ زَيْدٍ، وَغَيْرِ زَيْدٍ) ترد: (يَجْزُلُ مِثْلُ زَيْدٍ، وَيَجْزُلُ غَيْرُ زَيْدٍ)، لأن (مثلاً وغير) اسمان يُنْتَبِهُمَا، وهما يتصرفان تصرف الاسماء والحروف، وإنما يُنْتَبِهُ به حملاً على (غير)، لأن (غير) قد حُمِلَ عليه في الاستثناء. " شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٩٠.

(٢) انظر تفسير الرماني، ج ٣، ق ٣٧ لمزيد من التفصيل.

(٣) في الكتاب ٣٧١/١ قوله: ولا يجوز رفع (زيد) على (إلا) أَنْ يَكُونَ. يريد في قولك: (ما أتاني إلا زيد). وصرفه الفارسي إلى قوله (إلا الفرقدان) من بيت عمرو بن معدي كرب من الوافر الذي أنشده سيبويه:

وَكُلُّ أُنْجٍ مُقَارَفُهُ أُخْرُو
لَتَمَرُّ أَيْتُكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ

فقوله: (إلا الفرقدان) تَمَّتْ لقوله (كل) على تأويل (غير)، ولو كان صفة ل(أُنْجٍ) لقال: (إلا الفرقدين) لأن ما به (إلا) يعرب بإعراب (غير) الذي يقع موقعه. وقد ألح السيرافي إلى ما في هذا البيت من فساد الاعتقاد الجاهلي الذي لا يقول بالبعث ولا بقاء الأشیاء، على أنه قال: ويجوز أن يكون أراد: لا يتفرقان مادامت الدنيا، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٩٠. وانظر الشاهد في شرح الرماني للكتاب، ج ٢، ق ٣٧. وأنشده المبرد وقال: "كأنه قال: "وكل أُنْجٍ غير الفرقدين مقارقه أخوه" المقتضب ٤/٩٠، الكامل ٣/٤٤٤ (الدالي)، البيان والتبيين ١/٢٢٨، شرح أبيات سيبويه ==

يعني قوله: (إِلَّا الْفَرْقَدَانِ) لأنك لاتضمّر الاسم الذي هذا من تمامه، أي لايجوز أن يكون ارتفاع (الْفَرْقَدَانِ) عَلَى (يَكُونُ) التي في قولك: (إِلَّا أَنْ يَكُونُ)، لأن الموصول لا يحذف ويترك شيء من صلته، كما لا يحذف بعض الاسم ويترك بعضه.

هذا بابٌ مَا يُقَدَّمُ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى:

وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَا فِيهَا إِلَّا أَهْلُ أَحَدٍ^(١).

قال أبو علي: لو رفعت المستثنى إذا قدمته لأبدلت المستثنى منه من المستثنى، وهذا عكس ما عليه هذا الحد، لأنك إنما تبدل المستثنى من المستثنى منه، لا المستثنى منه من المستثنى.

قال: لَأَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ إِنَّمَا حَدُّهُ أَنْ تَذَارَكَ^(٢) بَعْدَ مَا تَنْفِي، فَتُبَدَّلُ^(٣).

أي تبدل المستثنى من الذي نفي عنه الفعل وهو (أحد) من قولك: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ).

للنحاس/ ٢٧١، الفصل ٧٠ / شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٦/٢، انظر البيت في فرحة الأدب / ٢٠٠ الإنصاف ٢٦٨/١، اللمع ٢٢٩/١، الدرر ١٩٤/١، والبيت في ديوان عمرو / ١٨١، وقد نسب لسواك بن المضرب، كما نسب لحضرمي بن عامر، وانظر البيت في لسان العرب (١٩).

(١) الكتاب ٣٧١/١.

(٢) في الكتاب ٣٧١/١ (تَذَارَكَ)، ورواية السيرافي توافق ما جاء عند أبي علي - انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٩١.

(٣) الكتاب ٣٧١/١.

قال: قَلَّمَا لَمْ يَكُنْ وَجْهَ الْكَلَامِ هَذَا - أي أن يكون مبدلاً منه -
حَمَلُوهُ عَلَى وَجْهِ قَدْ يَجُوزُ إِذَا أُخْرَتِ الْمُسْتَثْنَى (١).

قال أبو علي: قوله: حَمَلُوهُ عَلَى وَجْهِ قَدْ يَجُوزُ إِذَا أُخْرَتِ الْمُسْتَثْنَى أي
حملوا الاسم المستثنى المقدم وهو (زَيْدٌ) في قولك: (مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ
أَحَدٌ)، والوجه الجائز إذا أخرت المستثنى وهو (زَيْدٌ) النَّصْبُ، لأنه إذا أخر
المستثنى فقيـل: (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ) جاز في زيد النصب على
الاستثناء، فلما قدم المستثنى صار الوجه الذي كان جائزاً وإن لم يكن
بالوجه [٥٩/أ] لا يجوز غيره، كما أن الحال من النكرة لم تكن
مستحسنة، فلما قدم الصفة التي تكون حالاً على الاسم صار ما كان غير
مُسْتَحْسَن من حال النكرة الوجه، كراهة أن يجعل ما لا يوصف به وصفاً
وهو (رَجُلٌ) وما أشبهه في قولك (فِيهَا قَاتِمًا رَجُلٌ) (٢).

قال: فَإِنْ قُلْتَ: مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا أَبُوكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ، وَمَا مَرَرْتُ
بِأَحَدٍ إِلَّا عَمَرُو خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ، كَانَ الرَّفْعُ وَالْجَرُّ جَائِزًا (٣).

أي الرفع في قولك: (إِلَّا أَبُوكَ)، والجر في قولك: (إِلَّا عَمَرُو).

قال أبو عثمان: النصب عندي الوجه، ويكون (خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ) صفة

(١) الكتاب ٣٧١/١.

(٢) قسر أبو الحسن هذه الجزئية بقوله: "الذي يجوز في الاستثناء الذي يقدم فيه المستثنى النصب
على طريقة الاستثناء من موجب لأنه كان يجوز فيه وجهان في التأخير: البدل والنصب، فلما
تقدم بطل البدل وبقي الوجه الآخر، ولا يجوز تقدم الاستثناء في أول الكلام، لأنه تقييد لما
قبله، ولا يصح التقييد لما لم يوجد، ولا يعارض هذا تقديمه على المستثنى منه لأن المستثنى
منه إذا كان يجوز تركه لدلالة الكلام عليه فتأخيره أجود، وقد صار الكلام الذي يدل على
المستثنى منه بمنزلة ذكره في التقديم" - شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٣٩.

(٣) الكتاب ٣٧٢/١.

(لأَحَدٍ)، لأن المبدل منه لغوٌ، فلا يُوصَفُ، وقد أبدلت منه عمرًا، فلما نصبت عمرًا زال عنه الإبدال^(١).

قول أبي عثمان: النصب عندي الوجه، يقول: إذا رفعت (أَبُوكَ) فأبدلته من أحد صار (أحد) المبدل منه لغوًا، فلا يحسن من بعد أن تصفه وهو ملغى، فإذا نصبت (إِلَّا) كما تنصبه إذا كان مقدمًا لم يصِر (أحدٌ) لغوًا، وإذا لم يصِر لغوًا حسن أن تصفه.

قال: وَحَسَنَ الْبَدَلُ، لِأَنَّكَ قَدْ شَغَلْتَ الرَّافِعَ وَالْجَارَ، ثُمَّ أَبْدَلْتَ^(٢) مِنَ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ، ثُمَّ وَصَفْتَ بَعْدَ ذَلِكَ^(٣).

قال أبو علي: قوله: حَسَنَ الْبَدَلُ أي إبدال (أَبُوكَ، وعمرُو) ^(٤) لأنك قد شغلت الرافع والجار، أي لم تقدم المستثنى قبل أن تشغل العامل، كقولك: (مَا جَاءَنِي إِلَّا أَبَاكَ أَحَدٌ)، ولكنك شغلت العاملين، ثم جئت بما يكون بدلًا من الذي شغل به العامل وهو قولك (أَبُوكَ، وعمرُو) فأبدلتهما من المرفوع والمجرور.

وقوله: ثُمَّ وَصَفْتَ بَعْدَ ذَلِكَ^(٥) - أي وصفت المبدل منه -.

قال: وَكَذَلِكَ: (مَنْ لِي إِلَّا أَبُوكَ صَدِيقًا) لِأَنَّكَ أَخْلَيْتَ مَنْ

(١) قال المبرد: "كان سيبويه يختار ما مررت بأحد إلا زيد خير منك، لأن البدل إنما هو من الاسم لا من تعته، والنعت فضلة يجوز حذفها، وكان المازني يختار النصب ويقول: إذا أبدلت من الشيء فقد أطرحته من لفظي وإن كان في المعنى موجودًا، فكيف أنعت ما قد سقط، والقياس عندي قول سيبويه لأن الكلام إنما يراد لمعناه" المقتضب ٣٩٩/٤ - ٤٠٠.

(٢) في الكتاب ٣٧٢/١ "أبدلته" ومثله عند أبي سعيد في شرحه للكتاب، ج٢، ق ١٩١.

(٣) الكتاب ٣٧٢/١.

(٤) في قوله: "ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيد، وما مررت بأحدٍ إلا عمرٌو خيرٌ من زيد". انظر شرح المفصل ٩٢/٢، شرح الأشموني ٣١/٢.

(٥) الكتاب ٣٧٢/١.

الأب^(١)، وَلَمْ تُفْرِدْهُ لِأَنْ يَعْمَلَ كَمَا يَعْمَلُ الْمُبْتَدَأُ^(٢).
 قال: وَكَذَلِكَ قَالَ بَعْضُهُمْ: مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا خَيْرٌ مِنْكَ^(٣).
 وَكَذَلِكَ مَنْ لِي إِلَّا زَيْدًا صَدِيقٌ.
 وفي نسخة أخرى: مَنْ لِي إِلَّا زَيْدًا صَدِيقًا^(٤). كَرِهُوا أَنْ يُقَدِّمُوا
 فِي أَنْفُسِهِمْ شَيْءًا مِنْ صِفَتِهِ إِلَّا نَصَبًا، كَمَا كَرِهُوا أَنْ يُقَدِّمَ قَبْلَ الْاسْمِ إِلَّا
 نَصَبًا^(٥).

قال أبو علي: يقول: كرهوا أن يقدم الاسم المستثنى وفي أنفسهم
 شيء من صفة المبدل منه إلا نصبًا، كما كرهوا أن يقدم المستثنى قبل
 الاسم المستثنى منه إلا نصبًا، لأن الصفة قد تكون مع الموصوف كالاسم
 الواحد في بعض المواضع، وذلك إذا لم يُعرف الموصوف إلا بالصفة،
 كقولك: زيدٌ الطويل، إذا لم يتميز (زيد) من الزيدتين إلا بالحليلة.

(١) في الكتاب ٣٧٢/١ (أُحْلِيَتْ مِنْ الْأَبِ)، ورواية السيرافي توافق ما جاء عند أبي علي،
 وسترى تفسيره لذلك.

(٢) الكتاب ٣٧٢/١. قال أبو سعيد في توجيه هذا المثال: "وأما قوله: (مَنْ لِي إِلَّا أَبُوكَ
 صَدِيقًا) فإن أبا العباس محمد بن يزيد يقدِّره على أن (مَنْ) مبتدأ، و (أبوكَ) خبره،
 ومثله: يقول لك مازيدٌ إِلَّا أَخُوكَ، وَصَدِيقًا حال. والوجه عندي أن (مَنْ) مبتدأ، و (لي)
 خبره، و (أبوكَ) بدل من (مَنْ)، كأنه قال: (أَلَيْ أَحَدٌ إِلَّا أَبُوكَ)؛ وقوله: (أُحْلِيَتْ مِنْ الْأَبِ
 وَلَمْ تُفْرِدْهُ)، معنى (أُحْلِيَتْ مِنْ الْأَبِ) أي ابتلت (الأب) منه، ولم تفرد (مَنْ)، لأن (لي)
 خبرها" شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٩٩.

(٣) في الكتاب ٣٧٢/١ (خَيْرٌ مِنْكَ)، والذي في شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٩٩ يوافق
 ما جاء في التعليقة.

(٤) الروايتان (الرفع والنصب) مذكورتان في الكتاب على غير ترتيب أبي علي، ولم يذكر
 السيرافي رواية النصب في (صديقًا) هنا.

(٥) الكتاب ٣٧٢/١.

قال: وَحَدَّثَنَا يُونُسُ أَنْ بَعْضَ [٥٩/ب] [العَرَبِ] الْمُوثِقِ بِهِمْ يَقُولُونَ: {مَالِي} إِلَّا أَبُوكَ أَحَدٌ، فَيَجْعَلُونَ (أَحَدًا) بِذَلِكَ^(١). أي من الأثب.

أبو العباس لا يجيز: {مَالِي} إِلَّا أَبُوكَ أَحَدٌ. لأن الباب الذي عليه هذا أن يكون (أَحَدٌ) مبدلاً منه لا بدلاً^(٢).

هذا بابٌ تَفْنِيَةُ الْمُسْتَثْنَى:

وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا^(٣).

قال أبو علي: لا يجوز أن ترفع المستثنى الأول، وهو يعطف الثاني على الأول بغير حرف عطف، لأنه لا يرتفع فاعلان إلا على إشتراك حرف العطف بينهما، فإذا أدخل حرف العطف جاز أن ترفعهما جميعاً^(٤).

(١) الكتاب ٣٧٢/١. وما بين العتوقات زيادة من الكتاب وشرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٩١.

(٢) انظر رأي أبي العباس آنفاً كما رواه أبو سعيد؛ وانظر المقتضب ٤٢٤/٤.

(٣) الكتاب ٣٧٢/١. ويرى ابن السراج أن المتكلم الحق في نصب أحد الاسمين ورفع الآخر، أيهما شاء. انظر الأصول ٣٤٥/١.

(٤) سيبويه يقول هنا: لا يجوز الرفع في (عمرو) من قبل أن المستثنى لا يكون بدلاً من المستثنى... وقال أبو سعيد: "الاسمان المستثنيان وإن اختلف إعرابهما فهما مشتركان في معنى الاستثناء، وإنما رُفِعَ أحدهما ونُصِبَ الآخر على ما يوجب تصحيح اللفظ، فإذا قلت: (ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمراً) فلا بد من رفع أحد الاسمين، لأن الفعل المنفي لا فاعل معه، ولا بد من جعل أحد الاسمين بعد (إلا) فاعلاً له، فإذا جعلنا المرفوع (زيداً) وبعده (إلا عمرو) لم يجوز رفع (عمرو)..." انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٩٢-١٩٣. وقد ناقش أبو علي هذه المسألة في المسائل الهندايات/٤٩١، وأفاض في ذلك.

وأنشد:

.... إِلَّا رَسِيمَهُ وَإِلَّا رَمْلَهُ (١)

قال أبو علي: الرسيم (٢) والرمل توكيدان للعمل (٣) لأنهما ضربان

منه.

هذا بابٌ غَيْرُ (٤):

قال: فَأَمَّا خُرُوجُهُ مِمَّا يَدْخُلُ فِيهِ غَيْرُهُ (فَأَتَانِي الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ)،
فَزَيْدٌ غَيْرُ الَّذِينَ جَاءُوا، وَلَكِنْ فِيهِ مَعْنَى (إِلَّا)، فَصَارَ يَمْتَزِلُ الْأَسْمُ الَّذِي

(١) في المخطوطة (إِلَّا رَسِيمَهُ وَإِلَّا عَمَلَهُ) ولعله وهم من الناسخ.

وهذا بيت من الرجز أنشده سيهويه دون نسبة، وهو قول الراجز:

مَالِكٌ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ

إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ

والشاهد هنا (رَسِيمُهُ) فهو بدل من (عَمَلُهُ)، وهو بدل بعض من كل، لأن الرسيم بعض العمل. والرسيم والرمل ضربان من المشي، فالرسيم هو السعي بين الصفا والمروة، والرمل في الطواف حول الكعبة، قال الأعلام: أي لا تمتنع في ولا عمل عندي أفوت به غيري إلا هذا. انظر الكتاب وهامشه ٣٧٤/١، وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٩٤، شرح الروماني للكتاب، ج ٢، ق ٤٩، ٥٠، شرح أبيات سيهويه للنحاس / ٢٧٤، شرح ابن عقيل ٢٠٦/١، شرح الأشموني ١١٥/٢، الهمع ٢٢٧/١، الدرر ١٩٣/١. وقال: لم أعثر على قائله.

(٢) في المخطوطة (الرسيم).

(٣) يريد: (العمل) المذكور في البيت الأول من الرجز وهو قوله:

مَالِكٌ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ.

(٤) الكتاب ٣٧٤/١.

بَعْدَ (إِلَّا) (١).

قال أبو علي: قوله: (فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْاسْمِ الَّذِي بَعْدَ (إِلَّا)، أي في الإعراب لا في المعنى، فأما في المعنى فالاسم المضاف إليه (غَيْرُ) بمنزلة الاسم بعد (إِلَّا) في قولك: (جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا)، ألا ترى أن (زَيْدًا) بعد (إِلَّا) خارج مما أدخل فيه غيره؟ كما أن الاسم المضاف إليه (غَيْرُ) خارج مما دخل فيه غيره؟، وغيره هو الغير الداخل فيما خرج منه (زَيْدًا) (٢).

قال: وَأَمَّا خُرُوجُهُ مِمَّا دَخَلَ فِيهِ غَيْرُهُ، (فَمَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ) (٣)
قال أبو علي: يقول: خرج (غَيْرُ) مما دخل فيه غيره وهو (زَيْدٌ)،
ويبين ذلك أن تقول: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ)، (فَأَحَدٌ) لم يأتك فهو

(١) الكتاب ٣٧٤/١، وفي النص بعض اختلاف. فرواية الكتاب: "فأما دخوله فيما يخرج منه غيره فأتاني القوم غير زيد، فغيرهم الذين جاءوا..." ورواية أبي سعيد توافق ما جاء في التعليق، على أن أبا سعيد أشار إلى ورود الرواية الأخرى التي ظهرت في الكتاب في بعض النسخ، وقال: "وأما اختلاف النسخ فالذي يقول: فأما خروجه مما دخل فيه غيره، فأتاني القوم غير زيد، يريد خروج (زيد) مما دخل فيه القوم، والذي يقول: فأما دخوله فيما خرج منه غيره، يريد: دخول (غير)، لأن (غير) دخل في الإتيان الذي خرج منه زيد".
انظر شرح السيراني للكتاب، ج٢، ق ١٩٤.

(٢) بين أبو سعيد أن الأصل في الاستثناء (إِلَّا) وهو الحرف الموضوع له، وحملت (غير) عليه لمخالفتها لما أضيفت إليه،... وإلما تكون (غير) بمنزلة (إِلَّا) في الاستثناء فقط.
ولا تكون كذلك حتى يكون الاسم بعد (إِلَّا) يصح إضافة (غير) إليه... انظر شرح السيراني للكتاب، ج٢، ق ١٩٤ - ١٩٥، أما أبو الحسن الرماني فبين أن (غير) تعرب بإعراب الاسم الواقع بعد (إِلَّا) إذا كان مفرداً، ولا يجوز إذا كان ابتداءً وغيراً، لأن (غير) لاتضاف إلى الجملة، كما لاتضاف (مثل)، لأنها تقتضي المفرد، كما تقتضيه (مثل)...
انظر شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ٥١.

(٣) الكتاب ٣٧٤/١. وانظر المقتضب ٤٢٢/٤.

خارج مما دخل فيه سواء، (وغير) بدل من (أحد)، (فغير) أيضاً لم يأتك كما أن الذي هو بدل منه لم يأتك، فقد وضع خروجه مما دخل فيه غيره والذي دخل فيما خرج منه غيره هو (زيد) المضاف غير المرفوع ألا ترى أن (زيداً) المضاف قد أتاك، وغيره لم يأتك، فقد دخل إذا (زيد) فيما خرج منه غيره، وهو الغير الخارج مما دخل فيه (زيد).

قال: وَقَدْ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ (مِثْلِ) لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى إِلَّا^(١).
قال أبو علي: تقول على هذا: (لَهُ عَلَيَّ دِرْهَمٌ غَيْرُ قَبْرَاطٍ وَمَائَةٌ غَيْرُ دِرْهَمَيْنِ)، فيكون المقرُّ بهِ درهماً ومائة، لأن (غير) هنا صفة كأنه قال: درهمٌ ليس بقبراط، ومائة ليست بدرهمين.
قال: وَلَوْ جَازَ أَنْ تَقُولَ: أَتَانِي الْقَوْمُ زَيْدًا [٦٠/أ] تُرِيدُ الِاسْتِثْنَاءَ وَلَا تَذَكُّرُ (إِلَّا) لَمَا كَانَ إِلَّا نَصَبًا^(٢).

قال أبو علي: قد أوضح بقوله: لَمَا كَانَ إِلَّا نَصَبًا أن المستثنى عنده ينتصب عند تمام الجملة التي قبله، كما أن الاسم في (مَا صَنَعْتَ وَزَيْدًا) ينتصب عن تمام الجملة التي قبله، إلا أن الاسم انتصب في كل واحد {من}^(٣) الموضعين بتوسط حرف لمعنى^(٤).

(١) الكتاب ٣٧٤/١.

(٢) الكتاب ٣٧٤/١.

(٣) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٤) وجه الشبه بين قولك: (أتاني القوم زيدا) وقولك: (ما صَنَعْتَ وَزَيْدًا) أن الكلام يتم في الجملة الأولى إذا قلت (أتاني القوم)، وفي الثانية إذا قلت (ما صنعت؟) ونصب (زيد) فيهما إما هو بتوسط حرف لمعنى، فالمعنى في الجملة الأولى هو الاستثناء، كما أنه في الثانية المعية.

قال: ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ (غَيْرَ) بمنزلة الاسم الذي يبتدأ بعد (إِلَّا)، وذلكَ أَنَّهُمْ لَمْ يَجْعَلُوا فِيهِ مَعْنَى إِلَّا مُبْتَدَأً، وَإِنَّمَا أَدْخَلُوا فِيهِ مَعْنَى الاستِثْنَاءِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَكُونُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ (مِثْلِ) وَجُزْئِهِ مِنْ الاستِثْنَاءِ (١).

قال أبو علي: الاسم الذي يبتدأ بعد (إِلَّا)، نحو: (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ)، لا يجوز أن يبتدأ (غير)، فيجعل بمنزلة الاسم الذي يبتدأ بعد (إِلَّا)، فيقال: (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا غَيْرُ زَيْدٍ خَيْرٌ مِنْهُ). وقوله: وَإِنَّمَا أَدْخَلُوا فِيهِ مَعْنَى الاستِثْنَاءِ.

قال أبو بكر: ليس يكون (غير) استثناء إلا في الموضع الذي يكون فيه صفة، ولا يكون صفة إلا في الموضع الذي يكون فيه استثناء (٢).
قال: أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ: (أَتَانِي غَيْرُ عَمْرٍو)، كَانَ قَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِهِ؟ (٣).

قال أبو علي: (غَيْرُ) في هذا الموضع لا يجوز أن يكون استثناء، لأنه ليس بوصف، لكنه إخبار بأن (عَمْرًا) لم يأت، وإنما الذي أتاه غير عمرو وليس عمرو، وربما علم من قول القائل: (أَتَانِي غَيْرُ عَمْرٍو)، أن عمرو أيضاً قد أتى، وإن كان اللفظ لا يدل عليه ظاهراً، فلما لم يكن (غَيْرُ) وصفاً لم يكن استثناء.

وقوله: وَإِنْ كَانَ يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَتَاهُ فَقَدْ يَسْتَقِيمُ بِهِ فِي مَوَاضِعٍ مِنَ الاستِثْنَاءِ (٤).

(١) الكتاب ١/٣٧٤ - ٣٧٥.

(٢) انظر الأصول ١/٢٨٥.

(٣) الكتاب ١/٣٧٥.

(٤) الكتاب ١/٣٧٥.

قوله: قد يستغني به في مواضع من الاستثناء، أي قد يستغني
(يَغْنِي) الاستثناء في مواضع، وإن لم يكن (غَيْر) في تلك المواضع صفة،
كما يستغني به (مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ)، عن (مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ).
وقوله: وَكَوْ قَالَ قَائِلٌ^(١): مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ، يُرِيدُ بِهَا مَثَلَةً (مِثْل)
لَكَانَ مُجْزِئًا مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ^(٢).

أي: قد يجزي (غير) في هذا الموضع من الاستثناء وإن لم يكن
استثناء لأنه ليس بوصف، وإنما يكون استثناء في الموضع الذي يكون فيه
وصفاً، كما يجزي الشيء من الشيء، وإن لم يكن إيّاه في حقيقة المعنى.
قال: فَلَمَّا كَانَ فِي مَوْضِعِ (إِلَّا زَيْدٌ) وَقَدْ كَانَ مَعْنَاهُ كَمَعْنَاهُ،
حَمَلُوهُ عَلَى الْمَوْضِعِ^(٣).

أي على موضع الاسم الذي كان يقع بعد (إلا)، فأما (إلا) فحرف
لا موضع له^(٤).



(١) قوله: (قائل) زيادة عند أبي علي ولم ترد في الكتاب ولا في شرح السيرافي للكتاب.

(٢) الكتاب ٣٧٥/١، وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٧، ق ١٩٤.

(٣) الكتاب ٣٧٥/١، وانظر المختضب ٤٧٢/٤.

(٤) يريد: قوله: (ما أتاني غير زيد وعمر) في موضع (ما أتاني إلا زيد وعمر).

هذا باب [ما] يُحذفُ المستثنى مِنْهُ استِخْفَافًا . [٦٠/ب]

وَذَلِكَ قَوْلُكَ: لَيْسَ غَيْرٌ^(١).

قال أبو إسحاق: (غير) عندي ليس بمبني على الغاية، لحذف المضاف إليه منه كما بني (قَبْلُ وَبَعْدُ)، لأن المبني على الضم لحذف المضاف إليه إنما هو الظرف خاصة^(٢).

قال: ولو تعديت بهذه العلة الظروف إلى الأسماء غير الظروف لوجب أن يكون (كُلُّ) أيضًا مبنياً لحذف المضاف إليه منه في قولهم: (مَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمًا) فالضم على الغاية مقصور على الظروف دون غيرها من الأسماء، لكن (غير)، إن جاء مضمومًا فلإشمام.

قال: وتَقُولُ: أَتَانِي الْقَوْمُ مَا عَدَا زَيْدًا^(٣).

قال أبو بكر: (ما) هنا مع ما بعدها بمنزلة المصدر، وهي في موضع نصب بما قبلها أي بتمام الجملة المستثنى منها^(٤).

قال: أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ [أَتُونِي] مَا حَاشَا زَيْدًا لَمْ يَكُنْ كَلَامًا^(٥).

(١) الكتاب ٣٧٥/١. وانفرد أبو علي بزيادة (ما) التي بين المعقوفتين هنا، والمعنى واحد. قال أبو سعيد: "الحذف الذي استعملوه بعد (إلا) و (غير) إنما يستعمل إذا كانت (إلا) و (غير) بعد (ليس)، ولو كان مكان (ليس) غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف، لانقول بدل (ليس إلا): (لم يكن إلا)، ولا (لم يكن غير)". شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٩٦.

(٢) قال ابن السراج: "حكم (غير) إذا أوقعتها موقع (إلا) أن تعربها بالإعراب الذي يجب للاسم الواقع بعد (إلا) ... وكل موضع جاز فيه الاستثناء بالأجاز بغير، ولا يجوز أن تكون (غير) بمنزلة الاسم الذي تهتدأ بعد (إلا)". انظر الأصول ٢٨٤/١ - ٢٨٥، وانظر الإتحاف ٢٨٧/١ - ٢٩٣، وانظر شرح الأشموني ٤٢١/٣.

(٣) الكتاب ٣٧٧/١.

(٤) انظر الأصول ٢٨٧/١.

(٥) الكتاب ٣٧٧/١، وما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب، وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٩٧.

قال أبو علي: يقول فلا يكون (حاشاً) إلا حرفاً^(١) إذ لو كان فعلاً لجاز أن يكون صلة لما، فكانت تكون معه بمنزلة المصدر مثل أن والفعل، فلما لم يكن ذلك فيه علم أنه حرف^(٢).

قال: وأما (أتاني القوم سواك)، فزعم الخليل أن هذا كقولك: (أتاني القوم مكانك)^(٣).

قال أبو علي: (سواك) ظرف فيه معنى الاستثناء، فالدليل على أنه ظرف بمنزلة (مكانك) أنك تصل به (الذي) كما تصل بالظروف، فتقول (جاءني الذي سواك، ومن سواك)، كما تقول: (الذي عندك)، ووقوعها استثناء قولك: (أتاني القوم سواك)، فهذا موضع استثناء، كقولك (أتاني القوم إلا زيداً، وإلا أباك)^(٤).



(١) نص سيبويه على أن (حاشاً) ليس باسم ولا فعل ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر (حتى) ما بعدها وفيه معنى الاستثناء، انظر الكتاب ٣٧٧/١، إلا أن بعض النحاة خالف سيبويه فيها، فالفراء يرى أنها فعل لا فاعل له، وأن الأصل (حاشاً لزيد) فكثير الكلام حتى أسقطوا اللام، وخفصوا بها. ويرى المبرد أنها حرف جر كما قال سيبويه، كما تكون فعلاً ينصب به مثل (حلاً وعداً)، واستدل على ذلك بتصرف الفعل منه، وما يقوي رأي المبرد أن أبا عمرو الشيباني وغيره حكى أن العرب تخفض بها وتنصب. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٩٩، وانظر الإتيان ٢٧٨/١ - ٢٨٥. كلنا انظر الانتصار، ق ١٨٩ - ١٩٠.

(٢) بعض النحاة لا يسلم بأن (حاشاً) حرف، كما سبق عرضه مختصراً، ويحتج بقوله: (حاشاً لزيد) وأنه لو كانت (حاشاً) حرف جر لم يجوز دخولها على اللام. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ١٩٩، وانظر الانتصار، ق ١٨٩ - ١٩٠.

(٣) الكتاب ٣٧٧/١، وانظر المقتضب ٣٩١/٤.

(٤) فسر أبو الحسن كلام سيبويه هنا بقوله: "وتقول: أتاني القوم سواك، فتستثني بقولك سواك كما تستثني (بغير)، إلا أن (غيراً) ليس لها إعراب هي أحق به... وسواك ظرف له إعراب هو أحق به، فهو يلزمه، ويقع الاستثناء على ذلك الوجه من إعراب الظرف وهو النصب =

هذا باب علامة المضمرين المرفوعين^(١):

قال: وكذلك هي لا تقع موقع الإضمار الذي في (فعلت)، لأن ذلك الإضمار بمنزلة الإضمار الذي له علامة^(٢).

قال أبو علي: يقول: الإضمار الذي في (فعلت) بمنزلة الإضمار الذي له علامة متصلة، فلا يقع موقعه الضمير المنفصل، لما يقع بعد سائر ماله علامة متصلة إذا أمكن وقوع المتصلة.

قال: فالمؤنث يجري مجرى المذكر^(٣).

قال أبو علي: يعني في امتناع وقوع المنفصل موقع المتصل فيه^(٤).

قال: لأنهم استغنوا بهذا، أي بالمتصل، فأسقطوا ذاك أي المنفصل^(٥).

في كل حال، فتقول: ما أتاني أحد سواك، وأتاني القوم سواك، ومررت بهم سواك، كأنك قلت: (مكأنك) إلا أنه ليس في (مكأنك) استثناء، لأنه ليس على معنى (غير)، كما أن (سواك) على معنى (غير)، فلم يدخله الاستثناء. شرح الرماني للكتاب، ج ٢، ق ٥٦.

(١) الكتاب ٣٧٧/١، وفيه (هذا باب علامات ١٠٠) ورواية السيرافي توافق ما جاء عند أبي علي، أما الرماني فعنون له بقوله: (أبواب علامة المضمر)، ثم بدأها بباب علامة المضمر المرفوع المنفصل.

(٢) الكتاب ٣٧٨/١.

(٣) وهذه العبارة متعلقة بقوله: "ولا يقع (هـ) في موضع النون التي في (فعلن) و (يُفعلن)، لو قلت: (فعلت هي) لم يجوز إلا أن يكون صفة، كما لم يجوز ذلك في المذكر، فالمؤنث يجري مجرى المذكر، فأنما، وأنتم، وأنتم، وأنت، وهو، وهي، وهما، وهم، وهن، لا يقع شيء منها في موضع شيء من العلامات. " الكتاب ٣٧٨/١.

(٤) أي يمنع وقوع الضمير المنفصل (أنا، نحن)، (أنت، أنت)، موقع المتصل فيه، نحو (فعلت، فُعلت)، (فعلت، فُعلت).

(٥) الكتاب ٣٧٨/١، وقد مزج الفارسي تعليقه بنص الكتاب.

أنشد:

... هَا وَذَا لِيَا^(١)

قال أبو علي: إنما جاز الفصل بين هذا^(٢) بالواو وبغيره مما فصل به بينهما لأنه ليس بصلة وموصول، فيمتنع الفصل بينهما، إنما هو للتنبيه فأين وقع جاز.

قال: وَزَعَمَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا، (أَيُّ هَا [٦١/أ] اللَّهُ ذَا) إِنَّمَا هُوَ هَذَا^(٣).
قال أبو علي: تقدير (أَيُّ هَا اللَّهُ ذَا)، إنما هو (نَعَمْ وَاللَّهِ هَذَا)، ففصل بين (ها) التي هي للتنبيه وبين (ذَا) باسم الله عز وجل، وصار (هًا) عوضًا من الواو الجارة في القسم فلم يجتمع معها كما لا يجتمع العوض والمعوّض منه في الكلام^(٤).

قال: وَقَوْلُ: إِنَّ إِيَّاكَ رَأَيْتُ^(٥).

(١) هذا بعض بيت من الطويل للبيد وهو قوله:

وَتَحَنُّنُ التَّحَنُّنَاتِ تَصْفِينِ بَيْنَتَا

أنشده سيبويه شاهدًا على الفصل بين (هًا) و (ذَا) بالواو، على تقدير: (وهذا لي). وسبق النظر فيه انظر الجزء الأول / ٣٤٣.

(٢) يريد جواز الفصل بين (ها) و (ذَا) بالواو، كما جاز الفصل في بعض الحروف بغير الواو نحو (ها) أناذا و (ها تحن أولاء) و (ها هو ذاك) و (ها أنت ذا) ونحوها، والذي سوغ الفصل في هذه الأحوال أن الهاء إنما هي حرف تنبيه، فأين وقع جاز. انظر فضل تفصيل لهذا في شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٠٣.

(٣) الكتاب ٣٧٩/١، وفيه: "زعم أن مثل ذلك... ومثله في شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٧٠٢.

(٤) من الفصل بين (هًا) و (ذَا) قولهم (هًا اللَّهُ ذَا) واسم الله ظاهر لا يدخل عليه هاء التنبيه، وإنما معناه (لا والله هذا)... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٠٣. وانظر شرح الرمازي للكتاب، ج ٢، ق ٦٢.

(٥) الكتاب ٣٨٠/١.

قال أبو علي: تقدير (إِنَّ إِيَّاكَ رَأَيْتُ)، (إِنَّهُ إِيَّاكَ رَأَيْتُ) إنه إياك أي
 أن الحديث والقصة إياك رأيتُ، وكذلك (إِنَّ أَفْضَلَهُمْ) (١): إِنَّهُ أَفْضَلُهُمْ،
 فحذفت هذه الهاء (٢)، وحذفت هذه الهاء قببح في الكلام جائز في الشعر
 كقوله:

إِنَّ (٣) مَنْ لَمْ فِي بَنِي (٤) بِنْتُ حَسًا نَ أَلَمْتُ وَأَعَصَيْ فِي الْخُطُوبِ (٥)
 ولو كان (إِيَّاكَ) منتصب بأن دون (رأيت) لوجب الضمير المنصوب
 بأن، ولا يَكُونُ إِيَّاكَ.

(١) انظر الكتاب ٣٨١/١، وفيه (إِنَّ أَفْضَلَهُمْ لَقِيْتُ).

(٢) يقول أبو سعيد: " (إِنَّ زَيْدًا رَأَيْتُ) ففي نصب (زيد) وجهان: أحدهما: أن تنصبه بإن، وتضمر
 في (رأيت) الهاء العائدة إليه. والآخر: تنصبه برأيت، وتقدر الهاء على تقدير (إِنَّه).
 وجيباً غير مستحسن عند البصريين في الكلام، وأقبلهما عندهم حذف الضمير من (إِنَّ)،
 وأقبلهما عند الكوفيين حذف الهاء من (رأيت)، فإذا جعلت المخاطب مفعولاً قلت على قول من
 حذف الهاء ونصب الاسم بالفعل الذي بعده: (إِنَّ إِيَّاكَ رَأَيْتُ) كما تقول: (إياك رأيت)، والذي
 ينصب الاسم بأن تقول: (إِنَّكَ رَأَيْتُ)، وسبيل (إِنَّ) سبيل الفعل، وإذا عملت في الضمير
 اتصلت بها " شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٠٦.

(٣) في المخطوطة: (إِنَّه).

(٤) في المخطوطة: (بِإِنَّ).

(٥) البيت من الخفيف، أنشده سيبويه منسوباً للأعشى على تقدير (إِنَّهُ مَنْ لَمْ ...) أو
 (يلمني) أو نحو ذلك ... انظر الكتاب ٤٣٩/١، وأنشده ابن السيرافي منسوباً إلى
 الأعشى من قصيدة في مدح الأشعث بن قيس، وفي هذه الرواية لفظ (ابنة) وأظنه لا يستقيم
 إلا بفصل همزة (ابنة) انظر شرح أبيات سيبويه ٨٦/٢ - ٨٧، انظر البيت في الإيضاح
 العنصدي / ١٢٢، والشاهد فيه حذف اسم (إِنَّ) وهو ضمير الشأن والقصة لوجود (مَنْ) التي
 استعملت للجزاء، والبيت في ديوان الأعشى / ٨٤ (عطوي)، ص ٢٠ (مهدي) وفيه:

مَنْ يَلْعَنُنِي عَلَى بَنِي إِبْنَةِ حَسًا نَ أَلَمْتُ وَأَعَصَيْ فِي الْخُطُوبِ

والبيت من قصيدة في مدح قيس بن معد يكرب، ومطلعها:

قال: وتَقُولُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِي إِيَّاكَ، فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ وَقَدْ وَقَّعَ^(١) الكافَ هَا هُنَا مِنْ ضَرْبِكَ، والهاءُ وأخواته^(٢)، تَقُولُ: عَجِبْتُ [من ضربيك]^(٣). وَضَرْبِيهِ وَضَرْبِيهِمْ، فَالْعَرَبُ قَدْ تَكَلَّمُ^(٤) بهذا وَلَيْسَ بِالكَثِيرِ.

قال أبو علي: يقول: قد تكلم العرب بـضَرْبِكَ وما أشبهه، إلا أنه لما كان قليلاً لم يكن كالموضع الذي يقع المتصل، فيمتنع لقلة وقوعه، فيمتنع المنفصل من الوقوع فيه.

قال: وَلَمْ تَسْتَحْكِمْ عِلَامَاتُ الإِضْمَارِ الَّتِي لَا يَقَعُ (إِيَّاهُ) مَوَاقِعَهَا، كَمَا اسْتَحْكَمْتَ فِي الْفِعْلِ، لَا يُقَالُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكُنِي، إِنْ يَدَّاتِ بِهِ قَبْلَ الْمُتَكَلِّمِ^(٥).

قال أبو علي: قال أبو العباس: مِنْ ضَرْبِكِي، وفي الكتاب: مِنْ ضَرْبِكُنِي^(٦).

قال أبو علي: فأبو العباس ذهب إلى أن ما قبل ياء الإضافة قد يكون مكسوراً ومذهب من قال: (مِنْ ضَرْبِكُنِي) على ما في النسخة أن

== مِنْ دِيَارِ الْهَضْبِ، فَضَبَّ الْكَلْبُ فَاخْ مَاءُ الشُّؤْنِ فَيُضْ الشُّرُوبِ
وانظر البيت أيضاً في أمالي ابن الشجري ٢٩٥/١، الإنصاف ١٠٦/١، الخزانة ٤٦٣/٢، ٣٨٠/٤، ٦٥٤/٣.

(١) في الكتاب ٣٨١/١ "يقع" ورواية السيرافي توافق ما في الكتاب، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٠٤.

(٢) قوله (والهاء وأخواته) ساقطة من الكتاب ولم يذكرها أبو سعيد في تفسيره.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من الكتاب.

(٤) في الكتاب: (تتكلم)، ورواية السيرافي مثل رواية الفارسي.

(٥) الكتاب ٣٨١/١.

(٦) انظر مسألة (إِيَّاهُ) في المسائل العضديات ٣٨-٤٢، وانظر الأصول ١١٧/٢-١١٨.

فتحة الكاف تدل على التذكير، فإذا كسرت زالت الدلالة عليها، فاجتلبت لها هذه النون لتسلم فتحتها كما اجتلبت في (ضَرَبَنِي) وفي (عَنِّي) لتسلم الفتحة والسكون، وكلُّ مذهب^(١).

قال: وَلَا مِنْ ظَرْفٍ يَهْلِكُ إِنْ بَدَأَتْ بِالْبَعِيدِ قَبْلَ الْقَرِيبِ^(٢).
أي لا يجوز تقديم علامة المخاطب على المتكلم ولا الغائب على المخاطب.

قال: صَارَتْ إِيَّاءُ عِنْدَهُمْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِلَّذِكَ بِمَنْزِلَتِهَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يَقَعُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ^(٣).
قوله: لذلك: أي لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَحْكَمْ^(٤) صار فيه بمنزلة الموضع الذي لا يقع فيه المتصل.

(١) انظر مزيداً من التفصيل في هذا المعنى في شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٠٥-٢٠٦. بعد أن تعلم قوله: " . . . وإذا وصلوا الضميرين بالمصدر، فالأول ضمير فاعل، والثاني ضمير مفعول به، على ما ذكرنا من ترتيب ذلك، ولم يحسن ترتيبه على تقديم المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب، كقولنا: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ، وضَرْبِهِ، وضَرْبِكُ، وهو جائز حسن، والأجود منه: مِنْ ضَرْبِي إِيَّاكَ، وضَرْبِي إِيَّاهُ، وضَرْبِكَ إِيَّاهُ، فإن كان الفاعل هو المخاطب وأضفت المصدر إليه، والمفعول به المتكلم، لم يحسن إلا الانفصل، نحو قولك: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ إِيَّاي، وكذلك: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِهِ إِيَّاكَ، وضَرْبِهِ إِيَّاي، على ما رتبته سبويه من تقديم القريب وهو المتكلم، ثم المخاطب، ثم البعيد الغائب، ولم يحسن: مِنْ ضَرْبِكُنِي، وَلَا مِنْ ضَرْبِيَّيْكَ . . ."

(٢) الكتاب ٣٨١/١، وهذه العبارة متصلة بالعبارة السابقة.

(٣) الكتاب ٣٨١/١.

(٤) يريد أن علامات الإضمار التي تقع (إِيَّاء) مواقعها لم تستحکم كما استحکمت في الفعل، لذلك صارت (إِيَّاء) فيه بمنزلة الموضع الذي لا يقع فيه الضمير المتصل، تقولك: (عجبت من ضَرْبِيَّكَ) لم يستحکم الضمير فيها استحکامه في قولك: (عجبت من ضربه إِيَّاكَ) ونحو ذلك.

قال: وَتَقُولُ: أَتَوْنِي لَيْسَ إِيَّاكَ^(١).

قال أبو العباس: لم يتصل الضمير هاهنا لأنها في موضع (إلا)، فأشبهت الحروف ولم تجز لذلك^(٢).

قال: وَامْتِنَاعُ النَّاءِ يُقَوِّي دُخُولَ (أَنْتَ) هَا هُنَا^(٣).

أي لا يجوز أن تقول: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ، فتجعل الناء مكان (أَنْتَ)^(٤).

قال: وَتَقُولُ: قَدْ جَرَيْتُكَ فَوَجَدْتُكَ أَنْتَ أَنْتَ، فَأَنْتَ الْأُولَى^(٥) مُبْتَدَأَةٌ، وَالثَّانِيَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَيْهَا^(٦).

(١) الكتاب ٣٨١/١.

(٢) ينظر في المقتضب ٤/٤٢٨، وانظر أيضا ص ٢٧٩ منه.

قال أبو سعيد: "وما يجوز فيه الضمير المتصل والمنفصل كتابات أخبار (كان، وليس) وأخواتهما، والأكثر في كلام العرب والاختيار عند النحويين في ذلك: الضمير المنفصل، كقولك: (أتاني القوم لَيْسَ إِيَّاكَ)، و (أتوني لا يَكُونُ إِيَّاءَ)..."

وقد ذكر أبو سعيد لذلك ثلاث هلال. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٠٦.

وقال أبو الحسن الرمانى: "وتقول: (أتوني لَيْسَ إِيَّاكَ، ولا يَكُونُ إِيَّاكَ) فلا يجوز في الاستثناء إلا المنفصل، لأنه كان يضعف فيه المتصل، ثم انضاف إليه في الاستثناء ضعف من وجه آخر، وهو وقوعه موقع (إلا) فلم يجوز فيه إلا المنفصل". شرح الرمانى للكتاب، ج ٣، ق ٦٤.

(٣) الكتاب ٣٨١/١.

(٤) تقول: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ أَنْتَ)، و (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ هُوَ) إذا جعلت (زيداً) في الجملة الأولى مفعولاً وجعلت الكاف الثانية مفعولاً أيضاً، والضمير المنفصل فيهما فاعلاً، فهلما جائز لأنه ولي غير العامل مما لا يصلح فيه المتصل. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٣، ق ٦٤.

(٥) في المخطوطة (الأول) وما أثبتته هنا من الكتاب ٣٨١/١، ومن شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٠٥.

(٦) انظر الكتاب ٣٨١/١ - ٣٨٢.

قال أبو علي: والجملة في موضع نصب^(١).
 قال: وتقول: أَنْتَ أَنْتَ تُكْرِرُهَا كَمَا تَقُولُ لِلرَّجُلِ: أَنْتَ وَتَسْكُتُ
 عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ: قَالَ النَّاسُ زَيْدٌ^(٢).
 قال أبو علي: يقول لا يكون (أَنْتَ) الثاني خبراً، ولكنه يكون تأكيداً
 والخبر مضمّر، كما أَنْكَ إِذَا قُلْتَ: قَالَ النَّاسُ زَيْدٌ، تَضْمُرُ لَزَيْدٍ خَبَرَ^(٣).
 قال: وَعَلَى هَذَا الْحَدِّ تَقُولُ: قَدْ جَرَيْتَ فَكُنْتُ، إِذَا كَرَّرْتَهَا تَوَكَّدًا،
 وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: قَدْ جَرَيْتَكَ فَكُنْتُ أَنْتَ، جَعَلْتَ أَنْتَ صِفَةً لَأَنَّكَ قَدْ تَقُولُ:
 قَدْ جَرَيْتَكَ فَكُنْتُ، ثُمَّ تَسْكُتُ^(٤).
 قال أبو علي: إِذَا جَعَلْتَ (أَنْتَ) الثاني تكريراً لِأَنْتَ الْأَوَّلِ، وَلَمْ
 تَجْعَلْهُ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ، ثُمَّ أَدَخَلْتَ كَانَ عَلَيْهِ لَزْمُكَ أَنْ تَقُولَ: [٦١/ب] (كُنْتُ)
 تَكْرِيرَ (كُنْتُ) وَلَا تَذْكُرَ لاسم كان خبراً، كما لم تذكر للمبتدأ الذي هو

(١) يريد الفارسي أن جملة (أنت أنت) مبتدأ وخبر، وهي في محل نصب مفعول ثانٍ للفعل (وَجَنْتَ)، وهناك توجيه آخر لهذا التركيب، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٠٧.

(٢) الكتاب ٣٨٢/١، وفي المخطوطة: "قال النَّاسُ زَيْدٌ" وأصلحتها من الكتاب ومن شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٠٥.

(٣) يرى أبو سعيد أن (أنت) تكون على وجهين:
 أحدهما: أن تكون (أنت) مبتدأ محذوف الخبر بمنزلة (زيد) إِذَا قُلْتَ: (قال الناسُ زيدٌ)،
 وعلى هذا ساقه سيبويه، كأنه قال: (أنت الناضلُ، وأنت المعروف بالفضل)، وتكون
 الجملة في موضع خبر التاء هي (كُنْتُ).

الوجه الآخر: أن تكون (أنت) صفة للتاء هي (كُنْتُ) توكيداً - انظر شرح السيرافي
 للكتاب، ج ٢، ق ٢٠٨.

(٤) الكتاب ٣٨٢/١ وفي النص هنا بعض اختلاف عما جاء في الكتاب، ورواية السيرافي
 أقرب إلى ما جاء عند أبي علي إذ يقول: "وعلى هذا الحدّ... جَعَلْتَ (أنت) صفة، وفي
 نسخة أبي بكر مبرمان: فكنت أنت، وعليه يستقيم الكلام"، انظر شرح السيرافي للكتاب،
 ج ٢، ق ٢٠٥.

(أَنْتَ) [خبراً] ^(١١)، لكن تضرع الخبر إذا أدخلت (كان) كما كنت تضرع قبل إدخالك إيّاها، وإن جعلت (أَنْتَ) الثاني صفة ولم تجعله تكريراً للأول، فأدخلت (كان) عليه لزمك أن تقول: (قَدْ جُرَيْتَ فَكُنْتَ)، ولا تدخل على (أنت) الثانية (كان) لأنه صفة، كما لا تدخل في الطويل في قولك (زيدُ الطويلُ منطلقٌ) فلا تقول، (كان زيدُ كانَ الطويلُ) وإن شئت ذكرت (أَنْتَ) إذا كانت صفة بعد إدخالك (كان) فتقول: (كُنْتَ أَنْتَ)، وتضرع الخبر كما كنت تضرع في الابتداء والخبر في قولك: (قَدْ جُرَيْتَ فَكُنْتَ) مضرعٌ ذكرت (أَنْتَ) الذي هو صفة، أو لم تذكره.

ولا يجوز أن يكون (كُنْتَ) صفةً للمياء المضمرّة في (كُنْتَ) الأولى لأنه جملة من فعل وفاعل نكرة، فليس يجوز وصف المعرفة بالنكرة.



(١١) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيها المعنى.

هَذَا بَابُ الإِضْمَارِ فِيمَا جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ، وَذَلِكَ إِنَّ^(١):

قال: كما قَوِيَتْ فِي الْفِعْلِ فِيهِ مُضَارَعَةٌ فِي ذَلِكَ لِلْأَسْمَاءِ.

أي للمصادر في مثل قولك: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِي إِيَّاكَ^(٢).

قال: وَأَمَّا (مَا أَتَانِي إِلَّا أَنْتَ)، (وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا إِيَّاكَ) فَلَا يَدْخُلُ

عَلَى هَذَا مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ لَوْ آخَرُ (إِلَّا) كَانَ الْكَلَامُ مُحَالًا، وَلَوْ أَسْقَطَ (إِلَّا) كَانَ الْكَلَامُ مُنْقَلِبَ الْمَعْنَى^(٣).

أي: لو قلت: مَا أَتَيْتَنِي إِلَّا، لم يصح له معنى، ولو أسقطت منه (إِلَّا) لانتقل الإيجاب نفيًا.



(١) الكتاب ٣٨٧/١. وفي هذا الباب بيان لثلاثة أضرب في الاتصال والانفصال، وأقوى الثلاثة في الاتصال: إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وذلك أَنَّهُنَّ أَجْرَيْنِ مَجْرَى الْفِعْلِ الْمَاضِي فِي فَتْحٍ أَوْ آخَرِهَا، وفي لزوم الاسم المنصوب المشبه بالمفعول، والخبر المشبه بالفاعل، ومنصوبها يليها، ولا يدخل عليها حرف يمنع من التصاق المنصوب بها، فوجب فيها ماوجب في المفعولات بالأفعال من الضمير المتصل.

ويعد (إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا: (رَوَيْدٌ) وَأَخَوَاتُهَا. يليها في الاتصال والانفصال أسماء الأفعال (عَلَيْكَ، وَهَلُمُّ) وما أشبههما. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٠٨.

(٢) يريد أن اتصال الضمائر بأسماء الأفعال نحو (عَلَيْكَ) مضارع لاتصال الضمائر بالمصادر فتقول: عليك بي، وعليك بنا، مستغنياً بهما عن قولك: عَلَيَّكَتِي، وَعَلَيْكَتَا. كما تستغني بقولك: ضربني إِيَّاكَ عن قولك: ضَرَبْتُكَ ونحوها مما سبق الحديث عنه في الباب السابق.

(٣) الكتاب ٣٨٧/١. وفيه "... ولو أسقطَ إِلَّا لانتقل المعنى..." ورواية أبي سعيد تنفق مع رواية أبي علي هنا. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٠٨.

هَذَا بَابُ إِضْمَارِ الْمَجْرُورِ (١):

قال: ولكن [إِضْمَار] الْمَجْرُورِ عَلَامَاتُهُ كَعَلَامَاتِ الْمَنْصُوبِ الَّتِي لَا تَقَعُ مَوَاقِعُهُنَّ (إِيَّاهُ) إِلَّا أَنْ تُضَيَّفَ إِلَى نَفْسِكَ نَحْو: بِي، وَعِنْدِي (٢).
قال أبو العباس: هذا استثناء منقطع يعني بقوله: إِلَّا أَنْ تُضَيَّفَ إِلَى نَفْسِكَ الضمير الذي لا ينفصل، فإذا لم ينفصل الضمير استوى فيه المجرور والمنصوب (٣).

قال: كَمَا لَمْ يَسْتَحْكِمْ فِي (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِي إِيَّاكَ) . وَلَا (فِي) كَانَ إِيَّاهُ (٤).

قال أبو علي: إنما كان الأحسن أن يقال: كَانَ إِيَّاهُ، لَأَنَّ (كَانَ) داخل على المبتدأ وخبره. فالكناية عن اسمها وخبرها يجب أن تكون كالكناية عن المبتدأ وخبره، فكما أن كناية خبر المبتدأ منفصل، فكذلك يجب أن تكون كناية (كَانَ) منفصلاً، وَمَنْ وَصَلَهُ فَلَا تُنْكَرُ (كَانَ) كالفعل.
قال: وَذَلِكَ قَوْلُكَ: حَسِبْتَنِي. وَكَذَلِكَ مَا أَشَبَّهَ هَذِهِ الْأَفْعَالُ تَكُونُ حَالًا عَلَامَةُ الْمُضْمَرِّينَ الْمَنْصُوبِينَ فِيهَا إِذَا جَعَلَتْ فَاعِلِيهِمْ أَنْفُسَهُمْ كَحَالِهَا إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ [١/٦٢] غَيْرَ الْمَنْصُوبِ (٥).

(١) الكتاب ٣٨٣/١

(٢) الكتاب ٣٨٣/١. وما بين المعقوفين زيادة من الكتاب. ومن شرح السيرامي للكتاب، ج ٢، ق ٢٠٩.

(٣) الضمير الذي لا ينفصل عند الإضافة إلى النفس هو (إِيَّاهُ) وفيه يستوي الجر والنصب، تقول: لِي، بِي، وإِيَّاهُ، كما تقول: أَكْرَمَنِي، وَأَعْطَانِي.

(٤) الكتاب ٣٨٤/١. وما بين المعقوفين زيادة منه ومن شرح السيرامي للكتاب، ج ٢، ق ١١٠.

(٥) الكتاب ٣٨٥/١ وعبارته: "وَذَلِكَ قَوْلُكَ: حَسِبْتَنِي، وَأَرَانِي، وَوَجَدْتَنِي قُلْتُ كَذَا وَكَذَا، =

قال أبو علي: يقول: يتصل الضمير في هذا الباب إذا كان الفاعل هو المفعول^(١)، كما يتصل إذا كان الفاعل أجنبيًا غير المفعول، تقول: (ظَنَنْتَنِي مُنْطَلِقًا)، فَتَصِلُ الضمير بالفعل كما تصله به إذا قلت: (ظَنَنْتَنِي)^(٢).

قال: فِي قَطْنِي وَمِنِّي، فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ بُدٌّ مِنْ أَنْ يَجِئُوا بِحَرْفٍ لِبَاءٍ الْإِضَافَةِ مُتَحَرِّكٍ^(٣).

قال أبو العباس: النون التي في علامة المتكلم مثل قولك: (ضَرَيْتَنِي)، إنما جاءوا بها لأنها قد تكون زائدة في أواخر الأسماء وعلمًا لانصرافها ولما أرادوا أن يزيدوا حرفًا زادوا ما يزداد في غير هذا الموضع وكان أولى من غيره^(٤).

قال أبو علي: إنما قال: إِنْ (قَطَّ)، (وَمِنْ) لو حرك الآخر منهما لأشبهه (يَدًا وَهَئَا)، لأن (يَدًا وَهَئَا) على حرفين لنقصانهما، كما أن (قَطَّ وَمِنْ) على حرفين^(٥).

— وَدَائِمَتْنِي لَا يَسْتَقِيمُ لِي ذَلِكَ وَكَذَلِكَ مَا أَشَبَّهُهُ... —

(١) يعني نائب الفاعل، وانظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ٢١٢.

(٢) قد يكون اللبس في مثل هذا الفعل قليلًا بين ضمير الفاعل وضمير المفعول الأول، وذلك

لأن الفعل متعدد لمفعولين، إلا أن اللبس يكون واقعًا في حال تعدي الفعل إلى مفعول

واحد ثم بنائه للمفعول نحو: فَظَنَنْتَنِي، وَعَلِمْتَنِي ونحوهما، انظر شرح السيرافي للكتاب،

ج٢، ق ٢١٢.

(٣) الكتاب ٣٨٦/١ - ٣٨٧.

(٤) انظر الأصول ١٢٢/٢.

(٥) يقول سيبويه: "وَإِنَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَى أَنْ لَا يَحْرُكُوا الطاء والنونات كراهية أن تشبه الأسماء نحو

(يَدٌ وَهَئَا) الكتاب ٣٨٧/١، وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ٢١٤.

قال: في (مَعَ وَكَدْ)، فَقَدْ صَارَ كَأَوَّخٍ^(١) هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، فَمِنْ ثُمَّ لَمْ يَجْعَلُوهَا بِمَنْزِلَتِهَا^(٢).

يقول: لم يجعلوا المتحرك الآخر مثل المسكّن الآخر في اختلاف النون له، إنما فعل ذلك بالمسكّن، ألا تراهم قالوا: مَعِيَ لَمَّا كَانَتِ الْعَيْنُ مَتَحْرَكَةً.
قال: لَمْ تُحْرَكْ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا لِيَاءِ الْإِضَافَةِ، وَيَكُونُ التَّحْرِيكُ لَازِمًا لِيَاءِ الْإِضَافَةِ^(٣).

قال أبو علي: معناه، ولا يكون التحريك لازماً لياء الإضافة^(٤).
قال: وَلَوْ أَضَفْتُ إِلَى الْيَاءِ الْكَافَ الَّتِي تَجُرُّ بِهَا لَقُلْتُ: (مَا أَنتَ كِي)، لِأَنَّهَا مُتَحَرِّكَةٌ، كَمَا أَنَّ أَوَّخَ الْأَسْمَاءِ مُتَحَرِّكَةٌ، وَهِيَ تَجُرُّ كَمَا أَنَّ الْأَسْمَ تَجُرُّ^(٥).

قال أبو علي: يقول: لا تختلف النون لأنها متحركة كما أن العين من (مَعَ) متحركة، ولو قلت: (كِي) لكان خطأ لأن ياء الإضافة تكسر المتحركات قبلها ولا تفتحها.

-
- (١) في المخطوطة: (بأوَّخ) وأصلحتها من الكتاب وشرح أبي سعيد السيرافي.
(٢) الكتاب ٣٨٧/١، وشرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ٢١٢، وعند السيرافي: "... بمنزلة" وهو بذلك مغاير لما في التعليل وما ظهر في الكتاب.
(٣) الكتاب ٣٨٧/١، مع قليل من الاختلاف في بعض الألفاظ، قد يكون مردها إلى تصرف الفارسي في عبارة الكتاب.
(٤) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ٢١٤.
(٥) الكتاب ٣٨٧/١، وفيه: "... وهي تجر كما أن الأسماء تجر"، رمثله فيما روى أبو سعيد، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ٢١٣.

قال أبو بكر: إما جاز (أنتَ كَي) وكان الاسم على حرف واحد لأنه متصل بما بعده فأشبهه الكاف في قولك: (ضَرَبْتَكَ) (١).
وقوله: لِأَنَّهَا تَجْرُ كَمَا أَنَّ الْأَسْمَاءَ تَجْرُ.
أي: يقال: كَمَا يُؤَثِّقِينَ (٢) فتكون مجرورة، ومِثْلُ كَعَصْفٍ (٣).
قال: وَذَلِكَ لَوْلَاكَ وَلَوْلَايَ (٤).
قال أبو علي: أبو العباس يذهب إلى أنه غلط، ويقول: أَنَّ الشَّعْرَ الَّذِي فِيهِ (لَوْلَايَ) ليس بالفصيح، وكذلك قول الآخر:
لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَجْبِعْ (٥)

(١) انظر الأصول ١١٧/٢.

(٢) إشارة إلى قول خطاب المجاشعي من الرجز:

وَصَالِيَاتٍ كَمَا يُؤَثِّقِينَ

انظر الكتاب ١٣/١، ٢٠٣، ٣٣١/٢، النصف ١٩٢/١، ٨٢/٣، شرح الشافية ١٣٩/١، فصل المقال ٩٧/، وذلك أن الكاف الثانية في (كَمَا) وضعت موضع (مِثْلُ) فأدخل عليها الكاف التشبيهية، وهما يتعاقبان لأن معناه واحد، انظر أيضاً الرواية الأخرى في شرح القصائد السبع الطوال ٢٤٢/، وانظر الخزانة ٣٦٧/١.

(٣) إشارة إلى قول الرجز:

فَصَبِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ

وهذا البيت السابق يدلان على تعاقب الكاف ومثل في المعنى، وانظر الكتاب ٢٠٣/١، المنتخب ٩٧/٢، ١٤٠/٤، ٣٥٠، مجالس ثعلب ٣٩/، معاني القرآن للأخفش ٣٠٣/ (فارس) الأصول ٣٣٨/١، الخصائص ٣٦٨/٢، المحتسب ١٨٩/١، إرتشاف الضرب ١١٨/١.

(٤) الكتاب ٣٨٨/١.

(٥) هذا شعر بيت من السريع وهو بتمامه:

أَوَمَّتْ يَمِينُهَا مِنَ الْهَوْدَجِ لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَجْبِعْ =

قال: وإذا تأملت هذه الجيمية وجدت فيها غير الحن .
 قال: وحكى لي أن أبا عمر^(١) اجتهد في طلب مثل هذا في شعر
 فصيح أو كلام منشور عن العرب فلم يجده^(٢) .
 قال: فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذه الحال كما كان (للدن)
 حال مع (غُدوة)^(٣) .

== وبعده قوله:

أَتَتْ إِلَى مَكَّةَ أُخْرَجَتْ نَسِي وَلَوْ تَرَكْتَ الْحَجَّ لَمْ أُخْرِجْ
 وينسب الشعر لغير واحد من الشعراء، فقد نسب لعمر بن أبي ربيعة وهو في ملحقات
 ديوانه ٤٧٩، كما نسب للمرجي، والشاهد فيه مجيء الضمير المتصل المجزوء بعد
 (لولا)، انظر الشاهد في شرح السيرافي للكتاب، ج ٧، ق ٧١٥، انظر الفصل ١٣٦،
 شرح الفصل ١١٨/٣، الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٩٣/٢، أمالي ابن الشجري
 ١٨١/١، خزائن الأدب ٤٢٩/٢، همع الهوامع ٣٣/٢، الدرر ٣٣/٢ قال فيه: والأشبه أن
 يكون من جيمية للمرجي نقل في الأغاني بعضها موافقة أسلوبها وبحرها، انظر الجيمية
 المذكورة في الأغاني ٤٠٦/١ - ٤٠٧ (دار الشعب) .
 (١) يعني أبا عمر الجرمي، والقول للمبرد نفسه .
 (٢) انظر الكامل ١٢٧٧/٣ (الدالي)، المقتضب ٧٣/٣، قال أبو سعيد: "وكان أبو العباس
 محمد بن يزيد المبرد ينكر لولاي، ولو لآل، ويزعم أنه خطأ لم يأت من ثقة وأن الذي
 استفواهم بيت الثقي، وأن قصيدته فيها خطأ كبير" [يشير إلى قول الثقي يزيد بن
 الحكم:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَعَتْ كَمَا هَوَى

بأجرأه من قلّة النّسقِ منهوي
 وردّ أبو عبيد إنكار المبرد هنا قائلا: "ماكان لأبي العباس أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل
 من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم، واستشهدوا بهذا البيت وغيره، ولا أن ينكر
 ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب" انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٧، ق ٧١٥،
 انظر الفصل ١٣٥ .
 (٣) الكتاب ٣٨٨/١ - ٣٨٩ .

قال أبو علي: يعني (لولا وعسى)، فإن المظهر بعد كل واحد منهما مرفوع والمضمر بخلافه^(١) [٦٢/ب].

قال: أَمَّا مَا يَقْبَحُ أَنْ يَشْرَكَهُ الْمَظْهَرُ فَهُوَ الْمَضْمَرُ فِي الْفِعْلِ الْمَرْفُوعِ {٠٠٠} {وَزَعِمَ الْحَلِيلُ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَقْبَحُ مِنْ قِبَلِ أَنَّ هَذَا الْإِضْمَارَ يُبْنَى عَلَيْهِ الْفِعْلُ^(٢)}

قال أبو علي: قوله: ينبى عليه الفعل أن يصاغ معه حتى يختلط زائداً ويبلغ من التباس هذا الضمير بالفعل أن إعراب الفعل قد يجيء فيه بعد المضمر الفاعل، نحو يضربان، والإعراب في المعرب إنما يكون بعد تمامه متصلاً، لا فاصل بين الإعراب والمعرب^(٣).

قال: وَاسْتَقْبَحُوا أَنْ يَشْرَكَ الْمَظْهَرُ مَضْمَرًا يُغَيِّرُ الْفِعْلَ فِيهِ^(٤) عَنْ حَالِهِ إِذْ بَعْدَ شَبْهِهِ مِنْهُ^(٥)

أي بعد شبه الفعل من الاسم.

قال: وَإِنَّمَا حَسَنْتُ شَرَكَةَ الْمَنْصُوبِ - أَيِ شَرَكَةِ الظَّاهِرِ الْمَنْصُوبِ

(١) انظر المقتضب ٧٣/٣.

(٢) الكتاب ٣٨٩/١، والنقط بين المقوقتين مكانه قول سيبويه: "وذلك قولك: فَعَلْتُ وَعَبَدْتُ اللَّهَ، وَأَفْعَلْتُ وَعَبَدْتُ اللَّهَ" ولم ينقله أبو علي.

(٣) قال أبو سعيد: "أَمَّا عطف الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع فمستقيم عند البصريين، إلا أن يؤكد المضمر أو يدخل بين المضمر والمعطوف عليه كلام يكون عرضاً من التوكيد..." انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢١٧، لتعرف علة استقباح ذلك.

(٤) قوله: (فيه) لم ترد في الكتاب ولا في شرح السيرافي للكتاب، وسعناها مشبعة في النص التالي.

(٥) الكتاب ٣٨٩/١، وفيه: "... إذ بعد منه"، ورواية أبي علي هنا تتفق مع ما أثبتته أبو سعيد السيرافي في شرحه للكتاب، انظر ج ٢، ق ٢١٦.

- لِأَنَّهُ لَا يَغْيِرُ الْفِعْلَ فِيهِ عَنْ حَالِهِ (١).

قيل ما في أنه يغير له الفعل بما يوجب امتناع عطف الظاهر المرفوع عليه.

قلت: لأن هذا المضمر يسلب الفعل حركة لازمة إذا ضم إليه، فتصير علامة الضمير كأنه بعض حروف الفعل، ولا يعطف اسم على فعل، هذا فيما له علامة ظاهرة في اللفظ، فأما ما لاعلامه له في اللفظ مثل اضْرِبْ وَضَرَبَ فهو أبعد من يعطف عليه.

قال في التاء في فَعَلْتُ ونحوه: حَتَّى صَارَ كَأَنَّهُ شَيْءٌ فِي كَلِمَةٍ لَا يُقَارَفُهَا كَالْف (أُعْطِيَتْ) (٢).

قال أبو علي: إنما شبهه بالفاء لأنّها ليست من أصل الكلمة وهي ملازمة لها، كما أن التاء ليست من أصل الكلمة وهي ملازمة لها.



(١) الكتاب ١/٣٨٩.

(٢) الكتاب ١/٣٩٠.

هذا بَابٌ مَا تَرُدُّهُ عَلَامَةُ الْإِضْمَارِ إِلَى أَصْلِهِ (١) :
قال: أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: يَالْبَكْرَ حِينَ نَادَوْهُ، لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ تِلْكَ اللَّامُ
لَا تَدْخُلُ هُنَا (٢).

قال أبو علي: إنما لم تدخل لام الابتداء هنا، لأنها تدخل على الاسم
المبتدأ المرفوع أو على غيره في باب (إِنَّ) والاسم المنادى في موضع نصب
فلا يجوز أن تدخله هذه اللام.

قال أبو علي: قبح أن يؤكد المضمَر المرفوع بنفسك حتى يؤكد
بالضمير المنفصل من حيث قبح أن يعطف عليه الاسم حتى يؤكد بالضمير
المنفصل، لأن نَفْسَكَ إِذَا أَكَّدْتَ بِهِ اسْمًا، كما أن الذي تعطفه عليه بتوسط
حروف اسم (٣).

قال: فَإِنْ قُلْتَ: فَعَلْتُمْ أَجْمَعُونَ حَسَنًا، لِأَنَّ هَذَا يُعَمُّ بِهِ (٤).
يقول: (أجمعون) للإحاطة ويكون أبدًا تابعًا لا يزول عن الإتياع كما
يزول (نَفْسَكَ)، فيكون مرة اسمًا غير تابع، ومرة تابعًا (٥).

(١) الكتاب ٣٨٩/١، وترتيب هذا الباب في الكتاب يجيء قبل الباب السابق، وهو وضع أشار
السيرافي إلى وجوده في نسخة أبي العباس المبرد، إلا أن الترتيب واحد عند السيرافي
والفارسي، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢١٨.

(٢) الكتاب ٣٨٩/١ وفيه "ألا تراهم..." لأنهم قد علموا... لا تدخل هاهنا"، ورواية
التعليقة موافقة في لفظها لما رواه السيرافي في شرح الكتاب، ج ٢، ق ٢١٨.

(٣) هذا التعليق ليس له صلة بالنقطة السابقة، بل ليس له صلة بهذا الباب، وإنما هو متعلق
بجزئية في الباب الذي يلي هذا الباب وهي قول سيبويه: "وأعلم أنه قبيح أن تصف المضمَر
في الفعل بنفسك، وما أشبهه، وذلك أنه قبيح أن تقول (فَعَلْتَ نَفْسَكَ)، إلا أن تقول:
(فَعَلْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ)" الكتاب ٣٩٠/١.

(٤) الكتاب ٣٩٠/١.

(٥) (أجمعون) لا تكون في الكلام إلا صفة، وأما (النفْس) فتكون مبتدأة، وتحمل على =

قال في التأكيد بنفسك: [٦٣/أ] شَبَّهَهَا بِالاسْمِ ^(١) الَّذِي يَشْرِكُ
الْمُضْمَرَّ.

أي: شبهوه بالاسم الظاهر الذي يعطف على المضمرة المرفوعة فلم
يعطف عليه إلا بتأكيد المضمرة ^(٢).

وقال في عطف الظاهر على الضمير المرفوعة المنفصلة: فَإِنَّهُ يَشْرِكُهُ
الْمُظْهَرُ لِأَنَّهُ يُشَبَّهُ الْمُظْهَرُ ^(٣).

قال أبو علي: شبهه بالمظهر أنه منفصل من الفعل، كما أن الظاهر
منفصل منه، ولا يغير الفعل كما لا يغيره الظاهر ^(٤).

قال: لِأَنَّ (أَنَا) بِمَنْزِلَةِ الْمُظْهَرِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُظْهَرَ (لَا) يَشْرِكُهُ ^(٥).

قال أبو علي: أي يشرك المنفصل، يقول: أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ شَرِيكَانِ.

قال في عطف الظاهر على المضمرة المجرورة: لِأَنَّ هَذِهِ الْعَلَامَةَ الدَّاخِلَةَ
فِيهَا قَبْلَهَا جَمَعَتْ أَنَّهَا لَا يُتَكَلَّمُ بِهَا إِلَّا مُعْتَمِدَةً عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَأَنَّهَا بَدَلٌ
مِنِ اللَّفْظِ بِالتَّنْوِينِ، فَصَارَتْ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ ^(٦).

قال أبو علي: يقول لا يتكلم بها إلا متصلة باسم أو بحرف، ولا تقع

== ما هجر ويرفع وينصب. انظر الكتاب ٣٩٠/١.

(١) في الكتاب ٣٩٠/١: (شبهوها بما يشرك...).

(٢) ضرب سبويه أمثلة لمواضع (نفس) لبيان اختلاطها عن (أجمعين)، وذلك قوله: "وذلك

قوله: نزلت بمنس الجبل، ونس الجبل مقابلي ونحو ذلك". انظر الكتاب ٣٩٠/١.

(٣) الكتاب ٣٩٠/١، وفيه (يشركها المظهر...).

(٤) أي مثل قوله: أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ ذَاهِبَانِ، والكریم أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ.

(٥) الكتاب ٣٩٠/١ وسبويه يقول: "وأعلم أنه قبيح أن تقول: ذَهَبَتْ وَعَبْدُ اللَّهِ، وَذَهَبْتُ وَعَبْدُ

اللَّهِ، وَذَهَبْتُ وَأَنَا، لِأَنَّ (أَنَا) بِمَنْزِلَةِ الْمُظْهَرِ...". وما بين المعقوفين زيادة من الكتاب، ولم

يشتها السيرافي، انظر شرحه للكتاب، ج ٧، ق ٧١٦.

(٦) الكتاب ٣٩١/١.

مفردة ألبتة، وهو في كلا الموضعين بمنزلة التنوين في أنه لا ينفصل مما قبله^(١).

قال أبو علي: فإن قال قائل: إن الظاهر بمنزلة التنوين أيضاً لأنه قد عاقبه كما عاقبه المضمر، فلم أجزت العطف على الظاهر ومنعته في المضمر؟^(٢).

فالجواب: أن المضمر أشبه بالتنوين من المظهر لأنه لا ينفصل على حال، كما لا ينفصل التنوين، وقد حذف المضمر لشبهه بالتنوين حيث حذف التنوين ولم يحذف الظاهر، وذلك في قوله تعالى «يَا عِبَادِ فَأَتَقُونَ»^(٣). قال: وجاز: قُمْتَ أَنْتَ وَزَيْدٌ، وَلَمْ يَجْزْ: مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ، لِأَنَّ الْفِعْلَ يَسْتَعْنِي بِالْفَاعِلِ، وَالْمُضَافُ لَا يَسْتَعْنِي بِالْمُضَافِ [إليه] لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ^(٤).

قال أبو علي: استغناء الفعل بالفاعل يؤكد أن التاء في (ذهب) اسم، وإن كان قد صار كأنه من نفس الفعل، فقولك: (ذهب)، كلام مستغن والاستغناء به كالاستغناء (بذهب زيد)، وهذا مما يفسر به من أنه

(١) أي هو قبيح أن يشرك المظهر علامة المضمر المجزوء، وذلك قولك: مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٌ، وهذا أبوكَ وَعَمْرُو، كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله. انظر الكتاب ٣٩١/١، على أنه جاء في الشعر عطف الظاهر المجزوء على المضمر كثيراً من نحو قول الشاعر: تَمَلَّقَ فِي مِثْلِ السَّوَاكِي سَيِّوَلًا فَمَا يَبْتَهِمَا وَالْكُتُبُ غَوَاطُ تَقَاتِفُ يريد: بين الكتب، فعطف على الضمير المخفوض ضرورة. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢١٧.

(٢) عقد السيرافي حواراً حول هذه الجزئية شبيهاً بحوار أبي علي هنا، وفصل في الإجابة فليُنظر في شرحه للكتاب، ج ٢، ق ٢١٨، ولو لا خشية الإطالة لنقلناه.

(٣) سورة / الزمر، الآية / ١٦.

(٤) الكتاب ٣٩١/١، وقوله [إليه] بين المعرفتين سقطت من التعليق وأثبتها من الكتاب.

اسمٌ يجوز العطف عليه بغير تأكيد، وحاجة الاسم إلى ما يتم به كلاماً مما يؤكد أن المضاف إليه بمنزلة التنوين، وأن الكلام لا يتم كما لا يتم بالتنوين، فالعطف على الأول غير مؤكد جائز للاستغناء وليس في الثاني كذلك لأنه بدل من التنوين، فكما يقبح بل لا يجوز العطف على التنوين كذلك يقبح على ما هو بمنزلة^(١).

* * *

هذا بابٌ ما يَكُونُ فِيهِ أَنْتَ وَأَنَا وَنَحْنُ وَهُوَ وَهِيَ وَهَمْ
وَهُنَّ وَأَنْتُمْ وَأَنْتُنَّ وَهُمَا وَأَنْتُمَا وَصَفَا^(٢)؛

قال: اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ [٦٣/ب] كُلُّهَا تَكُونُ وَصَفًا لِلْمُضْمَرِ
الْمَجْرُورِ وَالْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ^(٣).
قال أبو بكر: لا يقع الاسم عندي في أول وهلة مرفوعاً ولا منصوباً
ولا مجروراً وإنما يكتسي الرفع والنصب والجر من العوامل.

قال أبو علي: إنما هذا هنا لأن لقائل أن يقول: كيف صار (أَنْتَ)
وما أشبهه من علامات المضمرين المرفوعين صفات للمضمرين المنصوبين
والمجرورين؟ فيقال: إن هذه الأسماء تكون للخطاب والغيبة في
أوضاعها، وإنما تكتسي الإعراب من العوامل، فتكون منصوبة ومرفوعة
بها لا بأنفسها، فلا يمتنع على هذا أن يكون (أَنْتَ) وما أشبهه صفة
للمجرور والمنصوب، ومن هنا قيل: (لَوْلَايَ)، فوقع الياء موقع (أَنَا).

(١) انظر المقتضب ١/٢٦١.

(٢) الكتاب ١/٣٩٢.

(٣) الكتاب ١/٣٩٣.

لأن الخطاب يجمعهما في الإخبار، وليس يقع الاسم في أول مرة رفعاً ولا غير ذلك.

وقال سيبويه في الوصف بآنت ونحوه: وكَيْسَ وَصَفًا بِمَنْزِلَةِ (الطَوِيلِ) إِذَا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدِ الطَّوِيلِ)، ولكنَّهُ بِمَنْزِلَةِ (نَفْسِهِ) ^(١).

قال أبو علي: الفصل بين الوصف (بالطويل) وما كان مثله وبين (نَفْسِهِ)، أن الصفات التي هي (الطويل) ونظائره حُلِّي، والتأكيد قد يكون نفس المؤكِّد أو لفظه نحو (رَأَيْتُ زَيْدًا زَيْدًا)، (وَرَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ).

قال: واعلم أن هذه الحُرُوفَ لَا تَكُونُ وَصَفًا لِمُظْهَرٍ كَرَاهِيَةٍ ^(٢) أَنْ يَصْطَوُوا الْمُظْهَرَ بِالْمُضْمَرِ، كَمَا كَرِهُوا أَنْ يَكُونَ (أَجْمَعُونَ وَنَفْسَهُ) مَعْفُوفًا [على النكرة] ^(٣).

قال أبو علي: يوفق بين (هو) و(أجمعين) الاشتراك في الاختصاص، لأن المضمر أخص من المظهر، كما أن (أجمعين) أخص من النكرات ^(٤).

قال: وَأَمَّا الْبَدَلُ فَمُنْفَرِدٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: زَيْدًا رَأَيْتُ، أَوْ رَأَيْتُ زَيْدًا

(١) الكتاب ٣٩٣/١.

(٢) في المخطوطة: (كرهية)، وما أثبتته من الكتاب ٢٩٣/١، وشرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٢١.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب يقتضيها قام العبارة.

(٤) علل السيرافي لذلك بأن المضمر لا يوصف بما يحرِّكه، وإنَّما يوصف بما يؤكد عمومه أو يؤكد عينه ونفسه، نحو: مررتُ بكم كلِّكم، ومررتُ بكم أجمعين، ومررتُ بِكَ نَفْسُكَ، والظاهر يشاوك المضمر في التوكيد بالعموم وبالنفس، كقولنا: مررت بالقوم أجمعين، ومررت بالقوم كلِّهم، ومررت بزيد نَفْسِهِ، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٢١.

ثُمَّ قُلْتُ (١): إِنِّي أَرَأَيْتَ (٢)؟

قال أبو علي: كأنه قد أشار هنا إلى أن البدل والمبدل منه هما جملتان وكلاماً، وكان أبو بكر يقول ذلك.

قال: واعلم أنَّهُ قَبِيحٌ مَرَرْتُ بِهِ وَبَزَيْدٍ هُمَا، قال: أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ يَقُولَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَبِهِ الطَّوِيلَيْنِ؟ (٣)

قال أبو علي: قوله: (هُمَا) (٤) لا يكون صفة للظاهر، كما أن (الطويل) لا يكون صفة للمضمر (٥).

قال أبو علي: مثل الحال بالظرف لأنها فضلة كما أنه فضلة، والفصل لا يكون بين الفضلات، إنما يكون بين مالا يستغنى عنه وهو الحديث والمحدث عنه (٦).

في الكتاب: "هُوَ الْحَقُّ" (٧)، وَإِنَّمَا فَصَلَ لَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ (كَانَ زَيْدٌ

(١) في المخطوطة: (ثم قال) وما أثبتته من الكتاب.

(٢) الكتاب ٣٩٣/١.

(٣) في المخطوطة: "... مَرَرْتُ بِهِ وَبَزَيْدٍ الطَّوِيلَيْنِ" وما أثبتته من الكتاب ٣٩٣/١، وفي

شرح السيراني للكتاب، ج ٧، ق ٢٧٠: "... مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَبِهِ الطَّوِيلَيْنِ".

(٤) في المخطوطة: (قولك: هو) ولم يله وهم من الناسخ.

(٥) يريد: (هُمَا) في المثال الأول لا تكون وصفاً لزيد، كما أن (الطويلين) في المثال الثاني لا تكون وصفاً للمضمر المجزوء.

(٦) مثال الحال هنا قوله: (مَرَرْتُ بِهِ إِنِّي أَتَانَا)، أما مثال الظرف فقوله: (رَأَيْتُهُ إِنِّي أَرَأَيْتُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)

ولم يفصل فيهما بضمير التفصل (هو) لليلة التي ذكرها الفارسي.

(٧) في المخطوطة: (الحق وهو)، ولم يله سهو من الناسخ باستدعاء آية الأتعام وهي قوله سبحانه:

«إِنَّ الْحَقَّ إِلَّا لِلَّهِ يَكْفُ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ»، في حين كان يريد التي في سورة سبأ،

وقد أوردها سببويه مشتملة على ضمير التفصل (هو) وهي قوله عز وجل: «وَيَرَى الَّذِينَ

أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق».

الطويل^(١)، فقد يجوز أن تُرِيدَ [بالطويل]^(٢) نعتاً لزيد، فإذا جئت بهو
[٦٤/أ] علّمت^(٣) أنها متضمنة للخير^(٤).

قال أبو علي: هذا الاعتلال للكوفيين، وعند أبي العباس أن الفصل
إنما زيد ليؤذن أن الخير معرفة^(٥).

قال أبو العباس: وهذا ينكسر من قولهم: (إن زيدا هو العاقل)،
لأن في ارتفاعه دليلاً أنه ليس بنعت^(٦).

قال أبو علي: لو كان هذا الاعتلال للفصل صحيحاً لوجب أن يزداد
الفصل بين ما ابتدئ به من النكرة نحو: مَا رَجُلٌ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، ليعلم أن
(خيراً منه) خير لا وصف، لأن (خَيْرٌ مِنْهُ) قد يجوز أن يكون صفة
لرجل، كما أن (الظريف) في (كَانَ زَيْدٌ الظريفُ) يجوز أن يكون وصفاً
لزيد؛ ومن قول الجميع: إن الفصل لا يقع بين النكرات^(٧).

قال: وَإِنَّمَا قَصَلَ لِمَا لَأَيْدٍ لَهُ مِنْهُ، وَيَجْزِيءُ مِنْ (أَيًّا) كَمَا تُجْزِيءُ
مِنْهُ الصِّفَةُ لِأَنَّكَ جِئْتَ بِهَا تَوْكِيداً^(٨).

قال أبو علي: المثال في مالا يجمع بينهما من الفصل والبدل (رَأَيْتُهُ
هُوَ خَيْرٌ) لا يجمع مع (هُوَ) (إِيَّاهُ)، ومثال مالا يجمع فيه مع (هُوَ) (إِيَّاهُ).

(١) في الكتاب ٢٩٤/١ الطريف.

(٢) ما بين المقولتين زيادة اقتضاها المعنى، ومكانها في الكتاب "الطريف".

(٣) في الكتاب ٢٩٤/١: "أعلّمت".

(٤) انظر الكتاب ٢٩٤/١.

(٥) انظر الإتيان ٧٠٦/٢، وشرح الرضي على الكافية ٧٢/٢، وشرح التصريح ٢٧٠/١.

(٦) انظر المقتضب ١٠٤/٤.

(٧) انظر تفصيل هذه المسألة في الإتيان ٧٠٦/٢ وما بعدها.

(٨) الكتاب ٣٩٤/١ بتصرف.

ومثال ما لا يجمع فيه بين الصفة والفصل: (رَأَيْتُهُ هُوَ خَيْرًا)، إن جعلت (هُوَ) صفة استغنيت بها عن الفصل، وإن جعلته فصلاً استغنيت به عن الصفة.

قال: ولا يجوز (أَظَنُّهُ هُوَ أَحَاكَ) إذا جعلت إحداهما ^(١) صفة والأخرى فصلاً، لأن كل واحدة تجزىء من أختها.

قال أبو العباس: هذا جائز على قبحه.

قال أبو علي: إذا جاز لأن كل واحدة منهما غير الأخرى.

قال: في قول قوم زعموا أن (هُوَ) في مثل قولك: كَانَ زَيْدٌ هُوَ الظَّرِيفُ صفة، يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ (إِنْ كَانَ زَيْدٌ لَهُوَ الظَّرِيفُ) و (إِنْ كُنَّا لَنَحْنُ الصَّالِحِينَ) ^(٢).

قال أبو علي: لم تدخل اللام على (زَيْدٍ) في هذا الموضع لأنه مرتفع (بِكَانَ)، وحكم هذه اللام أن تدخل على المبتدأ، فلم تدخل عليه بعد كان، كما لم تدخل في (ضَرَبَ لَزِيدٌ).

قال: وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا «وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ» ^(٣).

قال أبو علي: وتقرأ أَيْضًا "وَلَا تَحْسَبَنَّ" بالتاء، والقراءة الجيدة بالياء ^(٤) لأن حكم المفعول الثاني في باب (ظَنَنْتُ) أن يكون الأول في

(١) يعني واحدة من (هُوَ - هُوَ) في المثال الذي ساقه.

(٢) انظر الكتاب ٣٩٥/١، والمثال الأخير يوهم بلفظ قرآني، وليس كذلك، إلا أن الذي في سورة الصافات ١٦٥، ١٦٦ قريب منه، انظر أيضا الأصول ١٢٥/٢. شرح الرمانى للكتاب، ج٢، ق ٧٣.

(٣) سورة آل عمران، الآية / ١٨٠، وانظر الكتاب ٣٩٥/١.

(٤) قرأ حمزة: "وَلَا تَحْسَبَنَّ" بالتاء، خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم. وقرأ الهاقون =

المعنى والبخل المضمر الذي دل عليه (يبخلون) هو الخير في المعنى^(١)،
و(الذين هم) فاعلو (يَحْسِنُ)، فإذا قرئ بالتاء صار الذي المفعول الأول،
و (خيراً) المفعول الثاني، وليس الذين يبخلون هو خيراً في المعنى، كما
كان البخل المضمر إياه في المعنى، فإن لم تحمل هذه القراءة على إضمار
بُخِلَ قبل قوله (الذين) وحذفه وإقامة المضاف إليه مقام [٦٤/ب] المضاف
لم يجز، ومن قرأ بالتاء لم يحتج إلى إضمار البخل الذي يدل عليه
يبخلون الذي في الصلة، كما يضره من قرأ بالتاء، لأنه يضر "لَا تَحْسِنَنَّ
بُخْلَ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ خَيْرًا"، وحذف البخل بعد ذكر (يبخلون) أحسن من
حذفه قبله، لأنك إذا حذفته من يبخلون دلَّ يبخلون عليه كما يدل الفعل
على مصدره، وإذا حذفته قبل يبخلون لم يدل على حذفه شيء من
اللفظ^(٢).

في الكتاب: واعلم أنها تكون في (إن) وأحوالها فصلاً وفي
الابتداء^(٣) يعني الفصل.

قال أبو بكر: هذا الفصل مخالف لما يكون عليه الباب، لأنه ذكر أنه
لا يكون فصلاً إلا في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، وتأويل الآية

ـ بالياء.. انظر المسروط في القراءات العشر / ١٤٩، إتحاف فضلاء البشر / ١٨٢، قال ثعلب:
الوجه عندنا بالتاء ليكون للمحسبة اسم وخبر، فيكون (الذين) نصباً باسم المحسبة، و (هو
خيراً لهم) خبراً... انظر حجة القراءات / ١٨٣. قال الأخفش: أراد: ولا تحسبن البخل عَزَ
خيراً لهم، فالقى الاسم الذي أوقع عليه الحسبان، وهو البخل... معاني القرآن
٢٢١/١.

(١) انظر المتعصب ١٣٦/٢، ٥٢/٤، الأصول ١٧٦/٢.

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ٤٢١/١ - ٤٢٢، تفسير القرطبي ٢٨٧/٤، مشكل إعراب
القرآن ١٦٨/١ - ١٦٩.

(٣) الكتاب ٣٩٥/١، والحديث عن ضمير الفصل مع (إن) وأحوالها.

في {.....} (١).

على أنهم فيها مبتدأ وهو قوله: «لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ
الْأَخْسَرُونَ» (٢)، فقال: هم ابتداء.

قال أبو بكر: فلعله زيادة وقع في الكتاب.

قال: أَوْ مَا أَشْبَهَ الْمَعْرِفَةَ مِمَّا طَالَ فَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ الْإِثْمُ وَاللَّامُ (٣).

قال أبو علي: شبهه (٤) بالمعرفة من جهة اللفظ؛ أَنَّ التعريف لا يدخل
عليه كما لا يدخل على (زيد) ونحوه من الأعلام، ومن جهة المعنى أنه
أخص من (رجل) ونحوه من النكرات، كما أن المعارف أخص منه.
وأنشد:

إِذَا مَا الْمَرْءُ كَانَ أَبَوُهُ عَيْسُ (٥) ...

(١) في المخطوطة فراغ يقدر ثلاث إلى أربع كلمات، ولم أجد تعليق أبي بكر بن السراج هذا
في كتابه الأصول في الأبواب التي عقدها لمسائل الفصل.

(٢) سورة هود، الآية ٧٢.

(٣) الكتاب ٣٩٥/١، وفيه: "... ولم تدخله الألف واللام".

(٤) الضمير هنا يعود إلى الضمير (هو) الذي قال عنه سيبويه مثل هذه العبارة التي نقلها
أبو علي وهي قوله: "واعلم أَنَّ (هُوَ) لَا يَخْسَنُ أَنْ تَكُونَ فَصْلًا، حَتَّى يَكُونَ مَا يَمُنُّهَا
مَعْرِفَةً أَوْ مَا أَشْبَهَ الْمَعْرِفَةَ..."

(٥) هذا صدر بيت من الوافر، أنشده سيبويه لرجل من عيس وهو قوله:

إِذَا مَا الْمَرْءُ كَانَ أَبَوُهُ عَيْسُ فَحَسْبُكَ مَا تَرِيدُ إِلَى الْكَلَامِ

الكتاب ٣٩٦/١ وفيه شاهد على إضمار اسم (كان) قبلها، وأجملة خبرها، انظر أيضا في
شرح أبيات سيبويه للنحاس/ ٥٨ وفيه:

..... فحسبك ما تريد من الكلام

ومثل رواية سيبويه، روى البيت في شرح السهرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٢٣، وشرح =

وأنشد:

مَتَى مَا يَنْدُ كَسْبًا يَكُنْ كُلُّ كَسْبِهِ لَهْ مَطْعَمٌ مِنْ صَدْرِ يَوْمٍ وَمَا كُلُّ (١)
قال أبو علي: أي يكون هو كل كسبه، فأضمر فجعل فاعل
(يكن) (٢)، ضمير الغائب دون قوله: (كُلُّ كَسْبِهِ)، وكل مبتدأ، وخبره
(مَطْعَمٌ)، والجملة في موضع نصب (٣)
قال: وَأَمَّا (هذا عَبْدُ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ)، فَلَا يَكُونُ (هُوَ) وَأَخَوَاتُهَا
فَصْلًا فِيهَا (٤).

قال أبو علي: الفصل لا يدخل في قولك: (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْكَ)،
لأنه لو كان (خير) خبر المبتدأ لم يكن (هو) فصلاً بينهما (٥) حتى يدخل
على المبتدأ فعل نحو (ظَنَنْتُ) فإذا لم يكن (هو) فصلاً بين المبتدأ
وخبره، كان وقوعه هنا أبعد، لأن (خَيْرًا مِنْهُ) مُسْتَقْنَى (٦) عنه، وليس
بخبر وهو منتصب على الحال، وما انتصب على الحال لم يكن إلا نكرة.

— أبيات سيويه، لابن السيرافي ٢/٢٠٧، انظر الإيضاح المعنوي ١٠٢/١، شرح الرمازي
للكتاب، ج ٣، ق ٧٢، ٧٣.

(١) البيت من الطويل، وقد أنشده سيويه دون أن يتسبه لقائل، انظر الكتاب ١/٣٩٦، وعده
المرحوم عبد السلام هارون من الأبيات المجهولة في الكتاب، انظر معجم شواهد العربية
١/٢٨٧، انظر البيت في شرح الرمازي للكتاب، ج ٣، ق ٧٢، ٧٣، والشاهد فيه إعمال
(يكن) فيما بعده مع الإضمار.

(٢) يريد: اسم يكن، فهو في وضع الرفع شبيه بالفاعل بعد الفعل التام.

(٣) أي خبر (يكن).

(٤) في المخطوطة: "... فلا يكون (هو) وأخواتها فصلاً فيهما" وما أثبتته من الكتاب
١/٣٩٦، وقد نقل عنه الفارسي بتصريف.

(٥) يريد بين المبتدأ والخبر.

(٦) في المخطوطة: (مُسْتَقْنَى).

والفصل لا يقع من النكرات، ألا ترى أنك لا تنصب المعرفة على الحال، فيقع (هو) فصلاً بين الحال وبين ذي الحال، لا تقول: هذا زَيْدُ القَائِمِ.

[٦٥/أ].



هذا بابٌ مالا يَكُونُ هُوَ وَأَخَوَاتُهُ فِيهِ فَصْلاً^(١)؛
وذلك قولك: مَا أَظُنُّ أَحَدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ، لَمْ يَجْعَلُوهُ فَصْلاً وَقَبْلَهُ^(٢)
نَكْرَةً، كَمَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ وَصْفاً وَلَا بَدَلاً لِلنَّكْرَةِ^(٣).
قال أبو علي: قوله: ولا بدلاً، فإنما يمتنع البدل من النكرة هنا لأنه
لا يفيد شيئاً، بعد^(٤) أن تقول: (مَا ظَنَنْتُ رَجُلًا أَبَاهُ خَيْرًا مِنْ قُلَانٍ)^(٥)
قال: وَمِمَّا يُقَوِّي تَرْكَ ذَلِكَ فِي النَّكْرَةِ أَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ (رَجُلٌ خَيْرٌ
مِنْكَ) (وَلَا أَظُنُّ رَجُلًا خَيْرًا مِنْكَ)^(٦).
قال أبو علي: (لا) النافية في (لَا أَظُنُّ) لتحقيق النفي المتقدم وهو

(١) الكتاب ٣٩٧/١، وفيه "هذا بابٌ لا تكون هو وأخواتها فيه فصلاً" وعقد السيراني هذا الباب دون ذكر (ما) التي قبل (لا يَكُونُ)، وحذف (فيه) التي جاءت قبل قوله: (فصلاً).
انظر شرح السيراني للكتاب، ج ٢، ق ٢٢٥.

(٢) في المخطوطة: (وصلة).

(٣) الكتاب ٣٩٧/١ باختصار.

(٤) في المخطوطة: (فيهد).

(٥) فسر أبو سعيد هذا بقوله: "لم يجز الفصل إذا كان الاسم قبله نكرة، لأن الفصل يجري مجرى صفة المضر، وهو وأخواتها معارف، ولا يجوز أن يكن فصلاً للنكرة كما لا يجوز أن تكون المعارف صفات للنكرة". شرح السيراني للكتاب، ج ٢، ق ٢٢٥.

(٦) الكتاب ٣٩٧/١ بقليل من التصريف.

الذي في قوله (لَا يَسْتَقِيمُ) (١١).

قال: تَنْفِي وَتَجْعَلُهُ بِمَنْزِلَةِ (أَحَدٍ)، فَلَمَّا خَالَفَ الْمَعْرِفَةَ فِي الْوَاجِبِ
الَّذِي هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْإِبْتِدَاءِ، (فَالَّذِي هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْإِبْتِدَاءِ قَوْلُكَ: أَطْنُ رَجُلًا خَيْرًا
مِنْكَ)، وَفِي الْإِبْتِدَاءِ لَمْ يَجْرِ فِي النِّكَرَةِ (٢) مَجْرَى الْمَعْرِفَةِ لِأَنَّهُ قَبِيحٌ فِي
الْإِبْتِدَاءِ وَقِيمًا أَجْرِي مَجْرَاهُ مِنَ الْوَاجِبِ، فَهَذَا يَقْوِي تَرْكَ الْفَصْلِ (٣).
قال أبو علي: إنما صار يقوي ترك الفصل لأن هذه الأشياء مما يخص
المعرفة، ولا تكون في النكرة، وكذلك الفصل هو شيء تختص به المعرفة،
ولا يكون في النكرة.



هَذَا بَابُ أَيٍّ (٤)

قال: وَتَقُولُ: أَيُّهَا تَشَاءُ لَكَ، فَتَشَاءُ صَلَّةً (٥)

قال: فَإِنْ أَضْمَرْتَ (٦) الْفَاءَ جَازَ وَجِزَمَتْ (تَشَاءُ) وَنَصَبْتَ (أَيُّهَا).

(١) اجتزأ أبو علي النص، وهو يدبر الحديث حول عدم استعمالهم (هو) فصلاً في النكرات من غير نفي، فلا يجوز أن تقول: "طَنْ رَجُلًا خَيْرًا مِنْكَ" حتى تنفي فتقول: "ما أطْنُ رجلاً خيراً مِنْكَ" كما تقول: "ما أطْنُ أحداً خيراً منك" لأنك إذا نفيت النكرة صارت بمعنى العموم، وحلت محل (أحد) انظر شرح الميرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٢٦.

(٢) في المخطوطة: "في النفي".

(٣) الكتاب ٣٩٧/١، يتصرف.

(٤) الكتاب ٣٩٧/١.

(٥) الكتاب ٣٩٧/١.

(٦) في الكتاب ٣٩٧/١ "فإن أدخلت...". وفي شرح الميرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٢٦ مثل ما جاء عند أبي علي.

قال أبو علي: يريد الفاء التي تكون جواباً للجزء^(١).
وقوله: جاز أي جاز في الشعر لا في الكلام كما أجاز في غير هذا
الموضع في الشعر.

قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ^(٢) أَنَّ الْكُوفِيِّينَ يَقْرَأُونَهَا «ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ
شَيْعَةٍ إِيَّهْمَ أَشَدَّ»^(٣).

قال أبو علي: (إِيَّهْم) في الآية بمعنى (الذي) عند سيبويه، وهو
عنده مبني على الضم، لأنه قد حذف من صلتها ما يعود إليه، (وَأَشَدُّ)
خبر المبتدأ المحذوف، ولو ذكر في صلتها العائد لم يجر البناء فيه وهو عند
الكوفيين إذا رفع استفهام، كأنه قيل: (لَنَنْزِعَنَّ مِنَ الَّذِينَ تَشَايَعُوا،
لِيَنْظُرُوا إِيَّهْمَ أَشَدَّ)، أي (أَذَا أَشَدُّ أَمْ ذَا ؟) فيقدرونها استفهاماً،

(١) أي في مثل قولك: «إِيَّهَا تَشَأْ فَكُلْ»، وقد ردَّ هذا على سيبويه، من قبل أن يضمار الفاء إذا
يجوز في الشعر، وسيبويه إنما قصد إذا أضمرت في الموضع الذي يجوز فيه الإضمار، كان
حكمه أن تنصب (إِيَّهَا) بفعل الشرط ويجزم فعل الشرط، - كما هو الحال في باب المجازاة
- انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٢٧، وأبو علي ألمح إلى ذلك.

(٢) هو هارون بن موسى الأعور القاري، النحوي، صاحب القرآن والعربية، توفي سنة ١٧٠هـ،
انظر ترجمته في إنباء الرواة ٣/٣٦١، ٦٠/٢، وهذه قراءته في هذا الحرف، وقد قال بها
الكوفيون، واحتجوا لذلك. انظر تفسير القرطبي ١١/١٣٣، مشكل إعراب القرآن
٦٠/٢، ورويت قراءة النصب عن معاذ بن مسلم الهراء وهو من رؤساء الكوفة في النحو.
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٢٨.

(٣) سورة مريم، الآية ٦٩. انظر الكتاب ١/٣٩٧، نصب (أي) هنا قياس، لكن الذي عليه
البصريون بناؤه على الضم، لأن (لَنَنْزِعَنَّ) ليس طلباً، ومن ثم لم يجيء (أي) استفهاماً،
وقوله (أَشَدُّ) صلتها. انظر معاني القرآن للأفخش ١/٢٠٣، وعند الخليل (أي) مبتدأ
مرفوع خبره (أَشَدُّ) وهي صحيحة، وعند يونس رفع بالابتداء لا على الحكاية، انظر مشكل
إعراب القرآن ٢/٦٠ - ٦١، وابن السراج يستعمل بناء (أي) مضافة، ولو كانت مفردة
لكانت أحق بالبناء، ولا يحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية. انظر الأصول ٧/٣٢٤.

ولا يجعلون (لننزعن) منعوتاً يُعدونه إلى (من) كما تقول: (أَكَلْتُ مِنْ طَعَامِكَ)، أي طعامك، وكذلك "لننزعن" مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ، أي لننزعن كلَّ شيعة، هكذا يقدره الكسائي وأبو العباس^(١) يختار في هذا قولهم، لأن حذف المبتدأ من الصلة كإتباعه، كما أنه في غيرها من المواضع التي إذا حذف منها تدل على حذف المبتدأ شيء كان حذفه كإثباته^(٢).

قال: وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنْ (أَيْهُمْ) [٦٥/ب] حِكَايَةٌ، وَأَمَّا يُونُسُ فَرَزَعَمَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ "أَشْهَدُ أَنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ"^(٣).

قال أبو علي: التوفيق بين المسألتين على قول يونس أنه لم يعد (أشهد) إلى (أنك)، كما لم يعد (اضرب) إلى (أي)^(٤).

(١) يريد محمد بن يزيد المبرد، وهو بصري وافق الكوفيين في هذا الموضع، وقال: (أَيْهُمْ) رفع، لأنه متعلق بـ(شيعة)، والمعنى: من الذين تشابهوا أَيْهُمْ، أي: من الذين تعاونوا ونظروا أَيْهُمْ. انظر مشكل إعراب القرآن ٦٢/٢، البيان ١٣٠/٢، ونقل أبو جعفر النحاس عن أبي إسحاق أن العلماء في رفع (أَيْهُمْ) على أقوال ثلاثة: فالخليل يرى أنه مرفوع على الحكاية، ويونس يرى أنه مرفوع بالابتداء لا على وجه الحكاية وسيبويه يرى أنه مبني على الضم.

وهنا أقوال أخرى ساقها للإرشاد والتفصيل، انظر إعراب القرآن ٢٤/٣ - ٢٥.

(٢) عقد الأتباري مسألة للحديث عن (أي) الموصولة، وعالج الأقوال في بنائها أو إعرابها، وأظهر احتجاج كل مذهب مدعياً بالأدلة. انظر الإتصاف ٧٠٩/٢ - ٧١٦. وانظر أيضاً تفصيل هذه المسألة في مغني اللبيب ١٠٧ - ١١١، والمفصل ١٤٨ - ١٤٩، وانظر أيضاً شرح الأشموني ١٦١/١.

(٣) الكتاب ٣٩٧/١ - ٣٩٨ باختصار.

(٤) المسألتان هما اللتان على مذهب إليه الخليل ويونس بن حبيب في هذا الحرف، فالخليل يرى أن (أي) في قولهم: (اضرب الذي يقال له أَيْهُمْ أفضل)، وشبهه بقول الأخطل: وَلَقَدْ أَيْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فَأَيْتُ لَا حَرَجَ وَلَا مَحْزَمٍ وذلك أن (أَيْهُمْ) عنده مرفوع بالابتداء، (وأفضل) خبره، وجعله استفهاماً فيجمله =

قال: فَمَا لَمْ تَصْرَفْ تَصْرَفَ الْفِعْلِ تَرَكْتَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ^(١)،
يريد: تركت ساكنة الياء، ولم تقلب ألفًا كما قلب من بَاعَ وقال^(٢).
قال: وَأَمَّا قَوْلُ يُونُسَ: فَلَا يُشَبِّهُهُ^(٣) أَشْهَدُ أَنَّكَ لَزَيْدٌ، وَسَتَرَى
ذَلِكَ فِي بَابِ (إِنْ)^(٤).

وإن قلت: (اضْرِبْ أَيْهَم) لا يشبهه (إِنَّكَ لَزَيْدٌ)، لأن لام الابتداء
وتقديره أن يقع قبل (إِنْ)، وإفا آخر إلى الخبر لئلا يجتمع مع (إِنْ) في
موضع واحد، وإذا كان التقدير باللام قيل (إِنْ) حيز اللام الفعل أن يصل
إلى (إِنْ) وليس ذلك في (اضْرِبْ)، ومع ذلك فإنَّ (اضْرِبْ) ليست من

على الحكاية بعد قول مقدر، وقياسه من البيت تقدير الحكاية بعد قوله: (الاحرج ولا
محروم... بالمكان الذي أنا فيه)، (ولا حرج) مبتدأ، وخبره (بالمكان الذي أنا فيه)، وحذف
الخبر بعد (لا) حسن.

وأما يونس فبرى أن (اضْرِبْ) معلقة، قال أبو سعيد: "وقوله في تمليق (اضْرِبْ) ضعيف،
وإفا يعلق بأفعال القلوب عن الاستفهام كقولهم: (انظر أَيْهَم في النار، وأعرف أزيد في
الدار أم عمرو) وتعليقه أن يبطل عمله عما بعده..."، انظر شرح السيرافي للكتاب،
ج ٢، ق ٢٢٩، وانظر الإنصاف ٢/٧١٦.

(١) الكتاب ٣٩٨/١.

(٢) يومئذ الفارسي إلى المقارنة التي عقدها سيبويه بين (أَيَّ) وبين بعض الحروف التي اختصت
بخصائص دون سائر أخواتها. فبرى الضمة في (أَيْهَم) للبناء بمنزلة الفتحة في (خمسة
عَشَرَ)، وفتحة (الآن)، وأنهم فعلوا ذلك في (أَيَّ) حين جاء مجيئاً لم يجيء أخواته عليه
إلا قليلاً، ومثل ذلك في المخالفة قولك: (يا الله) لما خالفت سائر ما فيه الألف واللام، لم
يحذفوا الله، وكما أن (لَيْسَ) لما خالفت الفعل، ولم تَصْرَفْ تصرفه، تركت على حالها
(ساكنة الياء)، لم تقلب ياءها ألفًا كما قلب من بَاعَ وقال، فإن أصل الألف فيهما الياء
والواو. انظر الكتاب ٣٩٨/١، انظر أيضاً المسائل الخليليات ٢١٩-٢٢٤.

(٣) في المخطوطة: (فلا يُشَبِّهُه)، والصواب من الكتاب ٣٩٨/١.

(٤) في شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٢٩: "وأما قول يونس ولا يُشَبِّهُه أَشْهَدُ أَنَّكَ
لنطلق...".

الأفعال التي تعلق، وإنما الذي يعلق من الأفعال ما يلقى، نحو (عَلِمْتُ)، لأن الألفاء فيه أشد من التعليق لأنها إذا أُلغيت لم تعمل في لفظ شيء ولا موضعه، وإذا علقت عملت في موضع الجملة.

فأما (أَشْهَدُ) فقد علق، لأنه قد شابه (عَلِمْتُ) وَطَنَنْتُ في أنه غير مؤثر، كما أن هذين وبابها غير مؤثرين وهو علم مثل (عَلِمْتُ)، وقد استعمل استعمال القسم كما استعمل هذين استعمالها في قولك: عَلِمْتُ لَيَنْطَلِقَنَّ، "وَطَنُوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحْيَصٍ" (١) فكذلك تقول: أَشْهَدُ لَيَنْطَلِقَنَّ (٢).

قال: وَمِنْ قَوْلِهِمَا (اضْرِبْ أَيُّ)، وغيرهما يقول: اضْرِبْ أَيُّ الْفَضْلِ (٣).

قال أبو علي: قياساً للمفرد على المضاف.

قال: وَلَوْ جَعَلُوا (أَيًّا) فِي الْإِنْفِرَادِ بِمَنْزِلَتِهِ مُضَافًا {لَكَانُوا} (٤) خُلُقًا إِذْ كَانَ (٥) بِمَنْزِلَةِ الَّذِي مَعْرِفَةٌ لَا يَتَوْنُ، لِأَنَّ كُلَّ اسْمٍ لَيْسَ يَتِمُّكَ

(١) سورة فصلت، الآية / ٤٨.

(٢) عندما علق مكى بن أبي طالب القيسي على جواز تعليق أفعال الشك وشبهها عما لم يتحقق وقوعه [انظر مشكل إعراب القرآن ٦١/٢]. خطأ ابن السجري معللاً أن أفعال العلم تعلق، ولها في تحقيق الوقوع القدم الراسخة، وضرب أمثلة لما علق منها في الماضي والمستقبل. انظر مالم ينشر من الأمالي الشجرية / ٧١-٧٢.

(٣) الكتاب ٣٩٨/١ باختصار، والضمير في (قولهما، وغيرهما) يعود على التحليل ويونس، وكلاهما قال بضم (أي) وخالف صاحبه في العلة والتفسير، وقد بينّا ذلك آنفاً.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب. ٣٩٨/١، وشرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٢٦.

(٥) في الكتاب ٣٩٨/١: "إذا كان" وفي شرح السيرافي مثلما جاء عند أبي علي.

لَا يَدْخُلُهُ التَّنَوُّنُ فِي الْمَعْرِقَةِ، وَيَدْخُلُهُ فِي النَّكِرَةِ^(١).
 قال أبو علي: قوله (لَا يَتَوَّنُّ)، أي يَنْتَنِي، مثل (قَبِلُ وَيَعُدُّ).
 وقوله: كانوا خلقاء، معناه لكانوا خلقاء أَلَا يَنْوَنُوا فِي الْإِفْرَادِ، لِأَنَّ
 الْأَسْمَ الْمَفْرَدَ الْمَبْنِي لَا يَتَوَّنُّ فِي التَّعْرِيفِ^(٢)، وَلَكِنَّهُمَا أَخْلَصَاهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ
 مِنْهُمَا، يَرِيدُ الْمُتَكَلَّمَ وَالْمَخَاطَبَ.



هَذَا بَابُ أَيِّ مَضَافًا إِلَى مَا لَا يَكْمَلُ اسْمًا إِلَّا بِصَلَةٍ^(٣):
 قَالَ: فَإِنَّ أَخْرَجْتَ الْفَاءَ فَهُوَ كَلَامٌ فِي الْاسْتِفْهَامِ مُحَالٌ فِي
 الْإِخْتِيَارِ^(٤).

قال أبو علي: لأنه يحتاج إلى صلة وخير بعدهما في الخبر.
 قال أبو العباس: كَانَ (إِيَّأ) لِمَا أَعْرَبَ أَشْبَهَ الْأَسْمَاءِ الْمُتِمَكِّنَةِ، فَأَنْتَ
 وَتُنْتِي وَجَمْعٌ، وَإِنَّمَا أَقْرَبُ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ، لِأَنَّهُ
 يَسْتَفْهَمُ بِهِ فَأَشْبَهَ (مَنْ)^(٥). [٦٦/١].



- (١) انظر الكتاب ٣٩٨/١.
 (٢) العرب الذي ينون في حال مُقَرَّدًا مَعْرُوفًا وَلَمْ يَنْوَنُ كَقَوْلِهِ: يَازَيْدُ، وَمِنْ قَبْلُ، وَمِنْ بَعْدُ، فَإِذَا
 تَنَوَّنَ، كَقَوْلِهِ: يَارِجُلًا صَالِحًا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدٍ... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٧،
 ق ٢٢٨.
 (٣) انظر الكتاب ٣٩٩/١.
 (٤) انظر الكتاب ٤٠٠/١. (قال: فقلت: أَيَّ مَنْ يَأْتِينِي تُحَدِّثُهُ).
 (٥) انظر المختضب ٣٠٧/٢ - ٣٠٣ يتصرف كبير، وأبو سعيد يشبه (أَيَّ) فِي وَقْعِهِ عَلَى
 الْمَذَكَّرِ وَالْمَوْثَنَ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ بِضَمِيرِ الْأَمْرِ وَالشَّأْنِ فِي قَوْلِهِ: (زَيْدٌ قَائِمٌ وَائْتُهُ هُنْدٌ قَائِمَةٌ، وَائْتُهُ
 فَرَجٌ زَيْدٌ، وَائْتُهُ خَرِجَتْ هُنْدٌ... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٧، ق ٢٣٠.

هذا باب أي إذا كُنْتُ^(١) مُسْتَقْفِهًا {بها} عن نكرة^(٢) :
قال أبو علي: يريد أنها ليست كَمَنْ، فإن (مَنْ) إذا وُصِلَتْ كان لفظ
الواحد والاثنين والجميع كلفظ الواحد، تقول إذا رأيت رجلاً، أو رأيت
رجلين: مَنْ يَأْتِي؟، وليست (أي) كذلك، لأنها في الوصل مثلها في
الوقف^(٣).

قال: وإذا قَالَ: رَأَيْتُ امْرَأَةً، قُلْتُ: أَيَّةُ يَأْتِي؟، وإنْ تَكَلَّمَ بِهِ
مَرْثُوعًا رَفَعْتُ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَسْتَقْفِيهِمْ عَمَّا وَضَعَ الْمُتَكَلِّمُ عَلَيْهِ كَلَامَهُ^(٤).

قال أبو العباس: إن شئت تركت الحكاية في باب (أي)، فرفعت
واستأنفت على الابتداء والخبر، فقلت: (أي ياهذا)، لأنك إذا أظهرت
الخبر لكان تكون (أي مَنْ ذَكَرْتَ)، (وأي هؤلاء)^(٥).

قال: قُلْتُ: فَإِذَا قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ أَوْ مَرُوتُ عَبْدَ اللَّهِ، قَالَ:
يَقُولُ: مَنْ عَبْدُ اللَّهِ؟ وأي عَبْدُ اللَّهِ؟ لَا يَكُونُ إِذَا جِئْتُ بِأَيِّ إِلَّا الرَّفْعُ^(٦).

قال أبو علي: هذا الموضع مما يخالف فيه (أي) (مَنْ)، وذلك أن
الاسم العلم بعد (مَنْ) على ضربين: على الحكاية وعلى خبر المبتدأ،
وليس في العلم بعد (أي) إلا الرفع، لا يجوز إذا قال: (رأيت زيداً) أن
تقول: أي زيداً؟ كما يجوز بعد (مَنْ)، (مَنْ زَيْدٌ، وَمَنْ زَيْدًا)، وإنما

(١) في المخطوطة: (كانت) وما أثبتته من الكتاب ٤٠١/١، وشرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٣٠.

(٢) الكتاب ٤٠١/١، وما بين المعقولتين زيادة منه، ومن شرح السيرافي للكتاب.

(٣) انظر المختضب ٣٠٣/٢، المسائل المنقولة / ١٢٠ - ١٢١.

(٤) هنا ينتهي نص الكتاب ٤٠١/١.

(٥) انظر المختضب ٣٠٣/٢، مع اختلاف طفيف في بعض الألفاظ.

(٦) الكتاب ٤٠١/١.

قيح^(١) الحكاية بعد (أي) لظهور الإعراب فيه وامتناعه من الظهور في (مَنْ)^(٢).

قال: اعْلَمْ أَنَّكَ تُثْنِي (مَنْ) إِذَا قُلْتَ: رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ كَمَا تُثْنِي (أَيًّا)، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ، فَتَقُولُ: مَنِينِ كَمَا تَقُولُ: أَيُّينِ، وَأَتَانِي رَجُلَانِ فَتَقُولُ: مَنَانِ؟^(٣)
قال أبو بكر: هذا كله موقوف^(٤).

قال أبو علي: وإنما كان موقوفًا لأنه لا يحرك إلا في الوصل، وإذا وصل وجب أن تسقط هذه العلامات، وإفراد مَنْ جواب المثنى والمجموع في الوصل^(٥).

قال: فَإِنْ قَالَ: رَأَيْتُ امْرَأَتَيْنِ، قُلْتَ: مَتَتَيْنِ، كَمَا قَالُوا: أَيَّتَيْنِ إِلَّا أَنَّ النُّونَ مَجْزُومَةٌ^(٦).

قال أبو العباس: تسكُن النون في (مَتَتَيْنِ) كما كانت مسكنة في (مَنْ)، وإنما حركت في قولك: مَنَّة؟ لأن تاء التانيث لا يكون ما قبلها إلا متحركًا^(٧).

قال أبو العباس: حركت النون من (مَنِي)، وَثَنُوا لِأَنَّ حَرْفَ اللَّيْنِ إِذَا كَانَ سَاكِنًا لَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَهُ إِلَّا مَتَحْرِكًا^(٨).

(١) هكذا الفعل على التذكير، ولم يؤنثه لفاعله.

(٢) انظر هذه المسألة في المسائل المنثورة / ١٢٧ بقليل من التصرف.

(٣) الكتاب ٤٠١/١.

(٤) يريد الوقف الذي هو ضد الوصل، انظر المقتضب ٣٠٢/٢.

(٥) انظر المسائل المنثورة / ١٣٣ - ١٣٤.

(٦) الكتاب ٤٠١/١، وفيه: (...) كَمَا قُلْتَ: أَيَّتَيْنِ (...).

(٧) في المخطوطة: (متحرك).

(٨) انظر المقتضب ٣٠٦/٢.

وقال أبو إسحاق: إنما أثبتت الزيادة في الوقف في (مَنُوا)، ليعلم المخاطب أنك تسأل عن الذي خاطبك به لا عن غيره^(١).

قال: وأما (مَنْ) فَلَا يَنْوْنُ فِي الصَّلَةِ، فَجَاءَ فِي الْوَقْفِ مُخَالَفًا^(٢) أي مخالفاً لأي، لأنه قيل فيه: (مَنَّا، وَمَنُوا)، ولم يقل مثل ذلك في (أَي)^(٣).

قال: وأما يونس^(٤) فَكَانَ يَقْبِسُ (مَنَّة) عَلَى أَيْة، فيقول: (مَنَّة، وَمَنَّة) فِي الْوَصْلِ إِذَا قَالَ: يَأْتِي، وَكَذَلِكَ [٦٦/ب] يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ إِذَا أَتَرَ أَلَّا يَغْيِرَهَا فِي الصَّلَةِ، وَهَذَا بَعِيدٌ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَا عَلَى قَوْلِ شَاعِرٍ قَالَهُ مَرَّةً لَمْ يُسْمَعْ بَعْدُ، قَالَ:
أَتَرَا نَارِي فَقُلْتُ مَتُونَ أَنتُمْ؟^(٥) ...

(١) انظر في هذه المسألة المختضب ٣٠٧/٢ - ٣٠٨، المسائل المنتورة ١٣٣/ - ١٣٤، وانظر

ههنا من التفصيل في شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ٢٣٩ - ٢٣٢.

(٢) الكتاب ٤٠٢/١.

(٣) انظر المسائل المنتورة ١٣٣/ - ١٣٤، ونقل أبو سعيد عن المبرد قوله: "وأما قولك: مَنَّا، وَمَنِّي، فَإِنَّمَا حُرِّكَتْ مَعَهَا التَّوْنُ لِمَلَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: قَوْلُكَ فِي النِّصْبِ: مَنَّا، لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا يَتَّعِ إِلَّا بِهَذَا مُفْتَوِّحٍ، فَلَمَّا حُرِّكَتْ فِي النِّصْبِ حُرِّكَتْ فِي الرَّفْعِ وَالْخَفْضِ، فَيَكُونُ الْمَجْرَى وَاحِدًا. وَالْعِلَّةُ الْأُخْرَى: أَنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ خَفِيتَانِ، فَإِذَا جَعَلْتَ قَبْلَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا الْحَرَكَةَ الَّتِي هِيَ مِنْهَا شَهْرَتَانِ وَتَبَيَّنَتَا"، وَرَدَّ عَلَيْهِ السِّرَافِيُّ ذَلِكَ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ٢٣٢، وانظر هذا الرأي في المختضب ٣٠٦/٢.

(٤) هو يونس بن حبيب وقد سبق ترجمته.

(٥) الكتاب ٤٠٢/١، وقد أنشد أبو علي هنا صدر بيت من الوافر، وكان سببوه قد أنشده دون نسبة وهو قوله:

أَتَرَا نَارِي فَقُلْتُ مَتُونَ أَنتُمْ فَمَقَالُوا الْجِنُّ، قُلْتُ عَمُوا ظَلَامًا

والشاهد فيه (مَتُونَ أَنتُمْ)، وجمعه لَمْنٌ فِي الْوَصْلِ، وَإِنَّمَا يَجْمَعُ فِي الْوَقْفِ، وَجَازَ ذَلِكَ ضَرُورَةً، انظر المختضب ٣٠٧/٢. وقد أنشد أبو زيد البيت ضمن أبيات أخرى منسوبة =

قال أبو علي: من أثبت فقال في الوصل (منه يافتى؟) لزمه أن يجمع للجميع فيقول: مثنون، كما قال الشاعر^(١).

قال أبو علي: (مثنون أنتم) عندي مثل قول الشاعر:

سَمِينًا (٢) وَكَلَكَلًا (٣)

أجاء في الوصل للضرورة مجراه في الوقف.

== إلى شمير بن الحارث الضبي وروايته:

أَنَا نَارِي فَقُلْتُ مَثْنُونَ قَالُوا سَرَأُ الْجِنُّ قُلْتُ عَمُوا هَلَامَا

انظر النوادر في اللغة / ٣٨٠، وأنشد السيرافي البيت، وروى أن أبا اسحاق الزجاج قال فيه: "كانه واقف على (مثنون) وسكنت عندها، ثم ابتدأ" ثم قال: وقد نسبوا هذا الشعر إلى شَمِير بن الحارث، ومنهم من يرويه: (عموا صهاحا) . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٣٢، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٦٨٥، الحيوان ١/ ٣٢٨، المسائل البغداديات ٣١٥، المختصر ١/ ١٢٨، شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٨٣، قال أبو الحسن: "هذا في الضرورة، ولو كان في الكلام لوجب (من أنتم)" المصدر نفسه، ج ٣، ق ٨٤، انظر الأبيات الخمسة في الحماسة البصرية ٢/ ٢٤٦، انظر المفصل ١/ ١٤٧، شرح المفصل ٤/ ١٦، الضرورة للقرناز ١٣٦، إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٣٦٨، انظر أيضًا الأشموني ١٨/ ٢، الهمع ١/ ١٤٨، الدرر ١/ ١٢٩، الخزانة ٣/ ٣٠٢.

(١) يشير إلى البيت المنسوب لسمير أو شمير بن الحارث الضبي السابق ذكره.

(٢) يشير إلى قول رؤية من الرجز:

تَتَرَكُّ مَا أَبْقَى الدُّبَى سَمِينًا

انظر ملحقات ديوانه / ١٦٩، وقد استدل سيبويه بهذه الكلمة شاهدًا على أسلوب العرب في تثقيب اللفظ عند الوقف، وعدم التثقيب في الوصل، فإذا كان في الشعر فهم يجرؤونه في الوصل على حاله في الوقف. انظر الكتاب ١/ ١١، ٢/ ٢٨٢، المختضب ٣/ ١٦٩، الأصول ٢/ ٣٧٢، ٣/ ٤٥١، المسائل العسكرية ٩٨، المجلة ١/ ٤٩، ٣١١ (ناصف ورفاعة)، المحتضب ١/ ١٤٨، ٣٣٤، سر صناعة الإعراب ١/ ٥١٥، شرح شواهد الشافية ٤/ ٢٥٩-٢٥٤، المعيني ٤/ ٥٤٩.

==

(٣) يشير إلى ماجاء من قول منظور بن مرثد الأسدي عن الرجز:

قال: وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا مَرَّةً يَقُولُ: (مَتُو) فِي الْوَقْفِ، وَلَكِنْ يَجْعَلُهُ كَأَيَّ (ضَرْبَ مَنْ مَنَا) وَهَذَا بَعِيدٌ لَا يَتَكَلَّمُ بِهِ^(١).

قال أبو علي: وينبغي ألا يقول (مَتُو) فِي الْوَقْفِ، ولكن يجعله (كَأَيَّ)، أي فيقول: (مَنْ) فِي الْوَقْفِ كما يقول (أَيَّ)^(٢).

قال أبو علي: من قال: مَتُونُ أَنْتُمْ، وَضَرْبَ مَنْ مَنَا، لزمه أن يقول فِي الْوَقْفِ فِي جَوَابِ هَذَا رَجُلٌ وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ: مَنْ؟ فَلَا يَلْحَقُهُ الْوَاوُ وَلَا الْيَاءُ فِي الْوَقْفِ، وَلَا يَقُولُ: مَتُو وَ مَنِي، وتلحقه فِي النصب ألفًا فتقول: مَنَا، كما تقول: أَيَّا^(٣).

قال: وَإِذَا قَالَ: رَأَيْتُ امْرَأَةً وَرَجُلًا، فَبَدَأَتْ فِي الْمَسْأَلَةِ^(٤) بِالْمَوْثُوثِ قُلْتُ: (مَنْ وَمَنَا)، لِأَنَّكَ تَقُولُ: مَنْ يَافَتِي فِي الصَّلَاةِ^(٥).

تَمَّ مَهْرًا عَلَى الْكَلْبِ
وَمَوْثُوثًا مِنْ ثَفَنَاتِ زَلٍّ
مَوْثُوثٌ كَثُرَ رَاهِبٌ يُصَلِّي

وقد جاءت الإشارة إلى موضع الشاهد في الكتاب ١١/١، ٢٨٢/٢، المقتضب ١٦٩/٣، الأصول ٣٧٢/٢، ٤٥١/٣، وقد رواها ثعلب عن الفراء أنها للديرية، انظر مجالس ثعلب ٥٣٣/٢ - ٥٣٦، وأنشد أبو زيد جزءاً منها انظر النوادر في اللغة ٢٤٨، انظر أيضاً سر صناعة الإعراب ٥١٥/١، المنصف ١١/١، المعاني الكبير ٢١٨/١، الإتيان ٤٥٧/٢، الخزانة ١١/٢، اللسان (كلل).

(١) في الكتاب ٤٠٢/١ قال: "وزعم يونس أنه سمع أعرابياً يقول: ضَرْبَ مَنْ مَنَا وهذا بعيدٌ لا يتكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير"، ومثل ذلك عند السيرافي في شرحه للكتاب، ج٢، ق ٢٣٩.

(٢) نظر شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ٢٣٧.

(٣) انظر المقتضب ٣٠٨/٢، والمسائل المنتورة ١٢٩ - ١٣٠.

(٤) في المخطوطة: (بالمسألة).

(٥) الكتاب ٤٠٢/١.

قال أبو علي: علامة التأنيث والتثنية والجمع تلحق (مَنْ) في الوقف دون الوصل في اللغة الشائعة^(١)، وإذا ذكر رجل وامرأة فبدأت بالمسألة عن المرأة قلت: (مَنْ وَمَنْ)، فأسقطت علامة التأنيث من قولك: (مَنْ) لوصلك المرأة بقولك (وَمَنْ)، فأثبت الألف لما وقفت عليه، ولو بدأت بالسؤال عن الرجل، لأسقطت الألف من (مَنْ)، كما أسقطت علامة التأنيث من (مَنْ) للوصل فقلت: (مَنْ وَمَنْ)^(٢).

هذا بابُ اختلافِ العربِ في الاسمِ المعروفِ

الغالب^(٣):

قال: واعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل: رأيتُ زيداً^(٤): مَنْ زَيْدًا؟

وكذلك الجر والرفع^(٥)، وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيس القولين.

قال أبو العباس: إذا رفعت فعلى الابتداء والخبر، وإذا حكيت فإنما

(١) في المخطوطة: (الشائعة).

(٢) وإنما قال: (مَنْ وَمَنْ) لأن العلامة إذا تلحق الذي لا يلف عليه، والأول لا تلحقه علامته لأنه وصل بالباقي شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ٢٣٢.

(٣) الكتاب ٤٠٣/١.

(٤) في المخطوطة: (رأيت رجلاً)، وما أثبتته من الكتاب ٤٠٣/١ وشرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ٢٣٣.

(٥) يريد الفارسي هنا أنهم إذا سمعوا قائلًا يقول: (مررت بزيد)، قالوا: مَنْ زَيْدٌ؟ وإذا قال: هَذَا زَيْدٌ، قالوا: مَنْ زَيْدٌ، فهم يحكون كلام المتكلم في العلم رفعاً ونصباً وجرّاً، لئلا يتوهم المسؤل أنه سئل عن غير الذي ذكره. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ٢٣٣، وانظر تفصيل ذلك في الأصول ٣٩٤/٢ - ٣٩٥.

تحكي ليعلم السامع أنك تسأله عن الذي ذكر بعينه، ولم يبتدئ السؤال عن آخر له مثل اسمه^(١١).

قال أبو بكر: موضع (مَنْ) رفع في القولين جميعاً^(١٢).

قال: في قول قوم حكوا غير الأعلام قياساً على الأعلام؛ فإذا قالوا: مَنْ عَمَرَ^(١٣)، أَوْ مَنْ أَخُو زَيْدٍ، رَفَعُوا أَخَا زَيْدٍ لِأَنَّهُ قَدْ انْقَطَعَ مِنَ الْأَوَّلِ بَيْنَ الثَّانِي الَّذِي مَعَ الْأَخِ، فَصَارَ كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَنْ أَخُو زَيْدٍ، كَمَا أَنَّكَ تَقُولُ: تَبَا لَهُ وَوَيْلًا، وَتَبَا لَهُ، وَوَيْلٌ لَهُ^(١٤).

قال أبو علي: [١/٦٧] إذا ذكرت (لَهُ) بعد (وَيْلٍ) قطعت من الأول وهو (تَبَا) فرفعته، وإن لم تذكر (له) أجريته على قولك (تَبَا)، فكذلك إذا ثَبَّتَ بَيْنَ فِي قَوْلِكَ: (وَمَنْ أَخُو زَيْدٍ)، قطعت به عن الاسم الأول كما قطعت (وَيْلٍ) من (تَبَا) إذا ثَبَّتَ لَهُ^(١٥).

قال: وَإِنْ أَدْخَلْتَ الْوَاوَ وَالْقَاءَ فِي (مَنْ)، فَقُلْتَ: فَمَنْ، أَوْ (وَمَنْ)، لَمْ يَكُنْ فِيمَا بَعْدَهُ إِلَّا الرَّفْعُ^(١٦).

قال أبو العباس: إِذَا أَدْخَلْتَ حُرُوفَ الْعَطْفِ اسْتَفْنَيْتَ عَنِ الْحِكَايَةِ، لِأَنَّ الْمُسْئُولَ يَعْلَمُ أَنَّكَ عَاطِفٌ عَلَى كَلَامِهِ، إِذَا الْعَطْفُ لَا يُبْتَدَأُ بِهِ، وَإِنَّمَا

(١١) المتعصب ٣٠٩/٢، والمجمل الأولى الواردة عند أبي علي ليست في المتعصب. ويبدو أن الفارسي يقلبها بالمعنى فقد صدر عبارته هذه بقوله: "ولو قلت في جميع هذا: مَنْ عَمَلَهُ؟ كان حسناً جيداً، وإنا حكيت...". أي لو رفعت العلم بعد (مَنْ) في الحالات الإعرابية الثلاث لكان حسناً جيداً، لأنه القياس، وهو ملتبس قيم.

(١٢) انظر الأصول ٣٩٥/٢.

(١٣) في المخطوطة: (مَنْ عَمَرَ).

(١٤) الكتاب ٤٠٤/١.

(١٥) انظر الأصول ٣٩٥/٢، وشرح السيراني للكتاب، ج ٢، ق ٢٣٣ - ٢٣٤.

(١٦) الكتاب ٤٠٤/١.

حكى الاسم من حكى لثلا يتوهم المسؤول أنه مبتدئ باستفهام عمّن له
مثل اسم المحدث عنه^(١).



هذا بابُ إجرائهم ذَا بِمَنْزِلَةِ الَّذِي^(٢):

قال: وَلَوْ كَانَ (ذَا) بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي) فِي ذَا الْمَوْضِعِ أَلْبَتَهُ، لَكَانَ
الْوَجْهُ فِي: (مَاذَا رَأَيْتَ) إِذَا أَجَابَ: (خَيْرٌ)^(٣).

قال أبو علي: يقول: لو لم يكن (مَاذَا) على ضريين، مرة بمنزلة اسم
واحد ومرة (ذَا) بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي)، وكانت (ذَا) بمنزلة (الذي) أَلْبَتَهُ، لكان
الوجه إذا قيل له: مَاذَا رَأَيْتَ؟ أن يقول له: خَيْرٌ، إذا أجاب، كأنه قيل له:
ما الذي رأيته، فقال: الذي رأيته خَيْرٌ، وليس الأمر كذلك لأنه قد جاء
«مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ»^(٤) فهذا لم يَجِبْ على أن (ذَا) بمنزلة
(الذي)، وجاء في موضع «مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ، قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ»^(٥)،
فدل ذلك على أن ماذا على وجهين، كلاهما قد جاء به التنزيل^(٦)، وقال
الشاعر:

-
- (١) المقتضب ٣٠٩/٢، وقد مزج الفارسي تعليقاته بكلام أبي العباس.
(٢) الكتاب ٤٠٤/١، وفيه: "هذا باب إجرائهم ذَا وحده بمنزلة الذي..." ورواية السيرافي
كالتالي عند الفارسي.
(٣) الكتاب ٤٠٥/١.
(٤) سورة النحل، الآية ٣٠.
(٥) سورة النحل، الآية ٢٤.
(٦) يريد وجهي النصب والرفع، وتوجيه ذلك كالتالي: (ما) في موضع رفع بالابتداء، و(ذا)
بمعنى (الذي) وهو خبر (ما). (قالوا أساطيرُ الأولين): على إضمار مبتدأ، قال الكسائي:

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتِيهِ^(١)

قال: (فَالَّذِي لَا يَجُوزُ فِي ذَا الْمَوْضِعِ وَمَا) لَا يَحْسُنُ أَنْ تُلْفِيَهَا^(٢).

أي: إذا قلت: (ماذا)، فجعلت (ذا) بمنزلة (الذي)، لم يجوز أن تضع
(الذي) موضع (ذا) بعد (ما).

قال: والنَّصْبُ فِي (ذَا) الْوَجْهَ، لِأَنَّهُ الْجَوَابُ عَلَى كَلَامِ
الْمُحَاطَبِ^(٣).

— هذا ترجية الرفع. أما وجه النصب فعلى أن تكون (ذا) زائدة بمعنى (أي شيء تعلّمت)؛
فإن قلت: مَنْ ذَا كَلَّمْتُ أَتَيْتُ أَمْ عَمَرًا؟ لم يكن (مَنْ ذَا) في موضع رفع، لأن (ذا) لا يُراد
معها. انظر إعراب القرآن ٣٩٤/٢، وقال أبو إسحاق الزجاج: "أساطير مرفوعة على
الجواب، كأنهم قالوا: الذي أنزل أساطير الأولين" (هذا وجه الرفع، أما وجه النصب فقال
عنه: "(ما) و (ذا) كالشيء الواحد، والمعنى: أي شيء أنزل ربكم، قالوا خيراً على جواب
(ماذا)، المعنى "أنزل خيراً". انظر معاني القرآن وإعرابه ١٩٤/٣، ١٩٦.

(١) هذا صدر بيت من الوافر، أنشد سيبويه دون تسميه وهو قوله:

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتِيهِ وَلَكِنْ بِالْمَقْبِيبِ تَبَيَّنِي

والشاهد فيه مجيء (ماذا) اسماً واحداً بمنزلة الذي. انظر الكتاب ٤٠٥/١، والبيت ينسب
للمثقب العبدي في ديوانه ٢١٣، كما نسب لسحيم بن وثيل الرهاحي، ونسب أيضاً لأزود
ابن ضرار، وهو في ديوانه ٦٨، كما نسب إلى أبي حبة النُميري، وهو في ديوانه ١٧٧،
انظر المسائل المنشورة ٢١٩، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٧ (خطاب)، التكت في
تفسير كتاب سيبويه ١/٦٩٠، شرح جمل الزجاجي ٤٧٩/٢، شرح السيرافي للكتاب،
ج ٢، ق ٢٣٥، ٢٣٦، وشرح الرماني للكتاب، ج ٢، ق ٨٨، ٩٠، شرح شواهد المغني
١٩١/١، ٧١٤/٢، العيني ١٩٢/١، ٤٤٨، خزانة الأدب ٥٥٤/٢، هج الهوامع
٦٩/١، الدرر ٦٠/١، اللسان (أبي)، القاموس المحيط (ما).

(٢) الكتاب ٤٠٥/١.

(٣) الكتاب ٤٠٥/١، وفيه: "والنصب في (هذا)..." ومثل ذلك في شرح السيرافي للكتاب،
ج ٢، ق ٢٣٥.

قال: وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ إِذَا قَالَ: مَنْ الَّذِي رَأَيْتَ؟ زَيْدًا، لَأَنْ هَاهُنَا مَعْنَى فَعْلٍ، وَيَجُوزُ النَّصْبُ هَاهُنَا كَمَا جَازَ الرَّفْعُ فِي الْأَوَّلِ^(١).
قال أبو علي: قوله: كما جاز الرفع في الأول، يقول: النصب في جواب المجيب إذا قيل له: مَنْ الَّذِي رَأَيْتَ؟ فقال: زَيْدًا، في أنه غير الوجه مثل الرفع في جوابه إذا سئل: مَاذَا رَأَيْتَ؟ وجعل (مَا) مع (ذَا) اسمًا واحدًا فقال: (خَيْرٌ)، فالوجه في جوابه إذا كان بمنزلة الذي (خَيْرٌ)، وإذا جعل اسمًا واحدًا (خيرًا)^(٢).

* * *

هَذَا بَابُ مَا تَلَحُّقُهُ الزِّيَادَةُ فِي الاسْتِفْهَامِ إِذَا أَنْكَرْتَ أَنْ تُثْبِتَ رَأْيَهُ عَلَى مَا ذَكَرَ أَوْ تُنْكِرَ أَنْ يَكُونَ رَأْيُهُ عَلَى خِلَافِ مَا ذَكَرَهُ^(٣):

قال أبو علي: موضع هذا الباب للإنكار، ثم ينقسم [٦٧/ب] الإنكار إلى الشيء وإلى خلافه، فمثال إنكارك الشيء أن يقول قائل: ضَرَبَ الْأَمِيرُ، فتقول: آ لَا مِيرَاهُ؟، مُنْكَرًا لَضَرْبِ الْأَمِيرِ، فأما ما ينكر أن يكون على خلاف ما ذكر، فكقول الأعرابي: آ أَنَا يُهْ؟ وقد سئل: أُنْخَرَجْ

(١) الكتاب ٤٠٥/١ - ٤٠٦، وفيه: "وقد يجوز أن تقول إذا قلت: ... ومثله في شرح

السيرافي للكتاب، ج٢، ق ٢٣٥، ورواية الفارسي أصح

(٢) يشير إلى (خير) و (أساطير) الواردتين في الآيتين الكريميتين في النحل، ووجه النصب والرفع فيهما - انظر قبله.

(٣) الكتاب ٤٠٦/١، وفيه: "... أو أنكرت ... على خلاف ما ذكر"، وقد وافقت رواية السيرافي ما جاء عند أبي علي في الكلمة الأولى، كما وافقت ما جاء في طبعة الكتاب في اللفظة الأخيرة. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ٢٣٦، وهذا الباب الذي عرف عند متأخري النحاة بباب حروف الإنكار، انظر شرح المفضل ٥٠/٩.

إن أخصبت البادية؟ منكرًا لسؤال السائل عن خروجه إذا أخصبت البادية، يريد أن ذلك مما لا يجب أن يشك فيه السائل^(١).

قال: فَتَحَرَّكَ كَمَا تَحَرَّكَ فِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ السَّاكِنُ مَكْسُورًا^(٢).

قال أبو علي: يريد بقوله: (أَزِيدُ نِيَه) ^(٣) فتحرك الساكن الأول بالكسر كما تحرك مع اللام إذا قلت: زَيْدُ الطَّوِيلِ بالكسر.

قال: وَقَدْ يَقُولُ لَكَ الرَّجُلُ: أَتَعْرِفُ زَيْدًا؟ فَتَقُولُ: أَزِيدُنِيَه، إِمَّا مُنْكَرًا لِرَأْيِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ، (أَيُّ هُوَ أَخْمَلُ مِنْ أَنْ أَعْرِفَهُ)، وَإِمَّا عَلَى خِلَافِ الْمَعْرِفَةِ^(٤).

قال أبو علي: قوله: على خلاف المعرفة، أي أعرف زيدا، فأنكر عليك سؤالك إياي بما أعرفه^(٥).

قال: أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ إِذَا قَالَ: ضَرَبْتُ عُمَرَ، قُلْتُ: أَضْرَبْتُ عُمَرَاءَ؟^(٦)

قال أبو علي: الفصل بين (أُعَمَّرَا) وبين (أَزِيدُنِيَه)، أن (عُمَرَ)

(١) انظر تفصيل وجهي الإنكار هذين في شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ٢٣٧.

(٢) الكتاب ٤٠٦/١.

(٣) في المخطوطة: (لزيد فيه)، وهو بعيد العلاقة بالمعنى.

(٤) الكتاب ٤٠٦/١، والمباواة التفسيرية بعد (أي) من تعليق الفارسي نفسه، وفسر ذلك السيرافي بقوله: "أي منكرًا لرأي الذي قال له: أتعرف زيدا؟ أن يعتقد أن مثله يعرف زيدا، ومعنى ذلك أي على المعرفة لزيد: إِمَّا لَأَن مِثْلَ الْمَسْئُولِ يَرْفَعُ عَنْ مَعْرِفَتِهِ، وَلَا يَبْلُغُ رَتَبَتَهُ إِلَى أَنْ يَعْرِفَ زَيْدًا، وَقَوْلُهُ: "أَوْ عَلَى خِلَافِ الْمَعْرِفَةِ" يَعْنِي: أَوْ مُنْكَرًا أَنْ يَكُونَ رَأْيُهُ عَلَى أَنْ لَا يَعْرِفَ زَيْدًا، لَأَن مِثْلَهُ لَا يَجْهَلُ مِثْلَ زَيْدٍ..." انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ٢٣٧.

(٥) انظر الفصل / ٣٣٤، لباب الإعراب / ٤٧٤.

(٦) الكتاب ٤٠٦/١.

لا يلحقه التنوين، وإذا لم يلحقه التنوين لم يُكسر، لأنه لا يلتقي فيه ساكنان، لكن حرف اللين للإنكار يتبع الحركة التي هي في اللام وهي الفتحة، فيصير ألفاً، وفي (أزيدنيه) لما حُرِكَ التنوين لا لالتقاء الساكنين بالكسر صارت العلامة ياءً لانكسار ما قبلها^(١).

قال: وَإِنْ قَالَ: أَزِيدُكَ يَافَتَى؟ تَرَكْتَ الْعَلَامَةَ كَمَا تَرَكْتَ عِلَامَةَ التَّائِيثِ وَالْجَمْعِ، وَحَرَفَ اللَّيْنِ فِي (مَنَا وَمَنِي، وَمَنُوا)، حِينَ قُلْتَ: مَنْ يَافَتَى؟^(٢).

قال أبو العباس: للوصول في هذا علة لا تكون في الوقف، لأن الوقف خفيّ والوصل يجيء فيه ما يقوم مقام العلامة من اتصاله بكلام آخر^(٣). قال: وإذا قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا وَامْرَأَةً، (فَمَنْتَ) قَدْ مَنَعْتَ (مَنْ) مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ، فَكَذَلِكَ (يَافَتَى) هُنَا يَمْنَعُ^(٤).

قال أبو علي: يريد إذا قلت: أَزِيدُكَ يَافَتَى؟ فَوَصَلْتَ وَأَنْتَ مُنْكَرٌ، حَذَفْتَ علامة الإنكار في الوصل، كما أَنَّكَ إِذَا اسْتَشْنَيْتَ قَوْلَ الْقَائِلِ: (رَأَيْتُ رَجُلًا وَامْرَأَةً)، قُلْتَ: (مَنْ، وَمَنْتَ)، فَحَذَفْتَ حَرْفَ اللَّيْنِ للوصول^(٥).

(١) انظر شرح الرماني للكتاب، ج٢، ق ٩٢، المتصل / ٣٣٤، شرح المفصل ٥١/٩.

(٢) الكتاب ٤٠٦/١ وفيه: "وإن قلت" مكان "وإن قال". هنا، ورواية أبي سعيد كالتالي في الكتاب. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ٢٣٧.

(٣) ساق الفارسي هنا مضمون كلام أبي العباس، على أنه في المقتضب اعترض عن شرح هذا الباب معللاً ذلك بأن الباب معروف في كتاب سيبويه. انظر للمقتضب ٣١٧/٢.

(٤) الكتاب ٤٠٦/١ يتصرف يسير.

(٥) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ٢٣٨.

قال: كما يَمْنَعُ مَا كَانَ فِي كَلَامِ الْمَسْئُولِ الْعَلَامَةُ مِنَ الْأَوَّلِ^(١).
قال أبو علي: منع قولك (عَمَرُو) ^(٢) في قولك: أَتَيْتُ زَيْدًا وَعَمَرًا أَنْ
تَلْحَقَ علامة الإِنْكَارِ زَيْدًا لما كَانَ زَيْدًا فِي صِلَةِ الْكَلَامِ وَدَرَجِهِ، وَلَمْ يَنْكَرْهُ
آخَرًا، فَكَذَلِكَ مَنَعَ قَوْلَكَ: (يَافَتَى) أَنْ تَلْحَقَ (زَيْدًا) الْعَلَامَةَ لِلْإِنْكَارِ فِي
قَوْلِكَ: (أَزَيْدًا يَافَتَى)؟^(٣).

قال: وَلَا تَدْخُلُ الْعَلَامَةُ فِي (يَافَتَى) [٦٨/أ] لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ
حَدِيثِ الْمَسْئُولِ^(٤) ..

قال أبو علي: كَانَ قَائِلًا قَالَ لَهُ: فَإِذَا لَمْ تَدْخُلِ الْعَلَامَةُ فِي قَوْلِكَ:
(أَزَيْدًا) مِنْ قَوْلِكَ: أَزَيْدًا يَافَتَى؟ لِأَنَّهُ مُوصُولٌ (يَافَتَى) كَمَا لَمْ تَدْخُلِ
(زَيْدًا) فِي قَوْلِكَ: (أَزَيْدًا وَعَمَرِيهِ)، لِأَنَّهُ مُوصُولٌ بِقَوْلِكَ: (وَعَمَرِيهِ)،
فَادْخُلِ الْعَلَامَةَ فِي (يَافَتَى) كَمَا أَدْخَلْتَهَا فِي (عَمَرُو) مِنْ قَوْلِكَ:
(وَعَمَرِيهِ) لما كَانَ آخِرَ الْكَلَامِ، فَفَصَلَ سَبَبِيهِ بَيْنَ (عَمَرُو) وَبَيْنَ
(يَافَتَى)، بَأَنَ قَالَ: قَوْلَكَ: يَافَتَى لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ الْمَسْئُولِ فَتَدْخُلُ عَلَيْهِ
الْعَلَامَةُ، وَإِنَّمَا تَدْخُلُ الْعَلَامَةُ فِيمَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ الْمَسْئُولِ مُنْكَرًا أَوْ
مُتَعَجِّبًا، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ حَدِيثِ الْمَسْئُولِ لَمْ تَدْخُلْ فِيهِ الْعَلَامَةُ، أَلَا
تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ: (وَعَمَرِيهِ) مِنْ حَدِيثِ الْمَسْئُولِ، وَالْمَسْئُولُ هُوَ الْمُخْبِرُ أَنْفًا
بِقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمَرًا)، هُوَ إِذَا حَدَّثَ مُخْبِرًا، فَإِذَا سُئِلَ مُنْكَرًا

(١) الْكِتَابُ ٤٠٦/١ .

(٢) فِي الْمَخْطُوطَةِ: (عَمَر) مِنْ غَيْرِ وَאוْ وَلَا ضَبْطَ .

(٣) فَسَّرَ السِّيرَاقِي هَذِهِ الْجُمْلَةَ بِمَا لَا يَخْتَلِفُ كَثِيرًا عَمَّا فَعَلَ الْفَارِسِيُّ هُنَا، وَقَدَّمَ أَمْثَلَةً شَبِيهَةً
بِأَمْثَلَةِ أَبِي عَلِيٍّ . انْظُرْ شَرْحَ السِّيرَاقِيِّ لِلْكِتَابِ، ج ٢، ق ٢٣٨ .

(٤) الْكِتَابُ ٤٠٦/١ .

عليه، أو مُسترشداً منه فمُسؤول بعد إخباره^(١).

قال: فَصَارَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ (الطَوِيلِ)، حِينَ مَنَعَ الْعَلَامَةَ (زَيْدًا) كَمَا مَنَعَ (مَنْ) مَا ذَكَرْتُ لَكَ، وَهُوَ قَوْلُ الْعَرَبِ^(٢).

قال أبو علي: قوله: فصار هذا بمنزلة (الطويل)، أي قولك (يا فتى) في أن منع (زيدًا) علامة الإنكار بمنزلة (الطويل) في أن منع (زيدًا) العلامة في قولك: (أزيدًا الطويلة)، إلا أن الفرق بين (يا فتى) وبين (الطويل) أن (الطويل) من حديث المسؤول عنه، (ويا فتى) ليس كذلك.

وقوله: كَمَا مَنَعَ (مَنْ) مَا ذَكَرْتُ لَكَ^(٣)، (فَمَنْ) في موضع نصب، لأنها مفعولة (ومًا) في موضع رفع لأنها فاعله، أي: مَنَعَ يَا فَتَى زَيْدًا أَنْ تَلْحَقَهُ الْعَلَامَةُ فِي الْإِنْكَارِ لِلْوَصْلِ، كَمَا مَنَعَ (مَنْ) قَوْلَكَ (وَمَنْهُ) حَرْفُ اللَّيْنِ اللَّاحِقَةُ فِي الْوَصْلِ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ، فَقَالَ: فَمَنْتَ قَدْ مَنَعْتَ مِنْ حَرْفِ اللَّيْنِ، وَقَدْ شَرَحْنَاهُ أَيْضًا فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ تَفْسِيرِ لَفْظِ هَذَا الْفَصْلِ^(٤).

قال: وَمِمَّا زَادُوا بِهِ الْهَاءَ بَيَانًا قَوْلَهُمْ: أَضْرِبُهُ^(٥)، وَفِي نَسْخَةٍ أُخْرَى أَضْرِبُهُ^(٦)، فَمَنْ قَالَ: أَضْرِبُهُ أَلْقَى حَرَكَةَ الْهَاءِ عَلَى الْبَاءِ.

(١) انظر الفصل/٣٣٤، شرح الفصل ٥٢/٩.

(٢) الكتاب ٤٠٦/١، أي لم تقل: (مَنْيْنِ، ولا مَنْتَ، ولا مَنْي) حين قيل لك: أزيد يا فتى فلكذلك هنا.

(٣) انظر قبله.

(٤) في قوله: (مَنْ وَمَنْتَ) إذا سمعت قائلًا يقوله: رأيت رجلًا وامرأة، فَمَنْتَ قَدْ مَنَعْتَ (مَنْ) مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ، فَلَمْ تَقُلْ: (مَنًْا، ولا مَنْو، ولا مَنْي)، انظر الكتاب ٤٠٦/١.

(٥) الكتاب ٤٠٧/١.

(٦) لم يرد ذكر لهذه الرواية عند السيرافي ولا عند الرماني في شرحهما لهذا الباب، إلا أن الوقف بالنقل على الصورة الأولى قد روي في قراءة الكسائي لقوله تعالى: =

أنشد:

مِنْ عَنَزِي سَيِّنِي لَمْ أَضْرِيَّةُ^(١)

والوجه إسكان الـياء لتكون الـهاء للبيان ولاتكون للضمير، لأنه على أنه للبيان وضعه.

قال: كَمَا فَعِلَ ذَلِكَ فِي (مَنْ عَبْدًا لَكَ)^(٢) أَي إِذَا حَكَاهُ بَعْدَ (مَنْ) عَلَى اللَّفْظِ.

قال: وَإِذَا قَالَ: ضَرَيْتَهُ فَقُلْتُ: أَقُلْتُ ضَرَيْتَهُ لَمْ تُلْحِقِ الزِّيَادَةَ^(٣).

قال أبو علي: إنما تدخل علامة الإنكار فيما يكون من كلام المسؤول أو يكون على معنى كلامه أيضًا، وإن لم يكن نفس لفظه كقولك: (أَنَا إِنِّي)، جواباً لقوله: (أَتَخْرِجُ إِنْ أَحْصَيْتَ الْبَادِيَةَ؟) فأما إذا خلا من هذين لم تدخل العلامة كما لم تدخل العلامة في (يَأْفَتِي) من قولك: أَزِيدُ يَأْفَتِي [٦٨/ب].

«فَلَا تَكُ فِي مَرِيَّةٍ مِنْهُ» [سورة هود، الآية/١١٧]، انظر إيضاح الوقف والابتداء ٤٣٢/١، والإقناع في القراءات السبع ٥١٢/١، أما الرواية الثانية التي ذكرها الفارسي فلا شذو فيها ولا نقل.

(١) هذا بيت من الرجز، ونسبه سيهويه لزيد الأعجم وقبله قوله:

عَجِبْتُ وَاللَّهِ كَثِيرُ عَجْبَةٍ
مِنْ عَنَزِي سَيِّنِي لَمْ أَضْرِيَّةُ

والشاهد فيه نقل حركة الـهاء إلى الـياء من قوله: (أضريئة) ليكون أبين لها في الوقف. انظر الكتاب وهامشه ٢/٧٨٧، الكامل ١/١٦٢، وأنشد الفارسي هذا البيت في المسائل البغداديات / ٤٤٠، شاهداً على نقل حركة الـهاء إلى الـياء قبلها، انظر البيت أيضاً في المحتسب ١/١٩٦، الضرورة للقرائز / ١٤٣، الفصل / ٣٣٩، شرح الفصل ٩/٧٠، النكت ٢/١١٠٨، الهمع ٢/٢٠٨، الدرر ٢/٢٣٤، الأشموني ٤/٢١٠، اللسان (لم).

(٢) الكتاب ١/٤٠٧.

(٣) الكتاب ١/٤٠٧.

قال أبو العباس: وقد قيل في مثل هذا إنه يجوز فيه الإنكار، كأنك أنكرت أن يكون من تكلم بهذا، فيقال لمن قاله: إنما يحكى كلامه لفظاً أو معنى وأنت إذا قلت: (أقلت؟) فليس (قلت) من كلامك، فهذا خطأ فلا تقله^(١).



هذا بابٌ إعرابِ الأفعالِ المضارعةِ للأسماءِ^(٢):

قال: في قول الخليل في (الن): (إنها لا أن)، كما قالوا: (ويَلِمُه)، وكما قالوا يَوْمِئِذٍ^(٣).

قال أبو علي: أصل وَيَلِمُه: وَيَلُ لأُمه، فحذفت اللام من (ويل) والهمزة من (أمه)، والدليل على أن اللام المحذوفة هي لام (ويَلُ)، كسرهم اللام الباقية، ولو كانت اللام المحذوفة لام الإضافة، لوجب أن تكون اللام الباقية مضمومة.

وأصل (إذ) أن تضاف إلى جملة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، وقد تحذف منها الجملة التي تضاف إليها، فإذا حذفت الجملة منها عوض عنها التنوين، وإذا عوض التنوين التقى ساكتان الذال والتنوين وإذا

(١) انظر قبله في أول الباب، والواقع فإن قول العربي: (أنا إنيّة) للذي قال له: (أنتفرج إلى الهادية) إجابة على المعنى، لأن الضمير الفاعل الذي في (أنتفرج) للمخاطب هو (أنا) إذا صار المخاطب هو المتكلم. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٣٨.

(٢) الكتاب ٤٠٧/١، وقوله "للأسماء" لم تظهر في طبعة الكتاب، وهي عند السيرافي في شرحه للكتاب، ج ٢، ق ٢٣٨.

(٣) انظر الكتاب ٤٠٧/١. وانظر المسألة في المقتضب ٧/٢-٨ حيث يرى أبو العباس أن تكون (لن) مركبة، وانظر مغني اللبيب ٣٧٤.

اجتماعاً وجب أن يكسر الأول، فإذا كسر صار (يَوْمَئِذٍ) . فأما قولهم: (إِذْ ذَلِكَ) فإشارة إلى حديث ماض، ويجوز أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً، كأنه قال: (يَوْمَ إِذْ ذَلِكَ كَانَتْ) أو واقع ونحو هذا^(١).
 قال: وَكَوْ كَانَتْ عَلَى مَا يَقُولُ الْخَلِيلُ لَمَّا قُلْتُ: أَمَّا زَيْدٌ فَلَنْ أُضْرِبَ
 لِأَنَّ هَذَا اسْمٌ وَالْفِعْلُ صِلَةٌ^(٢).

قال أبو علي: لو كان (لَنْ) على ما يقول الخليل إنما هو (لَا أُنْ)، لما جاز أن تقول: (زَيْدًا أَنْ أُضْرِبَ)، فتنصب (زَيْدًا) بأضرب، لأنه في صلة (أُنْ)، وما يعمل فيه الصلة لا يجوز أن يتقدم عليها، كما أن نفس الصلة لا يجوز أن تتقدم على الموصول، وإذا لم يجوز أن يتقدم العامل لم يجوز أن يتقدم المعمول والعامل نفس الصلة، والمعمول زيد^(٣).
 قال: وَصَارَتْ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِأَنَّ، كما كَانَتْ أَلِفُ الِاسْتِفْهَامِ بَدَلًا مِنْ
 وَآوِ الْقَسَمِ^(٤).

قال أبو علي: لأن اللام وأن لم يجتمعا كما لم يجتمع (يا) مع اللهم والفعل مع إِيَّاكَ وَزَيْدًا ونحو ذلك^(٥).

(١) انظر المقتضب ١٧٧/٣، ٣٤٨/٤، مفتي اللبيب ١١٢/١، قال أبو سعيد: "وحكى الكرونيون عن الكسائي مثل قول الخليل" ووجه أن المختار غير قول الخليل معللاً ذلك بهجج منطقية مقننة. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ٢، ق ٢٣٩.

(٢) الكتاب ٤٠٧/١.

(٣) رد النحاة قول الخليل في كون (لَنْ) مركبة، ووصفه بعضهم بأنه غير مستقيم، كما رد قول الفراء في كون أصلها (لَا) وأن ألفها قلبت نوناً، لمخالفة ذلك للقياس، انظر المقتضب ٨/٢، الأصول ١٥٢/٢، انظر أيضاً الإيضاح في شرح الفصل ٢١٨/٢، وانظر شرح الفصل ١١٢/٨.

(٤) الكتاب ٤٠٨/١.

(٥) لام المجهود وأن لا يجتمعان، لأن اللام بمنزلة لام كي في إضمار أن بعدها، وإنما قبح =

قال: لَمْ يَذْكُرُوا إِلَّا أَحَدَ الْحَرْفَيْنِ إِذْ كَانَ نَفْيًا لِمَا مَعَهُ حَرْفٌ لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ شَيْءٌ لِيَضَارِعَهُ^(١)، يَعْنِي يَقَعْلُ وَالْحَرْفُ الَّذِي مَعَهُ السَّيْنُ لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ شَيْئًا، أَيْ فِي يَقَعْلُ.

قال أبو علي: ليضارعه، أي ليضارع النفي الإيجاب، لأن في إيجاب (مَا كَانَ لِيَقَعْلُ) حرفًا في الفعل لم يعمل فيه وهو السَّيْنُ وسوف، وكذلك نفي^(٢) حرف لم يعمل في الفعل، وهو اللام في لِيَقَعْلُ، ألا ترى أن هذه اللام لم تعمل في الفعل، كما أن السَّيْنُ في سَيَقَعْلُ [أ/٦٩] لم تعمل في (يَقَعْلُ)، فهذا هو المضارعة بين الإيجاب والنفي^(٣).

قال: في إضمار الجازم: وَقَدْ أَضْمَرَهُ الشَّاعِرُ، شَبَّهَهُ بِإِضْمَارِ (رُبِّ) وَكَأَوِ الْقَسَمِ فِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ^(٤).

قال أبو علي: (رُبِّ) لم تضممر، وقولهم: (وَيَذْكُرُ)^(٥).

— ظهور (أَنْ) بعد لام الجحود لأنها تقيض فيذكر ليس تقدير اسم، ولا لفظه لفظ اسم، وهو السَّيْنُ وسوف. وفي المسألة فضل تفصيل فالتمسه في شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٤١، وفي تفسير الرماني للكتاب، ج ٢، ق ٩٣.

(١) الكتاب ٤٠٨/١.

(٢) في المخطوطة: (نفيه).

(٣) انظر التكت ٦٩٣/١ - ٦٩٤.

(٤) الكتاب ٤٠٩/١.

(٥) لعله أراد بيت جران العمود العامر بن الحارث وقيل غيره من الرجز الذي تنشده النحاة في الاستشهاد لإضمار حرف بتقدير (رُبِّ) بعد الواو وهو قوله:

وَيَذْكُرُ لَيْسَ بِهَا أَتَيْسُ
إِلَّا الْيَعْقُورُ وَلَا الْعَيْسُ

انظر الكتاب ١٣٣/١، ٣٦٥، مجاز القرآن ١٣٧/١، ٢٣٧/٢، مجالس ثعلب ٣١٦/١، معاني الخروق ٦١/١، الإتصاف ١٥٧/١، ٢٠٩.

أو حتى قوله وقية من الرجز:

(وَدَوِّيَّةٌ) ^(١)، الواو فيه عوض من (رَبٍّ)، إلا أن من قال: (اللَّهُ) قد أضمر الخافض لا محالة وإذا جاء إضمار الخافض في بعض الصور لم يلزم إضمار الجازم وإن كان [الجازم] ^(٢) في الفعل نظير الجار في الاسم، لأن ما يعمل في الفعل أقل مما يعمل في الاسم ^(٣).

قال: الموجب للرفع في هذه الأفعال وقوعها موقع الإسم مجروراً كان الاسم أو مرفوعاً أو منصوباً، وإنما لم تعرب في هذه المواضع بإعراب ما قبلها من الأسماء، لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ^(٤).

قال: وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: هَلَا يَقُولُ ذَاكَ زَيْدٌ، (فَيَقُولُ) فِي مَوْضِعِ ابْتِدَاءٍ، (وَهَلَا) لَا يَعْمَلُ فِي اسْمٍ وَلَا فِعْلٍ ^(٥).

قال أبو علي: (هَلَا) من الحروف التي يقع الفعل بعدها، فإذا وقع بعدها اسم ^(٦) نحو (هَلَا زَيْدٌ يَقُولُ ذَاكَ)، ارتفع (زَيْدٌ) بفعل مضمر

بل بلد ملء الفجاء فتسمة

لا يشتري كتابه وجهه

انظر ديوانه / ١٥٠، الإنصاف / ١٢٧٥، الهمع / ٣٦٢، الدرر / ٣٨٢، العين / ٣٣٥،

لكن هنا الموضع لا ذكر للواو فيه.

(١) إشارة إلى قول الفرزدق من الطويل:

وَدَوِّيَّةٌ لَوْ ذُو الرُّمَيْمَةِ رَاكِبَهَا وَصَيِّحٌ أَوْ ذُو الرِّمِيمِ وَصَيِّحٌ

انظر ديوانه / ١٢٤.

(٢) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٣) انظر المسائل العسكرية / ١٣٩.

(٤) ليس هذا القول لسببويه، لكنه للفارسي نفسه، وهو يدور حول معنى الباب الذي عقده

سببويه لبيان وجه دخول الرفع في الأفعال المضارعة للأسماء. انظر الكتاب / ٤٠٩،

وانظر المسائل العسكرية / ١٣٧، الإيضاح المعنوي / ٣٠٨.

(٥) الكتاب / ٤٠٩.

(٦) (هَلَا) لا يليها إلا الفعل مظهرًا أو مضمرًا لا اختصاصها به، ولو وقع بعدها اسم كالمثال =

يفسر (يَقُولُ)، فيقول القائل: كيف ارتفع الفعل بعده، لوقوعه موقع الاسم، والاسم ليس بعده؟.

والجواب: إنه وإن كان سبيل وقوع الاسم فيه ماذكرنا، فإن الحرف غير عامل في فعل ولا اسم، وما لم يختص بالعمل في واحد منهما من الحروف لم يمتنع وقوع الاسم والفعل جميعاً بعده، وإن صار بعض الحروف مع أحد الضربين من الاسم أو الفعل بعده أكثر (١).

قال: وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: كَدْتُ أَفْعَلُ ذَاكَ، وَكَرِبَ يَفْرَعُ (٢).

قال أبو علي: التقدير في (أَفْعَلُ)، الواقع بعد (كَدْتُ) إنه في موضع اسم منصوب، كما أنه في (كُنْتُ) في موضع اسم منصوب، فالموضع موضع اسم في المعنى، وإن لم يقع الاسم فيه في الاستعمال، ولو وقع اسم فيه لم يكن إلا منصوباً كما انتصب أبوساً في: عسى الغُوَيْرُ أبُوساً (٣).

== هنا، فعلى تقدير الفعل. انظر معاني الحروف / ١٣٢، وانظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٤٣.

(١) انظر الأصول ١٤٥/٢ - ١٤٦، قسم أبوالحسن الرماني موقع الاسم الذي يصلح فيه الفعل إلى ستة أقسام، ثم قال: "هَلَا حرف غير عامل، وهو منفصل مما يدخل عليه، وكل حرف غير عامل مع أنه منفصل فهو في الأصل للاسم بحق الأركية في الاسم وإن كان في الاستعمال لا يدخل إلا على الفعل لما منع الاسم على جهة العارض، وذلك أنه دخله معنى التحضيض على الفعل، وأصله الاستفهام، فالأصل في الموضوع يعمل عليه كما يعمل على الأصل في قياس النظائر..." انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٢، ق ١٠٠.

(٢) الكتاب ٤١٠/١، وفيه: "... وَكِدْتُ تَفْرَعُ"، ورواية السيرافي تتفق مع ما في الكتاب. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٤٣.

(٣) لا تكاد كتب النحو تخلو من هذا المثل الذي أجرت العرب فيه (عسى) مجرى (كان). انظر الكتاب ٢٤٤/١، ٤٧٨، وهذا مطرد في الاستعمال لكنه شاذ في القياس، انظر ==

(وَكِدْتُ) ونحو ما يقع بعده الفعل أكثر، كما أن (هَلَا) كذلك^(١).
قال: كَأَنَّكَ قُلْتَ: كُدْتُ فَاعِلًا، وَوَضَعْتَ (أَفْعَلُ) مَوْضِعَ فَاعِلٍ،
وَنَظِيرُ هَذَا فِي الْعَرَبِيَّةِ كَثِيرٌ، وَسَتَرَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، أَلَا تَرَى أَنَّكَ
تَقُولُ: بَلَّغْنِي أَنْ زَيْدًا جَاءَ، (فَأَنْ زَيْدًا جَاءَ) اسْمٌ وَقَوْلُ فِي التَّعَجُّبِ: مَا
أَحْسَنَ زَيْدًا^(٢).

قال أبو علي: هذه مواضع قد استغني فيها بشيء عن شيء وأقيم
فيها شيء مقام شيء، ولم يستعمل الشيء الذي استغني عنه استعمال
المستغني به، ألا ترى أن (أَنْ) في قولك: (لَوْ أَنْ زَيْدًا جَاءَ)، بمنزلة (لَمْ
يَجِيءَ زَيْدًا)، وقائم مقامه؟ ولم يستعمل (لَمْ يَجِيءَ زَيْدًا؟)، كما أن
(أَفْعَلُ) في (كُدْتُ أَفْعَلُ) واقع موقع فاعل وإن لم يستعمل الفاعل هناك
استغناء عنه بفعل؟ [٩٩/ب]. (وَأَحْسَنَ) في (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا) فعل
واقع موقعه الاسم، ولم يستعمل الاسم هنا، ألا ترى أنه لا يقال في
التعجب: (مَا مُحْسِنٌ زَيْدًا) فالدليل على أن (أَحْسَنَ) فعل وقع موقعًا
يجوز أن يقع فيه الاسم أنه في موضع خبر اسم مبتدأ وهو (ما)، وخبر
المبتدأ قد يقع اسمًا ويقع فعلًا، ولم يستعمل في التعجب إلا الفعل، كما
أن (يَفْعَلُ) في قولك: (كَأَدَ يَفْعَلُ)، واقع موقع فاعل، ولم يقع فاعل
موقعه.

== المسائل العسكرية ٧٢، الإيضاح المعنوي ٧٦، المسائل البغداديات ٣٠١. وعلل
الفارسي جواز مثل هذا الاستعمال لأنه يجوز في الأمثال ما لا يجوز في الكلام، انظر
مناسبة المثل في مجمع الأمثال ٢/ ٣٤٠، وقد أفرده الفارسي لهذا المثل إحدى مسائله في
المعنيات ٦٥-٦٦ فالتمس ذلك مفصلاً.

(١) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٤٣-٢٤٤ لمزيد من التفصيل.

(٢) الكتاب ١/ ٤١٠، وفيه: "فَأَنْ زَيْدًا جَاءَ كُلُّهُ اسْمٌ".

قال: وَمَنْهُ: قَدْ جَعَلَ يَقُولُ ذَلِكَ^(١).

قال أبو علي: أي من نظائر (كَادَ) قولك: قَدْ جَعَلَ يَقُولُ، ويقول
واقع موقع اسم، ولم يستعمل الاسم فيه، كأن التقدير: (جَعَلَ زَيْدٌ قَائِلًا)،
ولكنه لا يقع قائلًا بعد (جَعَلَ)، كما لم يقع الاسم بعد (هَلَا)، ومثل (كَادَ
تَقُولُ): (طَفِقَ يَقُولُ)، في أن لا يستعمل بعدها الاسم^(٢).

قال: فَلَمَّا كَانَ الْمَعْنَى فِيهِ هَذَا، تَرَكُوا الْأَسْمَاءَ لِئَلَّا يَكُونَ مَا هَذَا
مَعْنَاهُ كَقِيَرِهِ^(٣).

أي: لئلا يكون ما معناه (أَنْ يَفْعَلَ)، كما معناه غير ذلك.

قال: فَمِنْ ثَمَّ مُنِعَ الْأَسْمَاءُ^(٤).

أي من الأسماء من الوقوع بعدها^(٥).
أنشد:

أَرَدُّدُ حِمَارِكَ لَا تُنْزِعُ سَوِيَّتَهُ إِذْنُ يُرَدُّ (٦)

(١) الكتاب ١/٤١٠.

(٢) انظر تفصيل هذا الباب في المقتضب ٣/٦٨ - ٧٥.

(٣) الكتاب ١/٤١٠، والحديث هنا حول عدم استعمال العرب الأسماء بعد بعض الأفعال نحو
كَادَ وَعَسَى، ذلك لأن معناها ومعنى نحوها تدخله (أَنْ) نحو قولهم: خَلِيقُ أَنْ يَقُولَ،
وقارب أن لا يفعل، ولا يقولون (كنت أن أفعل) إلا في ضرورة الشعر، لأجل ذلك فالعرب
تجري اللفظ هنا كما كانت تجريه في (كُنْتُ) لأنها أفعال.

(٤) الكتاب ١/٤١٠.

(٥) يريد منعت الأسماء من الوقوع بعد هذه الأفعال، من حيث الفعل الثاني في مثل قولك:
(كُنْتُ أَفْعَلُ ذَلِكَ) وقع موقع الاسم في الأصل، إذ إنه في موضع المفعول، وقولك: (كُنْتُ
أَنْ أَفْعَلَ) بمعنى (فَارْتَبْتُ أَنْ أَفْعَلَ)، فحذف للتقريب في (كُنْتُ). انظر شرح الرمانى
للكتاب، ج ٣، ق ١٠٠.

(٦) البيت من البسيط أنشده سيهويه منسوبا لابن عَنَمَةَ الضَّبِّي، [عبدالله] شاهداً على

قال أبو بكر: كأنه أجاب من قال: لا أفعل ذاك، أي لا أردد جماري فقال: إذن يُردُّ (١).

قال: ولو قلت: (والله إذن أفعل)، تريد أن تُخبر أنك فاعل، لم يَجْزُ كما لا يجوز والله أذهب [إذن] إذا أُخبرت أنك فاعل، ففُتِحَ هذا، يدلُّك على أن الكلامَ مُعْتَمِدٌ عَلَى الْيَمِينِ (٢).

قال أبو علي: فُتِحَ جواز الإيجاب هنا يدل على أن النصب لا يكون في الفعل (بإذن)، وأنه معتمد على التمييز، ويراد به النفي إذ كان للإيجاب لا يكون هنا (٣).

قال أبو علي: إنما حذف (لا) من قولك: والله أفعل ونحوه في هذا الموضع، لأن النفي فيه لا يلتبس بالإيجاب، لأنه لو كان الفعل موجباً باليمين للزمه اللام والتون، فتقول: لأفعلن واللام وحدها في لغة ليست بالأكثر حكاها سيبويه (٤).

== نصب ما بعد (إذن) لأنها مبتدأة معتمد عليها... وقامه: (وَلَيْدُ الْعَمْرِ مَكْرُوبٌ) انظر الكتاب وحاشيته ٤١١/١، المتعصب ١٠/٢، الأصول ١٤٨/٢، وأنشده النحاس برفع (يُردُّ) وأن (إذن) لغو، انظر شرح أبيات سيبويه ٢٦٩، ورواه في المعاني الكبير ٧٩٣/٢ (أزجر حمارك لا يربح بروضتنا)، ومثل هذه الرواية في المفضليات ٣٨٣ ضمن أبيات ستة للشاعر، وكذلك في الأصمعيات ٢٢٨ (شاكر) انظر البيت في شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ١٠١، التكت ٦٩٩/١، شرح الفصل ١٦/٧، شرح الكافية ٢٢٨/٢، شرح المفضليات ١٢٨٦، خزائن الأدب ٥٧٦/٣.

(١) الأصول ١٤٨/٢.

(٢) الكتاب ٤١٢/١ وما بين المعنيتين زيادة من الكتاب.

(٣) انظر تفصيل ذلك في المتعصب ١١/٢، الأصول ١٤٩/٢.

(٤) انظر معاني الحروف ٥١-٥٣.

قال: فإذا لم يَلْزَمَهُ ذَلِكَ، عَلِمَ أَنَّهُ نَفِي^(١).

وأنشد:

لَتَنْ عَادَ لِي عَبْدًا لَعَزِيزٌ بِمِثْلِهَا وَأَمَكَّنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا^(٢)
قال أبو علي: لم يَعْمَلْ (إِذَنْ) فِي (لَا أَقِيلُهَا)، لِأَنَّ الْفِعْلَ مُعْتَمِدَ
عَلَى الْيَمِينِ كَأَنَّهُ قَالَ: وَاللَّهِ لَتَنْ عَادَ لِي وَأَمَكَّنَنِي لَا أَقِيلُهَا، فَلَا أَقِيلُهَا
مُعْتَمِدَ عَلَى الْيَمِينِ.

قال: وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ عَلَى قَوْلٍ مِّنَ الْغَى^(٣).

أي عَلَى قَوْلٍ مِّنَ الْغَى^(٤) إِذَا جَعَلَهَا بَيْنَ الْوَاوِ وَالْفِعْلِ أَوْ الْفَاءِ
وَالْفِعْلِ كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ «وَإِذَنْ لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا»^(٥).

قال: قَلَّمَا قُبِحَ ذَلِكَ جُعِلَتْ بِمَنْزِلَةِ هَلْ وَكَأَنَّمَا [٧٠/أ]
وَأَشْبَاهُهُمَا^(٦).

(١) لعل هذه العبارة من كلام الفارسي، وهي من قام تعليقه السابق.

(٢) البيت من الطويل نسبه سيهويه لكثير عزة، والشاهد فيه إلقاء (إِذَنْ) قُرْبَ (لَا أَقِيلُهَا) لاعتماده على القسم المقدر في أول البيت، انظر الكتاب ٤١٢/١، وأنشده الفارسي في المسائل البغداديات ٢٣٦ مبيّنًا أنه لو كان الاعتماد على اللام في (لَتَنْ) دون (لَا) لوجب أن ينجزم الفعل بعد (لَا) بالجزاء، فلما ارتفع الفعل الذي هو قوله: (لَا أَقِيلُهَا) علمت أن معتمد اليمين إنما هو اللام الثانية، انظر المفصل ٣٧٣، شرح المفصل ١٣/٩، ٢٢، النكت ٦٩٩/١، المعني ٣٨٢/٤، شرح شذور الذهب ٢٩٠/، خزائن الأدب ٥٧٠/٣، ٥٤٠/٤، الدرر ٥/٧.

(٣) الكتاب ٤١٢/١.

(٤) في المخطوطة: (أَلْفَا). انظر هذه المسألة في المسائل البغداديات ٢٣٥ - ٢٣٦، وقد نقلها البغدادى في الخزانة ٥٨١/٣ - ٥٨٢.

(٥) سورة النساء، الآية ٥٢.

(٦) الكتاب ٤١٢/١.

أي في أنه لم يعمل، كما أن (هَلْ) (وَكَاثِمًا) لا يعملان، وذلك لما فصل بين (إِذَنْ) والفعل بالاسم^(١).

قال في (إِذَنْ): لَوْ كَانَ يَمْتَزِلَةُ اللَّامِ [و] حَتَّى لَأَضْمَرْتَهَا.
يعني أن إذا قلت: عبدُ اللَّهِ إِذَنْ يَأْتِيكَ، فكان ينبغي له أن ينصب (إِذَنْ يَأْتِيكَ)، لأن المعنى واحد^(٢).

يريد: (إِذَنْ يَأْتِيكَ) من قولك: عبدُ اللَّهِ إِذَنْ يَأْتِيكَ.
يقول: لو كان النصب بعدها بإضمار (أَنْ)، لكنت تنصب بها إذا كان ما بعدها معتمداً على ما قبلها كما تنصب إذا لم يكن ما بعدها معتداً إلا عليها نحو: (إِذَنْ يَأْتِيكَ) في الجواب.

هذا بابٌ حَتَّى (٣):

قال أبو علي: (حَتَّى) ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أَنْ)، والتي ينتصب الفعل بعدها هي العاملة في الاسم الجَرِّ، و(أَنْ) المضمرة والفعل المنتصب في موضع اسم مجرور كما أن (أَكْرَمَكَ) من قولك: جئتُ لأَكْرِمَكَ، مع (أَنْ) المضمرة في موضع اسم مجرور، (وَحَتَّى وَأَنْ) المضمرة والفعل المنتصب كله في موضع نصب، كما أن (يَزِيدُ) من

(١) أي أن قولك: (إِذَنْ عبدُ اللَّهِ يقولُ ذاك)، تكون فيه (إِذَنْ) ملفاة كقولك: (إنما عبدُ اللَّهِ يقولُ ذاك).

(٢) في الكتاب ١٢/١ قال: "وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: أن مضمرٌ بعد (إِذَنْ)، ولو كانت مما تُضمرُ بعده (أَنْ)، فكانت يمتزلة اللام وحَتَّى لأضمرتها إذا قلت: عبدُ اللَّهِ إِذَنْ يَأْتِيكَ، فكان ينبغي أن تنصب (إِذَنْ يَأْتِيكَ)، لأن المعنى واحد".

(٣) الكتاب ١٣/١، وانظر المقتضب ٣٨/٢.

قولك: (مَرَرْتُ بِبَيْتٍ) في موضع نصب^(١).
 قال: وأما الوجه الآخرُ فأن يكونَ السَّيْرُ قد كَانَ، والدُّخُولُ لم يَكُنْ،
 وذلك إذا جَاءَتْ مِثْلُ (كَيْ) السَّيْرِ فِيهَا إِضْمَارُ (أَنْ)، وَفِي مَعْنَاهَا وَذَلِكَ
 قَوْلُكَ: كَلَّمْتُكَ حَتَّى تَأْمُرَ لِي بِشَيْءٍ^(٢).
 قال أبو علي: إِنَّمَا مِثْلُهُ بِكَيْ لِيُرِي أَنْ الْأَوَّلَ سَبَبٌ لِلثَّانِي، أَلَا تَرَى أَنَّ
 الْكَلَامَ سَبَبٌ لِلْأَمْرِ بِالشَّيْءِ^(٣).
 قال: فَحَتَّى صَارَتْ هُنَا بِمَنْزِلَةِ (إِذَا) وَمَا أَشَبَّهَا^(٤).
 أي في أنه لا يعمل في الفعل، كما أن (إِذَا) لا تعمل في الفعل ولا
 في الاسم^(٥).

قال أبو علي: الفعل في وجهي الرفع في (حَتَّى) للحال وله ارتفع، إلا
 أن السَّبَبَ في الوجه الأول متصل بالمسبب وبينهما في الثاني مهملة،
 والفصل بين الرفع والنصب بعد (حَتَّى) أن الفعل إذا رفع بعدها فالكلام
 جملتان، وإذا نصب فالكلام جملة واحدة وكان موضع (حَتَّى) وما تعمل

(١) حَتَّى تَنْصِبُ الْفِعْلَ بِإِضْمَارِ أَنْ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ غَايَةً، وَجَرَّ الْاسْمَ إِذَا كَانَ غَايَةً أَيْضًا، نَحْوُ قَوْلِكَ
 فِي الْفِعْلِ: (سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلْتُهَا) وَقَوْلِكَ فِي حَالِ الْاسْمِ: (سَرْتُ حَتَّى غَرُبَ الشَّمْسُ)، انْظُرْ
 الْأَصُولَ ٤٢٤/١ - ٤٢٥.

(٢) الْكِتَابُ ٤١٣/١ وَفِيهِ: (كَلَّمْتُكَ حَتَّى يَأْمُرَ لِي بِشَيْءٍ). وَقَوْلُهُ هُنَا: "أَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي" يُشِيرُ
 إِلَى أَنَّ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ مِنْ وَجْهِي النِّصْبِ يَحْتَوِي هُوَ مَا افْتَتَحَ بِهِ الْفَارِسِيُّ الْبَابَ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ
 الْفِعْلُ الَّذِي تَدْخُلُ عَلَيْهِ حَتَّى غَايَةً، وَالنِّصْبُ هُنَا بِإِضْمَارِ (أَنْ)، وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي مِنْ وَجْهِ
 نِصْبِ الْفِعْلِ بَعْدَ (حَتَّى) أَنْ تَكُونَ مِثْلَ (كَيْ) فِي الْمَعْنَى فَتَضْمُرُ (أَنْ) أَيْضًا، وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ
 يَكُونُ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ سَبَبًا لِحُدُوثِ الْفِعْلِ بَعْدَ (حَتَّى).

(٣) الْكِتَابُ ٤١٣/١.

(٤) (حَتَّى) الَّتِي بِمَنْزِلَةِ (إِذَا) هِيَ الَّتِي تَرْفَعُ الْفِعْلَ بَعْدَهَا، وَهِيَ عَتَذِلُهُ كَحُرُوفِ الْإِيتِدَاءِ، فَقَوْلُكَ:
 (سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلْتُهَا) فَالدُّخُولُ مُتَّصِلٌ بِالسَّيْرِ كَاتِّصَالِ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ:
 (سَرْتُ فَأَدْخَلْتُهَا)، وَهُوَ كَقَوْلِكَ: (سَرْتُ فَإِذَا أَنَا فِي حَالِ دُخُولٍ)، وَانْظُرِ الْمُقْتَضِبَ ٣٩/٢.

فيه نصباً، كما أن موضع (يزيد) يعد (مَرَرْتُ) موضع نصب، لأن قولك: (مَرَرْتُ) جملة تامة، كما أن (مَرَرْتُ) جملة تامة بعدها منصوب، وإذا رفعت الفعل بعد (حتى) لم يكن حتى موضع، كما أنك إذا قلت: ذَهَبَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرُو لم يكن لَذَهَبَ زَيْدٌ، ولا الجملة التي بعدها موضع، إنما هي جملة منقطعة من جملة، فقوله:

حَتَّى كُذِّبْتُ تُسَبِّحُنِي (١)

جملة منقطعة عن الأول، وليس كذلك (حتى) إذا جررت الاسم (٢) بها، لأنك إذا جررته كان الجار مع المجرور في موضع نصب كقولك: سِرْتُ حَتَّى مَطْلَعِ سَهِيلٍ.

قال: والرُّقْعُ هَا هُنَا فِي الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا كَالرُّقْعِ فِي الْاسْمِ. قال الفرزدق:

. . . حَتَّى كُذِّبْتُ . . . (٣)

قال أبو علي: ارتفع الفعل بعد حتى [٧٠/ب] من حيث ارتفع الاسم ("لأن حتى لو كانت الجارة، ولم تكن التي هي بمنزلة حرف من حروف

(١) إشارة إلى بيت الفرزدق من الطويل الذي أنشده سيبويه شاهداً على دخول (حتى) على جملة الابتداء وهو قوله:

فَبَا عَجِبًا حَتَّى كُذِّبْتُ تَسْبِيحُنِي كَأَنَّهَا تَهْشُلُ أَوْ مُجَاشِعُ

الكتاب ٤١٣/١، وسينشده الفارسي بعد قليل.

(٢) أي أن (حتى) الجارة للاسم هي الناصبة للفعل وكلاهما غاية كما يقرر التحليل رحمه الله، أما التي يرفع الفعل بعدها فليست كذلك.

(٣) الكتاب ٤١٣/١، وفي البيت شاهد على دخول (حتى) على جملة الابتداء، وجواز قطع الفعل بعدها ورفعها. انظر البيت في المقتضب ٤١/٢، الأصول ٤٢٥/١، شرح السيرافي للكتاب، ج٣، ق ١٩٨، وهو في ديوان الفرزدق ٥١٧ ضمن قصيدة طويلة في الديوان ٥١٦/١ - ٥٢٢. الخزانة ١/٤١٦.

الابتداء لاتنصب الفعل بعدها كما ينجر الاسم بعدها، ولم يرتفع^(١)،
ويدلك على (حتى) أنها من حروف الابتداء أنك تقول: حتى إنه يفعل
ذلك^(٢).

قال أبو علي: لو كانت الجارة للاسم لوجب أن يفتح (أن) بعدها لأن
تلك لاتدخل إلا على اسم، وأن مع صلته اسم^(٣).

قال: وإذا قلت: لَقَدْ ضَرَبَ أَمْسَ حَتَّى لَا يَسْتَطِيعَ أَنْ يَتَحَرَّكَ
الْيَوْمَ، فَلَيْسَ كَقَوْلِكَ: سِرْتُ فَأَدْخَلُهَا، إِذَا لَمْ تُرِدْ أَنْ تَجْعَلَ الدُّخُولَ السَّاعَةَ،
لأنَّ السِّرَّ والدُّخُولَ جَمِيعًا وَقَعَا فِيمَا مَضَى وكذلك: مَرِضَ حَتَّى لَا
يَرْجُوهُ، أَيِ حَتَّى إِنَّهُ الْآنَ لَا يَرْجُوهُ^(٤).

قال أبو علي: مثل (حتى) إذا كان الفعل بعدها مرتفعًا متصلًا
بالفاء، ثم قال: إذا قلت: سِرْتُ فَأَدْخَلُهَا، فَعَطَفْتَ أَفْعَلَ عَلَى فَعَلْتُ، وَأَنْتَ
تَرِيدُ أَنَّ الْفَعْلَيْنِ جَمِيعًا قَدْ مَضَى، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُشَبِّهَ (حتى) إِذَا رَفَعْتَ
الفعل بعدها وكان متصلًا بالفعل بالفاء إذا كان الفعلان فيه قد نُصِبَا،
وإنما شبهه بالفاء للاتصال فقط.

قال: وَلَيْسَ بَيِّنٌ حَتَّى فِي الْإِتِّصَالِ وَبَيِّنَةٌ فِي الْإِنْفِصَالِ فَرَقَ^(٥).
يريد في وجهي الرفع.

قال: وَإِنَّمَا اتِّصَالُهُ فِي أَنَّهُ كَانَ فِيمَا مَضَى^(٦)، وَإِلَّا فَلَا تَلِيْسَ

(١) انظر شرح أبيات مغني اللبيب ١٢٥/٣.

(٢) أي أن همزة (إن) تكسر بعدها، لأنها من حروف الابتداء.

(٣) انظر شرح أبيات مغني اللبيب ١٢٥/٣.

(٤) الكتاب ٤١٤/١.

(٥) الكتاب ٤١٤/١.

(٦) في المخطوطة: (معنا).

يُفَارِقُ مَوْضِعَهُ الْآخَرَ فِي شَيْءٍ إِذَا رَفَعَتْ^(١).

قال أبو علي: يجب أن يُفهم من قوله: وإنما اتصّاله ... إلى آخر الباب أن الفعل المرتفع بعد (حتى) في وجهي الرفع جميعاً للحال لا يختلفان في ذلك، وإنما الخلاف بين الوجهين أن أحد الفعلين في أحد الوجهين متصل بالثاني، وفي الآخر غير متصل^(٢).

هذا بابُ الرُّفْعِ فِيمَا اتَّصَلَ بِالْأَوَّلِ كاتِّصَالِهِ بِالثَّانِي:

أي بالفعل الذي قبل (حتى) في قولك: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا وَمَا انْتَصَبَ لِأَنَّهُ غَايَةٌ^(٣).

قال أبو علي: إذا بلغ الغاية جاز أن (يتوغلها)^(٤) وأن يقف عندها. قال: وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ النُّصْبَ يَكُونُ فِي ذَا، أي في (أَرَى زَيْدًا سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا)، لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَيْسَ بِمُتَيَقِّنٍ، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْهِ (سَارَ زَيْدًا حَتَّى

(١) الكتاب ٤١٤/١، وفيه: "... وإلا فَإِنَّهُ لَيْسَ ...".

(٢) ضرب سيبويه أمثلة للتفريق بين وجهي الرفع في العبارة السابقة وفرق بينهما بقوله: "المعنى واحد، إلا أن أحد الموضعين الدخول فيه بالسير متصل وقد مضى السير، والدخول والآخر منفصل وهو الآن في حال الدخول". انظر الكتاب ٤١٤/١. وانظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي، ج٢، ق٢٠٠.

(٣) الكتاب ٤١٤/١، وقد مزج الفارسي تعليقاته بعنوان سيبويه.

(٤) ما بين المعرفتين هكذا ظهرت في المخطوطة، (بنو عليها) وخطها واضح غير مطموس، وقرأتها (يتوغلها) فيكون المعنى حيثئذ أنه إذا بلغ الغاية جاز أن يتوغل فيها وأن يقف عندها دون توغل في الدخول وهذا الاحتمال لقفته من أستاذي الدكتور رمضان عبدالتراب أثناءه الله.

يَدْخُلُهَا فِيمَا بَلَّغَنِي لَا أَذْرِي^(١).

قال أبو علي: أدخل عليهم هذه المسألة لإجماعهم على رفعها بتيقن فقد بان أن النصب ليس يكون فيما بعد (حتى) من أجل زوال التيقن، إذا قد رفعوا ما بعدها حيث لم يتيقنوا^(٢).

قال: وتقول: كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا إِذَا لَمْ تَجْعَلِ الدُّخُولَ غَايَةً^(٣).

قال أبو علي: من زعم أن الرفع [٧١/أ] لا يجوز في كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا، لأن القلب لا يجوز فيه دخل عليه: قَدْ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا، ولزومه أن لا يجيز في الفعل بعد (حتى) في قولك: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا) إلا النصب، لأن القلب لا يجوز في هذه المسألة بإجماع من العرب ألبتة، لا يجوز: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا قَدْ) (وَلَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا) فقد بان أن القلب في هذا ليس يكون النصب من أجله.

قال: وتقول: قَلَّمَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا، إِذَا عَنَيْتَ غَيْرَ سَيْرٍ، وَكَذَلِكَ أَقَلُّ مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا^(٤).

قال أبو علي: قوله: قَلَّمَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا على ضَرَرَيْنِ:

إن أردت (قَلَّمَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا) سِرْتُ قَلِيلاً جاز الرفع في

(١) الكتاب ١/٤١٤.

(٢) رفعوا الفعل بعد حتى في حال أفعال القلب والظن والمحسبة، فقولك: (سَارَ زَيْدٌ حَتَّى يَدْخُلُهَا) فيما بَلَّغَنِي وَلَا أَذْرِي) فيه احتمال الشك في الدخول، ومثله قولك: (عَبَدَ اللَّهُ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا أَرَى)، ولأن الدخول غير غاية لم ينتصب ذلك كله، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٠٣ لتقف على تفصيل هذا القول.

(٣) الكتاب ١/٤١٤.

(٤) الكتاب ١/٤١٥ باختصار.

الفعل بعد (حتى) (١١).

وإن أردت بقلما نفي السير أصلاً حتى كأنك قلت: (ماسرتُ) لم يجوز الرفع أصلاً، كما أنك إذا قلت: ماسرتُ حتى أدخلها لم يجوز الرفع في الفعل بعد (حتى).

وأقل ما سرتُ بمنزلة قلما سرتُ في النفي، فكما أنه لا يجوز الرفع في الفعل بعد (حتى) في قولك: قلما سرتُ حتى أدخلها كما لم يجوز في: ماسرتُ حتى أدخلها، كذلك لا يجوز الرفع في الفعل بعد حتى في قولك: أقل ما سرتُ حتى أدخلها، وإنما لم يجوز الرفع في الفعل بعد (حتى) إذا نفيت الفعل الذي قبل (حتى) لأن الفعل الذي بعد (حتى) إذا رفع كان سببه الموجب له الفعل الذي قبله، فإذا بقي الفعل الذي هو السبب لم يكن المتولد عنه، فإذا رفع الفعل بعد (حتى) فهو للحال، ومن أجل ذلك ارتفع، فإذا نفي السبب الكائن عنه لم يكن ولم يتولد، فاستحال أن يرتفع وهو معدوم على الحال، فإذا لم يجوز رفعه، لأنه ليس في الحال لنفي السبب صار (حتى) بمعنى إلى في أنه غاية، وانتصب الفعل بعده على إضمار (أن)، وصار الفعل المنتصب مع (أن) المضمرة الناصبة للفعل في موضع اسم مجرور، وصار (حتى) مع الاسم المجرور بعدها في موضع اسم منصوب (١٢).

والدليل على أن (قلما) نفي بمنزلة (ما) النافية نصبك الفعل بعدها بعد الفاء في قولك: قلما سرتُ فأدخلها.

فإن قيل: أليس علتك في بطلان الرفع في الفعل بعد (حتى) إذا نفيت السير زوال السبب المؤدي إلى الحال، فهلا أبطلت النصب أيضاً فيه،

(١١) انظر شرح السيراني للكتاب، ج٣، ق ٢٠٤.

(١٢) انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيراني للكتاب، ج٣، ق ٢٠٤.

ولم يجز لزوال السبب المؤدي إلى الغاية إذا نفيت؟! قلت: النفي يدخل على الإيجاب، والإيجاب قبله، وإنما أثبت الغاية في النفي من حيث أثبتته في الإيجاب ألا ترى أنك إذا قلت: سرتُ إلى البصرة، فقد أثبت غاية فإن نفيت السير أدخلت النفي على الإيجاب المثبت فيه الغاية فقلت: ماسرتُ إلى البصرة، فالغاية نَفِيَتْ [٧١/ب] السَّيْرُ أو أَوْجَبْتُهُ ثَابِتَهُ، والحالُ إذا نَفِيَتْ السَّبَبُ الموجِبَ لها لم تكن.

قال: وتقول: إنما سرتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا، إِذَا كُنْتَ مُحْتَقِرًا لِسَيْرِكَ الَّذِي أَدَّى [إِلَى] الدَّخُولِ^(١).

قال أبو العباس: ليس شيء أقرب إلى النفي من القلة، فلذلك أجرى الاحتقار مجرى النفي، فنصب الفعل بعده كما ينصب بعد النفي.

قال: وتقول: كَانَ سَيْرِي أَمْسَ، فَإِذَا أَنَا أَدْخُلَهَا لَمْ يَجْزِ^(٢).

قال أبو علي: إذا نصبت الفعل بعد (حَتَّى) في قولك: كَانَ سَيْرِي أَمْسَ حَتَّى أَدْخُلَهَا، كان جيداً، لأن (حتى أدخلها) خبر كان، وهو في موضع نصب المعنى: كَانَ سَيْرِي إِلَى دُخُولِهَا^(٣) وجعلت (أَمْسَ) ظرفاً غير مستقر، فإن رفعت الفعل بعد (حتى) على هذا لم يجز، لأنه لا يكون في الكلام لكان خبر، ألا ترى أن^(٤) قولك: فَأَدْخُلَهَا من قولك: كَانَ سَيْرِي فَأَدْخُلَهَا لا يكون خبراً لكان، ولو جعلت أَمْسَ مستقراً جاز في قولك: كَانَ سَيْرِي أَمْسَ حَتَّى أَدْخُلَهَا الرفع، ولو جعلت (كان) التي بمعنى

(١) الكتاب ١/٤١٥، وما بين المعقوفتين زيادة منه، وسيقت هذه العبارة في مقام آخر من

التعليقة، انظر ج ٢، ق ٢٦٠.

(٢) الكتاب ١/٤١٥.

(٣) في المخطوطة: (دخولها) وهو سهو من الناسخ

(٤) في المخطوطة: (أنك).

(وقع)، وأمس غير مستقر لجاز الرفع في قولك: حتى أدخلها، لأن (كَانَ سَيَّرِي) على هذا جملة تامة، كما أن (سِرْتُ) كذلك، فكما جاز الرفع بعد (سِرْتُ)، فكذلك يجوز بعد (كان) التي بمعنى وقع.

قال: وأعلم أن ما بعدَ حتى لا يشركُ الفعلَ الذي قبلَ حتى في موضعيه كشركة الفعل الآخر الأول إذا قلت: لم أجيء فأقول ولو كان ذلك لاستحال (كان سيري أمس شديداً حتى أدخل) ولكنها محيية كما يجيء ما بعد إذا وبعد حرف الابتداء، وكذلك هي أيضاً بعد الفاء إذا قلت: ما أحسن ما سرت فأدخلها^(١).

قال أبو علي: هي كناية عن قوله (فأدخلها).

قال أبو علي: يريد أن حتى هنا لا تشرك ما بعدها فيما قبلها كما تشرك حروف العطف فيما قبلها.

وقوله: ولو كان ذلك^(٢)، أي لو أشركت كما تشرك حروف العطف فيما قبلها لاستحال رفع (أدخل) في قولك (كان سيري أمس شديداً حتى أدخل) وإنما كان يستحيل هذا لأنها لو أشركت^(٣) كما تشرك الواو لما جاز أن يعطف بها الفعل على الاسم، لكنك كنت تضمن أن بعدها، ليصير الفعل معها في تأويل الاسم ويصير أن والفعل في موضع رفع للعطف على سيري.

قال: فإن قلت: كان سيري (أمس) حتى أدخلها تجعل أمس

(١) الكتاب ١/٤١٥.

(٢) في المخطوطة: (كذلك)، وهي إشارة إلى عبارة سيبويه المتقدمة آنفاً.

(٣) الضمير في هذا كله يعود على (حتى).

مستَقَرًّا جاز الرَّفْعُ، لِأَنَّهُ اسْتَفْتَى فَصَارَ كَسْرَتُ^(١).
 قال: لِأَن سِرَّتْ جُمْلَتُهُ تَامَةً، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ (كَانَ سِيرِي أُمْسٍ جُمْلَةٌ
 تَامَةٌ)^(٢).

قال: وأَعْلِمُ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا كَانَ غَيْرَ وَاجِبٍ لَمْ يَكُنْ إِلَّا النُّصْبُ مِنْ
 قَبْلِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا رَجَعَتْ حَتَّى [٧٢/أ] إِلَى أَنْ وَكَيْ^(٣).
 قوله: (كَانَ سِيرِي أُمْسٍ) كُله غير واجب، أي إذا كان منفيًا مثل
 قولك: مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا.

قال: وَتَقُولُ: أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا، لِأَنَّكَ قَدْ زَعَمْتَ أَنَّهُ كَانَ
 سِيرٌ وَدُخُولٌ وَإِنَّمَا سَأَلْتَ عَنِ الْفَاعِلِ^(٤).

قال أبو علي: كَانَ قَائِلًا قَالَ لَهُ: لِمَ رَفَعْتَ الْفِعْلَ بَعْدَ (حَتَّى)
 وَالْكَلَامَ اسْتِفْهَامَ غَيْرِ وَاجِبٍ؟ وَقَدْ قُلْتَ: إِنْ الْفِعْلَ بَعْدَ (حَتَّى) إِنَّمَا يَرْفَعُ
 إِذَا كَانَ الْكَلَامَ وَاجِبًا؟ فَقَالَ: الْفِعْلُ هَاهُنَا مُوجِبٌ غَيْرُ مُسْتَفْهَمٍ عَنْهُ، وَإِنَّمَا
 الِاسْتِفْهَامُ عَنْ فَاعِلِ الْفِعْلِ لَا عَنِ الْفِعْلِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: أَيُّنَ الَّذِي
 سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا؟ وَقَدْ دَخَلَهَا، لَجَازَ^(٥) أَنْ يَقَعَ الْفِعْلُ الْمَاضِي الرَّاجِبُ مَعَ
 اسْتِفْهَامِكَ عَنِ الْفَاعِلِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ وَاجِبٌ غَيْرُ مُسْتَفْهَمٍ عَنْهُ.

وقوله: لَجَازَ هَذَا الَّذِي يَكُونُ لِمَا قَدْ وَقَعَ^(٦)، أَي جاز أَنْ يَقَعَ

(١) الكتاب ٤١٦/١، وما بين المقرونتين زيادة منه.

(٢) انظر قبله.

(٣) الكتاب ٤١٦/١.

(٤) الكتاب ٤١٦/١.

(٥) انظر الكتاب ٤١٦/١. وانظر شرح السيرالي للكتاب، ج ٢، ق ٢٠٥.

(٦) الكتاب ٤١٦/١.

الفعل الماضي في هذا الموضع لأن الاستفهام عن الفاعل (١).

وقوله: لما قَدْ وَقَعَ صَلَةٌ (٢)، ليكون الذي هو صلة (الذي) (٣).

وقوله: لِأَنَّ الْفِعْلَ ثُمَّ وَقَعَ، أي في قولك: أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا
وَأَيْنَ الَّذِي سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا، الفعل واقع وإن كان الفاعل مستفهماً عنه.

قال: وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ قُلْ مَا سِرْتُ، إِذَا كَانَ نَافِيًا لِكُثْرِ مَا، أَلَا تَرَى
أَنَّهُ لَوْ قَالَ: قَلَمًا سِرْتُ قَدْخَلْتُهَا (٤)، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَهَا وَاجِبَةً أَيْ يَجْعَلُ
قَوْلَهُ (قَدْأَدْخَلْتُهَا)، أَوْ (حَتَّى أَدْخَلْتُهَا) (٥) وَاجِبَةً، خَارِجَةً مِنْ مَعْنَى (قَلَمًا)
أَي إِذَا كَانَتْ نَافِيَةً بِالْجُمْلَةِ لَمْ يَسْتَقِمْ إِلَّا أَنْ تَقُولَ: قَلَمًا سِرْتُ قَدْخَلْتُ حَتَّى
دَخَلْتُ، أَيْ مَا سِرْتُ وَلَكِنْ دَخَلْتُ، وَكَذَلِكَ (حَتَّى دَخَلْتُ) عَلَى هَذَا الْمَعْنَى
كَمَا تَقُولُ: مَا سِرْتُ حَتَّى دَخَلْتُ، أَيْ لَمْ أُسِرْ وَلَكِنِّي دَخَلْتُ، فَإِنَّمَا تَرْقِعُ
بِحَتَّى فِي الْوَاجِبِ.

أَي وَلَيْسَ (قَلَمًا) إِذَا كَانَ نَفْيٍ كَثُرَ مَا بِوَاجِبٍ فَتَرْفَعُ بَعْدَهُ، وَيَكُونُ
مَا بَعْدَهَا مُتَّبِعًا مُتَّفَصِلًا مِنَ الْأَوَّلِ كَانَ مَعَ الْأَوَّلِ، أَيْ كَانَ الْمُنْفَصِلِ الْمَرْفُوعِ
بَعْدَ (حَتَّى) فَيَمَّا مَضَى أَوْ الْآنَ (٦).

(١) عندما يقول القائل: (أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا) أَوْ (أَيْنَ الَّذِي سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا) فالسؤال
فيهما عن الفاعل لا عن الحدث والفعل، لذلك جاز وقوع الفعل الماضي هنا.

(٢) انظر ما قبله مباشرة.

(٣) انظر المقتضب ٤٢/٢ - ٤٣.

(٤) في الكتاب ٤١٦/١: (فَادْخُلَهَا)، وفي شرح السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ٢٠٣ مثل ما في
التعليقة، وزاد قوله: (أَوْ حَتَّى دَخَلْتُهَا) وهذه الإضافة لم ترد في الكتاب ولا في
التعليقة.

(٥) ورود فعل الدخول عند الفارسي في أحوال مختلفة يدل على علمه بالروايات المختلفة
للكتاب في هذا الموضع.

(٦) الكتاب ٤١٦/١، وقد مزج الفارسي تعليقاته بنص الكتاب. قال أبو سعيد: "فأما (قُلْ) =

قال: وَقَوْلُ: أَسْرَتْ حَتَّى تَدْخُلَهَا (١) نَصَبٌ لِأَنَّكَ لَمْ تُثَبِّتْ سَيْرًا
تَزْعُمُ أَنَّهُ قَدْ كَانَ مَعَهُ دُخُولُ (٢) وَأَبُو الْحَسَنِ يَجُوزُ الرُّفْعُ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: سَرَتْ
فَإِذَا أَنْتَ دَاخِلٌ جَازَ (٣).

قال أبو علي: قد تقدم رد أبي العباس عليه، وإن السبب إذا لم
يكن، لم يوجد المتولد عنه (٤).



== ماسرت) فإنه يكون على وجهين، أحدهما: أن تريد سيرا قليلا مؤديا كأنه قال: قل سيري،
كما تقول: سرت قليلا، فهذا يرفع فيه الفعل الذي بعد حتى للمسير القليل الذي أدى إلى
الدخول، والوجه الآخر: أن يكون في معنى الجهد، وذلك قولك: قلما سرت حتى أدخلها،
إذا عنيت غير سير، لأن معناه النفي لغير سير، وليس النفي لغير سير (فعلا) يوجب
الدخول فيرفعه، ولذلك قوله: أقل ماسرت حتى أدخلها، من قبل أن (قل) نفي" شرح
السيروافي للكتاب، ج٣، ق ٢٠٤.

(١) في المخطوطة: (يدخلها)، وما أنهته من الكتاب ٤١٦/١، وشرح السيروافي للكتاب،
ج٣، ق ٢٠٣.

(٢) إلى هنا ينتهي كلام سيبويه في هذا الباب.

(٣) في المخطوطة: (وأبو الحسن) وهو خطأ من الناسخ، وخص الفارسي رأيه، وكان أبو سعيد
نقله ونقضه فقال: "وقال أبو الحسن الأخفش: ماسرت حتى أدخلها معنى الرفع فيه صحيح،
إلا أن العرب لم ترفع غير الواجب في باب حتى، ألا ترى أنك لو قلت: ماسرت فادخلها،
أي ما كان سيرا ولا دخول، أو قلت: ماسرت فإذا أنا داخل الآن لا أمتنع كان حسنا، وغلط
أبو الحسن، وذلك أن الدخول في (حتى) إذا رفع، إنما يقع بالسير، فإذا نفي السير لم يكن
دخول. قال أبو سعيد: والذي عندي أن أبا الحسن أراد أن ما يدخل على قولك: سرت حتى
أدخلها بعد وجوب بالرفع، فينفي جملة الكلام، فلذلك رآه صحيحا في القياس وإن كانت
العرب لا تتكلم به". شرح السيروافي للكتاب، ج٣، ق ٢٠٦.

(٤) انظر المقتضب ٤٢/٢، حيث قال أبو العباس: "ولو قلت: ماسرت حتى أدخلها لم يجز: لأنك
لم تخبر بشيء يكون معه الدخول".

هذا باب ما يكون العمل فيه من اثنين:

وذلك قولك: سرْتُ حتى يدخلها زيدٌ، إذا كان دخولُ زيدٍ لم يؤدِّه سيرُكَ، ولكنك لو قلت: سرْتُ حتى يدخلها ثقلِي أو يدني رَقعتُ، لأنك جعلت دخولَ ثقلِكَ يؤدِّيه سيرُكَ، وبدنكَ لم يكن دخولُه إلا بسيرِكَ، وبلغنا أن مجاهدًا قرأ «وزلزلوا حتى يقول الرسول»^(١)، وهي قراءة أهل الحجاز^(٢).

قال أبو علي: [٧٢/ب] تأويل ذلك والله أعلم أنهم لما أن كان (زلزلوا) سببًا لقول الرسول كما صار السير سببًا لدخول البدن والثقل، ومن قرأ "وزلزلوا حتى يقول الرسول" جعله بمنزلة سرْتُ حتى يدخلها زيدٌ، وسرْتُ حتى تطلع الشمس فلم يجعل قول الرسول سببًا لزلزلوا، كما لم يجعل سيره سببًا لطلوع الشمس، ولكن جعل قول الرسول غاية، كأنه على التقدير: وزلزلوا إلى أن قال الرسول، كما جعل طلوع الشمس غاية لسيره حتى يدخلها زيدٌ، أي قبل أن يقطعه على قولك: حتى أدخلها فلما عطفته عليه لم يجز غيره^(٣).

قال: وصارَ [ت] إعادتك حتى كإعادتك له في تبا له، ويؤمل لك، ومن عمرًا ومن أخو زيدٍ؟^(٤).

(١) سورة البقرة، الآية ٢١٤، وقراءة الرفع هذه رويت عن نافع وحده، كما روي أن الكسائي كان يقرأها دهرًا رفعًا ثم رجع إلى النصب. انظر السبعة في القراءات ١٨١/، وانظر المقتضب ٤٣/٢.

(٢) الكتاب ٤١٦/١ - ٤١٧، باختصار.

(٣) فسر أبو سعيد هذه المسألة بما يقرب لفظًا ومعنى من تفسير أبي علي. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ٣، ق ٢٠٧.

(٤) الكتاب ٤١٧/١، وفيه: "... وويل له..." ومثل ذلك في شرح السيراني للكتاب، ج ٣، ق ٢٠٦، وانظر قبله ص ١١٧ من هذا الجزء.

قال أبو علي: يقول: لما أعدت (لَهُ) بعد (وَيْل) ابتدأته، وقطعته مرتباً، وكذلك لما أعدت (مَنْ) ثانية بعد عمرو محكيّاً قطعته منه رفعتة.

قال: وَإِنَّمَا كَانَتْ (أَدْخُلَهَا) حَائِلَةً بَيْنَ (حَتَّى)، يريد (أَدْخُلَهَا) من قولك في المسألة (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا وَتَطْلُعُ الشَّمْسُ) (١).

قالوا: بين أن تنصب لأن (حتى) لا تنصب إلا ما يليها.

أي: قولك وتطلع الشمس لم تل (حتى) فيجوز أن تنصبه (٢).

في الكتاب: قال أبو الحسن: أنا أزعم أن هذه التي ترفع ما بعدها ليست حتى التي تنصب ما بعدها (٣).

قال أبو علي: هكذا قول الخليل وسيبويه إن التي ينصب بعدها الفعل هي التي تخفض الاسم، والتي يُرفع الفعل بعدها هي بمنزلة حرف من حروف الابتداء (٤).

قال: وَيَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ: سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَحَتَّى أَدْخُلَهَا كَمَا تَقُولُ: سِرْتُ إِلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَحَتَّى أَدْخُلَهَا (٥).

(١) الكتاب ٤١٧/١ بتصرف.

(٢) قال أبو سعيد: "وأما قوله [سيبويه]: وقد حلت بينه وبين حتى، يعني أنك حلت بأدخلها المرفوعة بين تطلع وبين حتى الناصبة، كان (أَدْخُلَهَا) لو لم يكن، وكان في موضعها تطلع الشمس لجئت بحتى الناصبة في موضع حتى التي يرفع الفعل بعدها، فهذه حيلولة ما بين حتى وبين تطلع." انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ٧٠٧.

(٣) لعل ما يشير إليه أبو علي هنا هو من الزيادات التي وضعها الأخفش في الكتاب، وهذه على أي حال لم تظهر في المطبوع، ولم يذكرها السيرافي في شرح هذا الباب.

(٤) انظر الكتاب ٤١٣/١.

(٥) الكتاب ٤١٧/١.

قال أبو علي: جعل الفعل المنصوب بعد (حتى) بمنزلة اسم لأن أن مضمرة، ألا ترى أنه مثله باسم فقال: كما يجوز أن تقول: سرّْتُ إلى يوم الجمعة.

قال: قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:

سَرَرْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيئَهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يَقْدَنَ بِأَرْسَانِ^(١)

فهذه الآخرة هي التي ترفع^(٢)

قوله: هي التي ترفع، يريد التي يرتفع الفعل بعدها، كما يرتفع الاسم في قولك: حَتَّى كَلَيْبٌ^(٣)، لأنه بمنزلة حرف من حروف الابتداء.

قال: وَإِنْ نَصَبْتَ وَقَدْ رَفَعْتَ فَعَلِكَ فَهُوَ مُحَالٌ^(٤).

أي لأنك لا تعطف بمنصوب على مرفوع.

(١) البيت من الطويل وهو في ديوان امرئ القيس من قصيدة فيه/١٤١-١٤٣، وقد أنشده سيبويه شاهداً على جعل (حتى) الثانية غير عاملة، ودخلوها بعد (حتى) الناصبة مكررة، لأنها غيرها. انظر الكتاب ٤١٧/١، قال المبرد بعد أن أنشد البيت: "أي: (إلى أن) (مثال النصب في صدر البيت) ومثل الرفع تمام البيت، وهو (حتى الجياد)، انظر المقتضب ٤٠/٢، قال أبو سعيد: "وأما بيت امرئ القيس فلو رفع بكل لجاز، ولكنه نصب ليريك جواز عطف (حتى) على (حتى) وهما مختلفتان في النصب والرفع...". انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٣، ق ٢٠٧، وانظر البيت في أسرار العربية/٢٦٧، المخصص ٦١/١٤.

(٢) الكتاب ٤١٧/١.

(٣) انظر قبله بيت الفرزدق.

(٤) الكتاب ٤١٧/١. وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج٣، ق ٢٠٧.

هذا بابُ الفاء^(١):

قال أبو علي: الفصل بين قولك: (لا تأتيني فتحدثني) إذا أشركته مع الفعل الأول أو حملته على أنه خبر مبتدأ، وبين قولك [٧٣/أ] (مَا تَأْتِينِي فَتُحَدِّثُنِي) أنك إذا نصبت فتقدير الكلام جملة واحدة وإذا رفعت فالكلام جملتان، ألا ترى أنك إذا قلت: (مَا تَأْتِينِي فَتُحَدِّثُنِي) فكانك قلت: لم يكن إتيان فحديث، وإذا رفعت نفيت كل واحدة من الجملتين على حدة، إلا أن الجملة الثانية إذا جعلتها خبراً لمبتدأ محذوف كان جملة من مبتدأ وخبر والخبر فعل وفاعل إذا أشركته مع الأول كان جملة من فعل وفاعل^(٢).

قال: كَمَا لَا يَقَعُ مَعْنَى الِاسْتِثْنَاءِ فِي (لَا يَكُونُ) وَنَحْوِهَا إِلَّا أَنْ تُضْمَرَ^(٣).

أي تضر ما يكون المستثنى خبره، كقولك: أَتَانِي الثَّوْمُ لَا يَكُونُ زَيْدًا، أضمرت بعضهم لأن التقدير: لَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ زَيْدًا.

(١) الكتاب ٤١٨/١.

(٢) هذا القول تفسير لطلع الباب عند سيبويه وهو قوله: "علم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أَنْ)، ومالم ينتصب فإنه يشارك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتدأ أو مبني على مبتدأ، أو موضع اسم مما سوى ذلك". وضرب الأمثلة نفسها التي جاء بها أبو علي. انظر الكتاب ٤١٨/١.

وفسر أبو سعيد هذا بقوله: "الكلام في الجواب بالفاء من وجهين: أحدهما: الناصب للفعل، والآخر: إذا أضمر (أَنْ) الناصبة للفعل المضمر. ولم لا يجوز إظهارها؟ فأما الناصب، فقال سيبويه: الناصب (أَنْ) مضرة بعد الفاء، وقال أبو عمر الجرمي: الفاء، والواو، وأو، هي الناصبة بأنفسها، وقال الفراء: الفاء تنصب في جواب الستة لأنها عطفت ما بعدها على غير شكله...". انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ٢١١.

(٣) الكتاب ٤١٨/١.

قال: وَنَظِيرُ جَعْلِهِمْ لَمْ آتِكَ، وَلَا آتَيْكَ وَمَا أَشْبَهَهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَسْمِ فِي
الْتِيَةِ حَتَّى كَانَتْهُمْ قَالُوا: لَمْ يَكُ إِتْيَانٌ، إِنْشَادُ بَعْضِ الْعَرَبِ قَوْلَ الْفَرَزْدَقِ:
مَشَانِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا^(١).
قال أبو علي: يقول: إنك إذا قلت: مَا تَأْتِيْنَا فكَانَكَ قلت: لَمْ يَكُنْ
إِتْيَانٌ، كما أن الشاعر لما قال: لَيْسُوا مُصْلِحِينَ فكَانَهُ قد قال: ليسوا
بمُصْلِحِينَ، ومعنى ليسوا مُصْلِحِينَ كمعنى ليسوا بِمُصْلِحِينَ، كما أن معنى
(مَا تَأْتِيْنَا) معنى لَمْ يَكُنْ مِنْكَ إِتْيَانٌ ولو قال قائل: إن دلالة الفعل على
مصدره أقوى في الدلالة من هذا الذي مثله به، لكان عندي هو القول، ألا
تري أن الفعل يدل على مصدره في مثل قولك: مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ،
«وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ»^(٢)، والمصدر أيضًا يدل على فعله في مثل
سُقِيًّا وَمَا أَشْبَهَهُ وفي مثل:
... شَلَا كَمَا تَطَرَّدُ الْجَمَالَةُ الشُّرْدُ^(٣).

(١) الكتاب ٤١٨/١، وأنشد سيبويه البيت شاهدًا على حمل (ناعب) على معنى (لا أن يكون) وجرة، وفي نسبة البيت لقائله اضطراب عند سيبويه، ففي هذا الموضع نسبه إلى الفرزدق وليس في ديوانه، وفي ٨٣/١، ١٥٤ أنشده منسوبًا إلى الأحرص الرياحي، والبيت للأحرص كما في الحيوان ٤٣١/٣، والمؤتلف والمختلف ٦٠/، انظر البيت في إصلاح المنطق ١٥١/، وتهذيب إصلاح المنطق ٣٧٩/١، الخصائص ٣٥٤/٢، أمالي الصهيلي، شرح المفصل ٥٢/٢، ٦٨/٥، ٥٧/٧، الإتيان في مسائل الخلاف ١٩٣/١، شرح الكافية ٤٢٨/١، الأضواء ٢٣٥/٢، الخزانة ١٤٠/٢، واللسان (شأم) ٢٠٧/١٥.

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٨٠/، قال المبرد: "لأن المعنى: البخل هو خيرٌ لهم، فدل عليه بقوله: (يَبْخُلُونَ)" المقتضب ١٣٦/٢، وانظر الأصول ٧٩/١، ١٧٦/٢.

(٣) هذا عجز بيت من البسيط لعبد مناف بن ربح الجربي الهذلي، ومصدره:
حَتَّى إِذَا اسْلُكُوهُمْ فِي فَنَائِدَةٍ

المصدر ها هنا دل على الفعل فحذف الفعل لدلالة مصدره عليه وقد خطأ أبو العباس أبا عبيدة فيما أخبرنا أبو بكر عنه في تأوله هذا البيت على أن إذا محذوف الجواب، وفي تأويله إياه في موضع آخر على أن إذا زيد، وقال: كل واحد من تأويل أبي عبيدة مناقض للآخر، والقول ما قلنا من أن المصدر قام مقام الفعل الذي هو جواب إذا، وكأن سبويه أراد بتمثيله ذلك بهذه الأبيات التي ينتشدها في غير هذا الموضع على جهة الغلط أنه إذا جاز مثل هذا بما هو كالغلط، فما يكون فيه الفعل دالاً على المصدر أجز، هذا وجه تشبيه عندي.

قال: في قوله: مَا تَأْتِينِي فَتُحَدِّثْنِي: فَإِنْ تُحَدِّثَ فِي اللَّفْظِ مَرْقُوعَةً بَيِّنَةً، لِأَنَّ الْمَعْنَى: لَمْ يَكُنْ إِثْبَانًا فَيَكُونُ حَدِيثٌ^(١).

قال أبو علي: يستنبط من قوله: فَإِنْ تُحَدِّثَ فِي اللَّفْظِ مَرْقُوعَةً بَيِّنَةً ما قلناه [٧٣/ب] من أنك إذا نصبت فتقدير الكلام جملة واحدة على خلاف تقديره إذا رفعت.

قال: فمثل (النصب)^(٢) قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ «لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا»^(٣) ومثل الرُّقْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى «هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ، وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ»^(٤).

ديوان الهذليين ٦٧٥/٢، انظر البيت في مجاز القرآن ٣٧/١، الاقتضاب ٢٧٤/٣، أمالي ابن الشجري ٣٥٨/١، الأثشاف ٢٨٩/٢، ٤٦١/٢، أمالي المرتضي ٣/١، وانظر اللسان والصاح (شرد) ٢٢٣/٤، الهمع ٢٠٧/١، الدرر ١٧٤/١، الخزانة ١٧٠/٣.

(١) الكتاب ٤١٩/١.

(٢) ما بين المقرفتين زيادة من الكتاب ٤١٩/١.

(٣) سورة فاطر، الآية ٣٦.

(٤) سورة المراتلات، الآية ٣٥.

قال أبو علي: تأويل هذه الآية: لَا يَنْطِقُونَ وَلَا يَعْتَذِرُونَ، كما أن معنى ما تَأْتِيْنَا فَتُحَدِّثُنَا: مَا تَأْتِيْنَا وَمَا تُحَدِّثُنَا، فالثاني منفي كما أن الأول منفي، وقد يُسأل^(١) عن هذه الآية فيقال: كيف جاز لَا يَنْطِقُونَ مع يَعْتَذِرُونَ وقد نفى عذرهم، والاعتذار نُطْقٌ؟ فهذا على أحد تأويلي سيبويه^(٢) لا يلزم هذا السؤال، لأن الاعتذار منفي، كما أن النطق منفي، فالفعل الثاني قد شرك، وهذا السؤال إنما يلزم إذا كان لم يَشْرِكِ الفعل الثاني الأول، وجعل الثاني منقطعاً من الأول، وخبر المبتدأ محلوف، كأنه في التقدير: وَلَا يَنْطِقُونَ، وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَهُمْ يَعْتَذِرُونَ، فالتأويل الأول أسوغ لأن الكلام فيه على وجه لا إضمار فيه.

ولو حملت الآية على الوجه الثاني لكان اعتذارهم ليس بعذر على الحقيقة كلاً نُطِقَ، وصار هذا كقولك: تَكَلَّمْتُ وَلَمْ تَتَكَلَّمْ إِذَا لَمْ يَأْتِ بِكَلَامٍ جَيِّدٍ.

وقال في عطف الأفعال المضارعة على فعل الأمر المبني على الوقف: فَإِذَا أُرِدْتُ أَنْ تَجْعَلَ هَذِهِ الْأَفْعَالُ أَمْرًا أُدْخِلْتَ اللَّامَ، وذلك قولك: ائْتِ فَلْيُحَدِّثْكَ وَفِيْحَدِّثْكَ إِذَا أُرِدْتَ الْمُجَازَاةَ، وَلَوْ جَازَ الْجَزَمَ فِي اثْنَيْنِ فَأَحَدُكُمَا وَتَحَوَّلَا لَجَازَ تَحَدَّثْنِي تُرِيدُ^(٣) بِهِ الْأَمْرَ^(٤).

(١) في المخطوطة: (يسأل).

(٢) قال سيبويه: "وتقول: ما تَأْتِيْنِي فَتُحَدِّثُنِي، فالنصب على وجهين من المعاني، أحدهما: ما تَأْتِيْنِي فكيف تُحَدِّثُنِي، أي لو أَتَيْتُنِي لَحَدَّثْتُنِي. أما الآخر: فما تَأْتِيْنِي أَبَدًا إِلَّا لَمْ تُحَدِّثْنِي، أي منك إتيان كثير، ولا حديث منك..."، انظر الكتاب ٤١٩/١، المقتضب ١٨/٢، وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ٧١٣.

(٣) في المخطوطة: (يريد).

(٤) الكتاب ٤٢١/١ يتصرف يسير.

قال أبو علي: إنا لزم هذا لأنك إذا قلت: اثنتي فأحدثك فلا جازم في الكلام عطف عليه (أحدثك) وجزمته به، كما أنك إذا قلت: (تحدثني) مبتدئاً فلا جازم له، فلو جاز جزمه في العطف ولا جازم له لجاز جزمه في الابتداء، وإذا لم يكن له جازم فكما لم يجر في الابتداء جزمه ولا جازم، كذلك لا يجوز في العطف جزمه ولا جازم^(١).

قال: وتقول: ألسنت قد أتيتنا فتحدثنا إذا جعلته جواباً، ولم تجعل الحديث وقع (إلا) بالإتيان، وإذا أردت فتحدثنا رقت^(٢).

قال أبو علي: أي إن أردت بقولك فتحدثنا حدثنا فوضعت المضارع موضع الماضي رقت.

قال: وتقول: حسبت شتمني فائب عليه إذا لم يكن الوثوب واقعاً^(٣).

قال أبو علي: العمد في نصب ما بعد الفاء أن يكون ما قبله غير واجب فلذلك جاز حسبت شتمني فائب عليه^(٤).

قال: وقال عز وجل: «فلا تكفر فتعلمون»^(٥) فارتفع^(٦) لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالاً: لا تكفر [٧٤/أ] فيتعلمون ليجعلوا كفره

(١) انظر المقتضب ١٤/٢.

(٢) الكتاب ٤٢١/١ وما بين المعقوفين زيادة منه، وفي الكتاب قوله: "وإذا أردت فتحدثنا رقت" ومثله عند أبي سعيد السيرافي في شرحه للكتاب، ج ٣، ق ٢١٠، وصيغة المضارع عند أبي علي تتفق مع مجرى التعليق.

(٣) الكتاب ٤٢٢/١.

(٤) انظر الأصول ١٨١/٢.

(٥) سورة البقرة، الآية ١٠٢.

(٦) في الكتاب (فارتفعت) ومثله عند أبي سعيد في شرح الكتاب، ج ٣، ق ٢١٠.

سَبَبًا لِيَتَعَلَّمُوا^(١) غَيْرِهِ وَلَكِنَّهُ عَلَى كَفَرُوا فَيَتَعَلَّمُونَ^(٢).
 قال: وَمَثَلُهُ «كُنْ فَيَكُونُ»^(٣) كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا أُمِرْنَا ذَاكَ
 فَيَكُونُ^(٤).

قال أبو علي: يعني (كفروا) من قوله تعالى «وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ
 كَفَرُوا، فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا»، فقوله: (فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا) معطوف على
 (كفروا) وإن كان (كفروا) ماضياً (وَيَتَعَلَّمُونَ) مضارعاً، لأن (كفروا)
 وإن كان ماضياً فهو في موضع فعل مرفوع ولو حمل على الابتداء والقطع
 على (فلا تكفروا) فهم يتعلمون) كان حسناً. ولا يجوز أن يكون جواباً
 لتكفروا، لأنه لو كان كذلك لكان لا تكفر فيتعلمون.

وقال قائل أظنه أبا العباس: (فَيَتَعَلَّمُونَ) معطوف على قوله:
 يُعَلَّمُونَ فَيَتَعَلَّمُونَ^(٥).

ورد أبو إسحاق عليه هذا بأن زعم أنه لو كان كذلك لكان فَيُعَلَّمُونَ
 منهم، وأن التثنية بعد فَيَتَعَلَّمُونَ دلت على أن يتعلمون ليس بمعطوف
 على يُعَلَّمُونَ، إذ لو كان العطف على يُعَلَّمُونَ لكان موضع التثنية جمع.
 قال أبو إسحاق: واستحسن أن يكون معطوفاً على يُعَلَّمُونَ، كأنه
 على يُعَلَّمُونَ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا^(٦).

(١) في الكتاب (لتعليم) ومثله عند أبي سعيد.

(٢) الكتاب ٤٢٣/١، وانظر المقتضب ٢٠/٢.

(٣) سورة النحل، الآية ٤٠.

(٤) الكتاب ٤٢٣/١.

(٥) انظر المقتضب ٢٠/٢.

(٦) ويرى السيرافي أن قوله عز وجل "فلا تكفر فيتعلمون" أن "يتعلمون" استئناف، وأنه أخبر
 به، وليس يعطف على ما قبله، كأنه قيل لهم: لا تتعلموا، فيأبون، فيتعلمون على جهة =

قال: وَقَدْ يَجُوزُ النَّصْبُ فِي الْوَاجِبِ فِي اضْطِرَارِ الشَّعْرِ، وَنَصْبُهُ^(١)
فِي الْاضْطِرَارِ مِنْ حَيْثُ انْتَصَبَ فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَجْعَلُ (أَنْ)
الْعَامِلَةَ، فَمَا نَصَبَ فِي الشَّعْرِ اضْطِرَارًا قَوْلُهُ:
سَأَتْرُكُ مَنَزِلِي ... (٢)

قال أبو علي: دلالة المصدر على الفعل في الإيجاب كدلالته عليه
في النفي، ألا ترى أنك إذا قلت: أَنْتَ تَأْتِينِي، فقد دل على (يَكُونُ مِنْكَ)
إِتْيَانًا، كما أنك إذا قلت: (لا تَأْتِينِي) فقد دل على (لا يَكُونُ مِنْكَ)،
فالإيجاب والنفي وما أشبهه مما كانَ غَيْرَ وَاجِبٍ هو الذي عليه الاستعمال،
وَوُجِدَ كَذَلِكَ بِالْإِسْتِقْرَاءِ فَتَنْصِبُ الْفِعْلَ بِإِضْمَارٍ فِي الْفَاءِ بَعْدَ الْفِعْلِ الْمَوْجِبِ
شَاذٌ عَنِ الْإِسْتِعْمَالِ مَطْرُودٌ فِي الْقِيَاسِ لَا يَجِيءُ إِلَّا فِي شِعْرِ:

===== الخالفة، ومثله قول الله عز وجل: «فَأَنَّا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» قوله: «فَيَكُونُ» ليس بجواب،
لكن لأن الكلام الأول وجوابه جميعًا من كلام واحد غير منقطع أحدهما من الآخر ... انظر
شرح السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ٢١٤.

(١) في المخطوطة: (ونصب)، وما أثبتته من الكتاب ٤٢٣/١، ومن شرح السيرافي للكتاب،
ج ٣، ق ٢١٠.

(٢) الكتاب ٤٢٣/١. وفي آخر النص مطلع بيت من الوافر أنشدته سيويه دون نسبة وهو قول
الشاعر:

سَأَتْرُكُ مَنَزِلِي لِيَنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْهَجَازِ فَاسْتَرِيحَا

حيث نصب (فاستريحَا) وهو خبر واجب بإضمار (أَنْ) ضرورة، قال الأعلام: «ويروى:
(لأستريحَا)، فلا ضرورة فيه على هذا» انظر هامش الكتاب ٤٢٣/١، وأنشده المبرد بعد
أَنْ وطأ له بقوله: «واعلم أن الشاعر إذا اضطرَّ جاز له أَنْ ينصب في الواجب، والنصب على
إِضْمَارِ (أَنْ)» انظر المقتضب ٢٣/٧ - ٢٤، انظر البيت في الأصول ١٨٢/٢، ٤٧١/٣،
شرح السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ٢١٠، وانظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٤١
وبهامشه مزيد من مصادر هذا البيت، وعن نسبته إلى المخيرة بن حنّاء انظر تعليق المرحوم
عضيمة على الشاهد في حاشية المقتضب ٢٤/٧.

وَنَصَبُهُ فِي الْفَاءِ وَالْوَاوِ وَمَا أَشَبَّهُهُمَا مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي تُضْمَرُ (أَنْ) بَعْدَهَا فِي النَّفْيِ مُطَرِّدٌ فِي الاستِعْمَالِ وَالْقِيَاسِ جَمِيعًا^(١).

قال: وسألتُهُ عَنْ "أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً^(٢) فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً"^(٣)، فقال: هذا واجبٌ وهو تنبيهٌ^(٤) لَيْسَ بِنَفْيٍ فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ (فَتُصْبِحُ)، أَلَا تَرَى أَنَّ اخْضِرَارَ الْأَرْضِ لَيْسَ سَبَبُهَا رُؤْيَاكَ؟

قال: وَإِنَّمَا خَالَفَ الْوَاجِبُ النَّفْيَ لِأَنَّكَ تَنْقُضُ النَّفْيَ إِذَا نَصَبْتَ وَتَغَيَّرَ الْمَعْنَى، يَعْنِي^(٥) أَنَّكَ تَنْفِي^(٦) الْحَدِيثَ وَتُوجِبُ الْإِثْبَانَ، تَقُولُ: مَا أَتَيْتَنِي قَطُّ فَتُحَدِّثْنِي إِلَّا بِالْشَّرِّ [٧٤/ب] فَقَدْ نَقَضْتَ نَفْيَ الْإِثْبَانِ، وَزَعَمْتَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ^(٧).

قال أبو علي: يذكرُ في هذا الموضعُ أشياءٌ مُختصَّةٌ بها النَّفْيُ ولا يكونُ في الإيجابِ، فَلَا يُسْتَنْكَرُ أَيْضًا أَنْ يُنْتَصَبَ الْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ بِإِضْمَارِ (أَنْ) فِي النَّفْيِ، وَلَا يُنْتَصَبُ فِي الْإِيجابِ. فِقَوْلُهُ: وَإِنَّمَا خَالَفَ الْوَاجِبُ النَّفْيَ لِأَنَّكَ تَنْقُضُ النَّفْيَ إِذَا نَصَبْتَ.

أَي: إِنَّمَا خَالَفَ الْوَاجِبُ النَّفْيَ فِي أَنْ لَمْ يَحْسُنْ انْتِصَابُ الْفِعْلِ بَعْدَ الْفَاءِ بِإِضْمَارِ فِي الْوَاجِبِ، وَحَسُنَ انْتِصَابُهُ فِي النَّفْيِ لِأَنَّكَ تَنْقُضُ النَّفْيَ أَي لِأَنَّكَ قَدْ تَنْقُضُ فِي النَّفْيِ مَعْنَى النَّفْيِ حَتَّى يُوَوَّلَ إِلَى الْإِيجابِ إِذَا

(١) انظر المختضب ٢/٢٣٠.

(٢) في المخطوطة: (ما) من غير همز.

(٣) سورة الحج، الآية ٦٣.

(٤) الكتاب ١/٤٢٤. وقد مزج الفارسي تعليقاته بنص الكتاب.

(٥) في المخطوطة: (معنى) وما أثبتته من الكتاب وشرح السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ٢١١.

(٦) في المخطوطة: (توجب) وما أثبتته من الكتاب وشرح أبي سعيد.

(٧) الكتاب ١/٤٢٤.

نصبَتْ بَعْدَ الْفَاءِ.

قوله: وَيُغَيِّرُ الْمَعْنَى، مَعْنَى أَنَّكَ تَنْفِي الْحَدِيثَ فَتُوجِبُ الْإِثْبَانَ، أَيِ بَغْيِرِ النَّفْيِ الْمَعْنَى مَعْنَى نَفْيِكَ الْحَدِيثِ، فَمَعْنَى نَفْيِكَ الْحَدِيثِ بَدَلٌ مِنَ الْمَعْنَى وَالنَّفْيُ هُوَ الْمَغْيَرُ لِلْمَعْنَى، وَالْمَعْنَى مَفْعُولٌ بِهِ، وَفَائِدَةُ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ النَّفْيَ يُغَيِّرُ مَعْنَى الْكَلَامِ، فَيَصِيرُ الْمَنْفِيُّ مُوجِبًا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَا أَتَيْتَنِي قَطُّ فَتُحَدِّثُنِي إِلَّا بِالشَّرِّ، فَقَدْ نَفَيْتَ الْإِثْبَانَ فِي اللَّفْظِ وَأَوْجَبْتَهُ فِي الْمَعْنَى، لِأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّكَ تَأْتِيهِ فَتُحَدِّثُهُ بِالشَّرِّ^(١).

قال: وتقول: اثْنِي فَأُحَدِّثُكَ، فَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْأَمْرِ الْأَوَّلِ فِي شَيْءٍ^(٢). قال أبو علي: قوله: فَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْأَمْرِ الْأَوَّلِ فِي شَيْءٍ، أَيِ إِذَا قَالَ: اثْنِي فَأُحَدِّثُكَ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَيْكُنْ إِنْثَانُ فَحَدِّثْ، وَلَيْسَ هَذَا كَالْمَسَائِلِ الَّتِي قَدَّمَهَا فِي أَنَّ مَعْنَى النَّفْيِ قَدْ آلَ فِيهَا^(٣) إِلَى الْإِيجَابِ. قال في الإيجاب نحو: سَوَفَ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا، فَلَمْ يَحْتَاجُوا إِلَى (أَنْ) لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ، وَلَئِنْ تِلْكَ الْمَعَانِي لَا تَحْتَقُّ هَا هُنَا^(٤).

قال أبو علي: أَيِ الْمَعَانِي الَّتِي بِهَا النَّفْيُ، وَكَوْ كَانَتْ الْفَاءُ وَالْوَاوُ وَأَوْ يَنْصِبْنَ لِأَدْخَلَتْ عَلَيْهَا الْفَاءُ وَالْوَاوُ لِلْعَطْفِ، وَلَكِنَّهَا كَحَتَّى فِي الْإِضْمَارِ وَالْبَدَلِ^(٥).

قال أبو علي: الْفَاءُ وَالْوَاوُ، وَ أَوْ حُرُوفُ عَطْفٍ، وَالْفِعْلُ يَنْتَصِبُ بَعْدَهُنَّ عَلَى إِضْمَارِ (أَنْ)، كَمَا أَنَّ مَا بَعْدَ (حَتَّى) فِي الْغَايَةِ، وَاللَّامُ فِي

(١) انظر الأصول ٢/١٨٠، شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ص ٢١٤.

(٢) الكتاب ٤٢٤/١.

(٣) في المخطوطة: (ألى).

(٤) الكتاب ٤٢٤/١ باختصار.

(٥) الكتاب ٤٢٤/١.

النفي^(١) موضع إضمار (أَنْ)، وهذه الحروف العاطفة أبدال من (أَنْ)، كما أن (حتى) واللام بدلان من (أَنْ)، ألا ترى أن (أَنْ) لا تظهر معهن كما لا تظهر معها، لا تقول: مَا تَأْتِينِي فَأَنْ تُحَدِّثْنِي، كما تقول: مَا كَانَ زَيْدٌ لَأَنْ يَفْعَلَ إِذَا أَرَادَ لِيَفْعَلَ، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ الْعَاطِفَةَ هِيَ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ كَمَا أَنَّ (أَنْ وَلَنْ) نَاصِبَانِ لَهُ، قِيلَ لَهُ: لَوْ كُنْ مُثْلَهَا لِلزَّمِ أَنْ تَدْخُلَ حُرُوفُ الْعَطْفِ عَلَيْهِنَ، كَمَا يَدْخُلَانِ عَلَى (أَنْ وَلَنْ)، فَيَقُولُ: مَا تَأْتِينِي فَتُحَدِّثْنِي وَتَشْتُمْنِي، كما تقول: يُعْجِبُنِي أَنْ تَقُومَ وَأَنْ تَجْلِسَ، وَلَنْ يَقُومَ وَلَنْ يَذْهَبَ [٧٥/أ] وامتناع دُخُولِ حَرْفِ الْعَطْفِ عَلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ إِذَا انْتَصَبَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا دَكِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ، إِذْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَدَخَلَتْ^(٢) حُرُوفُ الْعَطْفِ عَلَيْهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَأُو فِي الْقَسَمِ لَمَّا لَمْ تَكُنْ حَرْفَ عَطْفٍ، وَكَانَتْ بَدَلًا مِنَ الْبَاءِ الْجَارَةِ، دَخَلَتْ حُرُوفُ الْعَطْفِ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: وَاللَّهِ لَأَكْرِمَنَّكَ، وَاللَّهِ لَأُعْطِيَنَّكَ، وَكَذَلِكَ (ثُمَّ) وَسَائِرُ حُرُوفِ الْعَطْفِ لَا تَمْتَنِعُ مِنَ الدُّخُولِ عَلَى وَأُو الْقَسَمِ وَكَوْ كَانَتْ الْفَاءُ وَالْوَأُو الَّتِي يَنْتَصِبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا غَيْرَ الْعَاطِفَةِ لَدَخَلَهَا حُرُوفُ الْعَطْفِ كَمَا دَخَلَتْ عَلَى وَأُو الْقَسَمِ لَمَّا لَمْ تَكُنْ حَرْفَ عَطْفٍ، وَحُكِيَ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو الْجَرَمِيَّ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْفَاءَ وَسَائِرَ حُرُوفِ الْعَطْفِ هِيَ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ (أَنْ)، وَهَذَا الْقَوْلُ يَقْسُدُ بِهَذِهِ الْحُجَجِ الَّتِي قَدَّمْنَا هُنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣).

(١) يعني لام الجمع.

(٢) في المخطوطة: (الدخل).

(٣) قال في المقتضب ٧٠٦/٢: "واعلم أن هاهنا حرفًا تنتصب بعدها الأفعال وليست الناصبة، وإنما (أَنْ) بعدها مضمرة، فالفعل منتصب بـ(أَنْ) وهذه الحروف عوض منها ودالة عليها، فمن هذه الحروف: الفاء، والواو، وأو، وحتى، واللام المكسورة"، وانظر المقتضب أيضًا.

هذا بابُ الوكو^(١):

قال: وَإِنْ شِئْتَ جَزَمْتَ عَلَى النَّهْيِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ^(٢)، إِذَا
أَرَدْتَ أَنْ تَنْهَاهُ عَنِ الثَّانِي كَمَا تَنْهَاهُ عَنِ الْأَوَّلِ، قَالَ جَرِيرٌ^(٣):
وَلَا تَشْتُمِ الْمَوَكِّيَ وَتَبْلُغْ أَذَاتَهُ
قال أبو علي: نَهَا عَنْ الشَّتْمِ وَيُلَوِّغُ الْأَذَى مَعًا.
وَأَنشُدْ^(٤):

. . . . قَلَمٌ أَفْخَرَ بِذَلِكَ وَأَجْزَعًا
أَي: أَجْمَعَ بَيْنَهُمَا وَلَوْ كَانَ (أَجْزَعُ) عَلَى حِيَالِهِ لَكَانَ (وَأَجْزَعُ).

(١) الكتاب ٤٢٤/١.

(٢) الكتاب ٤٢٥/١، وما بعده من تعليقات أبي علي نفسه.

(٣) هذا شطر بيت من الطويل، أنشده سيبويه وهو بتمامه في ملحقات ديوان جرير / ١٠٣٦:

وَلَا تَشْتُمِ الْمَوَكِّيَ وَتَبْلُغْ أَذَاتَهُ فَيُؤَاكِلُ إِنْ تَفَعَّلَ تُسَفُّهُ وَتَجْهَلُ

وفيه شاهد على جزم (تبلغ) لدخوله في النهي على معنى: لا تشتمه ولا تبلغ أذاته، انظر
الكتاب وهامشه ٤٢٥/١، شرح السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ٢١٥، وأنشد النحاس البيت
دون نسبة وقال: "حجة لجزم (تبلغ) لأنه عطفه على (لا تشتم) ولو جعله جواباً لنصبه"
شرح أبيات سيبويه/ ٢٧٨، الفصل ١٣١، شرح المفصل ٣٤/٧، الرد على النحاة/ ١٢٧،
شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٣٤/٢، ١٨٨، وفيه نسب البيت لجهد بن معاوية
العلكي، قال: ويقال: هو للخطيم بن الملاص، انظر اللسان (أذى) ٢٨/١٨.

(٤) هذا بعض عجز بيت من الطويل أنشده سيبويه ونسبه لجرير بن الصمة وهو:

قَتَلْتُ بِمَعْدِ اللَّهِ خَيْرَ لِدَاكِهِ ذُؤَابًا، قَلَمٌ أَفْخَرَ بِذَلِكَ وَأَجْزَعًا

والشاهد فيه نصب (أجزعاً) بإضمار (أن)، أي لم أجمع الفخر والفخر والجزع، انظر الكتاب
٤٢٥/١، الكامل ٤٤/٤، وشرح السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ٢١٥، ٢١٧، ويروى البيت
هكلاً في بعض المصادر:

قَتَلْنَا بِمَعْدِ اللَّهِ خَيْرَ لِدَاكِهِ ذُؤَابَ بَنِ أَسْمَاءَ بْنِ زَيْدٍ بْنِ قَارِبٍ

انظر الشعر والشعراء ٧٥٦/٢، والأصمعيات ١١١ (شاكراً) وفيها (قتلت) مكان =

قال: وتقول: لا يسعني شيءٌ ويعجز عنك^(١).

قال أبو علي: معنى ذلك لا يجتمع ألا يسعني شيءٌ ويعجز عنك^(٢).

قال: ومن النصيب في هذا الباب قوله عز وجل «ولمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ»^(٣) وقد قرأها بعضهم «ويعلم الصَّابِرِينَ»^(٤).

قال أبو علي: من نصّب "ويعلم الصَّابِرِينَ" فالمعنى: أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولمَّا يجتمع العلم بالمجاهدين والعلم بالصَّابِرِينَ فتقدير الكلام جملة واحدة، ومن جزم فالتقدير جملتان^(٥).

قال: وقال تعالى: «يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»^(٦) فالرفع على وجهين: فأحدهما: أن يشرك الآخر الأول، أي يدخل كله في التمني.

— (قتلتنا) هنا، ويشل رواية سيبويه وراه القرطبي، انظر الرد على النعاة ١٢٩/، انظر أيضًا أمالي ابن الشجري ٣٧٣/١، وفي الأغاني ٣٤٧٧/١ جاء البيت عقب بيتين لدريد بن الصمة يشل رواية الشعر والشعراء، لكنه روى عن أبي عبيدة أبياتا ثلاثة أخرى لدريد ومنها قوله:

فَقَتَلْنَا بِعَدِ اللَّهِ خَيْرَ لِمَاتِهِ وَخَيْرَ شَبَابِ النَّاسِ لَوْ ضَمُّ أَجْمَعَا

(١) الكتاب ٤٢٥/١

(٢) انظر الإيضاح المصنعي ٣٢٣-

(٣) سورة آل عمران، الآية ١٤٢-

(٤) الكتاب ٤٢٦/١، وانظر المقتضب ٢٧/٢، الأصول ١٥٥/٢-

(٥) عذابن خالويه قراءة الجزم شاذة، انظر الشواذ ٧٢/، وقراءة الكسر رويت عن الحسن، انظر

إتحاف فضلاء البشر ١٧٩-

(٦) سورة الأنعام، الآية ٢٧-

والآخر: على قولك: دَعْنِي وَلَا أَعُوذُ، أَيِ فَإِنِّي مَعْنٍ لَا يَعُوذُ فَإِنَّمَا يَسْأَلُ التُّرْكَ، وَقَدْ أُوجِبَ عَلَى نَفْسِهِ الْأَعُوذَةَ لَهُ الْبَيْتَةُ تَرِكَ أَوْ لَمْ يَتْرَكَ، وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَسْأَلَ أَنْ^(١) يَجْتَمِعَ لَهُ التُّرْكَ وَالْأَعُوذُ وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ فَإِنَّهُ كَانَ يَنْصِبُ هَذِهِ الْآيَةَ^(٢).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: الرَّفْعُ عِنْدِي فِي "تَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ"^(٣) عَلَى قَوْلِكَ: دَعْنِي وَلَا أَعُوذُ، كَأَنَّهُ أَقْوَى مِنْهُ فِي الرَّجْعِ الْأَوَّلِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ [ب/٧٥] إِنَّمَا يَتَمَنُّونَ الرَّدَّ، وَقَدْ صَدَّقُوا بِآيَاتِ اللَّهِ، وَالْإِيمَانُ بِهِ لَمَّا ظَهَرَ لَهُمْ مِنْ أَعْلَامِ الْقِيَامَةِ، وَالْآيَاتُ الَّتِي تَرْتَفِعُ مَعَهَا الشُّبُهَةُ، فَهُمْ يَتَمَنُّونَ الرَّدَّ وَيَجْرُونَ^(٤) أَنَّهُمْ لَا يُكْذِبُونَ الْبَيْتَةَ، وَلَيْسَ يَتَمَنُّونَ أَنْ يَعْرِفُوا الْآيَاتِ وَأَنْ لَا يُكْذِبُوا، إِنَّمَا يَتَمَنُّونَ الرَّدَّ وَالرُّجُوعَ فَقَطْ.

وَمَنْ نَصَبَ قَالَتُ نَصَبٌ فِي الْمَعْنَى كَالرَّفْعِ فِي الرَّجْعِ الْأَوَّلِ، وَالَّذِي وَقَفَ بَيْنَهُمَا أَنْ الثَّانِي الْمَنْصُوبُ دَاخِلٌ فِي التَّمْنَى كَمَا كَانَ الْمَرْفُوعُ فِي الرَّجْعِ الْأَوَّلِ الَّذِي قَدَّمَهُ سَبَبُوهُ دَاخِلًا فِيهِ، وَهُوَ فِي التَّمْثِيلِ يَالَيْتَنَّا يَكُونُ لَنَا رَدٌّ وَامْتِنَاعٌ مِنَ التَّكْذِيبِ وَكَوْنٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَهَذَا مُوَافِقٌ لِلرَّجْعِ الْأَوَّلِ مِنْ وَجْهِ الرَّفْعِ فِي الْمَعْنَى، مُخَالَفٌ لَهُ فِي اللَّفْظِ، لِأَنَّكَ إِذَا نَصَبْتَهُ فَالْكَلَامُ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ، وَإِذَا رَفَعْتَهُ لَمْ يَكُنِ الْكَلَامُ بِجُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ^(٥).

(١) فِي الْمَخْطُوطَةِ: (أَوْ) وَالَّذِي أَثْبَتَهُ مِنَ الْكِتَابِ وَشَرَحَ السِّيَرَانِي لِلْكِتَابِ.

(٢) الْكِتَابُ ٤٢٩/١.

(٣) قَرَأَهَا رَفْعًا ابْنُ كَثِيرٍ، وَنَافِعٌ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَالْكَسَائِيُّ، وَعَاصِمٌ فِي رَاوِيَةِ أَبِي يَكْرِ، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ، وَحُمَازَةُ، وَعَاصِمٌ فِي رَاوِيَةِ حَفْصِ نَصَبًا. انْظُرِ السَّبْعَةَ فِي الْقُرْآنِ ٢٥٥/، وَانْظُرِ الْأَصُولَ ١٨٤/٢ - ١٨٥.

(٤) هَكَذَا فِي الْمَخْطُوطَةِ.

(٥) انْظُرِ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ ٣٤٨/١ - ٣٤٩، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: "وَكَانَ عَيْسَى بْنُ عَمْرِو يَقْرَأُ: =

قال أبو علي: المعنى في البيت (١):

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلٍ
وتقدير الكلام (٢) غَضَبُ صَاحِبِي، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه
مقامه، لَأَنَّ الْغَضَبَ لَا يُقَالُ، فَإِذَا رَفَعْتَ (يَغْضَبُ) كَانَ مَعْطُوفًا عَلَى
(لَيْسَ) الَّذِي فِي الصَّلَاةِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي يَغْضَبُ مِنْهُ
صَاحِبِي بِقَوْلٍ.

— ولا تكتب بآيات رُبْنَا ونكُرُ... بالرفع، وجعلهما تثنين معطوفين على (رُبْنَا)...
وكان أبو عمرو بن العلاء يقرأهما أيضًا بالرفع على غير مذهب عيسى بن عمر، ولكن
على الاستئناف على تأويل: ونحن لا تكتب بآيات رُبْنَا، ونكُرُ من المؤمنين إن رُدُّنا،
والفعلان الآخران خبران غير متعنتين، من أجلهما كلِّبهم، ولم يكن يرى التمني خيراً،
ورفعهما في مذهب أبي عمرو على الوجه الآخر من وجهي الرفع الذي قال سيهويه، والآخر
على قوله: (دعني ولا أعود)، أي فإني عن لا يعود. "انظر شرح السورافي للكتاب،
ج ٣، ق ٢١٧.

(١) البيت من الطويل، ونسبه في الكتاب ٤٢٦/١ إلى كعب القنوي، وفيه شاهد وهو نصب
(ويغضب) حملاً على معنى (ولأن يغضب)، وقال أبو العباس المبرد: "الرفع الوجه، لأن
(يغضب) في صلة الذي، لأن معناه الذي يغضب منه صاحبي. وكان سيهويه يقدم النصب
ويثني بالرفع، وليس القول عندي كما قال... "انظر المختضب ١٩/٢، وقد أنشده
الفارسي في شرح الأبيات المشككة الإعراب / ٤٦٤-٤٦٥، وفسره بما هو قريب من تفسيره
هنا. انظر البيت في الأصمعيات / ٧٦، النصف ٥٢/٣، شرح السورافي للكتاب، ج ٣، ق
٢١٦، وفي الحماسة البصرية ٤٥/٢ شك في نسبة البيت مع بيتين آخرين قسمها لملك بن
حريم الهمداني، وقال: وتروى لكعب بن سعد القنوي، انظر أيضاً حماسة البحتري ٢٦٥-
٢٧٠، والحماسة الشجرية / ٤٧٣، أمالي ابن الشجري ١٥٣/٢، ٢٠٤، شرح المفصل
٣٦-٣٥/٧، الخزانة ٥٦٩/٨-٥٧٦.

(٢) في المخطوطة: "والتقدير لكلام".

هذا باب أو:

قال: واعلم أن معنى ما انتصب بعد (أو) على (إلا أن) كما كان معنى ما انتصب بعد القاء على غير معنى التمثيل^(١).
قال أبو علي: قوله: على غير معنى التمثيل، يريد أن التمثيل ليكن لزوم إعطاء، والمعنى لا لزمك إلا أن تعطيني، فالمعنى على غير التمثيل، لأن في لا لزمك إلا أن تعطيني إندان بالملزمة إلا أن يعطيه، وفي ليكن لزوم أو إعطاء إعلام أن أحد الأمرين واقع لأبد منه، لكن لم ينص على الواقع منهما، فقد بان مخالفة التمثيل للمعنى^(٢).
قال: وتقول: الزمة أو يتحقق بحقق، وأضره أو يستقيم.
وقال زياد:

... كسرت كعوبها أو تستقيما

معناه إلا أن تستقيما، وإن شئت رفعت في الأمر على الابتداء لأنه لا سبيل إلى الإشراك^(٣).

(١) الكتاب ٤٢٧/١، وقد علق السيرافي على قوله: "والتمثيل ها هنا مثله"، بقوله: "إن هذا

تفسير لكلامه وقع في النسخ هكذا"، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ٢١٨.

(٢) انظر المقتضب ٢٨/٢، الأصول ١٥٤/٢، الإيضاح العضدي ٣٢٤.

(٣) الكتاب ٤٢٨/١، والبيت من الوافر وهو بتمامه:

وكنت إذا غمرت قنأ قورم كسرت كعوبها أو تستقيما

وفيه شاهد على نصب (تستقيم) على معنى (إلا أن تستقيم). انظر المقتضب ٢٩/٢.

الانحصار ق/١٩٤، أمالي ابن الشجري ٣١٩/٢، المغرب ٢٦٣/١، شرح أبيات سيبويه

للتحاس ٢٨١/، الإيضاح العضدي ٣١٥، شرح المفصل ١٥/٥، وروى ابن السيرافي

البيت مفرداً، ثم رواد ضمن أبيات ثلاثة في رثاء المغيرة بن حنناء غير منصوبة القافية،

انظر شرح أبيات سيبويه ١٦٩/١ (سلطاني)، شرح شواهد الإيضاح ٢٥٤/، وانظر البيت

في المقتصد ١٠٧٧/٢، شرح التصريح ٢٢٧/٢، المعنى ٣٨٥/٤ ==

قال أبو علي: في الغلط^(١) إن سيويه أرادَ بقوله: لا سبيلَ إلى الإِشراكِ أَنْ (يستقيم) لا يجوز أن يعطفَ على (كسرتُ) لأنَّ (يستقيم) مضارع، و (كسرتُ) ماضٍ، قال: وهذا غلطٌ، لأنَّ العطفَ في هذا الموضعَ حسنٌ، لأنَّ ما بعدَ إذا وإنَّ كَانَ في لفظِ الماضي فمعناه معنى المضارع يحسنُ عطفُ المضارعِ عليه إذْ كَانَ المَعطوفُ عليه بمعنى المُستقبلِ، كما حَسَنَ عطفُ الماضي على المُستقبلِ إذْ كَانَ في معنى الماضي، وذلكَ قوله عزَّ وجلَّ «وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزَرْكَ»^(٢) بعدَ قوله [٧٦/أ: ١] «أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ»^(٣).

قال أبو علي: وهذا الاعتراضُ الَّذي حكيناهُ شبيهٌ بالمغالطةِ لأنَّهُ لم يقل^(٤) إنَّ الإِشراكَ لا يجوزُ في (أو يستقيما)، إنما قال: لا يجوزُ الإِشراكَ في الأمرِ، وإِشراكُ المضارعِ في الأمرِ يستحيلُ بلا شكٍّ لأنَّكَ تعطفُ فيه مُعرباً على مَبنًى.

وقدْ ذَكَرْ فيما تقدَّم أنَّه لو جازَ ذلكَ لجازَ أن تقولَ: تُحدثني، يُريدُ الأمرَ، وَيَسْتَقِيمُ يُريدُ بهِ لَيْسَتْقِيمٌ، وقدْ كَتَبْنَا شَرَحَ ذَلِكَ في الفاءِ. "ولو لا

اللسان (غمز) ٢٥٦/٧. قال أبو سعيد عن هذا البيت: "يجوز الرفع في غير هذه القصيدة لأن (كسرتُ) في موضع رفع، لأنه جواب إذا، وجوابها بالفعل المستقبل رفع وجزم" انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ٢٢٠.

(١) يريد في الكتاب الذي ألفه المبرد وسماه (الغلط) أو مسائل الغلط التي ردَّ فيه على سيويه بعض المسائل، وهذا الكتاب مفقود حتى الآن، والذي بقي لنا منه ما نقله ابن ولاد في الانتصار. انظر هذه المسألة في الانتصار ق/ ١٩٤ - ١٩٥.

(٢) سورة الانشراح. الآية / ٧.

(٣) سورة الانشراح. الآية / ١.

(٤) الضمير يعود إلى سيويه.

رَجَالٌ^(١) أي لولا رجال^(٢)، ولو لا^(٣) مَسَا تَكَ لَفَعَلْتُ كَذَا، مِمَّا يَتَضَمَّنُهُ
الْبَيْتُ الثَّانِي^(٤)، وَقَدْ كُفَّ عَنْ خَبْرِهِ.
قَالَ: وَسَأَلْتُ الْحَلِيلَ عَنْ قَوْلِ الْأَعَشَى:
إِنْ تَرَكْتُمَا فَرَكُوبُ الْحِيلِ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعَشَرَ نَزَلِ^(٥).

(١) إشارة إلى قول الحصين بن حُمام المَرْيَ من الطويل، وقد أنشده سيبويه:
وَلَوْلَا رَجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعَزَّةٌ وَأَلَّ سَبِيحٌ أَوْ أَسْوَكٌ عُلِقَتْ
والشاهد فيه نصب (أَسْوَك) بإضمار أَنْ ليعطف على ما قبله من الأسماء. انظر الكتاب
٤٢٩/١، وقد أنشد الفارسي هذا البيت في شرح الأبيات المشككة الإعراب ٣٢٣/١،
(الطناحي) وقال: "لما عطف (أَسْوَك) على (أَلَّ سَبِيح) أضمر (أَنْ) ليعطف اسماً على اسم،
إذ لا يستقيم أن تعطف فعلاً على اسم". انظر البيت في المفصليات ٦٦/، المحتسب
٣٢٩/١، قال ابن النحاس: نصبه [أو أسوك] لأنه كره أن يحمله على (لولا)، وأهل
المدينة يرفعون مثل هذا، وهذا حجة لنصب "أو أسوك" كأنه أراد: أو أن أسوك" انظر شرح
أبيات سيبويه ٢٨٢/، وانظر أيضاً إعراب القرآن له ٩٣/٤، العيني ٤١١/٤، الحزانة
٣٢٤/٣.

(٢) أي لولا رجال أعزة، وأن أسوك لفعلت كذا (يريد ومسامتك).

(٣) في المخطوطة: (لو).

(٤) يشير إلى قول زهير:

بَمَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُنْزَكًا مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَانِيًا

انظر الكتاب ٤٢٩/١، شرح السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ٢٢٠.

(٥) البيت من البسيط، والشاهد فيه رفع (تنزلون) حملاً على معنى إن تركبوا، انظر الكتاب
وهامشه ٤٢٩/١، وقد روى سيبويه فيه قول الحليل على تقدير أو تركبون أو تنزلون،
كما ذكر عن يونس أنه يرفعه على الابتداء كأنه قال: أو أنتم نازلون، وقرر أن قول يونس
أسهل، ورأى السيرافي أن هناك قولاً أسهل من القولين السابقين وهو أن يقدر في موضع
(إن تركبوا): (إذا تركبون) لأن (إن) و(إذا) يجازى بهما وهما متقاربان في المعنى...
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ٢٢٠، المحتسب ١٩٥/١ مع الهوامع ٦٠/٢،
الدرر ٧٦/٢. انظر شرح أبيات المغني ٩٦٥/٢، ٩٦٨، الحزانة ٦١٢/٣-٦١٣، والبيت
في ديوانه ١٣٥، وهو آخر بيت في قصيدته المعلقة وروايته:

قال أبو علي: جعل الخبر كأنه وقع موقع الاستفهام، فكأنه قال: أتركبون أو تنزلون؟ وإنما جاز أن ينوي بالجزاء الاستفهام، لأنه غير واجب، كما أن الجزاء غير واجب، وأن الاستفهام قد يجاب كما يجاب الشرط.

قال: وأما يونس فقال: أرفعه على الابتداء كأنه: أو أنتم تنزلون وقول يونس أسهل^(١).

قال أبو الحسن: إنما كان قوله أسهل، لأن الجزاء لا يقع موقع الاستفهام وإنما تقع حروف الاستفهام مواقع حروف الجزاء، فيجأزي بها، نحو: (أين) في قوله:

أَيْنَ تَسْلُكُ بَنَى الْعِدَاءُ تَجِدُنَا^(٢).
وَحُرُوفُ الْجَزَاءِ لَا يُسْتَفْهَمُ بِهَا.
قال: والإشراك على هذا التوهيم^(٣) بعيد.
أي على وضع الجزاء موضع الاستفهام، كبعده، (ولا سابق شيئاً)^(٤) ألا

قالوا الركوب؟ فقلنا تلك عادتنا أو تنزلون فإنما معشر نزل

(١) الكتاب ٤٢٩/١ باختصار.

(٢) هذا صدر بيت من الخليفة نسبة سيهويه لابن همام السلولي واسمه عبدالله وهو في الكتاب

٤٣٧/١ بتمامه:

أَيْنَ تَضْرِبُ بَنَى الْعِدَاءُ تَجِدُنَا نَصْرُفُ الْعَيْسَ تَخَوْفَا لِلثَّلَاحِي

فاستعمل (أين) في الجزاء وجزم بها الفعل لأنها جاءت في معنى (إن) الشرطية. ورواية السيرافي (تضرب) مكان (تسلك) هنا عند الفارسي، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ٢٢٤، شرح أبيات سيهويه للنحاس ٧٨٥/، وقد أنشده المبرد في المقتضب ٤٨/٢ دون نسبة، وفي شرح المفصل ١٠٥/٤، ٤٥/٧ برواية (أين تصرف)، الأشموني ١٠/٤.

(٣) في المخطوطة: (لترهم).

(٤) إشارة إلى قول زهير من الطويل:

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جاثياً

تَرَى أَنْ لَوْ كَانََ هَذَا هَكَذَا لَكَانَ فِي الْفَاءِ وَالْوَاوِ (١).

أَي لَكَانَ النُّصْبُ فِي الْفَاءِ وَالْوَاوِ بَعْدَ الْإِيجَابِ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّكَ تَكَلَّمْتَ بِالِاسْمِ قَبْلَهُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ فِي (هُوَ يَأْتِينَا) (٢)، هُوَ يَكُونُ مِنْهُ إِيْتَانٌ فَحَدِيثٌ، فَكَانَتْ تَنْصِبُ بَعْدَ الْإِيجَابِ كَمَا تَنْصِبُ بَعْدَ التَّنْفِي وَإِنَّمَا قُدِّرَ هَذَا التَّقْدِيرُ فِي التَّنْفِي دُونَ الْإِيجَابِ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ فَلَا يَجِبُ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

قَالَ: وَإِنَّمَا تَوَهَّمُ هَذَا فِيمَا خَالَفَ مَعْنَاهُ التَّمثِيلَ، يَعْنِي مِثْلَ قَوْلِكَ: لَا تَأْتِيهِ فَيَشْتَمُكَ (٣).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: هَذَا مِثَالٌ لِمَا خَالَفَ الْمَعْنَى مِنْهُ التَّمثِيلُ (٤).



والعطف هنا على التوهم، كأنه توهم أنه قال: همدك، فعطف (سابق) عليه وهو يعيد ومثله بيت الأعشى قالعطف فيه على توهم (أتركون) لعطف عليه (أو تنزلون) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٣، ق ٢٢٠، وقد أشد سبويه هذا البيت في مواضع كثيرة، انظر الكتاب ٨٣/١، ١٥٤، ٢٩٠، ٤١٨، ٤٢٩، ٥٤٢، ٢٧٨/٢، وإنثار البيت في الجمل ٩٦/، والخصائص ٣٥٣/٧، ٤٢١، ومصادر أخرى لهذا البيت في م مع شواهد العربية ٤٢١/١، وسيره ذكره بعد قليل مع مزيد من الإيضاح.

(١) الكتاب ٤٢٩/١.

(٢) الإشراف في قوله: (هو يأتينا ويحدثنا)، أو (هو يأتيك فيحدثك) على توهم: يكون منه إتيان فحديث، وإفقا يكون التوهم فيما خالف معناه التمثيل للضرورة نحو (لا تأتبه فَيَشْتَمُكَ) على (لا يكون منه، إتيان فشتيمة) والمعنى على غير ذلك، انظر الكتاب ٤٢٩/١، ٤٣٠، وشرح السيرافي للكتاب، ج٣، ق ٢٢٠.

(٣) الكتاب ٤٢٩/١ باختصار.

(٤) قوله: (لا تأتبه فَيَشْتَمُكَ) تمثله على: لا يكون منك إتيان فشتيمة، والمعنى على غيره.

انظر قبله وفي ٤٣٠/١.

هذا بابُ إشراكِ الفعلِ في أنْ،

وانتِطاعِ الآخرِ مِنَ الأولِ^(١) :

قال: يُريدُ أنْ يحْكِمَهُ فَيُعْجِمَهُ^(٢).

قال أبو علي: هذا لا يكونُ إلّا على الانتِطاعِ، لأنَّ هاتَيْنِ الإرادَتَيْنِ مُحالٌ أنْ تَجْتَمِعَا^(٣).

قال: وتقولُ: واللّه ما أَعْدُو^(٤) أنْ جالستُكَ، أي إنْ كُنْتُ فَعَلْتُ

(١) الكتاب ٤٣٠/١، وفيه: (هذا باب اشتراك الفعل . . .).

(٢) هذا بيت من الرجز، وقد نسبته سيهويه لرؤبة وليس في ديوانه، وروايته في الكتاب ٤٣٠/١.

يُريدُ أنْ يُعْزِمَهُ فَيُعْجِمَهُ

أي فإذا هو يعجمه، فرفع (فيعجمه) ولا يجوز نصبه للفساد المعنى. قال الأعلام: وهذا البيت يروى للحطيئة، وقيل:

وَالشُّعْرُ لَا يَسْطِيعُهُ مَنْ يَظْلِمُهُ

انظر الكتاب وهامشه ٤٣٠/١، وقد أنشد الفارسي هذا البيت ضمن أبيات في المسائل المتنوعة / ١٦١ دون نسبة وهي:

الشُّعْرُ صَعْبٌ وَطَوِيلٌ سَلَمَةٌ

إِذَا ارْتَقَى فِيهِ الَّذِي لَا يَمْلِكُهُ

زَلَّتْ بِهِ إِلَى الْخَضِيضِ قَلَمَةٌ

يُريدُ أنْ يُعْزِمَهُ فَيُعْجِمَهُ

انظر مغني اللبيب / ٢٣٢، الدرر ١٧١/٢، شرح شواهد المغني / ٤٧٥، انظر الأبيات في

ديوان الحطيئة / ٢٩١، وهي ضمن أخباره في الأغاني ١٩٦/٢ (دار الكتب).

(٣) أي محال أن تجتمع إرادة الإحكام، وإرادة الإيهام معاً في آن واحد.

(٤) في المخطوطة: (أعود).

ذلك، أي مُحالًا مَا أَجَاوَزَ^(١) مُجَالَسَتَكَ فِيمَا مَضَى^(٢).
قال أبو علي: يَقُولُ مَا أَعْدُو^(٣) فِي حَالِي هَذِهِ مُجَالَسَتَكَ [٧٦/ب]
فِيمَا مَضَى كَأَنَّكَ جَالَسْتَهُ، ثُمَّ أَحْزَرَ أَنَّهُ لَمْ يُجَالِسْ غَيْرَهُ.
قال: وَمَا جَاءَ مُنْقَطِعًا قَوْلَ الشَّاعِرِ:
عَلَى الْحُكْمِ الْمَاتِي يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَلَّا يَجُوزَ وَيَقْصِدُ^(٤)
قال أبو علي: الإِشْرَاكُ هَاهُنَا بَعِيدٌ كَبُعْدِهِ فِي "يُرِيدُ أَنْ يَحْكُمَهُ
فَيُعْجِمَهُ"^(٥)، لِأَنَّهُ لَيْسَ يُرِيدُ أَلَّا يَجُوزَ وَلَا يَقْصِدُ، لَوْ وَصَفَهُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ
لَوْصَفَهُ بِالتَّرْتِثِ وَالْبَلَادَةِ، كَقَوْلِهِمْ: مَا يُحِلِّي وَمَا يُمِرُّ^(٦). وَإِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ لَا
يَجُوزَ، وَلَكِنَّهُ يَقْصِدُ وَيُعِدُّ.
قال: فَالْإِبْتِدَاءُ فِي هَذَا أَسْبَقُ وَأَعْرَفُ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ^(٧).
أَي لَأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ الَّتِي فِي مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ.

-
- (١) فِي الْمَخْطُوطَةِ: (أَجَاوَزَ).
(٢) الْكِتَابُ ٤٣٩/١.
(٣) فِي الْمَخْطُوطَةِ: (مَا أَعْدُو).
(٤) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَتَسَبُّ فِي الْكِتَابِ ٤٣٩/١ لَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أُمِّ الْحَكَمِ وَقِيلَ غَيْرُهُ،
وَالشَّاعِدُ فِيهِ رُفْعٌ (يَقْصِدُ) وَقَطْعُهُ، لِأَنَّ الْمَعْنَى: (وَيَنْهَي لِي أَنْ يَقْصِدَ) وَمَنْ أَجَلَ ذَلِكَ
تَضَمَّنَ مَعْنَى الْأَمْرِ، وَلَمْ يُحْمَلْ عَلَى (أَنْ). انْظُرْ شَرْحَ السِّيْرَانِي، ج ٣، ق ٢٢٣. قَالَ
النَّحَّاسُ وَقَدْ أَتَشَدُّ الْبَيْتَ: "كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَكِنَّهُ يَقْصِدُ"، انْظُرْ شَرْحَ أَبْيَاتِ سَبِيوَيْهِ ٢٨٣،
وَانْظُرِ الْمُحْتَسِبَ ١٤٩/١، ٢١/٢، وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ ٣٨/٧، ٣٩، خَزَانَةُ الْأَدَبِ ٦١٣/٣،
لِسَانَ الْعَرَبِ (قَصِدَ).
(٥) فِي الْمَخْطُوطَةِ: (فَيُعْجِزُهُ)، وَقَدْ مَرَّ.
(٦) فِي تَهْذِيبِ الْلُغَةِ ١٩٧/١٥ (مَرَّ) قَوْلُهُ: "يُقَالُ: شَتَمَنِي فَلَانُ فَمَا أَمَرَّتْ وَمَا أَحْلَيْتْ، أَيِ:
مَاتَتْ مَرَّةً وَلَا حُلُوفٌ".
(٧) الْكِتَابُ ٤٣٩/١.

هذا بابُ الجزاء^(١):

قال: ومِمَّا يُجَازَى بِهِ مِنَ الظُّرُوفِ: أَيُّ حِينٍ^(٢).

قال أبو علي: (أَيُّ) اسْمٌ مِمَّا تُضَيِّفُهُ إِلَيْهِ إِنْ ظَرَفًا فَظَرَفٌ، وَإِنْ اسْمًا فَاسْمٌ.

قال: وَإِنَّمَا مَنَعَ (حَيْثُ) أَنْ يُجَازَى بِهَا أَنَّكَ تَقُولُ^(٣).

قال أبو علي: (حَيْثُ) ظَرَفٌ مِنَ الْمَكَانِ شَيْءٌ (بِحَيْنٍ) مِنْ ظَرَفِ الزَّمَانِ فَأَضَيَّفَ إِلَى الْجُمْلَةِ كَمَا أَضَيَّفَ (حَيْنٌ)^(٤).

(وَإِذَا) ظَرَفٌ مِنَ الزَّمَانِ، يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ "حَيْثُ" وَإِذَا" أَضَيَّفَ إِلَى الْجُمْلَةِ صَارَ مَوْضِعُ الْجُمْلَةِ جَرًّا بِالإِضَافَةِ فَإِذَا وَقَعَ الْفِعْلُ بَعْدَهُمَا وَقَعَ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَجْرُورٍ، وَالْفِعْلُ مَتَى وَقَعَ مَوْضِعُ اسْمٍ لَمْ يَجْزَ فِيهِ إِلَّا الرَّقْعُ.

فلو جُوزِي بِحَيْثُ وَإِذَا، وَلَمْ يَضْمَ إِلَيْهِمَا (مَا) لَمْ تَجْزُ الْمَجَازَاةُ بِهِمَا لِأَنَّكَ إِذَا جَازَيْتَ جَزَمْتَ، وَهَذَا مَوْضِعٌ لَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ إِلَّا مُرْتَفِعًا، لَوْ قَوَّعِهِ مَوْضِعَ الْاسْمِ، فَلَمَّا امْتَنَعَتِ الْمَجَازَاةُ بِهِمَا لَمْ ذَكَرْنَا، ضَمُّ

(١) الكتاب ٤٣١/١.

(٢) الكتاب ٤٣١/١ - ٤٣٢.

(٣) الكتاب ٤٣٢/١، وقام عبارته: (أَنَّكَ تَقُولُ: حَيْثُ تَكُونُ أَكُونُ).

(٤) يقول أبو سعيد: "وَأَمَّا دَخَلَ (مَا) عَلَى (حَيْثُ) لِلْمَجَازَاةِ فَلَاَنَّ (حَيْثُ) اسْمُ الْمَكَانِ، وَكَانَ يَلْزِمُهَا الْإِضْطِحَاقُ قَبْلَ الْمَجَازَاةِ بِهَا، كَقَوْلِكَ: أَقَمْتُ حَيْثُ زَيْدٌ مَقِيمٌ، وَحَيْثُ زَيْدٌ مَقِيمٌ أَقِيمٌ، ... فَلَمَّا أَرَادُوا الْمَجَازَاةَ بِهَا لَزِمَهُمْ إِيْهَامُهَا وَإِسْقَاطُ مَا يَوْضَحُهَا وَالزَّمُوهَا (مَا) كَمَا أَلْزَمُوا (مَا) إِثْمًا، وَكَأَنَّمَا، وَرِثْمًا، وَجَعَلُوا لَزُومَهَا (مَا) دَلَالَةً عَلَى إِيْطَالِ مَذْهَبِهَا الْأَوَّلِ، وَجَعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ (أَيْنَ) فِي الْمَجَازَاةِ، وَلَمْ تَنْزَلْ عَنْ مَعْنَاهَا الْأَوَّلِ، وَقَصِدَ الْمَكَانَ بِهَا كَزَوَالِ إِذْ عَنْ مَعْنَاهَا الْأَوَّلِ"، شرح السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ٢٢٧.

إِلَيْهِمَا^(١) (ما) الكافّة فممنعتهما الإضافة، كَمَا أَنَّكَ ضَمَمْتَهَا إِلَى سَائِرِ
الْحُرُوفِ، وَالْأَسْمَاءِ الْجَارَةِ فَكَفَفْتَهَا^(٢) عَنِ الْإِضَافَةِ كَقَوْلِهِ: (بَعْدَ مَا أَفْتَانُ
رَأْسِكَ^(٣))، وَكَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٤)؛ وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَأَنَا لَمَّا تَضَرَّبُ الْكَشَشُ^(٥)

قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُ النُّحَوِيِّينَ: يُجَازَى بِكُلِّ شَيْءٍ يُسْتَفْهَمُ بِهِ، فَلَا
يُسْتَقِيمُ، مِنْ قَبْلِ أَنَّكَ تُجَازِي بِإِنْ وَبِحَيْثُمَا وَإِذْ مَا^(٦).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: يُرِيدُ قَوْلُ النُّحَوِيِّينَ لَا يُجَازَى إِلَّا بِمَا يُسْتَفْهَمُ بِهِ لَا
يُسْتَقِيمُ.

(١) في المخطوطة: (إليها).

(٢) في المخطوطة: (كففتها).

(٣) إشارة إلى قول المرار الأسدي من الكامل:

أَمَلَاةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْتَانُ رَأْسِكَ كَالْفَقَامِ الْمُخْلِصِ

وقد مرّ، انظر التعليقة ١١/١ - ١٢.

(٤) سقط المثال، ولعله سهو من الناسخ، ولعله أراد قول الله عز وجل: >. أَلَمْ نَأْتِ الْهَيْكَمَ إِلَهُ

وَاحِدٍ < (الكشف/ ١١١، الأنبياء/ ١٠٨، فصلت/ ٦)، أو قوله عز وجل: > رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ
كَفَرُوا... < (الحجر/ ٢)، حيث جاءت (ما) في الآيتين كافة لأنَّ رُوبَ عَنْ الْعَمَلِ.

(٥) هذا جزء من صدر بيت من الطويل أنشده سيهويه لأبي حنيفة التميمي وهو قوله:

وَأَنَا لَمَّا يَضْرِبُ الْكَشَشُ ضَرْبَهُ عَلَى رَأْسِهِ تَلْقَى اللِّسَانَ مِنَ الْقَمَرِ

الكتاب ٤٧٧/١، والشاهد فيه قوله (لَمَّا)، ومعناه (لَمَّا) وهي (مِنْ) زِيدَتْ إِلَيْهَا (ما)
وَجَعَلَتْ مَعَهَا عَلَى مَعْنَى (رَبَّمَا). انظر البيت في موضع آخر من التعليقة، ق ٢٨٣، وانظر

البيت في: المختضب ١٧٤/٤، وقد أنشده الفارسي في المسائل البغداديات/ ٢٨٧، كما
أنشده في شرح الأبيات المشككة الإعراب/ ٣٩٢/١ (الطناعي)، انظر أمالي ابن الشجري

٢/٤٢٢، الأزهية/ ٩١، مغني اللبيب/ ٤٠٩، ٤٢٤، خزانة الأدب، ٢٨٢/٤، جمع
الهرامح ٣٥/٢، ٣٨، الدرر ٣٥/٢، ٤١.

(٦) الكتاب ٤٣٣/١.

قال أبو إسحاق: وأبو العباس ردّ على سبويه هذا، وَوَهُم عَلَيْهِ فِيمَا أَرَادَ بِهِ^(١).

قال: لَيْسَ الْفِعْلُ فِي الْجَزَاءِ بِصِلَةٍ لِمَا قَبْلَهُ، كَمَا لَيْسَ فِي الاسْتِفْهَامِ بِصِلَةٍ لِمَا قَبْلَهُ^(٢).

قال أبو علي: الدّكيلُ على أَنَّ الْفِعْلَ فِي كِلَا الْمَوْضِعَيْنِ لَيْسَ بِصِلَةٍ لِمَا قَبْلَهُ لِأَنَّكَ تَقُولُ: مَنْ يَقْدُمُ، وَمَا يَأْتِينِي، فَيَكُونُ الْكَلَامُ فِي كِلَا الْمَوْضِعَيْنِ تَامًا مُسْتَعْنَى عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَا صِلَتَيْنِ [٧٧/أ] لِمَا قَبْلَهُمَا لَمْ يَتِمَّ الْكَلَامُ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَنْ يَقُومُ، فَجَعَلْتَ (مَنْ) (كَالِدِي) لَمْ يَتِمَّ الْكَلَامُ، فَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ فِي الْمَجَازَةِ صِلَةً لِمَا قَبْلَهُ، لَمْ يَتِمَّ الْكَلَامُ فِي قَوْلِكَ: مَنْ يَأْتِينِي آتَهُ، كَمَا لَا يَتِمُّ فِي قَوْلِكَ: الَّذِي إِنْ يَأْتِينِي آتَهُ حَتَّى يَقُولَ مَنْ يَقُومُ حَسَنَ، أَوْ فِي الدَّارِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْفِعْلُ فِي الْمَجَازَةِ صِلَةً لِمَا قَبْلَهُ لَمْ يَتِمَّ الْكَلَامُ فِي قَوْلِكَ: مَنْ يَأْتِينِي آتَهُ، كَمَا لَا يَتِمُّ فِي قَوْلِكَ: الَّذِي يَأْتِينِي آتَهُ حَتَّى يَقُولَ حَسَنَ أَوْ مُتَطَلِّقٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ.

قال: وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ (مَهْمَا)^(٣) فَقَالَ: هِيَ (مَا) أَدْخَلْتَ عَلَيْهَا

(١) حكى السمرائي أن قومًا من النحويين قد عابوا ردّ سبويه على النحويين، وأن أولّ العابين هو أبو عمر الجرمي، الذي يقول هو ومن وافقه: لا يكون ما قال سبويه ردًا عليهم، لأنهم لم يقولوا: لا تكون المجازة إلا بما يُستفهم به، فليزعمهم هذا، وإنما قالوا: تكون المجازة بما يستفهم به، ولا يمنع هذا المجازة بغيره، ... وعابوا أيضًا ما حكى عنهم: يجازى بكل شيء يستفهم به، وليس بينهم خلاف أنه لا يجازى بألف الاستفهام وبهل، ... وقد فُتد السمرائي ذلك فالتصمسه في شرحه للكتاب، ج٣، ق ٢٢٧-٢٢٨.

(٢) الكتاب ٤٣٣/١ مع اختلاف وتصرف.

(٣) في المخطوطة: (مهمي).

(ما) لغوا بِمَنْزِلَةٍ (ما) مَعَ (مَتَى) إِذَا قُلْتَ: مَتَى مَا تَأْتِنِي آتِكَ^(١).
 قال أبو علي: لَمَّا اسْتَعْمِلَ (مَا) فِي الْجَزَاءِ كَمَا اسْتَعْمِلَ فِي الاسْتِفْهَامِ
 فُجُوزِي بِهِ، كَمَا اسْتَفْهَمَ بِهِ ضَمُّ إِلَيْهَا فِي الْجَزَاءِ، كَمَا ضُمَّ إِلَى (أَي) فِي
 قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ «أَيَا مَا تَدْعُو»^(٢) إِلَّا أَنَّ (ما) لَمَّا ضُمَّ إِلَيْهَا (ما) الزائدة
 قَلِبَتْ أَلْفُهَا هَاءً لَتَقَارُبِ الْمُخْرَجَيْنِ، وَكَرَاهَةِ اجْتِمَاعِ اللَّفْظَيْنِ^(٣).
 قال: وَسَأَلْتُ الْحَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِ: كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ، فَقَالَ: هِيَ
 مُسْتَكْرَهَةٌ، وَلَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الْجَزَاءِ وَمَخْرَجُهَا عَلَى الْجَزَاءِ لِأَنَّ مَعْنَاهَا:
 عَلَى أَيِّ حَالٍ تَكُنْ أَكُنْ^(٤).

قال أبو العباس: إِنَّمَا جُوزِيَ مِنْ حُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ بِمَا كَانَ مِنْهُ يَقَعُ
 عَلَى الْمَعْرِفَةِ وَالتَّنْكِيرِ، نَحْوُ: إِنْ يَأْتِنِي زَيْدٌ أُعْطِهِ، وَإِنْ يَأْتِنِي رَجُلٌ
 أُعْطِهِ^(٥)، وَأَمَّا (كَيْفَ) فَحَقُّ جَوَابِهَا التَّنْكِيرُ فَقَوْلُ: كَيْفَ زَيْدٌ؟ فَيُقَالُ:
 صَالِحٌ، وَلَا يُقَالُ: الصَّالِحُ^(٦)، وَكَذَلِكَ (كَمْ)، لَمْ يُجَازَ بِهَا، لِأَنَّ جَوَابَهَا

(١) الكتاب ٤٣٣/١.

(٢) سورة، الإسراء، الآية/١١٠.

(٣) هناك رأي آخر في (مهما) ويروى عن الزجاج، مفاده أن أصل (مهما): مةٌ في معنى
 اسْتُكْتُ، و(ما) بعدها للمجازاة. انظر شرح السمراني للكتاب، ج ٣، ق ٢٢٨.

(٤) الكتاب ٤٣٣/١.

(٥) انظر المقتضب ٧٥/٢.

(٦) (كيف) اسم غير ظرف، ولو كان ظرفاً لم يمنع دخول حروف الجرِّ عليه كدخولها على
 (مَتَى، وَأَيْنَ) في قوله: إلى متى يكونُ هذا، ومن أين أُقِلت؟ وقد اتصلت (كيف)
 بأشياء ليست في نظائرها، منها: أنها اسم غير ظرف، ولا يكون لها عائد، ولا يُخبر عنها
 كَمَنْ، وَأَيَّ، وَمَا... ومنها أن جوابها لا يكون إلا تنكير، وجواب أخواتها يكون معارف
 ونكرات، وأما متعُ المجازاة بها ففيه قولان:

لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً (١).

قال: وسألتُه عن "إذا" مامتنعُهم أن يُجازوا بها، فقال: الفعلُ في إذا يمتزجُ في إذا؛ إذا قلت: أتذكُرُ إذ تقول؟ (٢).

قال أبو علي: ما بعد إذا مُعَيَّن معلومٌ، وما بعد الحروف التي جُزِمَ بها في المجازاة ليس بمُعَيَّن ولا كائنٍ لا محالة كقولِه تعالى «إذا السماء انشقت» (٣) و«إذا السماء انقطرت» (٤) وأيضاً فإن الذي يمنع من المجازاة بإذا أنه يُضاف إلى الجُمْلِ التي هي من الفعل والفاعل كقولك: إذا يقوم زيدٌ، فالجُمْلَةُ بعده في موضع جرٍّ بالإضافة، فالفعلُ إذن (٥) بعده في موضع اسمٍ فلا يجوزُ أن يُجزم، كما لا يجوزُ أن يُجزم بعد (حيثُ وإذ) حتَّى تُكفَّا بما عن الإضافة، فلم يُجازَ به في الكلام لذلك، وكان قياسُ الشاعر إذا اضطرَّ فجازى به أن يكفَّهُ عن الإضافة كما كفَّ (حيثُ وإذ) إذا (٦) جوزي بهما عنها (٧)، إلا أن الشاعر إذا

أحدهما: أنه لما كان أخواتها معارف ونكرات وقُصرت هي على أحد الأمرين ضُعفت عن التصريف لها في المجازاة.

والآخر: أنها لما لم يُخير عنها، ولا يعود إليها ضمير كما يكون ذلك في (من، وما، وأي) ضُعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٢٨ - ٢٢٩.

(١) لم يُجازوا بكُم لأن (ما، ومن) يفتنيان عنها، ... وإِذا وضعت (كُم) ليتعرف بها المتكلم مقدار ما يسأل عنه ليف علبه. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٢٩.

(٢) الكتاب ٤٣٣/١.

(٣) سورة الانشقاق، الآية ١.

(٤) سورة الانقطار، الآية ١.

(٥) في المخطوطة: (إذا).

(٦) في المخطوطة: (وإذا).

(٧) في المخطوطة: (عنهما).

ارتكبة الضرورة استجار كثيرًا بما لا يجوز في الكلام على نحو ما مضى
في أول [٧٧/ب] الكتاب^(١).

قال: والفعل في (إذا) بمنزلة في الحين، كأنك قلت: الحين الذي
تأينني فيه آتيك فيه^(٢).

قال أبو علي: يُريد أن (إذا) إذا (أضيف)^(٣) اختص كما أن الحين
إذا أضيف اختص، وإذا اختص بعد من المجازة^(٤).

قال أبو علي: قوله:

فَنَضَارِبٍ^(٥).

(١) لم يُعطِ أبو علي تعليقات في الضرورة الشعرية عند معلق على "باب ما يحتمل الشعر"
التعليق ٥٠/١، في حين عقد السيرافي لضرورة الشاعر أبوابًا تسعة، وقيد كل باب
بأحكامه وشراذه. انظر كتاب ما يحتمل الشعر من الضرورة، بتحقيقنا.

(٢) الكتاب ٤٣٣/١، ولديه: "فالفعل في إذا بمنزلة في (حين)، ومثله عند السيرافي في
شرح الكتاب، ج ٣، ق ٢٢٥.

(٣) مابين المختلفتين زيادة اقتضاها المعنى، ولعلها سقطت سهواً من الناسخ.

(٤) لا يجازى بإذا إلا في الشعر، لأن النادر لها كالمعترف بأهنا كائنة كقولك: إذا طلعت
الشمس انتني، فالمتكلم معترف بطلوع الشمس، وحق ما يجازى به ألا يُدري أيكون أم
لا يكون، كقولك: إن قديم زيد زرقته، وإن تُمطر السماء اليوم تجلس. . . . وإفا جاز المجازاة
بها في الشعر لأنها قد شاركت (إن) في الاستقبال، ولأن وقتها غير معلوم، فأشبهت لجهالة
وقتها مالا يُدري أيكون أم لا، وقد استعملوا (إذا) في الموضع الذي يحسن فيه (إن)،
ولابيين بينهما فرق للمشابهة التي بينهما، وكذلك تستعمل (إن) في موضع (إذا)، قد
يقول القائل: إذا مت فاحرقوا ثلث مالي للفقراء والمساكين، وقال الله تبارك وتعالى: «أفإن
مات أو قُتل. . . والموت كائن لامحاله. . . انظر مزيدا من تفصيل هذه المسألة في شرح
السيرافي، ج ٣، ق ٢٢٩.

(٥) هذه آخر كلمة من بيت من الطويل أنشده سيبويه ونسبه لقيس بن الخطيم وهو قوله:

إذا قصرت أسياقتنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب =

مَنْجَزِمٌ لِعَظْفِهِ عَلَى فِعْلٍ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ وَهُوَ قَوْلُهُ: (كَانَ)، لِأَنَّهُ جَوَابُ الشَّرْطِ الَّذِي هُوَ يَضْرِبُ وَيَنْجِزِمُ (تَضَارِبُ) أَسْنَدٌ لِلنَّاسِ عَلَى أَنَّهُ جَازِي بِإِذَا.

قال: وَسَأَلْتُ الْحَقِيلَ عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ «وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْفَةٌ يَمَّا قَدِمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَنْتَقِنُونَ»^(١)، فقال: هَذَا مُعَلَّقٌ بِالْكَلَامِ الْأَوَّلِ^(٢) كَمَا كَانَتْ الْقَاءُ مُعَلَّقَةً بِالْكَلَامِ [الأول] وَهَذَا هَا هُنَا فِي مَوْضِعٍ (تَنْتَقِلُوا) كَمَا كَانَ الْجَوَابُ بِالْقَاءِ فِي مَوْضِعِ الْفِعْلِ^(٣).

قال: وَنَظِيرُهُ «سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ

وهو عنده على الجزم بإذا للضرورة، والدليل على ذلك عطفه (فتضارب) المجرم عليه، انظر الكتاب ٤٣٤/١، وانظر المقتضب ٥٧/٢، واضطربت المصادر في نسبة البيت، فبعضها ينسبه لقيس بن الخطيم كما فعل سيبويه، انظر الشعر والشعراء ٣٢١/١. الجمل ٢١٦-٢١٧، حيث قال الزجاجي: وقد يجازى بإذا في الشعر، وأنشد ابن السيرافي مع بيت بعدة منسويين لقيس أيضاً، انظر شرح أبيات سيبويه ١٣٧/٢-١٣٨ (سلطاني)، وفي فرحة الأديب ١١٦، نسب البيت وأبيات أخرى مرفوعة القافية لرتقيم المحاربي، وانظر الحزانة ٣٤٤/١، ٤٤/٣، كما نسب للأخفش بن شهاب الثقفي، انظر المفضليات ٢٠٣-٢٠٨، وحساسة أبي تمام ٢٤١/٢-٢٤٨.

وقد أنشد ابن جني هذا البيت منسوباً لسهم بن مرة المحاربي، انظر المخاطبات ٤٩، ثم قال: «وأعمل (الخطأ) لما فيه من معنى الفعل، هذا مع أنها مجموعة، والمصدر يعمل مجموعاً» انظر أيضاً المخاطبات ١٢٨، وانظر أيضاً حساسة ابن الشجري ٣٣٢/١، شرح الفصل ٩٧/٤، ٤٧/٧، والبيت في ديوان قيس بن الخطيم ٣٤، ضمن قصيدة مظلها: أتعرفُ رَسْمًا كاطرادِ المَلَاهِبِ لَعْمَةً وَخَشًا غَيْرَ مَوْقِفٍ وَكِيبِ

(١) سورة/ الروم، الآية/٣٦.

(٢) في المخطوطة: "بأول".

(٣) الكتاب ٤٣٥/١، وما بين المعرفتين زيادة من الكتاب.

صَامِتُونَ» (١) بِمَنْزِلَةِ أَمْ صَمْتُمْ (٢).

قال أبو علي: لَمَّا كَانَ (إِذَا) مِثْلُ الْفَاءِ فِي أَنَّهَا تُتَّبِعُ الثَّانِي الْأَوَّلَ
كَمَا يُتَّبِعُ الْفَاءُ، وَأَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى جُمْلَةٍ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، كَمَا أَنَّ الْفَاءَ
كَذَلِكَ لَمْ يُحْتَجْ مَعَ (إِذَا) إِلَى الْفَاءِ (٣).

قال: وَمِمَّا يَجْعَلُهَا بِمَنْزِلَةِ الْفَاءِ أَنَّهَا لَا تَجِيءُ مُبْتَدَأً كَمَا أَنَّ الْفَاءَ
لَا تَجِيءُ مُبْتَدَأً (٤).

قال أبو علي: قَوْلُهُ: وَمِمَّا يَجْعَلُهَا أَيْ مِمَّا يَجْعَلُ (إِذَا) هَذِهِ بِمَنْزِلَةِ
الْفَاءِ أَنَّهَا لَا تَجِيءُ مُبْتَدَأً، كَمَا أَنَّ الْفَاءَ لَا تَجِيءُ مُبْتَدَأً، وَإِنَّمَا تَجِيءُ بَعْدَ
كَلَامٍ كَقَوْلِكَ: (خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ)، كَمَا أَنَّ الْفَاءَ لَا تَجِيءُ مُبْتَدَأً فِي
اللَّفْظِ، إِنَّمَا يُدْكَرُ مَا تُتَّبِعُ بِهِ، فَإِذَا هَذِهِ هِيَ الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ، وَلَوْ كَانَتْ الَّتِي
هِيَ ظَرْفٌ مِنَ الزَّمَانِ لَمْ يُحْتَجْ إِلَى وَقُوعِهَا هُنَا، لِأَنَّ تِلْكَ لَا يَكُونُ بَعْدَهَا
إِلَّا الْفِعْلُ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ فِعْلٌ وَفَاعِلٌ إِذَا وَقَعَتْ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ
اتَّصَلَ بِهِ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى مَا يَرْبِطُهُ بِالشَّرْطِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَاءَ إِنَّمَا تَقَعُ
فِي الْجُزْأِ إِذَا كَانَ الْجُزْأُ جُمْلَةً مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، فَإِذَا كَانَ مِنَ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ
ارْتَبَطَ بِالْأَوَّلِ، وَلَمْ يُحْتَجْ فِي الْارْتِبَاطِ بِهِ إِلَى الْفَاءِ، وَكَذَلِكَ الْجُمْلَةُ
الْوَاقِعَةُ بَعْدَ (إِذَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «إِذَا هُمْ يَنْظُرُونَ» جُمْلَةٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ
وَخَبَرٍ، فَلَوْ كَانَتْ إِذَا هَذِهِ الَّتِي هِيَ ظَرْفٌ مِنَ الزَّمَانِ لَمْ يُحْتَجْ إِلَى وَقُوعِهَا
هُنَا، فَإِنَّ قِيلَ: إِنَّ تِلْكَ قَدْ يَتَعُ الْمُبْتَدَأُ بَعْدَهَا كَمَا يَتَعُ بَعْدَ الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ
قَبْلَ الْأَسْمِ إِذَا وَقَعَ مُرْتَفِعًا بَعْدَ تِلْكَ نَحْوُ «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ» (٥) لَمْ

(١) سورة الأعراف، الآية/ ١٩٣.

(٢) الكتاب ١/ ٤٣٥.

(٣) الكتاب ١/ ٤٣٥.

(٤) سورة الانشقاق، الآية/ ١.

يُقَدَّرُ ارْتِفَاعُهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ إِنَّمَا يُقَدَّرُ ارْتِفَاعُهُ عَلَى فِعْلِ مُضْمَرٍ يُقَسَّرُهُ مَا بَعْدَهُ، كَمَا أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ: لَمْ زَيْدٌ يَقُمْ، وَهَلَّا زَيْدٌ يَقُومُ، لَمْ يُقَدَّرِ ارْتِفَاعُ (زَيْدٍ) وَنَحْوُهُ فِي هَذَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، لَكِنَّكَ تُقَدَّرُ ارْتِفَاعُهُ عَلَى فِعْلِ مُضْمَرٍ الظَّاهِرُ يُقَسَّرُهُ، وَلَيْسَ الْأَسْمُ فِي التَّيِّ لِلْمُفَاجَاةِ كَذَلِكَ [٧٨/أ] إِنَّمَا يَرْتَفِعُ بِالْإِبْتِدَاءِ عِنْدَ مَنْ يَرْتَفِعُ عِنْدَهُ (فِي الدَّارِ زَيْدٌ) بِالْإِبْتِدَاءِ، وَبِالظَّرْفِ عِنْدَ مَنْ يَرْتَفِعُ عِنْدَهُ (فِي الدَّارِ زَيْدٌ) بِالظَّرْفِ^(١)، مَعَ أَنْ (إِذَا) الَّتِي هِيَ ظَرْفٌ مِنَ الزَّمَانِ حَكْمُهَا أَنْ تَقَعَ مُبْتَدَأٌ لَهَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْجُزْءِ، وَحُكْمُ مَا يَقَعُ جَوَابًا لِلشَّرْطِ أَلَّا يَكُونَ ثَمَّ يَقَعُ مُبْتَدَأٌ، إِنَّمَا حَكْمُهُ أَنْ يَكُونَ تَابِعًا لَشَيْءٍ كَالْقَاءِ، فَبِهَذَا يُسْتَدَلُّ عَلَى أَنْ (إِذَا) هَذِهِ هِيَ الَّتِي لِلْمُفَاجَاةِ.

قَالَ: وَزَعَمَ أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ فِي الْكَلَامِ (إِنْ تَأْتِي لِأَفْعَلَنْ)، مِنْ قَبْلِ أَنْ (لَأَفْعَلَنْ) تَحْيِيٍّ مُبْتَدَأٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ يَقُولُ: لِأَفْعَلَنْ كَذَا وَكَذَا، فَإِنْ قُلْتَ: إِنْ أَتَيْتَنِي لَأَكْرِمَنَّكَ، وَإِنْ لَمْ تَأْتِي لِأُعْظِمَنَّكَ جَاَزَ لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى لِإِنْ أَتَيْتَنِي لَأَكْرِمَنَّكَ، وَإِنْ لَمْ تَأْتِي لِأُعْظِمَنَّكَ. فَلَا بُدَّ مِنْ هَذِهِ اللَّامِ مُضْمَرَةٌ، (بِعَيْنِ اللَّامِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الشَّرْطِ) أَوْ مُظْهَرَةٌ لِأَنَّهَا لِلْيَمِينِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي لَأَكْرِمَنَّكَ^(٢).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: قَوْلُهُ: لِأَنَّهَا لِلْيَمِينِ، أَيْ دَخَلَتْ مِنْ أَجْلِ الْيَمِينِ، لَا أَنَّهَا هِيَ الَّتِي يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا الْقَسَمُ، قَالَ تَعَالَى: «وَأِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا

(١) هذه إشارة إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين في العامل في المبتدأ والخبر، انظر الإتصاف في مسائل الخلاف ٤٤/١ - ٥١، ٥٥ (المسألة الخامسة والسادسة)، وانظر اختلاف النصرة/٣٠ - ٣١، وانظر معاني القرآن ١٣/١.

(٢) الكتاب ٤٣٦/١، وما بين القوسين من مداخلات أبي علي في نصوص الكتاب.

يَقُولُونَ لَيْسَ مِنَ الدِّينِ»^(١)، وقال: «لَإِنْ لَمْ تَنْتَقِ لَأَرْجُمَنَّكَ»^(٢).
قال: فَإِنْ قُلْتَ: لَإِنْ تَفْعَلْ لَأَفْعَلَنَّ، قُبِحَ، لِأَنَّ لَأَفْعَلَنَّ عَلَى أَوَّلِ
الْكَلَامِ^(٣).

قال أبو علي: يَعْنِي قَوْلُهُ: عَلَى أَوَّلِ، أَيِ تَقْدِيرُهُ أَنْ يَفْعَ قَبْلُ لِأَنَّ
وَيَكُونُ مُبْتَدَأً.
قال: وَلَا يَحْسُنُ (إِنْ تَأْتِيَنِي آتِيكَ) مِنْ قَبْلِ أَنْ (إِنْ) هِيَ الْعَامِلَةُ،
وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ:

إِنَّكَ إِنْ يَصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ^(٤)

قال أبو علي: قَوْلُهُ: (يُصْرَعُ) لَيْسَ بِجَوَابٍ لِلشَّرْطِ، لَوْ كَانَ جَوَابًا لَهُ
لَكَانَ مُنْجَزِمًا، وَإِنَّمَا النِّتْيَةُ فِيهِ التَّقْدِيمُ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يَصْرَعُ
أَخُوكَ تُصْرَعُ، فَاجْتَزَأَ بِقَوْلِهِ: يَصْرَعُ الْمَرْفُوعُ عَنْ أَنْ يَذْكَرَ (يُصْرَعُ) مَجْزُومًا

(١) سورة، المائدة، الآية/٧٣.

(٢) سورة، مريم، الآية/٤٦.

(٣) الكتاب ٣٦٣/١.

(٤) الكتاب ٤٦٣/١، والبيت من الرجز، وقد أنشد سيبويه قبله قوله:

يَا أَقْرَعُ بِنَ حَايِعٍ يَا أَقْرَعُ

ونسبهما لجرير بن عبدالله البجلي، والشاهد على مله سيبويه تقديم (تصرع) في النية،
وتضمنته الجواب في المعنى، وعلى رأي غيره حذف الفاء في جواب الشرط للضرورة كأنه
أراد (فتصرع) انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة/١٣٤-١٣٥، قال أبو العباس: "أراد
سيبويه أَنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يَصْرَعُ أَخُوكَ" وهو عندي على قوله: "إِنْ يَصْرَعُ أَخُوكَ فَأَنْتَ تُصْرَعُ"
يافئى، الكامل ١/١٣٤، وانظر البيت في المقتضب ٧/٧٢، المقرب ١/٢٧٥، ضرائر
الشعر ١٦٠/، الإنصاف ٦٢٣/، ما يجوز للشاعر في الضرورة/١٢٠، فرحة الأديب
/١١١، وقد نسبه إلى عمرو بن خثارم البجلي، انظر أيضاً العميني ٤/٤٣٠، الخزانة
٦٤٣/٢، ٣٩٦، وهنا روى البغدادي قصة حول نظم الأرجوزة التي منها بيت الشاهد هنا.

جَوَابًا لِلشَّرْطِ فَأَضْمَرَ، كَمَا اجْتَزَأَ بِقَوْلِهِ:

وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا ^(١) إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ ^(٢)

عَنْ أَنْ يَذْكُرَ لِقَوْلِهِ (إِنْ يَلْقَاهَا) جَوَابًا، فَأَضْمَرَهُ كَمَا أَضْمَرَ فِي الْبَيْتِ
الْأَوَّلِ، وَكَمَا أَضْمَرَ فِي قَوْلِهِ: "أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ" الْجَوَابَ لِتَقْدِيمِ "أَنْتَ
ظَالِمٌ" عَلَيْهِ وَالْاجْتِزَاءُ عَنِ الْجَوَابِ بِهِ.

هَذَا بَابٌ مَا يَكُونُ فِيهِ الْأَسْمَاءُ

الَّتِي يُجَازَى بِهَا بِمَنْزِلَةِ الَّذِي:

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: (مَنْ) إِذَا جَازَيْتَ بِهَا كَانَ بِمَنْزِلَةِ (إِنْ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ
تَقُولَ: (كَانَ إِنْ يَأْتِنِي آتٍ)، لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَرْتَفِعُ بِهِ (إِنْ) وَمَا بَعْدَهُ،
فَكَذَلِكَ لَا يَرْتَفِعُ بِهِ (مَنْ) وَأَخَوَاتُهَا إِذَا كُنَّ بِمَعْنَى (إِنْ)، وَإِذَا لَمْ يَجْزَ أَنْ
يَرْتَفِعَ (إِنْ وَمَنْ) وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْفِعْلِ خَلَا الْفِعْلُ مِنَ الْفَاعِلِ فَلَمْ يَجْزَ.

(١) في المخطوطة: "الرشي".

(٢) هذا صدر بيت من البسيط أنشد سيبويه دون أن ينسبه لقائله وهو بتمامه:

هَذَا سُرَاةٌ لِلْقُرْآنِ يَنْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ

قَالَ سيبويه: أَي الْمَرْءِ ذَيْبٌ إِنْ يَلْقَى الرُّشَا، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: هُوَ قَدِيمٌ أَنْشَدْنِيهِ أَبُو عَمْرٍو،
الْكِتَابُ ٤٣٧/١.

انظر الأصول ١٩٣/٢، وأورد أبو العلاء هذا البيت ضمن الأبيات التي تناولها أبو علي
على غير ما أراد قائلوها، انظر رسالة الففران ٢٥٥/٢، أمالي ابن الشجري ٣٣٩/١، وقد
روى ابن هشام صدر البيت، وضم إليه عجز بيت لحسان بن ثابت ونبه على ذلك خدمة مفتي
الليبيب ٢٨٨/١، المقرب ١١٥/١، وانظر شرح شواهد المغني ٥٧٨/٢، جمع الهوامع
٣٣/٢، الدرر ٣٢/٢، لسان العرب (سرق)، خزنة الأدب ٢٢٧/١، ٢٢٧/٢، ٣٨٣/٢،
٥٧٢/٣، ٦٤٩، ١٧٠/٤.

(٣) الْكِتَابُ ٤٣٨/١.

وَحُكْمُ (إِنْ) فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِي مَنْ، وَأَنْ يَنْقَطِعَ مِنْهُ حُكْمُ
(كَانَ)، وَقَالَ تَعَالَى: «أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا»^(١)، وَلَيْسَ
هَذَا، أَيْ قَوْلُ [٧٨/ب] الشَّاعِرِ:

قَلَوْ أَنْ حَقَّ الْيَوْمَ ... (٢) ...

قَوِيٍّ فِي الْكَلَامِ كَقَوِيٍّ أَلَّا تَقُولَ.

قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: يَعْنِي إِنْ (حَقَّ الْيَوْمَ) لَا يَقْوَى فِي الْكَلَامِ كَقَوِيٍّ
(إِنْ) إِذَا خَفِضَتْ قَوَايِيتُ الْفِعْلِ، وَكَانَتْ (لَا) فِي الْكَلَامِ لَاتَصِيرُ عِوَضًا
مِنَ الْإِضْمَارِ، (وَإِنْ) مُحَقَّقَةٌ، وَالْمُثَقَّلَةُ لَا يُضْمَرُ فِيهَا إِلَّا اضْطِرَارًا.
قَالَ سِيبَوَيْهٍ: فَمِنْ ذَلِكَ أَتَذَكَّرُ إِذْ مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ^(٣).
قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: غَلِطَ سِيبَوَيْهٍ فِي هَذَا الْبَابِ^(٤)، وَوَافَقَهُ عَلَيْهِ أَبُو

(١) سورة/ طه، الآية/ ٨٩، وفي المخطوطة: "يرجع إليه"، وهو سهو من الناسخ، قال أبو
إسحاق: "ويجوز: أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا" بالنصب على أَنْ تَنْصَبَ بِأَنْ، وَالرَّفْعُ أَوَّلَى"، إِعْرَابُ
الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ٥٥/٣، وَانْظُرْ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابَهُ ٣٧٣/٣.

(٢) هذا جزء من صدر بيت من الطويل للراعي النيمري، وهو بتمامه:

قَلَوْ أَنْ حَقَّ الْيَوْمَ مِنْكُمْ إِقَامَةٌ وَإِنْ كَانَ سَرَحٌ قَدْ مَضَى فَتَسْرَعًا

وَقَدْ أَشْدَهُ سِيبَوَيْهٍ شَاهِدًا عَلَى حَذْفِ الضَّمِيرِ مِنْ (أَنَّهُ) ضَرُورَةٌ، فَوَلِيهَا الْفِعْلُ فِي الْفَلْظِ،
انْظُرِ الْكِتَابَ ٤٢٩/١، وَأَشْدَهُ أَبُو عَلِيٍّ شَاهِدًا عَلَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، انْظُرِ الْمَسَائِلَ الْحَلِيبِيَّةَ
٢٥٩/، الْإِنْصَافَ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ ١٨٠/١، ضَرَائِرُ الشُّعْرِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١٧٩/،
مَاجِيزُ الشُّعْرِ فِي الضَّرُورَةِ ١٨١/، الْمَحْكَمُ ٣٠٠/١ (سَرَحٌ)، ١٣٥/٣ (سَرَحٌ)، اللِّسَانُ
(سَرَحٌ) ٣١٠/٣، شَرْحُ السِّيرَاغِيِّ لِلْكِتَابِ، ج ٢، ق ٢٣٤، وَانْظُرِ الْبَيْتَ فِي دِيْوَانِ الرَّاعِي
١٦٧/، خَزَائِنُ الْأَدَبِ ٢٨١/٤.

(٣) الْكِتَابُ ١/٤٤٠.

(٤) انْظُرِ الْإِنْصَافَ، ق ١٩٦ - ٢٠٠، وَقَدْ فَصَلَ الْقَوْلَ فِي هَذَا عَارِضًا مَا أَخَذَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ
عَلَى سِيبَوَيْهٍ فِي هَذَا الْبَابِ، وَرَدَّ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ.

إسحاق الزبيدي^(١).

قال أبو علي: ذهب أبو العباس والزبيدي إلى أن الجزاء لا يمتنع بعد هذه الحروف كما امتنع بعد (إِنْ وَكَانَ)، لأن (إِنْ وَكَانَ) يختصان بالدخول على الأسماء والعمل فيها، فلا مدخل لدخولهما في الأفعال وفيما يعمل فيها ولا يدخلان على ما كان من الأسماء قائماً مقام الحروف العاملة في الأفعال، كما لا تدخل على الحروف أنفسها.

وأما (إِذْ) فليس كذلك، لأنه لا يختص بالدخول على الأسماء والعمل فيها دون الأفعال كما كان ذلك في (إِنْ وَكَانَ)، ألا ترى أنك تقول: (كَانَ هذا إِذْ قَامَ زيدٌ، وَإِذْ زيدٌ مُنْطَلِقٌ)، فلا يمتنع من الدخول على واحدة منهما، وإلى هذا ذهب أبو العباس.

فأما في قوله: (وَمَا مِنْ يَأْتِيْنَا فَتَحْنُ نَأْتِيْهِ)، فإن كانت الحجازية لم يَجْزِ الجزاء بعدها آتية كما لم يَجْزِ بعد ليس، (وَكَانَ) لأنها لا تدخل إلا على الأسماء كما أن (ليس) لا تدخل إلا على الأسماء لأن (ما) ليس بفعل، فلا يَضْمَرُ فيه كما يَضْمَرُ في (ليس) المرفوع. وإن كانت التميمية، جاز الجزاء بعدها لأنها لا تمتنع من الدخول على الأفعال في

١٤٠

(١) أبو إسحاق الزبيدي. إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه، سلكه الزبيدي ضمن علماء الطائفة السابعة من البصريين، انظر طبقات النحويين واللغويين / ٩٩.

وقد كان نحوياً لغوياً راوية، وقرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي، وكان يشبه به في معرفة الشعر ومعانيه. توفي سنة تسع وأربعين ومائتين للهجرة. انظر معجم الأدباء ١/ ١٥٨ - ١٦١، بغية الوعاة / ٤١٤. قيل له الزبيدي لأنه من أولاد زياد بن أبيه، أخذ عنه أبو العباس المبرد وغيره، انظر نزهة الألباء / ٢٠٥.

مثل قولك: مَا يَقُومُ زَيْدٌ^(١)، فهذه (الاسم والفعل جميعاً)^(٢)، كما لا تفتتح ألف الاستفهام من الدخول عليهما.

قال: وتقول: (أتذكرُ إذ نحن من يأتنا نأته)، فتحن فصلت بين إذ ومن كما فصل الاسم في كان بين كان ومن^(٣).

قال أبو علي: نزل (إذ) منزلة (كان وإن) في أن الجزء لا يكون بعده كما لا يكون بعدهما، فإذا فصل بين (إن وكان) باسم جاز أن يتبع الجزء بعد الاسم الذي يرتفع أو ينتصب (بأن وكان)، فذلك إذا فصل باسم بين (إذ) والجزء جاز وقوع الجزء بعد الاسم الفاصل بين الجزء وإذ، كما جاز ذلك في (إن وكان)^(٤).

قال: وإذ وأشباهها لا يقعن هذه المواقع، ولا يكون الكلام [٧٩/أ] بعدها إلا مبتدأ^(٥).

أي لا يكون لغواً ولا زائداً ولا بمنزلة ما ليس في الكلام.

(١) جاء بعد هذا كلام مكرر وهو قوله: "فهذه لا تفتتح من الدخول على الأفعال في مثل قولك: (ما يقوم زيد)، ويبدو أن في النسخ سبق نظر، ولعل ترتيب العبارة هو: "فهذه (الاسم والفعل جميعاً) لا تفتتح من الدخول على الأفعال (والأسملياً) بما لا تفتتح ألف الاستفهام من الدخول عليهما".

(٢) هذان القوسان جاءا في المخطوطة.

(٣) الكتاب ٤٤١/١.

(٤) قال أبو سعيد: "إذا كان بعد (إذ) اسم حسن بعد ذلك الاسم المجازاة كقولك: أتذكر إذ نحن من يأتنا نأته، لأن (نحن) في موضع مبتدأ، وما بعده خبره، فصار كقولك: زيد من يأتني يكرمه، وعلى هذا الوجه استحسن سيبويه مررت به فإذا من يأتني يعطيه، على تقدير فإذا هو من يأتني يعطيه، وإضمار (هو) كثير بعد (إذ) مستحسن...". شرح السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ٢٣٧.

(٥) الكتاب ٤٤١/١.

قال: وَسَمِعْتَاهُمْ يُنْشِدُونَ:

وَمَا ذَاكَ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمِّي وَلَا أَخِي وَلَكِنْ مَتَى مَا أَمْلِكُ الضَّرَّ أَنْفَعُ
والقوافي مرفوعة، كأنه قال: أَنْفَعُ متى مَا أَمْلِكُ الضَّرَّ، وَيَكُونُ
(أَمْلِكُ) عَلَى مَتَى^(١).

قال أبو علي: يَقُولُ: (أَمْلِكُ) مُنْجِزٌ بِمَتَى، (وَأَنْفَعُ) النَّيَّةُ بِهِ
التَّقْدِيمُ كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَكِنْ أَنَا أَنْفَعُ مَتَى مَا أَمْلِكُ أَنْفَعُ، وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ:
... إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعِ أَخُوكَ تَصْرَعُ^(٢)

قال: وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ
الْيَمِينِ، فَسَلَامٌ لَكَ»^(٣). فَإِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِكَ: أَمَّا غَدًا فَكَذَا ذَاكَ،
وَحَسَنْتُ لِأَنَّهُ لَمْ يُجْزَمْ بِهَا كَمَا حَسَنْتُ فِي قَوْلِهِ: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ^(٤).
قال أبو بكر: يَعْنِي أَنَّ الْفَاءَ فِي (فَسَلَامٌ)، دَخَلَتْ مِنْ أَجْلِ (أَمَّا)،

(١) الكتاب ٤٤٢/١، والبيت من الطويل ونسبه سيبويه للعجيز السلولي، وفيه شاهد على رفع (أنفع) على تقدير: ولكن أنا أنفع متى ما أملك الضَّرَّ، قال أبو سعيد: "وفيه قبح لأنه جزم الشرط وليس بعده جواب، وقبحه كقبح قولك: أَكْرَمَكَ إِنْ تَأْتَنِي، وَلَاذً لَنِي هَا هُنَا مِنْ الْمَجَازَةِ وَجَزَمَ (أَمْلِكُ)". انظر شرح السورافي للكتاب، ج٣، ق ٢٣٧، وانظر البيت في الأصول ١٩٤/٢، الخزانة ٦٥٢/٧، والبيت في ديوانه من قصيدة يعاتب فيها ابنة عمه التي خطبها إلى أبيها فوعده وقاره، ثم خطبها رجل من بني عامر وكان موسراً، فخيرها أبوها فاختارت العامري ليساره... ورواية البيت في الديوان ٢٢٥:

وَلَسْتُ بِمَوْلَا وَلَا بِأَهْنٍ عَمِّي وَلَكِنْ مَتَى مَا أَمْلِكُ النَّفْعُ أَنْفَعُ

[نشر ضمن مجلة المورد، ج. الأول، ص ٨، ١٩٧٩م، شعر العجيز السلولي (ت

١٩٠٠) ص ٢٠٧-٢٤٢]

(٢) البيت من الرجز، وقد تقدم.

(٣) سورة الواقعة، الآية ٩٠، ٩١.

(٤) الكتاب ٤٤٢/١، مع اختصار العبارة.

لَا مِنْ أَجْلِ (إِنْ) كَمَا دَخَلَتْ فِي قَوْلِكَ: أَمَا غَدَاً فَلَكَ ذَلِكَ^(١).
 قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: قَوْلُهُ: وَحَسُنْتَ لِأَنَّهُ لَمْ يُجْزَمْ بِهَا كَمَا حَسُنْتَ فِي قَوْلِهِ:
 (أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ قَعَلْتَ)، أَيْ حَسُنَ أَلَّا يَأْتِيَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى «إِنْ كَانَ مِنْ
 أَصْحَابِ الْيَمِينِ» جَوَابٌ فِي اللَّفْظِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَجَزِّمٍ، كَمَا أَنَّ قَوْلَكَ: أَنْتَ
 ظَالِمٌ قَدْ دَلَّ مُتَقَدِّمًا عَلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي تَكُونُ جَوَابًا لِلشَّرْطِ، فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ
 تَعَالَى:

وَأَمَّا مَعَ مَا^(٢) اتَّصَلَ بِهِ يَدُلُّ عَلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي تَكُونُ جَوَابًا، كَمَا دَلَّ
 أَنْتَ ظَالِمٌ عَلَيْهِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَهْمَا^(٣) يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَسَلَامٌ لَكَ إِنْ كَانَ مِنْ
 أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ، إِلَّا أَنَّكَ اسْتَفْتَيْتَ عَنْهُ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ بِمَا تَقَدَّمَ
 وَلَمْ يَكُنِ الشَّرْطُ مُتَجَزِّمًا^(٤).

فِي الْكِتَابِ^(٥): وَأَبُو الْحَسَنِ يَرَاهُ جَوَابًا لَهُمَا جَمِيعًا، وَلَا يُجِيزُ
 ذَلِكَ.

(١) لم يرد ذكر لهذه الآية في الأصول، ولكن مضمون اللفظ مضمن فيه في الباب نفسه، (باب
 المجازاة)، انظر الأصول ١٩١/٢ - ١٩٢.

(٢) في المخطوطة: (معها).

(٣) في المخطوطة: (مهي).

(٤) وتقدير الآية عند أبي سعيد: مهما يكن من شيء فسلام لك من أصحاب اليمين، على
 تقدير: مهما يكن من شيء فسلام لك من أصحاب اليمين إن كان من أصحاب اليمين،
 فالفاء وما بعدها جواب (مهما)، ثم جعلت (أما) في موضع (مهما) والشرط، وعوضوا من
 المحذوف تقديم بعض ما بعد الفاء، و (سلام لك) مبتدأ وخبر مفعول عن (إن)، انظر
 شرح السمرقاني للكتاب، ج ٣، ق ٢٣٧ - ٢٣٨.

(٥) هذا اللفظ ورد عند أبي علي أكثر من مرة، وهو يوهم بكتاب سيبويه وليس كذلك، ولعله
 يوصيه إلى زيادات الألفاظ التي ألحقها بالكتاب، وأشار إليها كثير من العلماء.

أي لا يُجيزُ حذفُ الفاءِ إذا جَزَمَ لأنه لا يخلصُ الجوابُ للجزاءِ (١).

قال أبو علي: قولُ أبي الحسنِ في المعنى يرجعُ إلى تقديرِ سيبويه لأنَّ الفاءَ إذا صارَ جوابًا، لأنَّ (أما) لا يَدْ لَهَا في الكلامِ من جوابٍ وإنَّ قَدْ يُحذفُ جوابُها في الكلامِ مثل قولك: أَنْتَ ظالمٌ إِنْ فَعَلْتَ، فكانَ قولُه: أَرَاهُ جَوَابًا لهُمَا جَمِيعًا، أي إِنْ الفاءُ جَوَابٌ لَأَمَّا، وَأَمَّا مَعَ الفاءِ جَوَابٌ لِإِنْ، ولا يُجيزُ ذلك إذا جَزَمَ كَأَنَّهُ قال: أَمَّا إِنْ يَكُنْ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ، لم يُجزَّه، لأنه قَدْ جَزَمَ الفِعْلُ وَلَمْ يَأْتِ لَهُ بِجَوَابٍ مَجْزُومٍ، وهذا لا (٢)

يَجُوزُ في الكلامِ، إِنَّمَا يَجُوزُ في ضَرْوَةِ الشَّعْرِ. والفاءُ لا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ جَوَابًا لِلْفِعْلِ الْمَجْزُومِ، لِأَنَّكَ لَوْ جَعَلْتَهَا جَوَابَهُ لَمْ تَأْتِ لَأَمَّا بِجَوَابٍ، وهذا قَبِيحٌ فِي الْكَلَامِ غَيْرُ جَائِزٍ فِيهِ، فَإِذَا لَمْ يُجَزَمْ الْفِعْلُ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ فَقُلْتُ: [٧٩/ب] أَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ، كَانَ حَسَنًا، وَصَارَ (أما) مَعَ مَا (٣) يَتَّصِلُ بِهِ جَوَابًا لِإِنْ، إِذْ لَمْ يَجِبْ شَرْطُهَا.



(١) هذا الوجه يتضمن احتمال أن يكون قوله تعالى: «وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ» لك، محتملاً لتقدير: «مهما يكن من شيء» فإن كان من أصحاب اليمين لسلام فيكون قاعاً، إحداهما (لأما)، والأخرى لجواب (إِنْ)، فلما جعل مكانها (أما) وحذف الشرط، وقُدِّمَ (إِنْ) كان التثنية القاعاً، فأغنت إحداهما عن الأخرى، وهذا يحتمله مذهب أبي الحسن، لأنه يجعله جواباً لهما، ولا يحسن جزمه. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٣٨.

(٢) في المخطوطة: (ولا).

(٣) في المخطوطة: (معما).

هذا بابٌ إذا ألزمت فيه الأسماء التي يُجازى

بها حروف الجر لم تُغَيَّرْها عن الجزاء

وذلك: على أي دابةً أحمل أركبته، ويمَن تؤخذ أوخذ به، هذا قولُ يونسَ
والخليل جميعاً، فعرف الجر لم يُغَيَّرْها عن حال الجزاء كما لم يُغَيَّرْها عن
الاستفهام، وذلك لأنَّ الفعل إنما يصلُّ إلى الاسم بالباء ونحوها، والفعل
مع الباء بمنزلة فعلٍ ليس قبله حرف جر ولا بعده (١).

قال أبو علي: الفعل الذي قبله حرف جر يصلُّ به إلى الاسم نحو:
يزيد مررت، والفعل الذي يصلُّ بإضافة كالفعل الذي يصلُّ لا بإضافة،
لأنَّ الفعل يصلُّ بالجر إلى الاسم، كما يصلُّ غيره رافعاً وناصباً (٢).

قال أبو علي: (غيره) أي (٣) غير هذا الفعل ناصباً في قولك:
ضربت زيدا، ورافعاً في مثل قام زيد، فالجر (٤) هنا نظير النصب في
غيره.

قال أبو علي: الموازنة هنا بين الفعل الذي يصلُّ بحرف جر وبين
الفعل الذي يصلُّ بلا حرف، لأنَّ كل واحدٍ من المجرور والمنصوب بعد تمام
الكلام والمجرور في موضع نصب فهو كالمنصوب وإن كان جراً (٥).
قال: فإن قلت: بمن تمرُّ به أمر، وعلى أيهم تنزل عليه أنزل،
وبما تأتينني به أتيتك، رفعت، لأنَّ الفعل إنما أوصلته إلى الهاء بالباء

(١) الكتاب ٤٤٢/١ - ٤٤٣ باختصار.

(٢) انظر الكتاب ٤٤٣/١.

(٣) في المخطوطة: (رأى).

(٤) قوله: (فالجر...)، يشير إلى قول سيبويه: "لأنَّ الفعل يصلُّ بالجر إلى الاسم، كما يصلُّ
غيره رافعاً وناصباً".

(٥) انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ٢٣٨ - ٢٣٩.

الثَّانِيَّةِ، وَالْبَاءُ الْأُولَى لِلْفِعْلِ الْآخِرِ، فَتُغَيَّرُ عَنْ حَالِ الْجُزْأِ كَمَا تُغَيَّرُ عَنْ حَالِ الاسْتِفْهَامِ^(١).

قال أبو علي: إِنْ الْبَاءُ فِي (يَمَنْ) لِأَمْرٍ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (أَمْرٌ يَمَنْ تَمُرُّ بِهِ)، وَكَانَتْ الْأُولَى فِي الْجُزْأِ لِلْفِعْلِ الْأَوَّلِ، وَفِي قَوْلِكَ (يَمَنْ تَمُرُّ بِهِ أَمْرٌ) لَا تَكُونُ إِلَّا لِلْفِعْلِ الْآخِرِ، لِأَنَّكَ لَوْ جَعَلْتَهُ لِلأَوَّلِ كَانَ مُحَالًا وَذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ قَدْ يُضَافُ بِحَرْفِي خَفَضٍ، وَهَذَا لَا يَكُونُ. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجُزْأَ لَا يَكُونُ فِي قَوْلِكَ: يَمَنْ تَمُرُّ بِهِ أَمْرٌ أَنَّ التَّقْدِيرَ بِقَوْلِكَ: (أَمْرٌ)، وَإِنْ كَانَ مُؤَخَّرًا فِي اللَّفْظِ التَّعَدُّمُ كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَمْرٌ يَمَنْ تَمُرُّ بِهِ، فَمَنْ مُتَعَلِّقٌ بِأَمْرٍ الَّذِي قَبْلَهُ وَالْجُزْأُ لَا يَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِمَا قَبْلَهُ، إِنَّمَا يَكُونُ مُنْقَطِعًا مِنْهُ، كَمَا أَنَّ حُرُوفَ الْخَفَضِ فِي قَوْلِكَ: يَمَنْ تَمُرُّ^(٢) فِي الْجُزْأِ لِلْفِعْلِ الْأَوَّلِ، فَكَذَلِكَ فِي الاسْتِفْهَامِ فِي قَوْلِكَ: يَمَنْ تَمُرُّ لِهَذَا الْفِعْلِ.

فَإِذَا قُلْتَ: تَمُرُّ بِهِ، لَمْ يَكُنْ يَدُّ مِنْ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْبَاءُ الْأُولَى^(٣) لِيُغَيَّرَ (تَمُرُّ)، كَمَا كَانَتْ فِي الْجُزْأِ كَذَلِكَ، لِأَنَّ الاسْتِفْهَامَ يَنْفَصِلُ [٨٠/أ] مِمَّا قَبْلَهُ انْفِصَالِ الْجُزْأِ مِمَّا قَبْلَهُ.

قال: فَصَارَتْ بِمَثَرَةِ الَّذِي، لِأَنَّكَ أَدْخَلْتَ الْبَاءَ^(٤).

يُرِيدُ الْبَاءَ الثَّانِيَّةَ فِي اللَّفْظِ، وَهِيَ الَّتِي فِي (يَدِ) لِلْفِعْلِ، حِينَ أُوصِلَتْ الْفِعْلَ الَّذِي يَلِي الْأِسْمَ بِالْبَاءِ الثَّانِيَّةِ إِلَى الْهَاءِ^(٥)، فَصَارَتْ

(١) انظر الكتاب ١/٤٤٣.

(٢) في المخطوطة: (تَمُرُّ).

(٣) في المخطوطة: (الأول).

(٤) الكتاب ١/٤٤٣.

(٥) يعني في مثل قولك: (يَمَنْ تَمُرُّ بِهِ أَمْرٌ).

الأولى (١)، يُريدُ: الهاء الأولى.

قال: وقد يجوزُ أَنْ تَقُولَ: بِمَنْ تَمُرُّ أَمْرُ، وعلى مَنْ تَنْزِلُ أَنْزِلُ إِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى عَلَيْهِ، وَهِيَ (٢).

وفي كتاب القاضي (٣): وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: بِمَنْ تَمُرُّ أَمْرُ، وعلى مَنْ تَنْزِلُ أَنْزِلُ، إِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى (عَلَيْهِ وَهِيَ)، وَلَيْسَ بِحَدِّ الْكَلَامِ (٤).

قال أبو علي: يَجُوزُ الْجُزْمُ فِي (أَنْزِلُ)، عَلَى أَنْ يَكُونَ (عَلَى) لِلْفِعْلِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ، وَالْفِعْلُ الثَّانِي الَّذِي هُوَ جَوَابٌ قَدْ حُذِفَ حَرْفُ الْخَفْضِ مِنْهُ، لِذِكَاةِ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ هَذَا بِالْقَوِيِّ، وَهُوَ يَذْكُرُهُ بَعْدَ هَذَا.

والَّذِي فِي نُسْخَةِ الْقَاضِي عَلَى أَنْ يُحْذَفَ مِنَ الصَّلَةِ، وَحُذِفَ حَرْفُ الْخَفْضِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنَ الضَّمِيرِ يَصِحُّ مِنَ الصَّلَةِ، وَإِنَّمَا يُقَدَّرُ اتِّصَالُ الْفِعْلِ بِالْهَاءِ، ثُمَّ تُحْذَفُ الْهَاءُ، فَكَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: عَلَى مَنْ تَنْزِلُ أَنْزِلُ، قُلْتَ: أَنْزِلُ عَلَى مَنْ تَنْزِلُ عَلَيْهِ، فَحُذِفَتْ عَلَيْهِ، فَوُصِلَ الْفِعْلُ، وَصَارَ

(١) انظر الكتاب ٤٤٣/١، وعبارته: "فصارَت الأولى [الهاء الأولى] في قولك: بِمَنْ تَمُرُّ بِهِ أَمْرُ كَكَانَ وَإِنْ، يَقُولُ: لَا يَجَازِي بِمَا بَعْدَهَا، وَعَمِلَتِ الْهَاءُ فِيمَا بَعْدَهَا عَمَلُ كَانٍ، وَإِنْ فِيمَا بَعْدَهَا".

(٢) الكتاب ٤٤٣/١، وقد فُكَّ أَبُو عَلِيٍّ الْإِدْغَامَ فِي قَوْلِهِ: (أَمْرُ).

(٣) هذه إشارة إلى إحدى نسخ كتاب سبويه التي رجع إليها أبو علي، والقاضي هو: إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الأزدي، من أهل البصرة، تولى القضاء على جانيه بغداد جميعاً، كان فاضلاً، عالماً، متقناً، فقيهاً، صنّف في القرآن كتباً كثيرة وبعض كتبه تشهد له بانتهاء العلم إليه في النحو واللغة في زمانه، وأُنته نظير المبرّد، توفي سنة ٢٨٢هـ/ ٨٩٥م - انظر معجم الأدباء ١٢٩/٥ - ١٤٠، بغية الوعاة ١٩٣، وأخباره مشوّهة في كتاب البصائر والذخائر.

(٤) انظر الكتاب ٤٤٣/١.

بِمَنْزِلَتِهِ، فَحُدِّثَتْ هَاهُا مِنَ الصَّلَاةِ (١).

قال: وَلَيْسَ بِحَدِّ الْكَلَامِ، وَفِيهِ ضَعْفٌ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبْيَكُ يَعْتَمِلُ

إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ

يُرِيدُ يَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ حَلَفَ وَهَذَا قَوْلُ الْحَلِيلِ (٢).

قال أَبُو الْعَبَّاسِ: (عَلَى) الْأَوَّلَى عَلَى هَذَا لَا مَعْنَى لَهَا، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى

إِنْ لَمْ يَجِدْ شَيْئًا، ثُمَّ ابْتَدَأَ مُسْتَفْهِمًا (عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ) (٣).

قال: فِي الْاسْتَفْهِامِ نَحْوُ: غُلَامٌ مَنْ تَضَرَّبَ؟ أَلَا تَرَى أَنْ كَيْثُونَةُ

الْفِعْلِ غَيْرٌ وَصَلِّ قَائِمَةً (٤).

(١) تقدير الكلام في المثالين: بالذي قرأ به أمر، و(قرأ به) صلة (الذي)، والعائد إلى (الذي) الهاء الذي في (به) بعد (قرأ)، والهاء الواقعة على (الذي) في صلة (أمر)، وتقديره: أمر بالذي قرأ به، كذلك: أنزل على الذي تنزل عليه. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٣، ق ٢٣٩.

(٢) الكتاب ٤٤٣/١، وقد نسب الرجز فيه إلى بعض الأعراب وفيه شاهد على حلف العائد على (مَنْ) والتقدير على من يتكلم عليه. وفي توجيه هذا البيت خلاف فالمراد يرّد على سيويه رأيه لدخول (على) قبل (مَنْ)، وللزجاج توجيه آخر، وذلك أن يجعل (عليه) بمعنى (عنده)، ويرى غيرهم أن الكلام قد تم عند قوله: (إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا)، وقوله: (على من يتكلم) كلام مستأنف على جهة الاستفهام. قال أبو سعيد: وقول سيويه أولى لأن الظاهر كلام واحد ولا يفرد بعضه عن بعض إلا بدلالة. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٣، ق ٣٣٩، انظر ملحقات أمالي الزجاجي ٧٣٤، ٧٣٥، الخصائص ٣٠٥/٢، المحتسب ٢٨١/١، مغني اللبيب ١٩٢/، الانتصار/ ق ٢٠٥، شرح التصريح ١٥/٢، الخزانة ٢٥٢/٤، لسان العرب (عمل).

(٣) نقل أبو علي مقولة المبرد ملخصة، وانظر تفصيلها في الانتصار/ ق ٢٠٥.

(٤) في الكتاب ٤٤٣/١: "وَحَسُنَ الْاسْتَفْهِامُ هَاهُنَا يَقْوِي الْجُزَاءَ، فَقَوْلُ: غُلَامٌ مَنْ تَضَرَّبَ، وَيُشْلَكُ مَنْ مَرَرَتْ...".

قال أبو علي: يَعْنِي أَنَّ الْفِعْلَ فِي الاسْتِفْهَامِ لَيْسَ بِصَلَةٍ، كَمَا أَنَّ
الْفِعْلَ فِي الْجَزَاءِ غَيْرُ صَلَةٍ.

قال أبو علي: قَدْ تَقَدَّمَ قَبْلَ هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْعَوَامِلَ الَّتِي تَخْتَصُّ
بِالدُّخُولِ عَلَى الْأَسْمَاءِ لَا تَكُونُ الْمَجَازَاةُ قَبْلَهَا، لِأَنَّهَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي لَا يَنْعُ
فِيهَا (إِنْ) وَحَيْثُ لَا يَجُوزُ وَقَوْعُ (إِنْ) لَا تَجُوزُ الْمَجَازَاةُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ
تَقُولَ: (إِنْ مَنْ يَأْتِنِي آتَهُ) مِنْ حَيْثُ لَا يَجُوزُ (أَنْ إِنْ تَأْتِنِي آتَكَ)،
وَحُرُوفُ الْجَزْءِ مِمَّا تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ فَتَعْمَلُ فِيهَا، وَلَا يَجُوزُ وَقَوْعُ (إِنْ)
بَعْدَهَا، كَمَا لَا يَجُوزُ وَقَوْعُهَا بَعْدَ (أَنْ) ^(١) وَكَانَ لَا يَجُوزُ إِنْ تَأْتِنِي آتَكَ،
كَمَا لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي (أَنْ)، إِلَّا أَنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي يُجَازَى بِهَا إِذَا دَخَلَ
عَلَيْهَا حُرُوفُ الْجَزْءِ لَمْ تُخْرِجْهَا مِنْ أَنْ تَكُونَ جَزَاءً ^(٢) كَمَا تُخْرِجُهَا (أَنْ)
وَكَانَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا مِنَ الْجَزَاءِ ^(٣).

فإِنْ قِيلَ: وَكَمْ ذَلِكَ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّ الضَّرُورَةَ أَدَّتْ إِلَى أَنْ يُجَازَى بِهِ
الْأَسْمَاءُ مَعَ دُخُولِ الْجَزْءِ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ أَنَّ حُرُوفَ الْجَزْءِ لَا تَدْخُلُ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي
يُجَازَى مِنْ ثَلَاثَةِ [٨٠/ب] مَوَاضِعَ، إِنَّمَا تَقْدُمُ الْأَسْمَاءَ الَّتِي يُجَازَى بِهَا مَعَ
حُرُوفِ الْجَزْءِ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي يُوصِلُهُ الْحَرْفُ إِلَى الْأَسْمَاءِ، كَقَوْلِكَ: (بِمَنْ
تَمَرَّرَ)، وَأَمَّا أَنْ تَوَخَّرَ الْأَسْمَاءُ مَعَ الْحَرْفِ وَتَقْدُمُ الْفِعْلُ الَّذِي هُوَ شَرْطُ، فَتَقُولُ:
تَمَرَّرَ بِمَنْ؟ وَإِنَّمَا أَنْ تَقْدُمُ الْأَسْمَاءَ الَّتِي يُجَازَى بِهَا مَعْرَى مِنَ الْحُرُوفِ،
وَتَوَخَّرَ الْفِعْلُ، وَتَجْعَلَ الْحَرْفَ يَلِي الْفِعْلَ مُعَلِّقًا، كَقَوْلِكَ: مَنْ تَمَرَّرَ بِهِ،
فَيَبْطُلُ أَنْ تَوَخَّرَ الْأَسْمَاءَ الَّتِي يُجَازَى بِهَا مَعَ الْحَرْفِ، وَتَقْدُمُ الْفِعْلُ مِنْ

(١) فِي الْمَخْطُوطَةِ (إِنْ) الْأَكْفَ دُونَ هَمْزٍ، وَالتَّوْنِ مَضْبُوتَةً بِالسَّكُونِ.

(٢) فِي الْمَخْطُوطَةِ: (جَزْءٌ).

(٣) فِي الْمَخْطُوطَةِ: (الْجَزْءُ).

جَهَاتٍ^(١) منها: أَنَّكَ تُقَدِّمُ الْفِعْلَ وَالْجَائِزَةَ بَعْدَهُ، وَمِنْهَا: أَنَّ الْجَزَاءَ إِذَا أَخْرَجْتَهُ عَنِ الصَّلَةِ بَطَلَ مَعْنَاهُ، وَيُفْسَرُ أَيْضًا أَنْ تَقْدِّمَ الْأِسْمَ الَّذِي يُجَازَى بِهِ وَيُجْعَلُ حَرْفُ الْجَرْ يَلِي الْفِعْلَ مُعَلِّقًا، لِأَنَّ حُرُوفَ الْجَرْ لَا تَعْلُقُ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا مُتَّصِلَةً بِمَا تَجْرُهُ، فَيَبْقَى الْوَجْهَ الَّذِي قَدَّمْنَا، أَعْنِي أَنْ تَقْدِّمَ الْأِسْمَ الَّذِي يُجَازَى بِهِ مُتَّصِلًا بِهِ حَرْفُ الْجَرْ، وَمَوْضِعُ الْبَاءِ مَعَ مَا^(٢) عَمِلَ فِيهِ نَصَبٌ بِالْفِعْلِ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ فَمَوْضِعُ مَنْ نَصَبٌ بِتَضْرِبُ، فَكَذَلِكَ الْبَاءُ فِي قَوْلِكَ (بِمَنْ تَمُرُّ)، وَصَلُ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ إِلَى (مَنْ) وَصَارَ مَوْضِعُ الْبَاءِ مَعَ (مَنْ) نَصَبًا، كَمَا أَنَّ مَوْضِعَ (يَزِيدُ) فِي (مَرَرْتُ يَزِيدُ) نَصَبٌ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ تَقْدِّمٌ مِنْ حَيْثُ قَدَّمَ حَرْفُ الْخَفْضِ، تَقُولُ: غُلَامٌ مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ، فَتَقْدِّمُ (غُلَامَ) وَهُوَ مَعْمُولُ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تُؤَخِّرَ الْمُضَافَ، وَتَقْدِّمَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ لَوْ قُلْتَ (مَنْ تَضْرِبُ غُلَامَ أَضْرِبُ)، لَمْ يَجُزْ، كَمَا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ فِي حَرْفِ الْخَفْضِ.



(١) في المخطوطة: (جهة).

(٢) في المخطوطة: (معما).

هذا بابُ الجزاءِ إذا أدخلتَ فيه الألفَ للاستفهامِ
 وذلكَ قولك: أين تأتي آتَكَ، ولا تكتفي بِمَنْ، لأنها حرفُ جزاءٍ (١).
 قال أبو علي: يقول: لا يُكتفى بِمَنْ في الجزاءِ عن الألفِ كما كنتَ
 تكتفي بِهَا عن أَلِفِ الاستفهامِ، لأنها في الجزاءِ بِمَنْزِلَةِ (أَنْ)، فكَمَا
 لا يُكتفى بِأَنْ عن الألفِ، كذلك لا يُكتفى بِمَنْ إذا كانت بِمَنْزِلَتِهَا.
 قال: وإنما الألفُ بِمَنْزِلَةِ (الواوِ والقاءِ ولا) ونحوِ ذلك، لا تُغيّرُ
 الكلامَ عن حاله، وليستَ (كإِذْ وهل) (٢).

قال أبو علي: قوله: وليستَ كإِذْ (٣)، أي أُنْ أَلِفِ الاستفهامِ ليستَ
 كإِذْ، فيُبيحُ الجزاءُ بعده، كما قُبِحَ عندهُ بعدَ (إِذْ)، لأنَّ أَلِفَ الاستفهامِ
 تدخلُ على الاسمِ والفعلِ جَمِيعًا، كما تدخلُ الواوُ والفاءُ.
 قال: ولا يجوزُ ذلكَ في هَلْ وأخواتِها (٤).
 قال أبو العباس: لأنَّ هَلْ لا استقبالَ الاستفهامِ (٥).
 قال: وكوُقلتَ: هَلْ مَرَّرتَ بِزيدٍ؟ كُنْتَ مُسْتَأْنَفًا، ألا تَرى أَنَّ الألفَ

(١) الكتاب ٤٤٣/١ - ٤٤٤، مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ، ورواية السيرافي موافقة
 للفظ الكتاب، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٣٩.

(٢) الكتاب ٤٤٤/١.

(٣) في المخطوطة: (كإِذَا).

(٤) الكتاب ٤٤٤/١.

(٥) الحديث كله عن أَلِفِ الاستفهامِ، فهي تدخلُ على الجمل، وتدخلُ بين العاملِ والمعمولِ فيه
 فتكونُ لغراء، فأشبهتْ واوَ العطفِ وقاءَ التي يكونُ بعدها المبتدأ والخبر والفعل والفاعل
 والشرط والجزاء، تقول: بِكُمْ رجلاً مَرَّرتَ أثلاثاً أم أربعة، فلا تمنع الألفُ خفضَ ما بعدها بما
 قبلها، وإذا قال قائل: مَرَّرتَ بِزيدٍ، فقل له: أزيدُ؟ فهذا المقفوضُ محمولٌ على الكلامِ الأولِ،
 وفصل سيبويه بين أَلِفِ الاستفهامِ وبين (هل) بما ذكره في الألفِ مما ليس في (هل). انظر
 شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٤٠.

لغو^(١).

قوله: لغو، أي لم تُغَيَّرْ مادَّخلته عما كان^(٢) عليه.

قال: فَإِنْ قِيلَ، فَإِنَّ الْاَلْفَ لَا يُدَّ لَهَا مِنْ أَنْ [٨٠/أ] تَكُونَ مُعْتَمِدَةً عَلَى شَيْءٍ، فَإِنَّ هَذَا الْكَلَامَ (يَعْنِي الشَّرْطَ بِجَزَائِهِ) مُعْتَمِدٌ لَهَا، كَمَا يَكُونُ صَلَةٌ لِلذِّي، إِذَا قُلْتَ: (الَّذِي إِنْ تَأْتَيْهِ يَأْتِكَ زَيْدٌ)، فَهَذَا كُلُّهُ وَصَلٌ، فَإِنْ قَالَ: (الَّذِي إِنْ تَأْتَيْهِ يَأْتِيكَ زَيْدٌ)، وَجَعَلَ يَأْتِيكَ صَلَةٌ الَّتِي (قُلْتَ: تَقْدِيرُهُ: الَّتِي يَأْتِيكَ إِنْ تَأْتَيْهِ، فَيَسْتَفْنِي بِيَأْتِيكَ عَنْ جَوَابِ إِنْ تَأْتَيْهِ وَإِذَا كَانَ كَذَا، فَقَدْ فَصَلَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالْمَوْصُولِ بِقَوْلِهِ: إِنْ تَأْتَيْهِ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْقَاعِلُ مِنْ سَبَبِ يَأْتِيكَ، وَقَاعِلُ يَأْتِيكَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ إِلَى الَّذِي) لَمْ يَجِدْ بُدًّا مِنْ أَنْ يَقُولَ: أَنَا إِنْ تَأْتَنِي آتِيكَ، (أَي تَقْدَرُ آتِيكَ مُقَدِّمًا، يَعْنِي عَنْ جَوَابِ الشَّرْطِ الْمُتَجَزِّمِ، لِأَنَّ (أَنَا) لَا يَكُونُ كَلَامًا حَتَّى يَبْنَى عَلَيْهِ شَيْءٌ^(٣)).

قال: وَأَمَّا يُؤْنَسُ فَيَقُولُ: إِنْ تَأْتَنِي آتِيكَ، وَهَذَا قَبِيحٌ يُكْرَهُ فِي الْجُزْءِ وَإِنْ كَانَ فِي الاسْتِفْهَامِ^(٤).

قال أبو علي: كَانَ فِي الاسْتِفْهَامِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَرْطٌ مُتَجَزِّمٌ حَسَنًا.

قال أبو علي: كَانَ يُؤْنَسُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الاسْتِفْهَامَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْتَمِدَ إِلَّا عَلَى مَا لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ شَيْءٌ، وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى الاسْتِفْهَامِ إِلَّا

(١) الكتاب ٤٤٤/١.

(٢) في المخطوطة: كانت).

(٣) الكتاب ٤٤٤/١، والكلام المحصور بين الأقواس من تعليقات أبي علي رحمه الله.

(٤) الكتاب ٤٤٤/١.

مَا لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ شَيْءٌ، فَالزَّمَهُ أَلَّا يَجْعَلَ صِلَةً (الَّذِي) خَبَرَ الْمُبْتَدَأَ إِلَّا مَا لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ شَيْءٌ^(١).

قال: وقال عز وجل «أَفَلَا يَمَتُّهُمْ الْخَالِدُونَ»^(٢)، وَلَوْ كَانَ لَيْسَ مَوْضِعُ جَزَاءٍ قُبِحَ فِيهِ (إِنْ)^(٣).

قال أبو علي: يُفْسِدُ قَوْلَهُ يُؤْنَسُ أَنَّ الْجَزَاءَ لَا يَعْتَمِدُ عَلَى أَلْفِ الِاسْتِفْهَامِ قَوْلُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «أَفَلَا يَمَتُّهُمْ الْخَالِدُونَ» فَقَوْلُهُ: (إِنْ) مُعْتَمِدٌ عَلَى أَلْفِ الِاسْتِفْهَامِ، وَالْقَاءُ جَوَابُ الشَّرْطِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ بِقَوْلِهِ: (فَهُمْ) التَّقْدِيمُ، كَأَنَّهُ (فَهُمُ الْخَالِدُونَ إِنْ مِتُّ)، كَمَا قُدِّرَ فِي إِنْ تَأْتِي آتِيكَ: (آتِيكَ إِنْ تَأْتِي)، لِأَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ (فِي)^(٤) الْآيَةُ هَذَا التَّقْدِيرُ لَصَارَتِ الْقَاءُ الْأُولَى لَفْظًا لَا مَعْنَى لَهَا، وَإِنَّمَا الْقَاءُ الْأُولَى دَخَلَ عَلَيْهَا أَلْفُ الِاسْتِفْهَامِ كَمَا دَخَلَتْ عَلَى الْوَكَارِ فِي قَوْلِهِ «أَوْ أَمِنْ»^(٥) أَهْلُ الْقُرَى»^(٦) وَالثَّانِيَةُ جَوَابُ الشَّرْطِ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الَّتِي هِيَ جَوَابُ الشَّرْطِ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، فَهَذِهِ الْآيَةُ لَيْسَ يَجُوزُ فِيهَا أَنْ يَعْتَمِدَ الِاسْتِفْهَامُ إِلَّا عَلَى مَا عَمِلَ فِيهِ (إِنْ) الْجَزَاءَ، فَهَذَا يَرُدُّ قَوْلَ يُونُسَ^(٧).

(١) قبح مسبووه ما قاله يونس: (إِنْ تَأْتِي آتِيكَ) لِأَنَّ يُونُسَ أَجَازَ هَذَا مَعَ أَلْفِ الِاسْتِفْهَامِ، فَقَبِحه سِيبَوِيه، لِأَنَّ أَلْفَ الِاسْتِفْهَامِ لَا تَغْيِرُ الْمَجَازَاةَ عَنْ حُكْمِهَا، كَمَا لَا تَغْيِرُ (الَّذِي)، وَالْإِنْدَاءَ حُكْمَ الْمَجَازَاةِ بَعْدَهَا. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ٢٤٠.

(٢) سورة الأنبيا، الآية/٣٤.

(٣) الكتاب ١/٤٤٤.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة اقتضاها المعنى:

(٥) في المخطوطة: (أَفَأَمِنْ...) وهي في الآية (٩٧) من الأعراف، ولكنها ليست المقصودة.

(٦) سورة الأعراف، الآية/٩٨.

(٧) يقول أبو سعيد: "وقول الله عز وجل: (أَفَلَا يَمَتُّهُمْ) شاهدٌ يحسنُ المجازاةَ بَيْنَ وَأَخَوَاتِهَا =

هَذَا بَابُ الْجَزَاءِ إِذَا كَانَ الْقَسَمُ فِي أَوَّلِهِ (١):

قال: فَالْيَمِينُ لَا تَكُونُ لَفْوَ كَلَامًا وَالْأَلْفُ (٢).

أي: لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْتَمِدَ الْيَمِينُ عَلَى الْجَزَاءِ كَمَا جَازَ أَنْ تَعْتَمِدَ عَلَيْهِ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا، وَهُوَ قَوْلُكَ: إِنْ تَأْتِي أَتَكَ، وَلَا إِنْ تَأْتِي أَعْطَكَ، كما قال:

... وَلَا مَنْ يَأْتِيهَا يَتَلَسَّمُ (٣)

قال: وَالْيَمِينُ لَيْسَتْ كَذًا (٤).

أَيُّ لَا تَكُونُ الْيَمِينُ لَفْوَ إِذَا كَانَتْ مُتَقَدِّمَةً، إِنَّمَا تُتْلَى إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ كَلَامٍ غَيْرِ مُتَقَدِّمٍ (٥).

قال: وَتَقُولُ: أَنَا وَاللَّهِ إِنْ تَأْتِي لَا أَتَكَ (٦) [٨١/ب].

بعد الاستفهام، كما أن قبح (إِنْ) بعد (إِذْ) في (أَتَذَكَّرُ إِذْ إِنْ تَأْتِي أَتَكَ) موجب قبح (أَتَذَكَّرُ إِذْ مَنْ يَأْتِي نَاتِه) ولو جعلت الفعل بعد (إِنْ) حاضياً حَسَنًا، لأنه يصير التقدير: (أَتَذَكَّرُ إِذْ أَتَكَ إِنْ أَتَيْتِي) فيكون الذي يلي (إِذْ أَتَكَ) وهو كَلَامٌ. شرح السيرافي للكتاب، ج ٢٣، ق ٢٤٠.

(١) الكتاب ٤٤٤/١.

(٢) الكتاب ٤٤٤/١.

(٣) هذا جزء بيت من الطويل أنشده سيبويه في باب سابق من أبواب الجزاء، ونسبه إلى ابن مقبل وهو قوله:

وَكُنْزٌ كَفَّ الْقَرْدَ لَا مُسْتَمِيرًا يُعَارُ وَلَا مَنْ يَأْتِيهَا يَتَلَسَّمُ

والشاهد فيه مجازاته بَيْنَ بعد (لَا) لمخالفتها (مَا) النافية في أنها تكون لَفْوَ، انظر الكتاب ٤٤١/١، والبيت في ملحقات ديوان الشاعر/٣٩٥، وهو في مجالس العلماء/١١٢، والخصائص ١٦٥/٣، اللسان (دسم)، المخصص ١٦/١٦.

(٤) الكتاب ٤٤٤/١، وفيه: (ليست هكذا).

(٥) في المخطوطة: (مبتدئها).

(٦) الكتاب ٤٤٤/١.

يريد: أَنْ (لا) في المسألة الأولى لَيْسَتْ جَوَابَ الْقَسَمِ، إِنَّمَا هِيَ لِنَقْيِ الْجَزَاءِ، وَلَوْ كَانَتْ تِلْكَ جَوَابَ الْقَسَمِ لَارْتَفَعَ بَعْدَ (لا)، وَلِدَخَلَتْ اللَّامُ وَالنُّونُ فِي الْجَوَابِ إِذَا كَانَ مُوجِبًا، فَقُلْتُ: أَنَا وَاللَّهِ إِنْ تَأْتَيْتَنِي لَا أَتِيكَ. وَقَالَ: وَقَوْلُ: وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي أَتِيكَ، وَهُوَ مَعْنَى لَا أَتِيكَ، فَإِنْ أُرِدْتَ أَنْ الْإِثْنَانِ يَكُونُ قَهْوٌ غَيْرُ جَائِزٍ^(١).
أي غير جائز حتى تدخل اللام والنون فتقول: لَا تَيْنَكَ.

هَذَا بَابٌ مَا يَرْتَفِعُ بَيْنَ الْمَجْزُومَيْنِ وَيَنْجُزِمُ بَيْنَهُمَا^(٢).
مَتَى تَأْتَيْنَا تَلْمِمْ بِنَا...^(٣).
جَازَ الْبَدَلُ لِأَنَّ الْإِلْسَامَ ضَرَبَ مِنَ الْإِثْنَانِ،
قَالَ: لِأَنَّ الْقَوْلَ لَيْسَ بِالْإِثْنَانِ، إِلَّا أَنْ يُجِيزَهُ عَلَى مَا جَازَ عَلَيْهِ

(١) الكتاب ٤٤٥/١.

(٢) الكتاب ٤٤٥/١، وفيه: (بين المجزومين) ومثله عند السمرائي في شرحه للكتاب، ج ٣، ق ٢٤٢.

(٣) هذا جزء من صدر بيت من الطويل ينسب لعبيد الله بن الحر، كما ينسب للحطيطنة وليس في ديوانه، وهو قوله:

مَتَى تَأْتَيْنَا تَلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطِيبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِبَا

فجزم (تلمم) على البدلية من قوله (تأتنا). انظر الكتاب ٤٤٦/١، المقتضب ٦٣/٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٢، الإقصاص في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٢٨١، والبيت في الإقصاص ٥٨٤/٢، شرح المفصل ٥٣/٧، ١٠/٧٠، معجم الهوامع ١٢٨/٢، الدرر ١٦٦/٢، الخزانة ٦٦٠/٣، اللسان (نور) وفيه التسمية لعبيد الله ثم رواية المعجز: (تجد أثرًا دعسًا...)

تَمَثَّلْنَا (١).

أي: المسألة التي أجازها الخليل على الغلط (٢).

قال: وسألت الخليل عن قوله: إن تأتني فتحدثني أحدثك، والجزم الوجه (٣).

قال أبو علي: النصب في الفاء تكون في غير الواجب في ضرورة الشعر إن تأتني (تأتني) فعلٌ غير واجب، كما أن (ما تأتني) فعلٌ غير واجب، فحمل الفعل بعد الفاء على (أن)، فنصب وعطف على المصدر الفعل كائنك قلت: إن يكن إتيان حديث أحدثك، ... ومن لا يقدم رجله (٤).

(١) الكتاب ٤٤٦/١، وفيه: "... على ما جاز عليه تسألنا".

(٢) إشارة إلى قول سيبويه: "وسألت (الخليل) هل يكون (إن) تأتني تسألنا نعطك" [أي هل يكون من البدل كالذي في قول الشاعر: متى تأتني تلمم]، فقال: هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول، لأن الأول الفعل الآخر، تفسر له، وهو هو، والسؤال لا يكون الإتيان، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان، ثم يتدارك كلامه، ونظير ذلك في الأسماء: مروت برجل حمار، كأنه نسي ثم تدارك كلامه". الكتاب ٤٤٦/١.

قال أبو سعيد: "وبدل الغلط في الفعل أن يقول القائل: إن تأتني تسألنا نعطك، كأنه أراد: إن تسألنا نعطك، فسبقه لسانه إلى (تأتني) وألفاه، وجعل تسألنا مكانه، كما تقول: مروت برجل حمار" شرح السيراني للكتاب، ج٣، ق ٤٤٤.

(٣) الكتاب ٤٤٧/١، وعبارة سيبويه: "وسألت الخليل ... أحدثك، وإن تأتني وتحدثني أحدثك، فقال: هذا يجوز، والجزم الوجه، ووجه نصبه على أنه حمل الآخر على الاسم، كأنه أراد: إن يكن إتيان أحدثك ...".

(٤) هذا أول بيت من الطويل، أنشده سيبويه في الباب ونسبه لكعب بن زهير، وهو قوله: ومن لا يقدم رجله مطمئن فيقيتها في منسوى الأرض يزلق حيث نصب (يقيتها) بإضمار (أن) على جواب النفي. انظر الكتاب ٤٤٧/١، المقتضب ٦٧، ٢٣/٢، ولم أجده في ديوان كعب بن زهير، شرح السيراني للكتاب، ج٣، ق ٢٥٢ =

قال أبو علي: تَقْدِيرُهُ: مَنْ لَا يَكُنْ مِنْهُ تَقْدِيرٌ لِرَجْلِهِ، فَإِثْبَاتُ لَهَا يَزِيدُ.

قال في ثَم: لَمْ يَجْعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ الْفَاءِ وَالْوَاوِ فِي نَصْبِ الْفِعْلِ، وَلَكِنَّهَا تُشْرِكُ وَيُبْدَأُ بِهَا^(١)، يُرِيدُ: يَقْطَعُ مَا بَعْدَهَا مِمَّا قَبْلَهَا.

قال: وَلَا يَحْسُنُ الْإِيتِدَاءُ، لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا لَمْ يَنْقَطِعْ^(٢).

قال أبو علي: لِأَنَّ الشَّرْطَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْجَزَاءِ^(٣).

قال: قَوْلُهُ تَعَالَى «وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ»^(٤) الرفع هَا هُنَا

== وأنشد أبو علي في المسائل المنشورة/ ١٥٥ منسوبا لزهير وقال: "الجزم جائز على العطف، والرفع جائز تحمله عطفاً على جملة، وأجود ما في الباب النصب". والبيت في ديوان زهير/ ٢٦٠ من قصيدة عدة أبياتها ستة عشر بيتاً، وقد جاء قبله في الديوان قوله: أَيْتُ فَلَا أَفْجُرُ الصَّدِيقَ، وَمَنْ يَبْغِ يَبْرِضْ أَيْبُهُ، فِي الْمَعَاشِرِ يَنْفَقِ وبعد بيت الشاهد قوله:

أَكُنْتُ لِمَنَانِي عَنْ صَدِيقِي وَإِنْ أَجَا إِلَيْهِ فَمَنَانِي مَارِقٌ كُلُّ مَعْرِقٍ

انظر البيت في شرح أبيات سيبويه للنحاس / ٢٢٦، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١١٣/٢.

(١) الكتاب ٤٤٧/١، وقد ساق الفارسي صدر العبارة بالمعنى، وفي الكتاب: (ولكنها تُشْرِكُ وَيُبْدَأُ بِهَا).

(٢) الكتاب ٤٤٧/١.

(٣) يقول أبو سعيد: "فصل سيبويه من حكم (ثَم) في نصب الفعل وحكم الفاء والواو، وأجاز بعد الفاء والواو النصب على إضمار (أَنْ)، ولم يجوز النصب في (ثَم)، والذي يجوز في (ثَم) العطف على لفظ الفعل الذي قبلها، واستثناف ما بعدها على مذهب عطف جملة على جملة في الموضع الذي تقع فيه الجملة". انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٣، ق ٢٤٥-٢٤٦.

(٤) سورة البقرة، الآية/ ٢٧١، وفي الكتاب ٢٤٨/١ "وَيُكْفِّرُ..." وهي قراءة ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر عن عاصم ويعقوب، كما قرأ نافع وحزمة والكسائي "وَيُكْفِّرُ" بالنون والجزم، وقرأ ابن عامر وحفص عن عاصم "وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ" بالياء والرفع. انظر الحجة للقراء =

وَجُذُ الْكَلَامِ، وَهُوَ الْحَذُّ^(١)، لَأَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي بَعْدَ الْفَاءِ جَرَى مَجْرَاهُ فِي غَيْرِ الْفَاءِ^(٢).

قال أبو علي: يُرِيدُ إِنَّهُ خَبِرَ مُبْتَدَأَ مَحذُوفٍ كَانَ الْمَعْنَى: نَحْنُ نُنْكَرُ فِتْعَظِفَ جُمْلَةٍ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبِرَ عَلَى جُمْلَةٍ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبِرَ^(٣).

قال: فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ «وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ»^(٤) إِنَّهُ حَمَلَ الْفِعْلَ عَلَى مَوْضِعِ الْكَلَامِ فِي مَوْضِعٍ يَكُونُ جَوَابًا، لِأَنَّ أَصْلَ الْجَزَاءِ الْفِعْلُ^(٥).

أَيُّ يَكُونُ جَوَابًا لِلشَّرْطِ، فَالْفَاءُ مَعَ مَا قَبْلَهُ فِي مَوْضِعِ فِعْلٍ مَجْزُومٍ بِالْجَوَابِ، وَقَدْ صَرَّحَ هَاهُنَا أَنَّ أَصْلَ الْجَزَاءِ الْفِعْلُ، كَمَا رَأَيْتَ.

فَالْأَصْلُ الْفِعْلُ، وَالْفَاءُ دَاخِلَةٌ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا تَدْخُلُ إِذَا كَانَ الْجَوَابُ كَلَامًا مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبِرَ، وَلِذَلِكَ جَزَمَ تَذَرُهُمْ لِأَنَّهُ حَمَلَ عَلَى مَوْضِعِ فِعْلٍ مَجْزُومٍ^(٦).

===== السبعة ٤٠٠/٢، المسوط في القراءات العشر/١٥٤، ويبدو أن إثبات الياء هنا مع الرفع فيه مخالفة لاختيار سيبويه الذي قرأها بالتون والرفع على تقدير أن ما بعد الفاء قد صار بمنزلة في غير الجزاء، فكانه استئناف. انظر معاني القراءات ٢٢٩/١ - ٢٣٠.

(١) في الكتاب ٤٤٨/١: "وهو الجهد".

(٢) الكتاب ٤٤٨/١، وفيه: "... في غير الجزاء".

(٣) فصل أبو سعيد القول في هذه الآية والتي بعدها تفصيلاً لاغنى للباحث عنه، ولطوله فقد أضرحت عن نقله، لأن في اختصاره أو نقل جزء منه ذهاب فائدة كبيرة، فليراجع في شرحه للكتاب، ج٣، ق ٢٤٦.

(٤) سورة الأعراف، الآية/١٨٦.

(٥) الكتاب ٤٤٨/١ مع اختصار وتصرف.

(٦) يُقْرَأُ هَذَا الْحَرْفُ بِالْيَاءِ (وَيَذَرُهُمْ) كَمَا يَقْرَأُ بِالتُّونِ (وَتَذَرُهُمْ)، وَقَدْ رَوَى الْفَارَسِيُّ الْقَرَاتَيْنِ هُنَا، وَقَرَأَ بِالْيَاءِ وَالْجَزَمَ حِزْمَةً وَالْكَسَاةَ، وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَيَعْقُوبُ بِالْيَاءِ وَالرَّفْعَ،

قال: وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ كَمَعْنَى مَا قَبْلَهُ^(١).

أَي كَمَعْنَى قَوْلِهِ: وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا^(٢)

هذا بَابٌ مِنَ الْجَزَاءِ يَنْجَزِمُ فِيهِ الْفِعْلُ إِذَا كَانَ جَوَابًا

لِأَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ أَوْ تَمَنٍّ أَوْ عَرْضٍ:

فَأَمَّا الْجَزْمُ بِالْأَمْرِ فَقَوْلُكَ: إِنْتَنِي آتِكَ^(٣) [أ/٨٢].

قال أبو علي: الشَّرْطُ فِي هَذَا الْبَابِ يُحَدِّثُ لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَ الْجَزَاءِ

== انظر السبعة في القراءات ٢٩٨-٢٩٩، المبسوط في القراءات العشر/٢١٧، قال أبو منصور: من قرأ (وَلَنُرْهِمُ) بالياء والجزم عطفه على محل الفاء في قوله: (فَلَا هَادِيَ لَهُ)، والفاء فيه جواب الجزاء، ٠٠٠ ومن قرأ (وَلَنُرْهِمُ) بالرفع فهو استثناء، وأما من قرأ (وَلَنُرْهِمُ) بالنون، فالتون لا يجوز فيه غير الرفع ٠٠٠ معاني القراءات ٤٣١/١، وانظر حول هذه الآية معاني القرآن وإعرابه ٣٩٣/٢.

(١) الكتاب ٤٤٨/١، وسيبويه يرى أن النصب بالفاء والواو في قوله: (إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ وَأَعْطَيْكَ) ضعيف، وفي مثل قول الشاعر: (وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا)، وهو عنده جائز لكنه ليس بهذا الكلام ولا وجهه.

(٢) هذا عجز بيت من الوافر، وينسب للمغيرة بن حنّاء وهو بتمامه:

سَأَتْرُكَ مَتْرَلِي لِنَيْي تَسِيْمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

والشاهد فيه نصب (فَأَسْتَرِيحَا) والوجه رفعه عطفًا على (الْحَقُّ) إذ إن الكلام موجب، والنصب اضطراب لإيضاح (أَنْ)، وقد أشهد سيبويه في غير هذا الموضع، انظر الكتاب ٤٢٣/١، ٤٤٨، وانظر روايته في المختضب ٢٤/٢، ثم الأصول ٤٧١/٣، المحتضب ١٩٧/١، ضرائر الشعر لابن عصفور/٢٨٤، مايجوز للشاعر في ضرورة الشعر/٢٠٦، مايجتمل الشعر من الضرورة/٢٤١، الرد على النحاة/١٢٥، مع الهوامع ١٠/٢، الدرر ٩٠/٢، المعيني ٤٩٧/١، الخزانة ٦٠٠/٣.

(٣) الكتاب ٤٤٩/١ وفيه: "٠٠٠ فأما ما انجزم بالأمر ٠٠٠" ومثله عند أبي سعيد، انظر

شرح السيرافي للكتاب، ج٣، ق ٢٤٧.

عَلَيْهِ كَمَا حَذَفَ الْجَوَابُ فِي مِثْلِ: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ، لِدَلَالَةِ: أَنْتَ ظَالِمٌ عَلَى الْجَزَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّ تَقْدِيرَ قَوْلِكَ: إِيْتَنِي آتَكَ، إِيْتَنِي فَآتَكَ إِنْ تَأْتِنِي آتَكَ، فَذَلِكَ أَتَيْنِي عَلَى إِنْ تَأْتِنِي، كَمَا دَلَّ (أَنْتَ ظَالِمٌ) وَنَحْوُهُ عَلَى الْجَزَاءِ .
قال أبو بكر: الأمرُ والنهيُ يشتركان في الإرادة، ويغترقان في أن الأمرَ إرادةٌ بتكليفٍ، والنهيُ إرادةٌ بلا تكليفٍ^(١).

قال: وَمِمَّا جَاءَ مِنْ هَذَا فِي الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ «هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ، تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ»^(٢)، فَلَمَّا انْقَضَتِ الْآيَةُ قَالَ «يَغْفِرْ لَكُمْ»^(٣).

قال أبو إسحاق: قَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ^(٤): إِنْ قَوْلُهُ: (يَغْفِرْ لَكُمْ) جَوَابٌ لِقَوْلِهِ: «هَلْ أَدُلُّكُمْ»، وَهَذَا خَطَأٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِالدَّلَالَةِ تَجِبُ الْمَغْفِرَةُ، وَإِنَّمَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ «يَغْفِرْ لَكُمْ» جَوَابٌ (تُؤْمِنُونَ)، وَهُوَ أَمْرٌ عَلَى لَفْظِ الْخَبَرِ^(٥).

قال أبو العباس: يَكُونُ (تُؤْمِنُونَ) فِي مَعْنَى (آمِنُوا بِاللَّهِ) أَمْرًا كَمَا

(١) انظر الأصول ١٧٢/٢ -

(٢) سورة الصف، الآية/ ١٠، ١١، والنص يتصرف واختصار في الكتاب ٤٤٩/١. وقد قرأها ابن مسعود (آمِنُوا بِاللَّهِ)، انظر معاني القرآن ١٥٤/٣ -

(٣) وهو الفراء الذي يرى أن قوله عز وجل (يغفر لكم) جزم في قراءة الكوفيين في (هل)، وفي قراءة عبد الله بن مسعود الجزم للأمر الظاهر لقوله إنه جواب لهل، انظر المقتضب ٨٢/٢، ١٣٥ - ١٣٦ -

وقد عقد الفارسي إحدى مسائله المنشورة/ ١٥٤ - ١٥٥ لمناقشة هذه الآية قائلا: "لا يخلو هذا المجزوم الذي هو (يغفر) من أن يكون جواباً لهل، أو جواباً ل(تؤمنون) فلا يصح أن يكون جواباً ل(هل)، لأن الدلالة لا تكون تثبيتاً للغفران، وإذا بطل هنا ثبت أنها جواب لقوله: (تؤمنون) ويكون التقدير: (إن تؤمنوا)".

(٤) القول في معاني القرآن وإعرابه ١٦٦/٥ يتصرف -

تَقُول: (يَقُومُ زَيْدٌ)، أي لِيَقُمْ زَيْدٌ، وفي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ (آمَنُوا بِاللَّهِ)، فهذا يُقَوِّي هذا التأويل^(١).

قال: فَإِنْ كُنْتُ تُرِيدُ أَنْ تَقْدِرَهُ أَنَّهُ قَدْ فَعَلَ، فَإِنَّ الْجَزَاءَ لَا يَكُونُ لِأَنَّ الْجَزَاءَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ^(٢).

قال أبو علي: هذا إِذَا كَانَ الِاسْتِفْهَامُ تَقْرِيرًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ»^(٣)؛ أنشد:

كُونُوا كَمَنْ أَسَى أَخَاهُ يَنْفُسَهُ نَعِيشُ جَمِيعًا أَوْ نَمُوتُ كِلَاتَا^(٤)
كَأَنَّهُ قَالَ: كُونُوا هَكَذَا إِنَّا نَعِيشُ جَمِيعًا أَوْ نَمُوتُ كِلَاتَا (إِنْ كَانَ هَذَا أَمْرًا) وَزَعَمَ الْحَلِيلُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (نَعِيشُ) مَحْمُولًا عَلَى كُونُوا، كَأَنَّهُ قَالَ: كُونُوا نَعِيشُ جَمِيعًا أَوْ نَمُوتُ كِلَاتَا^(٥).

(١) أورد أبو سعيد هذه الأقوال ثم قال: "الأقوى عندي أنه جواب (لَيْلٍ)، لأن (تؤمنون) تفسير للتجارة، وهي جملة ما وقعت عليه (هل)، فالاعتماد في الجواب على (هل)، و(هل) في معنى الأمر، لأنه لم يكن القصد عن استفهامهم عن الدلالة على التجارة النجبية، هل يَدُلُّونَ عليها أو لَا يَدُلُّونَ، وإنما المراد الأمر لهم، والحث على ما ينجيهم..."
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٣، ق ٢٥٠.

(٢) الكتاب ٤٤٩/١، وفيه: (فإن كنت تريد أن تُقَرِّره...) ورواية السيرافي توافق ما جاء به أبو علي هنا. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٣، ق ٢٤٧.

(٣) سورة الزمر، الآية ٣٦.

(٤) الكتاب ٤٥١/١، والبيت من الطويل، وقد نسبه سيبويه لمعروف ولعله يعني معروف اللبدي، وفيه (رَأَى أَخَاهُ)، وانظر الكتاب ٩٦/٣ (هارون)، ورواية أبي علي جاءت رواية السيرافي في شرح الكتاب، ج٣، ق ٢٤٨، ومابين القوسين (أي من قوله: إِنْ كَانَ هَذَا أَمْرًا إِلَى آخِرِ العبارة) لم يرد في الكتاب ولا عند أبي سعيد، ولعل الفارسي نقله من إحدى النسخ التي وثقها، ولم تقع تحت نظر أبي سعيد.

والشاهد في البيت رفع (نَعِيشُ) على القطع والاستئناف، انظر البيت في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٠٤/٢ وقد أنشده مع بيت قبله منسويين إلى صفوان بن

قال أبو علي: (نَعِيشُ) عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ رَفَعُ بَأْنُهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي نَصَبُ بَخِيرٍ كَانَ، وَخَبَرُ كَانَ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ "كَمَنْ أَسَى"، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي "كَمَنْ" لَفَوْ غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ.

وقال أبو علي: كَانَ التَّشْبِيهُ لِلْمِثْلِ بِهِ، كَأَنَّهُ مَحَلٌّ لَهُ عَلَى الْإِتْسَاعِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مَكَانٍ وَلَا زَمَانٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، كَمَا أَنَّ قَوْلَكَ: زَيْدٌ يَنْظُرُ فِي الْعِلْمِ فَالْعِلْمُ لَيْسَ بِمَحَلٍّ لَزَيْدٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، كَمَا أَنَّ الْكَيْسَ وَالْبَيْتَ مَحَلَّانِ فِي الْحَقِيقَةِ إِذَا قُلْتَ: الدِّيْقَارُ فِي الْكَيْسِ، وَزَيْدٌ فِي الْبَيْتِ.

قال: وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ «قُلْ أَفَغَيَّرُ اللَّهَ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ»^(١).

فَقَالَ: (تَأْمُرُونِي) كَقَوْلِكَ: هُوَ يَقُولُ ذَلِكَ بَلْغَنِي، فَبَلْغَنِي لَفَوْ، فَكَذَلِكَ (تَأْمُرُونِي)، كَأَنَّهُ قَالَ: (فِيمَا تَأْمُرُونِي) وَإِنْ شِئْتَ كَانَ بِمَنْزِلَةِ: احْضُرُ الْوَعْيَ^(٢).

== مبحث الكنانى، انظر البيت في شرح أبيات سيبويه للنحاس / ٢٩٤، النكت ٧٥١/٢.

(١) سورة الزمر، الآية / ٦٤.

(٢) الكتاب ٤٥٧/١، وفيه "فيما تأمروني" واختصار في العبارة. وقوله: "احضر الوعي"

إشارة إلى بيت طرفة بن العبد:

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِي احْضُرُ الْوَعْيَ وَأَنْ أَشْهَدُ اللَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلَبِي

وقد أنشده سيبويه قبيل هذه العبارة والشاهد فيه رفع (احضر) لحذف الناصب، وقد يجوز النصب بإضمار (أن) ضرورة، انظر الكتاب ٤٥٧/١، وانظر البيت في شرح السيرافي للكتاب، ج٣، ق ٢٤٨، انظر البيت في المقتضب ٨٥/٢، ١٣٦، الأصول ١٦٢/٢، ١٧٦، وقد أنشد الفارسي صدر البيت في شرح الأبيات المشككة الإعراب ٤٠٤/٢، ٥٢٢ بنصب (احضر)، انظر المحتسب ٣٧٨/٢، الخزانة ٥٨/١، ٥٩٤/٣، ٦٢٥، والبيت في ديوانه/ ٣١ (صنعة الأعلام الشتمري) وانظر البيت ضمن أبيان معلقة الشاعر في شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي / ١٣٢، [ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلام الشتمري، تحقيق درية الخطيب، لطفي الصقال، مطبعة دار الكتاب، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م]

قال أبو علي: الوجه الثاني ينتصب بتأمروني.
 قال أبو العباس: (غَيْرَ) مَنْصُوبٌ (بِأَعْبُدُ عَلَى [٨٢/ب] الْقَوْلِ
 الْأَوَّلِ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي وَهُوَ أَنْ يُحْلَفَ (أَنْ) مِنْ (أَعْبُدُ) الْمُنْتَصِبُ^(١)
 (بِتَأْمُرُونِي)، وَلَا يَجُوزُ انْتِصَابُهُ (بِأَعْبُدُ)، لِأَن (أَعْبُدُ) فِي صِلَةٍ (أَنْ)،
 وَغَيْرِ فِعْلِهِ، وَلَا يَعْمَلُ مَا فِي الصَّلَةِ فِيهَا^(٢) قَبْلَ الْمَوْصُولِ^(٣).
 قال أبو علي: (غَيْرَ) عَلَى الْقَوْلِ [الْأَوَّلِ]، وَهُوَ أَنْ تَجْعَلَ (تَأْمُرُونِي)
 كَالْفِعْلِ يُنْتَصَبُ (بِأَعْبُدُ)، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَفَأَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ فِيمَا تَأْمُرُونِي،
 وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي وَهُوَ أَنْ تَجْعَلَ (أَعْبُدُ) قَدْ حُذِفَ مِنْهُ (أَنْ)، يُنْتَصَبُ
 (بِتَأْمُرُونِي) كَأَنَّهُ قِيلَ: أَفَتَأْمُرُونِي غَيْرَ اللَّهِ أَنْ أَعْبُدَ، فَغَيْرُ مُنْتَصَبٍ
 بِتَأْمُرُونِي، وَأَنْ أَعْبُدَ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرٍ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَفَتَأْمُرُونِي عِبَادَةَ غَيْرِ اللَّهِ،
 كَمَا أَنْ قَوْلَكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ، تَقْدِيرُهُ: ضَرَبْتُ رَأْسَ زَيْدٍ.

(١) في المخطوطة: "ينتصب".

(٢) في المخطوطة: "ما ما".

(٣) انظر المنتصب ٨٥/٢ - ٨٦ بتصريف كبير، وانظر شرح القصائد العشر للتهريزي / ١٣٢ -

هذا بابُ الحُرُوفِ التي تُنْزَلُ مُتَوَلِّةُ الأَمْرِ والنَّهْيِ نَحْوُ:
حَسْبُكَ وَكِفْيُكَ، تَقُولُ: حَسْبُكَ بِشَتَمِ النَّاسِ^(١).
قَالَ: سَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى «فَأَصْدَقْ وَأَكُنْ مِنَ
الصَّالِحِينَ»^(٢).

فَقَالَ: هَذَا كَقَوْلِ زُهَيْرٍ: ... وَلَا سَابِقَ شَيْئًا^(٣).

(١) الكتاب ٤٥٧/١، باختصار، وفي الكتاب: «حَسْبُكَ يَتَمُ النَّاسُ، ومثله عند السيرافي،
جدة، ق ١٥، وشرح الرمانى للكتاب، ج ٤، ق ١٥٣.

(٢) سورة المنافقون، الآية / ١٠.

(٣) هذا جزء من عجز بيت من الطويل أنشده سيبويه وهو قول زهير:

بِمَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُتْرَكٌ مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

انظر الكتاب ٤٥٧/١، حيث أجرى الجر على قوله (سابق) لأن خبر (لست) في صدر
البيت قد تدخله الباء، فجاءوا بالمعطوف وكأنهم قد أنهتوا في الأول الباء، وقاسه سيبويه
على الفعل في آية المنافقين لما كان الفعل الذي قبل قد يكون منجزاً ولا فاء فيه تكلموا
بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله. وقبح السيرافي الخفض في البيت، لأنه لاخافض قبله
يخفضه، ولا مخفوض يعطف عليه، ولا شيء موضعه خفض فيعطف على الموضع، لأن
الباء إذا أتى بها فموضعها النصب، وإذا حذفت ونصب الاسم بعدها فقد وقع النصب موقعه،
ولا موضع لغير النصب. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٥، قال الرمانى: "قول
زهير حمل على متوهم، لأنه ليس يعطف على لفظ، ولا موضع، ولكن على توهم ذكر
شيء لم يذكر، وليس كذلك الآية، لأنها حمل على متحقق وهو العطف على الموضع ..."
شرح الرمانى للكتاب، ج ٣، ١٥٥، ويرى الرمانى أن قوله عز وجل «فأصدق وأكن من
الصالحين» نظير قول الشاعر:

"... فلسنا بالمجهال ولا الحديدا" في العطف على الموضع. انظر المصدر نفسه. وقد
أنشد سيبويه البيت في غير هذا الموضع: انظر الكتاب ٨٣/١، ٢٩٠، ٤١٨، ٤٢٩،
٢٧٨/٢، ونصب (سابقاً) في الموضع الأول، وخفضه في الموضعين التاليين، وأنشده
سيبويه منسوجاً إلى صرمة الأنصاري، انظر الكتاب ١٥٤/١، وإقما هو في ديوان زهير
٢٠٨/، صنعة ثعلب، وفيه: "... ولا ساهقى شيء..." وفي نشرة دار بيروت =

قال أبو علي: يُريدُ: ومثلهُ في الموضعِ لا في الجودةِ، وتَقْدِيرُ الآيةِ:
لَوْلا أُخَرَّتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ أَصَدَّقَ، (فَلَوْلَا) حَرْفٌ فِيهِ مَعْنَى التَّحْضِيضِ،
فَلِذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ بَعْدَهُ مُتَجَزِّمًا كَمَا أَنْجَزَمَ بَعْدَ الْأَمْرِ.

وقوله: (فَأَصَدَّقَ) وَقَعَ مَوْقِعَ فِعْلٍ مَجْزُومٍ، وَ(أَكُنْ) عَلَى مَوْضِعِ
(فَأَصَدَّقَ) كَمَا حَصَلَ مِنْ قَرَأَ «وَيَذَرُهُمْ» عَلَى مَوْضِعِ الْقَاءِ مَعَ مَا بَعْدَهُ، وَهُوَ
قَوْلُهُ: «فَلَا هَادِيَ لَهُ»^(١).

قال: ومثلهُ مِنَ النَّهْيِ: لَا يَرَيْنَكَ^(٢)، النَّهْيُ لِلْمَتَكَلِّمِ فِي اللَّفْظِ،
وَهُوَ فِي الْمَعْنَى لِلْمُخَاطَبِ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَا تَكُونَنَّ هَاهُنَا، فَإِنْ مَن كَانَ هَا هُنَا
رَأَيْتَهُ.

قال: ومثِلُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى «وَلَا تُؤْتِنُ إِلَّا وَ أَنْتُمْ

= للطباعة والنشر / ١٠٧: "... ولا سابقاً شيئاً..." انظر البيت في شرح أبيات سيبويه
للنحاس / ١٠٧، شرح عيون سيبويه / ١٤٩، ١٨٤، المفضل / ٢٥٦، شرح المفضل
٥٢/٢، ٥٦/٧، ٦٩/٨، الخصائص ٣٥٣/٢، ٤٢٤، الإنصاف في مسائل الخلاف
١٩١/ وشك في نصه، أسرار العريضة / ١٥٤، العيني ٢٦٧/٢، ٣٥١/٣، الخزانة
٥٨/١، ١٣١/٢، ٥٨٨/٣، ٦٦٥، الأشموني ٢٣٥/٢، الجمع ١٤١/٢، ١٠٥، الدرر
١٩٥/٢، اللسان (نشر) ٣٦٠/٦. وقد ورد هذا البيت من قبل، انظر ص ١٦٤ من هذا
الجزء.

- (١) الأعراف، الآية / ١٨٦، وهي قوله عز وجل: «مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَيُذَرِّهُمْ فِي
ظُلُمَاتٍ بَعْضُهُمْ يَبْصُرُ». وقراءة الجزم في «يُذَرِّهُمْ» تروى عن حمزة والكسائي، كما رويت عن
حفص عن عاصم أيضاً، وقرأ أبو عمرو «ويُذَرِّهُمْ» بالياء والرفع كما قرأ عاصم في رواية
أبي بكر وحفص مثل ذلك. انظر السبعة في القراءات / ٢٩٨ - ٢٩٩.
- (٢) الكتاب / ٤٥٣/١.

مُسْلِمُونَ» (١) لَمْ يَنْتَهُهُمْ عَنِ الْمَوْتِ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ: أَثْبَتُوا عَلَى الْإِيمَانِ،
لِيُذَرَّكُمْ الْمَوْتُ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ.

قال: وسألتُه عَنْ قَوْلِهِ: أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلِقَ مَعَكَ، فَرَفَعَ، وَهُوَ
قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو، وَحَدَّثَنَا بِهِ يُونُسُ (٢).

قال أبو علي: (أَنْ) هَذِهِ هِيَ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ وَمَا عَوَضَ مِنَ الْفِعْلِ،
(وَأَنْتَ) مُرْتَفَعٌ بِالْفِعْلِ الَّذِي صَارَ (مَا) عَوَضًا مِنْهُ، وَهُوَ (كَانَ)،
وَالْتَقْدِيرُ: أَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا، إِلَّا أَنْ (مَا) لَمَّا صَارَ عَوَضًا مِنَ الْفِعْلِ، لَمْ يَجْزُ
أَنْ يَجْتَمِعَ الْفِعْلُ مَعَهُ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ فِعْلٌ عَلَى فِعْلٍ، وَحَكَى أَبُو
عُمَرَ (٣) فِي كِتَابِهِ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَظْنَهُ الْأَصْمَعِيُّ أَنَّهُ حَكَى الْجَزَاءَ
(بِأَمَّا)، قَالَ: وَلَمْ يَحْكِهِ غَيْرُهُ.

قال: وسألتُه عَنْ قَوْلِهِ: مَا تَدُوْمُ لِي أَدُوْمُ لَكَ، فَقَالَ: لَيْسَ فِي هَذَا
جَزَاءً مِنْ قَبْلِ أَنْ الْفِعْلُ صَلَّهَ (لِمَا)، فَصَارَ يَمْتَزِلُهُ (الَّذِي) (٤).
أَي: فِي أَنَّهُ مَوْصُولٌ كَمَا أَنَّهُ مَوْصُولٌ (٥).

(١) سورة آل عمران، الآية / ١٠٢، ومثله في البقرة / ١٣٢، وفيها «فَلَا تَقُوتُنَّ...».

(٢) الكتاب ٤٥٣/١، وقدّر السيرافي الرفع هنا بقوله: "لَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلِقَ مَعَكَ، فَكَانَهُ
قال: لخروجك أخرجُ مَعَكَ، وَلِقَامِكَ أَلْزَمَكَ". انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٦٦،
وانظر الأزهية / ١٥٦.

(٣) هو أبو عمر الجرمي، وله مختصر كتاب سيبويه، قال عنه أبو علي: "قُلَّ مَنْ اشْتَغَلَ
بِمَخْتَصَرِ الْجَرْمِيِّ إِلَّا صَارَتْ لَهُ بِالنَّحْوِ صِنَاعَةٌ". انظر نزهة الألباء / ١٤٤.

(٤) الكتاب ٤٥٣/١.

(٥) قال أبو سعيد: قوله: ما تدوم لي أدوم لك، (مَا) وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا يَمْتَزِلُ الْمَصْدَرُ، وَالْمَصْدَرُ
يَقَامُ مَقَامَ الزَّمَنِ، كَمَقْدَمِ الْحَاجِّ، وَخَفِيقِ النِّجَمِ، فَكَانَهُ قَالَ: (وَقْتُ دَوَامِكَ أَدُوْمُ)، كَمَا تَقُولُ:
(يَوْمَ خُرُوجِكَ أَلْزَمَكَ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: ما تَدُمُ لِي أَدُمُ لَكَ، كَمَا تَقُولُ: متى تَدُمُ لِي أَدُمُ
لَكَ، وَأَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ، لِأَنَّ (مَا) إِذَا جَعَلْتَ هِيَ وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْفِعْلِ مَصْدَرٌ يَبْطُلُ فِيهَا =

قال: ويدلُّك على أنَّ الجزاء لا يكونُ ها هنا [٨٣/أ] أنَّكَ لا تستطيعُ أن تستفهمَ (بما تدومُ) على هذا الحدِّ^(١) أي لا يجوزُ أن يستفهمَ به وهو مصدرُ^(٢).

قال أبو علي: مَوْضِعُ (مَا) عِنْدِي نَصَبٌ عَلَى الظَّرْفِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَدُومُ لَكَ دَوَامَكَ لِي، أَيْ وَقْتَ دَوَامِكَ، فَحَذَفَ الْوَقْتَ، وَأَقَامَ الدَّوَامَ مَقَامَهُ، كَمَا حَذَفَ وَقْتُ مَنْ قَوْلِكَ: حَيْثُ مَقْدَمُ الْحَاجِّ.

قال: ومِثْلُ ذَلِكَ: كُلَّمَا تَأْتِينِي أَتَيْكَ، فَإِلْتِيَانُ صَلَءُ لِمَا، كَأَنَّهُ قَالَ: كُلُّ إِتْيَانِكَ أَتَيْكَ (وَكُلَّمَا تَأْتِينِي)^(٣)، يَقَعُ أَيْضًا عَلَى الْحَيِّينَ، كَمَا كَانَ (مَا تَأْتِينِي) يَقَعُ عَلَى الْحَيِّينَ، وَلَا يُسْتَفْهَمُ بِكُلِّمَا، كَمَا لَا يُسْتَفْهَمُ بِمَا تَدُومُ^(٤).

قال أبو علي: قوله: لَا يُسْتَفْهَمُ بِكُلِّمَا، يُرِيدُ: إِذَا كَانَ (كُلُّ) مُضَافًا إِلَى (مَا) الَّذِي هُوَ مَعَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ، يُدْلِكُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَوَّلَ الْفَصْلِ فَقَالَ: وَمِثْلُ ذَلِكَ كُلُّمَا، أَيْ مِثْلُ (مَا تَدُومُ لِي أَدُومُ لَكَ) فِي أَنَّ الْجَزَاءَ لَا يَجُوزُ فِيهِ كَمَا لَمْ يَجْزُ فِي (مَا تَدُومُ)^(٥)، وَمِثْلُهُ بِالْمَصْدَرِ، فَقَالَ:

== الاستفهام، لأنها إذا كانت للاستفهام لم تحتج إلى أن توصل بالفعل، وإنما يجازى بها إذا نقلت عن الاستفهام... شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق١٦٦.

(١) الكتاب ٤٥٣/١، وفي المخطوطة: "... بما يدوم..." وما أُنْقِطَ من الكتاب وشرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق١٦٦.

(٢) لا يستفهم به إذا كانت (ما) موصولة به، وانظر قياس هذه المسألة بإحدى المسائل الفقهية عند السيرافي في شرحه للكتاب، ج٤، ق١٦٦.

(٣) في المخطوطة: «كل ما أتى».

(٤) الكتاب ٤٥٣/١.

(٥) في المخطوطة: (فيما يدوم).

كَأَنَّهُ قَالَ: كُلُّ إِتْيَانِكَ، فَإِنَّمَا أَرَادَ بِكُلَّمَا الْمُضَافِ (كُلُّ) فِيهِ إِلَى (مَا) الَّتِي مَعَ الْفِعْلِ بِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ كَمَا قُدِّمَ ذِكْرُهُ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ، وَلَمْ يَرِدْ (كُلَّمَا) الْمُضَافَ إِلَى (مَا) الَّتِي لِلْإِسْتِفْهَامِ كَمَا رَدَّ أَبُو الْعَبَّاسِ عَلَيْهِ فِي الْغَلَطِ^(١).

قَالَ: وَسَأَلْتُ الْحَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى «حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا»^(٢).

قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: حَدَّثُ الْجَوَابِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ أَفْخَمُ، لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ يَتَوَهَّمُ كُلَّ شَيْءٍ، فَإِذَا ذُكِرَ شَيْءٌ يَعْينُهُ حَضْرَةُ فَهْمُهُ^(٣).

(١) انظر الانتصار، ق ٧٩ - ٨٠.

(٢) سورة الزمر، الآية / ٧٣، وقراءة سيبويه "..." وفتحت بتشديد التاء، وهي قراءة ابن

كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر، انظر السبعة في القراءات / ٥٦٤.

(٣) أبو علي هنا يسوق كلام المبرد بالمعنى دون النص على اللفظ، انظر المقتضب ٨٠ / ٢، ونقل أبو سعيد عن الزجاج أنه كان يقدر "حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها" أي جاءوها وقد فتحت أبوابها، أي وهذه حالها" وحذفوا (جاءوها) الثانية لتكرير اللفظ، وأنه غير مشكل... وأن القراء يجعل الواو زائدة، ويقدر "حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها" انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٧، وانظر مزيد تفصيل في ذلك في معاني القرآن وإعرابه ٣٦٣ / ٤ - ٣٦٤. أما المواضع التي يشير إليها أبو العباس هنا فهي في الآيات التي ساقها سيبويه في الكتاب ٤٥٣ / ١.

هذا بابُ الأفعالِ في القسمِ (١)

قال: وزعمَ الحليلُ أنَ التَّوْنُ تَلَزَمُ اللَّامُ في قولك: إِنْ كَانَ لِصَالِحًا فَإِنْ بِمَنْزِلَةِ اللَّامِ، واللَّامُ بِمَنْزِلَةِ التَّوْنِ في آخِرِ الْكَلِمَةِ (٢).

قال أبو علي: (إِنْ) في قولك: (إِنْ كَانَ لِصَالِحًا) بِمَنْزِلَةِ اللَّامِ فِي (لَيَفْعَلَنَّ) فِي أَنَّهُ تَأْكِيدٌ كَمَا أَنَّهُ تَأْكِيدٌ، وَاللَّامُ فِي (لِصَالِحًا) بِمَنْزِلَةِ التَّوْنِ فِي (لَا فَعَلَنَّ)، فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلتَّأْكِيدِ، وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَاصِلٌ بَيْنَ شَيْئَيْنِ لَوْلَاهُمَا لَاتَّبَسَّا، فَاللَّامُ فِي (لِصَالِحًا) فَصَلٌ بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالنَّفْيِ، وَالتَّوْنُ فِي (لَا فَعَلَنَّ) فَصَلٌ بَيْنَ فِعْلِ الْحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ.

قال: فَقُلْتُ: فَلِمَ أَلَزَمْتُ التَّوْنَ آخِرَ الْكَلِمَةِ؟ (يَعْنِي لَيَفْعَلَنَّ) فَقَالَ: لِكَيْ لَا (٣) يُشَبَّهَ قَوْلُهُ (لَيَفْعَلَنَّ)، (لَأَنَّ الرَّجُلَ)، إِذَا قَالَ هَذَا، فَإِنَّمَا يُخَيَّرُ بِفِعْلٍ وَاقِعٍ فِيهِ الْفَاعِلُ أَيْ (٤) لِلْحَالِ.

قال أبو بكر: عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْلَفَ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي فِي الْحَالِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، لِأَنَّهُ إِلَى أَنْ يُحْلَفَ عَلَى مَا فِي الْحَالِ قَدْ انْقَضَى الْحَالُ (٥).

قال أبو بكر: وهذا في الْحَقِيقَةِ هَكَذَا، إِلَّا أَنْ الْعَرَبَ إِذَا [٨٣/ب] أَرَادُوا الْحَلْفَ عَلَى فِعْلٍ مَوْجُودٍ قَدْ تَقَضَّتْ مِنْهُ أَجْزَاءٌ، وَبَقِيََتْ مِنْهُ أَجْزَاءٌ

(١) الكتاب ٤٥٤/١.

(٢) الكتاب ٤٥٤/١ وفيه: "وزعم الحليل أن التَّوْنَ تَلَزَمُ اللَّامُ كُلَّزِمَ اللَّامُ فِي قَوْلِهِ: إِنْ كَانَ لِصَالِحًا". ورواية السيرافي تتفق مع ما في التعليقة. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ص ١٧٦.

(٣) في المخطوطة: (لِكَيْلَا).

(٤) الكتاب ٤٥٥/١ مع شيء من الاختصار.

(٥) انظر المقتضب ٣٣٣/٢.

قالوا: لِيَفْعَلْ^(١).

قال: وسألتُه عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ «وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ»^(٢) إِلَى آخِرِ الْفَصْلِ^(٣).

قال أبو علي: اللَّامُ فِي «لَمَّا آتَيْتُكُمْ» إِذَا كَانَتْ (مَا) بِمَنْزِلَةِ الَّذِي مِثْلُ اللَّامِ فِي (لَتَن)، لِأَنَّهُ لَمَّا دَخَلَتْ لَامُ الْقَسَمِ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ دَخَلَتْ هَذِهِ أَيْضًا، إِلَّا أَنَّ الَّتِي فِي (لَمَّا) إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى (الَّذِي) لَيْسَتْ الَّتِي فِي قَوْلِهِ (لَإِنْ فَعَلْتَ)، لِأَنَّ الَّتِي فِي (لَمَّا) لَامُ الْإِبْتِدَاءِ وَاللَّامُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْأِسْمِ الْمُبْتَدَأِ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَفْعَالِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَالرَّاجِعُ مِنَ الصَّلَةِ إِلَى الْمَوْصُولِ الْهَاءُ الْمَحْلُوقَةُ، كَأَنَّهُ قَالَ (لَمَّا آتَيْتُكُمْوهُ)، وَخَبَرُ الْمُبْتَدَأِ (لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ) وَالرَّاجِعُ مِنْ خَبَرِهِ إِلَيْهِ الْهَاءُ فِي (بِهِ).

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ (مَا) بِمَعْنَى الْجَزَاءِ، وَ(لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ) الْجَوَابُ^(٤)، وَهَذَا مِثْلُ (لَتَنْ فَعَلْتَ لِيَفْعَلَنَّ) وَلَيْسَتْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ الَّتِي كَانَتْ فِي (مَا) إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى (الَّذِي)، لَكِنَّهَا الدَّاخِلَةُ عَلَى الْفِعْلِ، وَمَوْضِعُ (مَا) نَصَبٌ إِذَا كَانَتْ جَزَاءً بِ(آتَيْتُكُمْ) وَمَوْضِعُ (آتَيْتُكُمْ) إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْجَزَاءِ جَزْمٌ، لِأَنَّهُ

(١) انظر الأصول ٤٣١/١.

(٢) سورة آل عمران، الآية ٨١.

(٣) انظر الكتاب ٤٥٥/١.

(٤) انظر تفصيل هذه المسألة في معاني القرآن وإعرابه ٤٣٦/١ - ٤٣٧ حيث يرى أبو إسحاق الزجاج أن (ما) هنا على ضربين: أحدهما: أن تكون للشرط والجزاء، وهو أجود الوجهين، وموضعها نصب بقوله: «لما آتيتكم»، والجزاء قوله: «لتؤمنن به»، والوجه الآخر: أن تكون (ما) في معنى الذي ويكون موضعها الرفع بالابتداء، ويكون خبر المبتدأ «لتؤمنن به».

في معنى (لما آتيتكم)، وإذا كانت (ما) بمنزلة (الذي) فلا موضع لـ (آتيتكم)، لأنه في صلة الذي، وما في صلة (الذي) لا موضع له، ألا ترى أن الفعل منها ليس بأولى من الاسم؟ وقد تصل الموصول بالفعل والفاعل، وما رجع إليهما في المعنى كما تصله بالمتبدا والخبر، فليس إحدى الجملةين بأولى بالموضع من الأخرى، وإنما يحكم على الجملة أنها في موضع إعراب، إذا وقعت موقع مفرد، كما يحكم في قولك: كان زيد أبوه منطق بأن موضع الجملة نصب لوقوعه موقع المفرد، وليست الجملة في الصلة واقعة موقع مفرد ولا هي من مواضع المفردات، ومن حمل (ما) على (الذي) في الآية لم يكن لـ (جاءكم) في قوله تعالى «ثم جاءكم رسول» عنده موضع، ومن حملها على أنها للمجازاة كان موضع (جاءكم) جزماً لعطفه إياه على ما هو في موضع جزم^(١).

قال الخليل في قوله تعالى «لظلوا»^(٢) (ليظلمن) كما تقول: والله لا فعلت ذلك أبداً، تريد معنى (لا أفعل)، وقالوا: لئن زرتك ما يقبل منك، وقال: لئن فعلت ما فعل^(٣)، يريد ما هو فاعل وما يفعل، كما

(١) يرى الأخفش أن اللام التي مع (ما) في أول الآية هي لام الابتداء، نحو: (زيد أفضل منك) لأن (ما آتيتكم) اسم والذي بعده صلة، واللام التي في (التؤمنن به ولتنصرته) لام القسم، كأنه قال: والله لتؤمنن به، فوكد في أول الكلام وفي آخره، كما تقول: (أما والله لو جئتني لكان كذا وكذا)، وقد يستغنى عنها، ووكد في (التؤمنن) باللام في آخر الكلام وقد يستغنى عنها. انظر معاني القرآن ٤١٣/١ (الورد)، وانظر معاني القرآن للفراء ٢٢٥/١، وانظر المحاسب ١٦٤/١.

(٢) يريد «لظلوا» التي في قوله عز وجل: «ولئن أرسلنا زينةً فراءةً مُصْتَفَرًّا لظلوا» من بعده يكفرون»، الروم، الآية/٥١.

(٣) في المخطوطة: «ما فعلت».

كَانَ (الظُّلُومَ) مِثْلَ (لِيُظْلَمَ) (١).

قال أبو علي: (مَا) هُوَ نَفْيُ مَا فِي الْحَالِ، فَإِذَا وَقَعَ الْمَاضِي بَعْدَهَا عَلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْحَالُ، كَمَا أَنَّ الْمَاضِي بَعْدَ (لَا) يُعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْإِسْتِقْبَالَ، لِأَنَّ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ لَا يَنْفِيَانِ الْمَاضِي، فَكَذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّ «أَمْ أَنْتُمْ صَامِعُونَ» (٢) بِمَعْنَى (صَمِتُمْ) لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الَّتِي عَوْدَتْ بِهَا جُمْلَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ، وَهِيَ (أَدْعَوْتُمُوهُمْ).

قال: [٨٤/أ] وَقَدْ يَسْتَقِيمُ فِي الْكَلَامِ: إِنْ زِيدَ لِيُضْرَبُ، وَلِيَنْهَبُ وَلَمْ يَقَعْ ضَرْبٌ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَلَسْتَهُمْ كَمَا خَبَرْتُكَ فِي الْيَمِينِ، فَمِنْ ثَمَّ الزَّمُوا النَّوْنَ فِي الْيَمِينِ لِئَلَّا يَلْتَبَسَ بِمَا هُوَ وَاقِعٌ (٣).

قال أبو علي: اللَّامُ عَلَى ذَاكَ لِلتَّوَكُّيدِ وَالَّتِي تَتَلَقَّى الْقَسَمَ وَتَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ، وَلَيْسَتْ الَّتِي تَدْخُلُ فِي فِعْلِ الْحَالِ، فَهِيَ لَا تَعْلُقُ الْفِعْلَ كَمَا تُعْلِقُهُ الَّتِي لِلْحَالِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: إِنْ زِيدَ لَيَقُومَ إِذَا أَرَدْتَ بِهِ الْحَالِ، لَكِنْ هَذِهِ الَّتِي تَلْزَمُهَا النَّوْنُ الشَّدِيدَةُ أَوِ الْحَقِيقَةُ وَإِنَّمَا حَدَّثْتَ النَّوْنَ مِنْهُ وَالْفِعْلُ مُسْتَقْبَلٌ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ النَّوْنُ فِيهِ كَانَ مُسْتَقْبَلًا، فَكَمَا لَا تَعْلُقُ الْفِعْلَ اللَّامُ الَّتِي فِي قَوْلِكَ (لَتَفْعَلَنَّ) بَعْدَ (أَنْ)، كَذَلِكَ لَا تُعْلِقُهُ فِي قَوْلِكَ (لَيَفْعَلَنَّ) إِذَا أَرَدْتَ بِهِ الْمُسْتَقْبَلَ.

تَقُولُ: عَلِمْتُ أَنْ زِيدًا لَيَنْظَلِقَنَّ، فَلَا تُعْلِقُ هَذِهِ اللَّامُ (عَلِمْتُ) فَكَذَلِكَ لَا تُعْلِقُهُ فِي (لَيَفْعَلَنَّ) إِذَا كَانَ بِمَعْنَى (لَيَفْعَلَنَّ) فَتَقُولُ: عَلِمْتُ أَنْ زِيدًا لَيَفْعَلَنَّ.

(١) الْكِتَابُ ١/٤٥٦.

(٢) سُورَةُ الْأَعْرَافِ، آيَةُ ١٩٢.

(٣) الْكِتَابُ ١/٤٥٦.

قال: وقال عز وجل: «إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ، وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (١).
 قال أبو علي: قوله «وَأَنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ» الفعل للحال دون الاستقبال وهذه اللام لو وقع (علمت) قبلها لعلقت، فإن قيل: كيف صار للحال وقد اتصل به (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) كما تقول: يضرب زيد غدًا؟ قيل: أريد به حكاية الحال وإن اتصل به ما هو في المعنى مستقبل، ولك أن تحكي الحال كانت فيما مضى أو فيما يستقبل، ألا ترى قول الله عز وجل: «تَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ^(٢) يَتَقَتِّلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ»^(٣)، فالقصة قد مضت والإشارة فيها كالإشارة إلى الحاضر؟!



(١) سورة النحل، الآية/ ١٢٤. وقد ساقها سيبويه دليلاً على أن العرب تلزم النون في اليمين لئلا يلتبس الفعل بما هو واقع أو أريد به الحال، فالحكم في الآية هذه متأخر، فاللام في (لَيَحْكُمُ) مثل تلك التي في قوله تعالى: «ثُمَّ يَدَّ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لِيَسْجُنَهُ حَتَّىٰ حِينٍ» (فيبدأ لهم) فعل، والفعل لا يخلو من فاعل، وقالوا: (ليسجنه) فاضمر (البدو) الذي هو فاعل، لأنه مصدر يدل عليه (بدأ لهم)، واضمر (قالوا)، ولا يكون (ليسجنه) بدلاً من الفاعل، لأنه جملة، والفاعل لا يكون جملة. انظر الكتاب ٤٥٦/١، وشرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق٢٢، قال الرماني: «وإن ربك ليحكم» بمعنى لحاكم، انظر شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق١٥٩.

(٢) في المخطوطة: (رجلان) وهو سهو من الناسخ.

(٣) سورة القصص، الآية/ ١٥.

هذا بابُ الحُرُوفِ التي لا تَقْدَمُ فِيهَا الْأَسْمَاءُ الْفِعْلُ^(١)
 قال: أَلَا تَرَى إِلَى كَثْرَةِ مَا يَعْمَلُ فِي الْأَسْمَاءِ وَقَلَّةِ مَا يَعْمَلُ فِي
 هذا^(٢).

أَيِ مَا يَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ، فَهَذِهِ الْإِشَارَةُ تُرِيدُ بِهَا الْفَصْلَ بَيْنَ الْجَازِمِ
 وَالْمَجْزُومِ^(٣).

قال: وَاعْلَمْ أَنَّ حُرُوفَ الْجَزَاءِ يَتَّبِعُ أَنْ تَتَقَدَّمَ^(٤) الْأَسْمَاءُ فِيهَا قَبْلَ
 الْأَفْعَالِ^(٥).

(أَي: لَا تَقُولُ: مَنْ زَيْدٌ يَضْرِبُهُ أَضْرِبْ، إِلَّا وَهُوَ قَبِيحٌ).
 وَقَدْ جَازَ ذَلِكَ فِيهَا^(٥).

(أَي الْفَصْلَ)، لِأَنَّ حُرُوفَ الْجَزَاءِ يَدْخُلُهَا فَعْلٌ وَيَفْعَلٌ، وَيَكُونُ فِيهَا
 الِاسْتِفْهَامُ، فَتَرْفَعُ فِيهَا الْأَسْمَاءُ^(٥).
 قال أَبُو عَلِيٍّ: هُوَ مِثْلُ: مَنْ زَيْدٌ، وَمَنْ عَمْرُو، يُرِيدُ أَنَّ حُرُوفَ الْجَزَاءِ
 لَهَا تَصَرُّفٌ لَيْسَتْ لِسَائِرِ الْحُرُوفِ الْجَازِمَةِ غَيْرِهَا.

(١) الكتاب ٤٥٦/١.

(٢) الكتاب ٤٥٧/١، وفيه: "أَلَا تَرَى إِلَى كَثْرَةِ مَا يَعْمَلُ فِي الْأَسْمَاءِ وَقَلَّةِ مَا يَعْمَلُ فِي هَذَا"،
 ومثله عند السيرافي. انظر شرحه للكتاب، ج٤، ق ٢٢٢.

(٣) كثرت العوامل في الأسماء، لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ تَعْمَلُ فِيهَا الْأَفْعَالُ وَالْأَسْمَاءُ وَالْحُرُوفُ. وَالْأَفْعَالُ
 إِنَّمَا يَعْمَلُ فِيهَا حُرُوفٌ مَعْلُومَةٌ قَلِيلٌ عَددها، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ النِّهَاةِ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ الْفِعْلِ
 وَالْعَامِلِ فِيهِ بِالْأَسْمَاءِ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَبَيْنَ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا بِفِعْلٍ، كَمَا
 لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْحُرُوفِ الَّتِي تَهْرَبُ وَبَيْنَ الْأَسْمَاءِ بِالْأَفْعَالِ، لِأَنَّ الْجَزْمَ نَظِيرُ الْجَرْ، وَلَا يَجُوزُ
 أَنْ تَفْصَلَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ بِحَشْوٍ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَفْصَلَ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ بِحَشْوٍ إِلَّا
 فِي شَجَرٍ. انظر الكتاب ٤٥٧/١.

(٤) في المخطوطة: (تَقْدَمُ).

(٥) الكتاب ٤٥٧/١، وما حصرته بين الأقواس هو منخلات أبي علي رحمه الله.

قال: وَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي (١).

قال أبو علي: [ب/٨٤] مِثْلُ: مَنْ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ.

قال: وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تُجَاوِزِ الْأَسْمَ الْعَامِلِ فِي الْآخِرِ (٢).

أي: لَمْ تُجَاوِزِ الْإِضَافَةَ (٣).

قال: وَيَجُوزُ [الْفَرْقُ] فِي الْكَلَامِ فِي (إِنْ) (٤).

أي يجوزُ تَقْدِيمُ الْأَسْمِ عَلَى الْفِعْلِ إِذَا لَمْ تَحْزِمِ الْفِعْلَ، نَحْوُ "إِنْ زَيْدٌ فَعَلَ فَعَلْتُ".

قال: فَإِنْ جَزَمْتَ بِهَا أَشْبَهْتَ لَمْ (٥).

قال: وَإِنَّمَا جَازَ فِي الْفَصْلِ وَلَمْ يُشْبِهْ (لَمْ)، لِأَنَّ (لَمْ) لَا يَقَعُ بَعْدَهَا (فَعَلَ) (٦).

قوله: وَإِنَّمَا جَازَ فِي الْفَصْلِ، أي إِنَّمَا جَازَ الْفَصْلُ بَيْنَ (إِنْ) وَالْفِعْلِ بِالْأَسْمِ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًّا، لِأَنَّهُ لَا يَنْجَزِمُ، فَلَا يُشْبِهُ مَا يَعْدُ (لَمْ).
قال: فَجَازَ هَذَا كَمَا جَازَ إِضْمَارُ الْفِعْلِ فِيهَا حِينَ قَالُوا: إِنْ خَيْرًا

(١) الكتاب ٤٥٧/١.

(٢) الكتاب ٤٥٧/١.

(٣) يريد: إِنْ حُرُوفُ الْجَزَاءِ تَصَرَّفَتْ وَتَقَارِقُ الْجَزْمَ، فَضَارَعَتْ بِذَلِكَ مَا يَجُوزُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي إِنْ شِئْتَ اسْتَعْمَلْتُهَا مَضَافَةً نَحْوُ: مَرُوتٌ بِضَارِبِ عَبْدِ اللَّهِ، وَإِنْ شِئْتَ اسْتَعْمَلْتُهَا غَيْرَ مَضَافَةٍ فَتَوَقَّعْتُ وَتَصَبَّيْتُ بِهَا نَحْوُ: "مَرُوتٌ بِضَارِبِ عَبْدِ اللَّهِ"، وَانْظُرْ بِحِثِّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْكِتَابِ ٤٥٧/١.

(٤) الكتاب ٤٥٧/١، وَمَاهِيْنُ الْمُعْقُوفَتَيْنِ زِيَادَةُ مِنَ الْكِتَابِ.

(٥) الكتاب ٤٥٧/١ بِتَصْرِفٍ. وَالْجَزْمُ (بِإِنْ) الشَّرْطِيَّةُ مَعَ الْفَصْلِ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، لِأَنَّهُ حَيْثُ يَشْبِهُ يَلَمْ.

(٦) الكتاب ٤٥٧/١.

فَخَيْرٌ^(١).

قال أبو علي: يَقُولُ: لَيْسَ تَقْدِيمُ الْأِسْمِ عَلَى الْفِعْلِ إِذَا كَانَ مَاضِيًا بِأَشَدِّ مِنْ حَذْفِ الْفِعْلِ الْبَيِّنَةُ مَعَ فَاعِلِهِ^(٢).

قال: وَأَمَّا سَائِرُ حُرُوفِ الْجَزَاءِ فَهَذَا فِيهِ ضَعْفٌ^(٣).

أي: الْفَصْلُ فِي الْكَلَامِ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ (كِنْ)، (فَلَوْ جَازَ فِي «إِنْ») وَقَدْ جَزَمَتْ كَانَ أَقْوَى، فَلَوْ جَازَ الْفَصْلُ بَيْنَ (إِنْ) وَفِعْلِهِ الْمَجْزُومِ بِالْأِسْمِ كَانَ أَقْوَى مِنَ الْفَصْلِ بِالْأِسْمِ بَيْنَ سَائِرِ الْحُرُوفِ وَالْأَفْعَالِ الَّتِي تَنْبَغِزُ بَعْدَهُ بِالْأِسْمِ (إِذَا جَازَ فِيهَا «فَعَلَ»)^(٤)، أَيْ إِذَا جَازَ الْفَصْلُ بَيْنَ (إِنْ) وَالْفِعْلِ الْمَاضِي بِالْأِسْمِ فِي الْكَلَامِ فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ، وَلَمْ يَحْسُنِ الْفَصْلُ بَيْنَ الْحُرُوفِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ الْمَاضِي بِالْأِسْمِ فِي الْكَلَامِ، إِنَّمَا يَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ، فَلِذَا (إِنْ) إِذَنْ مَزِيَّةٌ فِي بَابِ الْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ، لَيْسَتْ لِسَائِرِ الْحُرُوفِ^(٥).
قال: وَلَوْ كَانَ (فَعَلَ) كَانَ أَقْوَى^(٦).

(١) الكتاب ٤٥٧/١ - ٤٥٨.

(٢) الاسم الذي بعد (إِنْ) يرتفع بإضمار فعل يفسره الفعل المذكور بعده عند البصريين، وموضع هذا الفعل جزم وإن كان ماضيًا، يقوم في التقدير مقام الفعل الذي هو تفسيره، كما في قوله تعالى: «وَأِنْ أَحَدُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ»، وقوله تعالى: «إِنْ أَمَرْتُ هَؤُلَاءَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ»، ونصب (خيرًا) في المثال المذكور هنا على الإضمار أيضًا. انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢٣، الإنصاف/٦١٥ - ٦٢٠.

(٣) الكتاب ٤٥٨/١.

(٤) الكتاب ٤٥٨/١، وقد مزج الفارسي تعليقاته بنص سيبويه، وميزت كلام سيبويه بمحصره بين الأقواس.

(٥) تختص (إِنْ) بقوتها دون سائر الحروف، ولأنها الحرف الأصلي في المجازاة، ولذلك جاز الفصل بينها وبين الفعل في حالتي رفع الاسم بعدها ونصبه، انظر المختضب ٧٤/٢.

(٦) الكتاب ٤٥٨/١.

أي: لو كَانَ «مَتَى وَاعْلَ نَابَهُمْ»^(١).

قال: فَإِنْ قُلْتَ: إِنْ (يَأْتِي) زَيْدٌ يَقُلْ ذَلِكَ جَازَ عَلَى قَوْل مَنْ قَالَ: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، وهذا مَوْضِعُ ابْتِدَاءٍ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ جِئْتَ بِالْفَاءِ فَقُلْتَ: إِنْ تَأْتِي فَأَتَا خَيْرٌ لَكَ كَانَ حَسَنًا، وَإِنْ (لَمْ يَحْمِلْهُ) عَلَى ذَلِكَ رَفَعَ، وَجَازَ فِي الشَّعْرِ^(٢).

قال أبو علي: قَوْلُهُ: (إِنْ يَأْتِي زَيْدٌ يَقُلْ ذَلِكَ) عَلَى: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، يُرِيدُ يَرْتَفِعُ (زَيْدٌ) بِفِعْلِ مُضَمَّرٍ (ضَرَبْتُهُ) تَفْسِيرُهُ، هَذَا عَلَى أَنْ تَجْعَلَ (زَيْدًا) وَاقِعًا مَوْضِعَ الْجَزَاءِ، كَانَ الْمَوْضِعُ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ كَمَا أَنَّهُ فِي الشَّرْطِ لِلْفِعْلِ وَإِنْ قُدِّرَتْ أَلِفًا مَحذُوفَةً كَانَ (زَيْدٌ) فِي مَوْضِعِ ابْتِدَاءٍ وَمَرْتَفَعًا بِهِ^(٣).

(١) إشارة إلى قول عدي بن زيد من الخزيمية:

مَتَى وَاعْلَ يَنْتَهُمُ يَحْيُو ۝ وَتَمَطَّلَ عَلَيْهِ كَأَسُ السَّاقِي

فجزم (ينتهم) مع الفصل بينه وبين (متى) الجازمة، ضرورة، ولو قال (ناهم) على المضي لكان أقوى، انظر الكتاب ٤٥٨/١، المقتضب ٧٦/٢، الأصول ٧٣٢/٢، أمالي ابن الشجري ٣٣٢/١، الإنصاف ٦١٧/٢، شرح المفصل ١٠/٩، خزانة الأدب ٤٥٦/١، ٦٣٩/٣، الهمع ٥٩/٢، الدرر ٧٥/٢.

وقد أشهد الفارسي هذا البيت في المسائل الهندديات/٤٥٧، ونقل كلام سيبويه عليه وقال: «يريد: لو كان بدل المضارع في البيتين، الماضي، لكان الفصل بينه وبين الجازم أقوى منه بين المضارع والجازم، إذ جاء الفصل في الكلام بين (إِنْ) و(فَعَلْ) بالاسم، فلو كان الماضي بدل المضارع هاهنا لكان أقرب إلى ما جاء في الكلام»، والبيت في ديوان عدي ١٥٦/.

(٢) الكتاب ٤٥٨/١، وما بين الأقواس في الكتاب (تأتي، يحملها) على التوالي.

(٣) قَوْلُهُ: (إِنْ يَأْتِي زَيْدٌ يَقُلْ ذَلِكَ)، زَيْدٌ: مرفوع بفعل مضمر قبله مجزوم، وما بعده تفسيره، كأنه قال: (إِنْ يَأْتِي يَقُلْ زَيْدٌ ذَلِكَ يَقُلْ)، ولا يجوز أن يرتفع (زيد) بالابتداء، لأنه لو ارتفع بالابتداء لكانت الفاء مقدرة قبله، وإذا قدرت الفاء قبله بطل جزم الفعل =

وقوله: وإن لم يحمله على ذلك رَفَعُ^(١).
 قال أبو بكر: يُرِيدُ (رَفَعَ) بِقَوْلِهِ: لِأَنَّهُ يَجْعَلُهُ خَبَرًا مُبْتَدَأً^(٢).
 وقوله: وَجَازَ فِي الشَّعْرِ^(٣).
 أي: جَازَ حَذْفُ الْقَاءِ فِي الشَّعْرِ^(٤).
 قال: وَمِثْلُ الْأَوَّلِ قَوْلُ هِشَامٍ:
 فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ بَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ ...^(٥).
 قال أبو علي: قَوْلُهُ: مِثْلُ الْأَوَّلِ، أَيِ مِثْلُ: إِنْ زِيدَ يَأْتِكَ يَكُنْ
 كَذَا^(٦).

— الذي بعده . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢٣.

(١) الكتاب ٤٥٨/١.

(٢) انظر الأصول ١٧٢/٢.

(٣) الكتاب ٤٥٨/١.

(٤) احتج سيبويه لذلك بقول حسان:

مَنْ يَحْمِلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالْشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ
 فقد حذف الفاء من جواب الشرط ضرورة إذ كان الجواب جملة. انظر الكتاب ٤٣٥/١، ثم
 انظر المقتضب ٧٢/٢.

(٥) الكتاب ٤٥٨/١، والبيت من الطويل وهو بتمامه:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ بَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا تُجِرُهُ يَمْسِرُ مِنَّا مَفْرَعًا
 والشاهد فيه تقديم الاسم (نحن) على الفعل (نؤمنه) بعد (مَنْ) الشرطية ضرورة،
 وارتفاع الاسم هنا بإضمار فعل يفسره المذكور لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل، انظر
 المقتضب ٧٥/٢، الإتيان ٦١٩/٢، الضرورة للتقاز ١١٤/، الخزانة ٦٤٠/٣، الهمع
 ٥٩/٢، الدرر ٧٥/٢، وقد أنشده الفارسي في المسائل الهندديات ٤٥٩، وشرحه بالفاظ
 قريبة مما كتب في التعليقة.

(٦) فسر أبو سعيد قول سيبويه: "ومثل الأول قول هشام..." بقوله: "يعنى بالأول: فَمَنْ
 وَاعِلٌ، وَأَلَيْمًا الرَّيْعُ" انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢٣، قال أبو علي في =

و(نحن) في البيت يرتفعُ بفعلِ هذا الذي ظهر تفسيرُهُ، كما [٨٥/أ] أن (زيد) في قولك: (إِنْ زَيْدٌ يَأْتِينِي) يرتفعُ على إضمارِ فعلِ (يَأْتِينِي) تفسيرُهُ، إِلَّا أَنْكَ لَوْ أَظْهَرْتَ فِي التَّمْثِيلِ مَا ارْتَفَعَ عَلَيْهِ (زَيْدٌ) لَقُلْتَ: (إِنَّكَ يَأْتِينِي زَيْدٌ يَأْتِينِي يَكُنْ كَذَا)، وَلَوْ ظَهَرَ مَا ارْتَفَعَ عَلَيْهِ (نَحْنُ) فِي التَّمْثِيلِ لَا تَصِلُ الضَّمِيرُ فَلَزِمَكَ أَنْ تَقُولَ: (فَمَنْ يُؤْمِنُ نَوْمُهُ)، وَلَمْ يَجْزِ أَلَّا يَتَّصِلَ. ومثلُ هذا قوله: أَنْتَ فَانْظُرْ^(١).

أقول: إِنْ أَحَدَ الْقَوْلَيْنِ فِيهِ أَنْ (أَنْتَ) عَلَى فِعْلِ مُضَمَّرٍ مُرْتَفِعٍ (فَانْظُرْ) تَفْسِيرُهُ، وَلَوْ أَظْهَرْتَ مَا ارْتَفَعَ عَلَيْهِ فِي التَّمْثِيلِ لَقُلْتَ: (اَنْظُرْ)

== المسائل البغداديات / ٤٥٩: "يريد: أن زيدا يرتفع بعد (إن) وأخواتها من الكلام الذي يجازى بها بفعل مضمر يفسره ما بعده، كما ينصب كذلك...".

(١) إشارة إلى بيت عدي بن زيد من الحقيف:

أرواحُ مودعٍ أمْ يَكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لَأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

والشاهد فيه: (أَنْتَ فَانْظُرْ) ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ وَجْهَيْنِ فِي (أَنْتَ) هُنَا، وَذَكَرَ أَبُو سَعِيدٍ فِيهِ أَرْبَعَةَ وَجُوهٍ، مُسْتَتَجِبًا ثَلَاثَةً مِنْهَا مِنْ كَلَامِ سَبِيحِيَّةٍ نَفْسُهُ، مُضِيًّا إِلَيْهَا وَجْهًا رَابِعًا، اَنْظُرْ شَرْحَ السِّيَرَانِي لِلْكِتَابِ، ج ١، ق ٢٣٣-٢٣٤، وَاَنْظُرِ النُّكْتُ ٢٦٦/١-٢٦٧.

وَقَدْ أَتَشَدَّ سَبِيحِيَّةُ هَذَا الْبَيْتِ مَنْسُوبًا لِعَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ، اَنْظُرِ الْكِتَابَ وَهَامِشَهُ ٧٠/١، وَالْبَيْتَ فِي دِيْوَانِ الشَّاعِرِ ٨٤/ برواية: لَكَ فَاعْلَمْ لَأَيِّ حَالٍ تَصِيرُ" وَلَا شَاهِدَ فِيهِ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَفِي الشُّعْرِ وَالشُّعْرَاءِ ٢٣١/١: "لَكَ فَاهْمِدْ لَأَيِّ حَالٍ تَصِيرُ".

وَقَدْ أَتَشَدَّ الْفَارِسِيُّ فِي شَرْحِ الْأَبْيَاتِ الْمَشْكُوكَةِ الْإِعْرَابِ ٣٥٩/، وَبَيْنَ الْوُجُوهِ الْجَائِزَةِ فِي (أَنْتَ) مُفَصَّلًا، اَنْظُرِ الْبَيْتَ فِي طَبَقَاتِ فَحُولِ الشُّعْرَاءِ ١٤٠/١، شَرْحَ عِيُونِ سَبِيحِيَّةِ ٨٦/، وَأَنْشُدَهُ ابْنُ النَّحَاسِ وَقَالَ: أَرَادَ: فَانْظُرْ أَنْتَ فَانْظُرْ. شَرْحُ أَبْيَاتِ سَبِيحِيَّةِ ٩٨، اَنْظُرْ شَرْحُ أَبْيَاتِ سَبِيحِيَّةِ لِابْنِ السِّيَرَانِيِّ ٤١٤/١-٤١٥، النُّكْتُ ٢٦٦/١، الْخَصَائِصُ ١٢٢/١، الرَّدُّ عَلَى النَّحَاةِ ٩٩/ (الْبَيْتُ)، ١٠٦ (ضَيْفُ)، أُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٨٩/١، الْهِمَجُ ١١٠/١، ١١١/٢، الدُّرَرُ ٧٩/١، اللِّسَانُ (مَنْعُ).

فَانْظُرْ) فَاتَّصَلَ الضَّمِيرُ، لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ لَا يَنْفَصِلُ فِيهِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ:
(أَقَامَ زَيْدٌ قَامَ)، فَإِنْ وَضَعْتَ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِّ مُظْهِرًا قُلْتَ: أَنْتَ قُمْتَ، فَإِنْ
أَظْهَرْتَ الْفِعْلَ الَّذِي ارْتَفَعَ (أَنْتَ) عَلَيْهِ تَمَثِيلًا قُلْتَ: أَقُمْتَ قُمْتَ، فَاتَّصَلَ
الضَّمِيرُ بِالْفِعْلِ، وَلَمْ يَجْزْ أَنْ يَنْفَصِلَ هُنَا، كَذَلِكَ تَقُولُ: (إِنْ زَيْدٌ يَأْتِنِي
يَكُنْ كَذَا) فَإِنْ وَضَعْتَ مَوْضِعَ الْمُظْهِرِ مُضْمَرًا مُنْفَصِلًا فَذَكَرْتَ الْفِعْلَ الْمُضْمَرَ
الَّذِي يَرْتَفِعُ عَلَيْهِ الْمُضْمَرُّ تَمَثِيلًا قُلْتَ: إِنْ تَأْتِنِي تَأْتِنِي يَكُنْ كَذَا، لِأَنَّهُ لَا
يَجُوزُ وَقُوعُ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ عَنْ حَالِهِ.

هَذَا بَابُ الْحُرُوفِ الَّتِي لَا يَلِيهَا بَعْدَهَا

إِلَّا الْفِعْلُ وَلَا تُغَيِّرُ الْفِعْلَ عَنْ حَالِهِ^(١):

قال: وَمِنْ ذَلِكَ^(٢) الْحُرُوفُ أَيْضًا (سَوْفَ يَفْعَلُ)، لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ السَّيْنِ وَإِنَّمَا دَخَلَتْ^(٣) هَذِهِ السَّيْنُ عَلَى الْأَفْعَالِ، وَإِنَّمَا هِيَ إِثْبَاتٌ لِقَوْلِهِ: (لَنْ يَفْعَلَ) فَأُسَبِّحْتَهَا فِي أَنْ لَا يُفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ^(٤).

قال أَبُو عَلِيٍّ: قَدْ أُجْرِيَ الْجَوَابُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ مَجْرَى السُّؤَالِ، أَلَا تَرَى أَنَّ (لَا) فِي قَوْلِكَ: (لَا رَجُلٌ) مُشَبَّهَةٌ (بِأَنْ) وَلَمْ يُفْصَلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا عَمِلَ فِيهِ بِالظَّرْفِ، كَمَا فُصِّلَ بَيْنَ (أَنْ) وَمَا عَمِلَ فِيهِ بِالظَّرْفِ وَإِنْ لَمْ تَبْنِ (لَا) مَعَ مَا^(٥) بَعْدَهُ، نَحْوُ: لَا غُلَامٌ رَجُلٌ عِنْدَكَ، لِأَنَّهُ جَوَابٌ لشيءٍ لَا يُفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا عَمِلَ فِيهِ، وَهُوَ: هَلْ مِنْ غُلَامٍ؟^(٦).

(١) الكتاب ٤٥٨/١.

(٢) في الكتاب ٤٥٩/١: «ومن تلك» ومثله في شرح السيرافي للكتاب.

(٣) في المخطوطة: (دخل)، وما أثبتته من الكتاب ومن شرح السيرافي للكتاب.

(٤) انظر الكتاب ٤٥٩/١، مع شيء من الاختصار.

(٥) في المخطوطة: (معها).

(٦) شبه السيرافي منزلة السين وسوف من الفعل المستقبل بمنزلة الألف واللام من الاسم، فهما يقصران الفعل على الاستقبال ويخلصانه له كقصر الألف واللام الاسم المنكور على شيء يعينه، وكما أن السين وسوف نقيضان للنفي (لن) وإثبات له، ولما كان لا يُفْصَلُ بَيْنَ (لن) وَبَيْنَ مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ، فَكَذَلِكَ السَّيْنُ وَسَوْفَ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٤٤، وانظر شرح الرمانى للكتاب، ج٣، ق ١٦٣.

هذا بابُ الحُرُوفِ التي يَجُوزُ أَنْ تَلِيَهَا بَعْدَهَا
الْأَسْمَاءُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَلِيَهَا بَعْدَهَا الْأَفْعَالُ،
وهي لَكِنْ وَإِنَّمَا وَكَانَمَا وَإِذْ^(١).

قال أبو علي: ذَكَرَهُ (إِذْ) هَا هُنَا حُجَّةٌ عَلَيْهِ فِي إِجْرَائِهِ إِيَّاهُ فِي بَابِ
الْجَزَاءِ مَجْزَى (إِنْ وَكَانَ) وَمَا يَخْتَصُّ الدُّخُولَ عَلَى الْأَسْمِ^(٢).
قَالَ: وَسَأَلْتُ الْحَلِيلَ عَنْ قَوْلِ الْعَرَبِ: انْظُرْنِي كَمَا أَتَيْكَ^(٣) -
الفصل.

قال أبو علي: لَوْ لَمْ يَجْعَلْ (كَمَا) بِمَنْزِلَةِ (لَعَلِّي) وَلَمْ يَجْعَلْ (مَا)
كَائِةً لَوَجَبَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ أَنْ يُنْصَبَ [ب/٨٥] بِإِضْمَارِ (أَنْ)، لِأَنَّ
(مَا) يَدْخُلُ عَلَى الْأَفْعَالِ، أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّامَ فِي قَوْلِكَ: جِئْتُ لَتَقُومَ لِمَا كَانَتْ
عَامِلَةً فِي الْأَسْمِ فَوَقَعَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا نَصَبٌ، فَأَضْمَرَ (أَنْ) لِيَكُونَ مَعَ الْفِعْلِ
فِي تَأْوِيلِ اسْمٍ، وَكَذَلِكَ فِعْلٌ مَا كَانَ لِيَفْعَلَ حَتَّى الْجَارَةُ^(٤).

قال أبو علي: وَلَوْ نَصِبَ بَعْدَ (رُبَّمَا) الْفِعْلُ كَمَا نَصِبَ بَعْدَ سَائِرِ
حُرُوفِ الْخَفْضِ كَانَ مُحَالًا، وَذَاكَ أَنَّ نَصْبَهُ كَانَ يَكُونُ عَلَى إِضْمَارِ (أَنْ)،
كَمَا كَانَ نَصَبُ الْأَفْعَالِ بَعْدَ سَائِرِ حُرُوفِ الْجَرِّ عَلَى إِضْمَارِ (أَنْ)، وَلَوْ

(١) الكتاب ٤٥٩/١

(٢) انظر الكتاب ٤٣٣/١، ٤٦١.

(٣) الكتاب ٤٥٩/١

(٤) انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٥، انظر هذه المسألة في
المسائل الغداديات / ٢٩٠، قال الرماني: "قول العرب: (انظرني كما أتيتك)، دخلت (ما)
على كاف التشبيه، لتكفيها عن العمل، ويصير الشبه في معنى الفعل، فكانت قال: (ليكن
منك إتيان كما يكون مني إتيان)" شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ١٦٥.

أَضْمَرَ (أَنْ) بَعْدَهُ لَصَارَ الْفِعْلُ مَعَ (أَنْ) الْمُضْمَرِ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ، وَلِتَعْرِفَ، وَإِذَا تَعْرِفَ الْاسْمُ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ (رُبُّ)، لِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي نَكِرَةٍ (مَا) فِي (رُبُّمَا) تَكُونُ الْكَافَّةُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ كَالَّتِي فِي قَوْلِهِ «فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ»^(١) لَمَّا بَيَّنَّا^(٢).

أنشد: كَمَا تُقَدِّي الْقَوْمَ مِنْ شَوَائِهِ^(٣).

فِي كِتَابِ الْبَاهِلِي^(٤) فِيمَا حَكَاهُ أَبُو بَكْرٍ، شَيْبَانُ ابْنُهُ، أَيْ قُلْتُ لَهُ

(١) سورة آل عمران، الآية/١٥٩.

(٢) أي أن (ما) في هذه الآية زائدة، وخففت (رحمة) بالهاء، وهناك وجه آخر ذكره النحاس، وهو أن تكون (ما) اسماً نكرة خففت بالهاء، و(رحمة) نعتاً لـ(ما). انظر إعراب القرآن ٤١٥/١، وانظر المسائل البغداديات / ٢٩٩.

(٣) البيت من الرجز أنشده سيبويه وأنشد قبله:

قُلْتُ لَشَيْبَانَ أَدْنُ مِنْ لِقَائِهِ

ونسبهما لأبي النجم والشاهد في البيت في قوله: (كما تُقَدِّي)، جعل (كما) بمعنى (لعل) أو بمعنى (كي) عند بعض النحويين. انظر الكتاب ٤٦٠/١، وفيه: (كما تُقَدِّي الناس)، ورواية السيرافي تتفق مع رواية الفارسي هنا وفي المسائل البغداديات / ٢٩٠، وقد نقل الفارسي عن أبي بكر بن السراج عن يعقوب: (كَيْمَا تُقَدِّي الْقَوْمَ...) ومثل ذلك في الإتيان ٥٩١/٢، وفي معاني القرآن للأخفش ٥٠١/٢: (أَنَا نُقَدِّي... القوم...) وفي مجالس شعلب ١٢٧/١: (كما يُقَدِّي القوم...)، انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٣، ق ١٦٥، حيث قال: «هذا على معنى التشبيه ومعنى (لعل)، وذلك أنه كأنه قال: ليكن حرصاً عليه كحرصنا على أن نقدي القوم من شوائه، وفيه معنى (لعلنا) نقدي القوم من شوائه، انظر أيضاً النكت ٧٦١/٢، الخزانة ٥٩١/٣، الهمع ٥٤/٢، الدور ٧٠/٢.

(٤) الباهلي: اثنان: أحدهما: أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي المعروف بفلام الأصمعي، وقد توفي سنة ٢٣١هـ، والثاني أبو العلاء (أو يعلى) محمد بن أبي زرعه، من أصحاب المازني، توفي سنة ٢٥٧هـ، ولم يتأكد لديّ أيهما عنى الفارسي. انظر ترجمتهما =

ارْكَبْ فِي طَلَبِهِ كَمَا تَصِيدُهُ فَتُغْدِي الْقَوْمَ بِهِ^(١) مَشُونًا ، يَصِفُ ظَلِيمًا .

== في طبقات النحويين واللفويين / ١٨٠ ، ١١٠ - على الترتيب - ، وقد نقل السيوطي في
بغية الوعاة / ١٣٠ ، ٤٧ ، عنه ذلك .

ولئن كان لأبي نصر كتب في أبيات المعاني ، واشتقاق الأسماء ، وما يلحق فيه العامة ،
إلا أنني أرجح أن يكون الباهلي الذي يشير إليه الفارسي هو: ابن أبي زرعه ، فقد صنف
نكتًا على كتاب سيبويه ، وأثنى عليه أبو علي الفارسي في القصصيات بقوله: كان أبو
يعلي أحذق من المبرد ، وإفا قلُّ عنه لأنه عوجل .
(١) في المخطوطة: (من) .

هذا باب ما يُضاف إلى الأفعال (١).

قال: وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها، كما جاز للفعل أن يكون صفة (٢).

قال أبو علي: يقول: جاز إضافة أسماء الزمان إلى الفعل وإن لم يكن باب الفعل أن يُضاف إليه، كما جاز أن يكون صفة، وإن كان حد الصفة أن تكون اسماً كضارب وحسن وهاشمي وما أشبهه فكما أجري مجرى الاسم في أن وصِفَ به، وكذلك أجري مجراه في أن أُضيفَ إليه هذا النوع من الأسماء (٣).

قال: فلم يُخرجوا الفعل من هذا كما لم يُخرجوا الأسماء من ألف الوصل، نحو ابن، وإنما أصله للفعل وتصريفه (٤).

قال أبو علي: يقول: حُكِمَ الإضافة أن تكون إلى الاسم، وحُكِمَ ألف الوصل أن تكون في الفعل، أَدْخِلَ ألف الوصل في بعض الأسماء كذلك أُضيفَ بعض الأسماء إلى الفعل.

قال أبو علي: مَذٌّ وَمُنْذٌ (٥) على ضربين، يُستعملان مرةً اسمين، ومرةً حرفين، مَنْ قال: مارأيتَه مَذٌّ يومان، قال: جعله اسماً، وكان موضعه رقعاً بالابتداء، وما بعده خبره، ومن جعله حرفاً قال: مَذٌّ يَوْمَيْنِ،

(١) الكتاب ٤٦٠/١، والعنوان هو: (هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء).

(٢) الكتاب ٤٦٠/١.

(٣) يريد بالإضافة هنا مثل قولك: هذا يومٌ يقومُ زيدٌ، وأتيك يومٌ يقولُ ذاك. ومنه قوله عز وجل: «هذا يومٌ ينفعُ الصادقين صدقهم».

(٤) الكتاب ٤٦٠/١.

(٥) يشير أبو علي هنا إلى قول سيوريه: «وما يضاف إلى الفعل أيضاً قولك: مارأيتَه مَذٌّ كان عندي، ومنذ جاني»، الكتاب ٤٦٠/١.

وَكَانَ مَوْضِعُهُ مَعَ الْمُخْفُوضِ الَّذِي بَعْدَهُ نَصَبًا، وَ (مَذًا) فِي قَوْلِكَ: مَذًا جَاءَنِي، وَمَذًا كَانَ عِنْدِي، لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ الَّذِي هُوَ حَرْفٌ، أَوِ الَّذِي هُوَ اسْمٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَرْفًا، لِأَنَّ حَرْفَ الْخَفْضِ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ، لَا تَقُولُ: بِقَامَ، وَلَا يَقُومُ، وَوَجَدْنَا أَسْمَاءَ الزَّمَانِ قَدْ أَضِيقَتْ إِلَى الْفِعْلِ، فَجَعَلْنَاهُ اسْمَ زَمَانٍ مُضَافًا إِلَى [أ/٨٦] الْفِعْلِ إِذْ بَطُلَ أَنْ يَكُونَ حَرْفًا، لَا مِتْنَاعَ إِضَافَةِ حَرْفِ الْجَرِّ إِلَى الْفِعْلِ^(١).
 قَالَ: وَمِنْهُ أَيْضًا آيَةٌ، قَالَ:

بِآيَةِ تَقْدِمُونَ الْحَيْلَ شُعْنًا ... (٢).

قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: إِضَافَةُ (آيَةِ) إِلَى الْفِعْلِ لَا تَطْرُدُ، وَإِنَّمَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ (بِآيَةِ تَقْدِمُونَ)، فَأَمَّا الْبَيْتُ الثَّانِي^(٣) فَهِيَ فِيهِ مُضَافَةٌ إِلَى الْمَصْدَرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: بِآيَةِ حَيْكُمِ الطَّعَامِ، جَعَلَ (مَا) مَعَ الْفِعْلِ بِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ.

(١) عرض أبو علي هذه المسألة في الإيضاح العنصري/٢٦١-٢٦٢ بما يقرب من هذا.

(٢) وهذا صدر بيت من الوافر، أنشده سيبويه دون نسبة، والبيت هو:

بِآيَةِ تَقْدِمُونَ الْحَيْلَ شُعْنًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مَذَامًا

حيث أضاف (آيَةَ) إِلَى الْفِعْلِ (تَقْدِمُونَ) عَلَى تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ، أَيْ بِآيَةِ إِقْدَامِكُمُ الْحَيْلَ، وَجَازَ هَذَا فِي (آيَةِ) لِأَنَّهُمَا مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ، وَهِيَ بِمَعْنَى عَلَامَةٍ. انظر الكتاب وهامشه ١/٤٦٠، كما أنشده المبرد في الكامل ٣/٤٠٨ دون نسبة، كلها في التنبيهات/٣٠٩، وفيه: «بِآيَةِ تَقْدِمُونَ الْحَيْلَ زُورًا» وذكر شرط آخر بنافية مختلفة، انظر البيت أيضًا في شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق٢٦، شرح الراماني للكتاب، ج٣، ق١٦٦، المفصل/٩٨، شرح المفصل ٣/١٨، الخزانة ٣/٣٥، الهمع ٢/٥١، الدرر ٢/٦٢.

(٣) إشارة إلى قول يزيد بن عمرو بن الصق من الوافر أيضًا:

أَلَا مَنْ مَبْلُغٌ مَتَى تَمِيحًا بِآيَةِ مَا تُحْبِرُنَ الطَّعَامَا

انظر الكتاب ١/٤٦٠، وروى المبرد صدره: (أَلَا أَيْلُغُ لَدَيْكَ بَنِي قَيْمِ).

انظر الكامل ١/١٧١، ويمثل هذه الرواية جاء البيت في الشعر والشعراء ٢/٦٤٠، انظر التنبيهات ٩/٣٠٩، المفصل ٩٨، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق٢٦، =

قال: ولا يجوزُ هذا في الأزمنة حتى تكون بمنزلة (١).
 قال أبو علي: لا يجوزُ هذا أي لا يجوزُ إضافة اسم الزمان إلى الجملة
 المركبة من المتبدا وخبره حتى تكون بمنزلة (إذ) في المضى، فأمّا
 المستقبل من الأزمنة فلا يجوزُ إضافته إلا إلى الفعل، كما أن (إذ) لا
 تضاف إلا إلى الفعل.

هذا باب إن [و] أن (٢).

قال: ونظير (٣) ذلك في أنه وما عمل فيه بمنزلة اسم واحد،
 قولك: رأيت الضارب أباه زيداً (٤).
 قال أبو علي: التوفيق بين (الضارب أباه زيد) وبين (بلغني أن
 زيداً منطلق) أنهما اسمان في صلة كل واحد منهما منصوب ومرفوع (٥).

== شرح الرمانى للكتاب، ج٢، ق١٦٦، ١٦٨، شرح المفصل ١٨/٣، الهمع ٥١/٢، الدور
 ٦٣/٢، الخزانة ١٣٨/٣.

(١) الكتاب ٤٦١/١.

(٢) الكتاب ٤٦١/١.

(٣) في المخطوطة: (ويطرّد) وما أثبتته من الكتاب، وشرح السيرافي للكتاب.

(٤) الكتاب ٤٦١/١.

(٥) قال أبو سعيد: " (إن) وما بعدها من اسمها وخبرها منزلة منزلة اسم في ملهـب المصدر،
 كما تكون (أن) المخففة وما بعدها من الفعل الذي تنصبه بمنزلة المصدر... فقولك: بلغني
 أنك منطلق، كأنك قلت: بلغني انطلاقك... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق٢٨،
 وانظر تفصيل هذه المسألة في شرح الرمانى للكتاب، ج٢، ق١٦٩ - ١٧٠.

هذا باب من أبواب أن

تقول: ظننت أنه منطلق^(١).

قال أبو علي: (أنه) بعد ظننت لا يكون إلا مفتوحاً، وفيه قولان:

إن شئت قلت: إن الحبر مضمّر، كائنك قلت: ظننت انطلقك واقعاً أو كائناً وما أشبهه، فأضمرته.

وإن شئت قلت: إن (منطلقاً) وما أشبهه مما يكون خيراً لأن سدّ مسدّد خبر ظننت لأنه في المعنى مبتدأ وخبر كما يدخل عليه ظننت^(٢).

قال: وتقول: لو أنه منطلق لعلت، فإن مبنية على (الو)، كما تبني عليها الأسماء، وتقول: لو أنه ذاهب لكان^(٣) خيراً [له]، (فإن) مبنية على (لو)، كما كانت مبنية على (لو) (٤).

(١) الكتاب ٤٦١/١.

(٢) يقول الرماني: "لا يجوز أن يبدأ (أن) بالفتح من غير كلام قبلها، لأن هذا الموقع، هو أخص المواقع (إن) المكسورة، فحميت منه المفتوحة للفرق بين المواقع لهذين الحرفين. وقسمة المواقع على أربعة أوجه: موقع (إن) خاصة، وموق (أن) خاصة، وموقع مشترك، وموقع لا يصلح فيه واحد منهما. وموقع (إن) خاصة هو موقع الابتداء الذي لا يكون قبله عامل لفظي ولا شبه العامل اللفظي.

وموقع (أن) خاصة هو الموقع الذي فيه عامل لفظي أو شبه العامل اللفظي. والموقع المشترك هو الذي يصلح فيه كل واحد منهما على وجهين مختلفين تقتضيه أصولهما.

والموقع الذي لا يصلح فيه واحد منهما هو ماخرج عن ذلك كقولك: (ضربت ضرباً)، ولا يجوز ها هنا (ضربت أني ضربت) ولا (ضربت إني ضربت).... شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ١٧٢.

(٣) في المخطوطة: (ذهب)، وما أثبتته من الكتاب، وشرح السيرافي للكتاب.

(٤) الكتاب ٤٦١/١، وما بين المعرفتين زيادة منه.

قال أبو علي: سألته ^(١) عَنْ وَقُوعِ (أَنْ) بَعْدَ (لَوْ) فَقُلْتُ: كَيْفَ جَاَزَ وَقُوعُهَا بَعْدَهَا وَهِيَ فِي تَأْوِيلِ اسْمٍ (وَلَوْ) إِنَّمَا تَلِيهَا الْأَفْعَالُ؟ [قال: ^(٢)] ذَا عَلَى قَوْلِنَا لَا دَخَلَ عَلَيْهِ، لِأَنِّي أَقُولُ: إِنَّ الْمَوْضِعَ الَّذِي تَقَعُ فِيهِ (إِنْ) الْمَكْسُورَةُ، [هو] ^(٣) الْمَوْضِعُ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ تُبْتَدَأَ فِيهِ بِالْمَبْتَدَأِ وَالْفِعْلِ، وَبِتَعَاقِبَانِ عَلَيْهِ، وَإِنَّ الْمَوْضِعَ الَّذِي تَقَعُ فِيهِ (أَنْ) الْمَفْتُوحَةُ هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، فَإِذَا كَانَ الْمَوْضِعُ يَقَعُ فِيهِ الْاسْمُ وَقَعَتِ الْمَفْتُوحَةُ، (فَلَوْ) إِنَّمَا يَقَعُ بَعْدَهَا الْفِعْلُ دُونَ الْاسْمِ، فَكَذَلِكَ وَقَعَتِ بَعْدَهَا الْمَفْتُوحَةُ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ وَقَعَ الْاسْمُ بَعْدَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «قُلْ لَوْ أَنِّي مَتْلِكُ كَوْنِ حَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي» ^(٤)، وَفِي الْمَثَلِ «لَوْ ذَاتُ سِوَاكِ لَطَمْتَنِي» ^(٥)، فَإِنَّ ذَا مُرْتَفِعٍ بِالْفِعْلِ [٨٦/ب] لَا بِالْإِبْتِدَاءِ، كَمَا أَنَّ الْاسْمَ الَّذِي يَقَعُ بَعْدَ (إِذْ) الَّتِي هِيَ ظَرْفٌ مِنَ الزَّمَانِ مُرْتَفِعٌ بِالْفِعْلِ.

قال: وَمَذْهَبُ سَيِّبُوهِ أَنْ (أَنْ) وَقَعَتِ بَعْدَ لَوْ ^(٦) فِي مَوْضِعِ فِعْلٍ كَمَا أَنَّ (تَسْلَمُ) وَقَعَ مَوْضِعَ الْاسْمِ فِي (يَذِي تَسْلَمُ) ^(٧).

(١) يقصد أنه سأل أستاذه ابن السراج.

(٢) مابين المعقوفين زيادة يقتضيها المعنى.

(٣) مابين المعقوفين زيادة يقتضيها المعنى، وقد أثبتها أبو علي في السياق المشابه بعد هذا.

(٤) سورة الإسراء، الآية/١٠٠.

(٥) أي (لو لطمتني ذات سوار)، لأن (لو) طالبة للفعل داخلة عليه. انظر المثل في مجمع الأمثال ٨١/٣، المستقصى ٢٩٧/٧، حيث قال: يضرب لكرم يظلمه دني فلا يقدر على احتمال ظلمه، جمهرة الأمثال ١٩٣/٢، انظر المختضب ٧٧/٣، الأصول ٢٦٩/١.

(٦) في المخطوطة: (أَوْ)، انظر الكتاب ٤٦٢/١.

(٧) يقول أبو سعيد: "شبه سيبويه (أَنْ) بعد (لو) وهي في تقدير اسم ولا يستعملون الاسم =

قال: وقال أبو العباس: وقوعها بعدها على ضربين:
أحدهما: أَنْ (أَنْ) مع ما بعده بتأويل المصدر، والمصدر يُقَوْمُ مقام
الفعل ويعمل عمله.

والوجه الآخر: أَنْ (لَوْ) يقع بعدها الاسم على تقدير تقديم الفعل
الذي بعدها، وذلك مثل «لَوْ أَنْعَمَ فَلْيَكُون»^(١) وَلَوْ غَيْرَكُمْ عَلَيَّ الْأَمِيرُ
بحبيله.

فيكون على هذا التقدير: لَوْ أَنْكَ جِئْتَ، لَوْ وَقَعَ مَجِئُكَ^(٢).

قال: وسألته عن قول العرب: مَا رَأَيْتُهُ مَدَّ أَنْ اللَّهُ خَلَقَنِي.

فقال: (أَنْ) في موضع اسم، كأنك قلت: مَدَّ ذَاكَ^(٣).

قال أبو علي: لا يخلو (مَدَّ) مِنْ أَنْ يَكُونَ حَرْفَ جَرٍّ أَوْ مُبْتَدَأً، فَإِنْ
كَانَ حَرْفَ جَرٍّ انْفَتَحَ (أَنْ). لَأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ، وَإِنْ كَانَ مُبْتَدَأً انْفَتَحَ
أَيْضًا، لِأَنَّ (أَنْ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ^(٤).

قال أبو بكر: و(مَدَّ) هَاهُنَا حَرْفٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: مَدَّ خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

== بعدها، يوقوع (تسلم) بعد (ذي تسلم) في موضع اسم، ولا يستعملون الاسم بعد (ذي)
في هذا الموضع، وهذا عند بمنزلة ما لا يقاس عليه". شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٣٠.
قال الرماني: "قولهم (هلدي تسلم) ولا يقولون: (هلدي سلامت) للاستغناء بما جرى
كالمثل "شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٧٤.

(١) سورة الإسراء، الآية/ ١٠٠.

(٢) انظر المتعصب ٧/ ٣٤٠، ٣/ ٧٦، وانظر الأصول ٢/ ٢١٠.

(٣) الكتاب ١/ ٤٠٠.

(٤) قال أبو سعيد: "وقوله: (مَدَّ أَنْ اللَّهُ خَلَقَنِي) في (أَنْ) وجهان: يجوز أن يكون رفعاً،
ويجوز أن يكون خفضاً، فإذا كانت رفعاً فهي خبر مبتدأ، تقديره: (ما رأيته مَدَّ وقت خلق
اللَّهِ إِيَّايَ) كما تقول: (ما رأيته مَدَّ يوم الجمعة)، وتجعل (مَدَّ) بمنزلة المبتدأ، وتتأول مدة
ذلك وقت خلق الله لي". انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٣٠.

إِبَائِي^(١).

قال: وتقول: أَمَا إِنَّهُ ذَاهِبٌ، وَأَمَا أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ^(٢).

قال أبو علي: (حَقًّا) بِمَنْزِلَةِ (عَلِمْتُ)، لَأَنَّ (حَقًّا)، دَالٌّ عَلَى فِعْلٍ، كَمَا أَنَّ (عَلِمْتُ) فِعْلٌ، فَقَوْلُكَ: (حَقًّا إِنَّكَ ذَاهِبٌ) بِمَنْزِلَةِ (عَلِمْتُ إِنَّكَ ذَاهِبٌ) إِلَّا أَنَّ (أَنَّ) بَعْدَ (حَقًّا) فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ بِالْفِعْلِ الَّذِي نَصَبَ حَقًّا، فَتَمَثِّلُهُ: أَحَقُّ انْطِلَاقَكَ حَقًّا، وَكَوْنُ مَوْضِعِهِ بَعْدَ (عَلِمْتُ) نَصْبًا جَلِيًّا بَيْنَ^(٣).

قال: وتقول: رَأَيْتُهُ شَابًّا، وَإِنَّهُ يَوْمئِذٍ يَفْخَرُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: رَأَيْتُهُ شَابًّا وَهَذِهِ حَالُهُ^(٤).

قال أَبُو الْعَبَّاسِ: إِنْ شِئْتَ فَتَحْتِ (أَنَّ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: عَهْدِي بِهِ شَابًّا وَيَفْخَرُهُ، وَيُجَوِّزُ عَلَى بَعْدِ^(٥).

قال: وَسَالَتْهُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى «وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ»^(٦).

(١) انظر معني اللبيب/٤٤١-٤٤٢.

(٢) الكتاب ٤٦٢/١.

(٣) قوله: (حَقًّا) فِي مَطْلَعِ التَّعْلِيلِ إِشَارَةٌ إِلَى مَانْقَلِهِ سَبَبِيَّةٍ عَنِ الْخَلِيلِ مِنْ قَوْلِهِ: "إِذَا قَالَ: أَمَا أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ فَإِنَّهُ يَجْعَلُهُ كَقَوْلِكَ: حَقًّا أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ". الْكِتَابُ ٤٦٢/١، وَ (حَقًّا) فِي مَذْهَبِ الْغُرَفِ، وَ (أَنَّ مُنْطَلِقٌ) فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مُبْتَدَأٍ، كَأَنَّهُ قَالَ فِي حَقِّ انْطِلَاقِهِ، كَمَا قَالَ: أَحَقُّ أَنْ أُخْطَلَكُمُ هَجَاتِي. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٣٠.

(٤) الْكِتَابُ ٤٦٢/١ وَفِيهِ: " وَإِنَّهُ يَفْخَرُ يَوْمئِذٍ " وَرَوَايَةُ السَّيْرَانِي تَطَابِقُ مَا جَاءَ عِنْدَ الْفَارِسِيِّ، كَمَا أَنَّ رَوَايَةَ الرَّمَانِيِّ كَذَلِكَ بِتَقْدِيمِ (يَوْمئِذٍ) عَلَى (يَفْخَرُ)، وَانْظُرِ الْأَسْوَلَ ٢٦٥/١.

(٥) كَسَرَ الْهَمْزَةَ (إِنَّهُ) عَلَى وَاءِ الْحَالِ، وَإِنْ حَمَلْتَ عَلَى أَنَّهَا الْعَاطِفَةُ فَتَحْتِ.

(٦) سُورَةُ الْأَنْعَامِ، آيَةُ ١٠٩.

قال أبو علي: قُلْتُ لَهُ: كَيْفَ كَانَ يَكُونُ عَذْرًا لَهُمْ، فَقَالَ: لَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ فِي رَجُلٍ يَقْرَأُ شَيْئًا: إِنَّهُ لَا يَفْقَهُمْ مَا يَقْرَأُ فَقُلْتُ: مَا يَذْرِيكَ أَنَّهُ لَا يَفْقَهُمْ، لَكَانَ ذَلِكَ عَذْرًا لِلْقَارِيءِ، أَيْ أَنَّهُ يَفْقَهُمْ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى «وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنَّهُا» مَفْتُوحًا، لَكَانَ التَّقْدِيرُ: (مَا يَذْرِيكُمْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ إِذَا جَاءَتْ) أَيْ لَوْ جَاءَتْ لَا آمَنُوا، فَكَذَلِكَ عَلَى هَذَا تَقْدِيرُ (أَلَا إِنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ بِالْآيَاتِ لَوْ جَاءَتْهُمْ)، وَلَيْسَ مَعْنَى الْآيَةِ عَلَى هَذَا.

قال أبو علي: إِنَّمَا يُخْبِرُ تَعَالَى أَنَّهُمْ لَوْ جَاءَتْهُمْ هَذِهِ الْآيَاتُ لَمْ يُؤْمِنُوا إِيمَانًا اخْتِيَارًا كَمَا يُخْبِرُ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ «وَكُفُّوا أُنْفُسًا زَلَفْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى»^(١)، أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ. جَمِيعُ هَذِهِ الْآيَاتِ إِيمَانًا اخْتِيَارًا [٨٧/أ].

قال أبو بكر: الْقَوْلُ عِنْدِي فِي (مَا) أَنَّهُ الَّذِي لِلْاِسْتِفْهَامِ، أَيْ: أَيْ شَيْءٍ يَشْعُرْكُمْ لِيَكُونَ ضَمِيرُهُ فَاعِلَ (يَشْعُرْكُمْ)^(٢).
قَالَ: وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ أَنَّهَا... (٣) الْفَصْلُ.

(١) سورة الأنعام، الآية/١١١، وقام الآية ليس كما توهم أبو علي ولكن الله تعالى يقول: "ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله".

(٢) قرأ سيبويه: "وما يشعركم إنها" بكسر الهمزة، وهي قراءة أبي عمرو وغيره. انظر السبعة في القراءات/٢٦٥، وعلل سيبويه وجهي القراءة في هذا الحرف. انظر الكتاب ١/٤٦٢-٤٦٣. قال أبو سعيد: "من كسرهما فقد تم الكلام بقوله: (وما يشعركم)، ثم أخبر الله تعالى عنهم أنهم لا يؤمنون، ومن فتحها فقد تم الكلام أيضاً عند قوله: (وما يشعركم) ثم استأنف الكلام، فأبهم أمرهم، فلم يخبر عنهم بإيمان ولا غيره، فقال: (أنها) على معنى لعلها، وهذا قول النحويين (الخليل والكسائي والقراء)، وهو كلام العرب". انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق-٣٠.

(٣) الكتاب ١/٤٦٣.

قال أَبُو بَكْرٍ: مَنْ فَتَحَ (أَنْ) فعلى ما قال الخليلُ مِنْ أَنَّهُ بِمعْنَى لعلِّي (١).

قال: وإِنَّمَا وقعَ أَنَّكَ عِنْدِي بِمعْنَى لعلَّكَ لِأَنَّ الحالَ كانتَ حالَ تَسْرِعٍ وكانوا هُمْ أَوْجِبُوا تَرْجِيًا، وَذلكَ أَنَّهُمْ إِذا قالوا: أَنتَ السُّوقُ أَنتَ تَشْتَرِي لِي شَيْئًا، كَأَنَّهُمْ أَوْجِبُوا الشَّيْءَ فِي اللَّفْظِ، وَحَقَّقُوا أَمَلًا، وَالْمَوْضِعُ مَوْضِعُ تَرْجٍ، لِأَنَّهُ لَا يَنْدَرِي أَيَكُونُ ذَلكَ أَمْ لَا (٢).

قال: واعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَسَنٍ لِأَنَّ (٣) أَنْ تَلِيَّ إِنْ وَلَا أَنْ، كَمَا قُبِحَ ابْتِدَاؤُكَ الثَّقِيلَةَ الْمُفْتُوحَةَ، وَحَسَنَ ابْتِدَاؤُكَ الخَفِيفَةَ، لِأَنَّ الخَفِيفَةَ لَا تَزُولُ عَنِ الْأَسْمَاءِ (وَالثَّقِيلَةَ تَزُولُ، فَتَبْتَدَأُ) (٤)، وَمَعْنَاهَا مَكْسُورَةٌ وَمَفْتُوحَةٌ سَوَاءٌ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ إِنْ إِنَّكَ ذَاهِبٌ فِي الْكِتَابِ (٥).

قال أَبُو بَكْرٍ: قالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: يَعْنِي أَنَّهَا لَا تَزُولُ عَنِ الْأَسْمِيَةِ لِأَنَّهَا مَعَ مَا بَعْدَهَا بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ، قَدْ تَزُولُ عَنِ الْأَسْمِيَةِ، فَتَبْتَدَأُ وَتُكْسَرُ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ فِي أَنَّهَا لِلتَّأَكِيدِ (٦).

وقالَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَيْضًا: إِنَّمَا لَمْ يَلِ (إِنْ) الْمَكْسُورَةَ (أَنْ) الْمُفْتُوحَةَ، وَلَمْ يَجْتَمِعَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا لِلتَّأَكِيدِ، فَلَمْ يَجْتَمِعَا، كَمَا لَمْ يَجْتَمِعِ تَأْنِيثَانِ وَاسْتِفْهَامَانِ وَنَحْوُ ذَلكَ، وَنَظِيرُ (أَنْ وَإِنْ)

(١) انظر الأصول ١/٢٧٧.

(٢) انظر الأصول ١/٢٧٧.

(٣) في الكتاب ٤٦٣/١: "... لَيْسَ بِحَسَنٍ أَنْ..." وَرواية السريافي توافق ما جاء في التعليق.

(٤) في المخطوطة: (فهذا) وَلَا معنى لذلك، وما أَثبتته منقول من شرح السريافي للكتاب.

(٥) الكتاب ٤٦٣/١ وما بين المعرفتين لم تظهر في طبعة الكتاب، وظهرت عند أبي سعيد.

(٦) انظر المقتضب، ٢/٣٤٣.

فِي أَتَّهَمَا لَمْ يَجْتَمِعَا مَعًا لِاتِّفَاقِيهِمَا فِي الْمَعْنَى (اللَّامُ) وَإِنْ فِي قَوْلِكَ: إِنْ زِيدَا لَمُنْطَلِقًا، لَمَا اتَّفَقَا فِي الْمَعْنَى لَمْ يَجْتَمِعَا فِي قَوْلِكَ مَعًا، فَإِنْ فَصَلْتَ بَيْنَهُمَا جَازَاجْتِمَاعُهُمَا، وَأَنْ يَقَعَ اللَّامُ فِي الْأَسْمِ الْعَامِلِ فِيهِ (إِنْ)، كَقَوْلِهِ: «وَإِنْ لَقَا لِلْآخِرَةِ وَالْأُولَى»^(١) فَكَذَلِكَ يَجُوزُ فِي (أَنْ) أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا (أَنْ) فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: إِنْ لَكَ أَنْكَ لَا تُؤْذِي^(٢)، قَالَ تَعَالَى «وَأَنْكَ لَا تَنْظُمَا فِيهَا»^(٣) بَعْدَ قَوْلِهِ «إِنْ لَكَ أَلَّا تَهْوَعَ فِيهَا وَلَا تَعْرِى»^(٤).

هَذَا بَابُ آخَرُ مِنْهُ^(٥).

قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «ذَلِكُمْ وَأَنْ اللَّهَ مُؤَيِّنٌ»^(٦) الْبَابُ^(٧).
قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ «وَمَنْ عَاقَبَ»^(٨) مَحْمُولًا عَلَى قَوْلِهِ «ذَلِكَ»^(٩) كَمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ «وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ»^(٩) مَحْمُولًا

-
- (١) سورة الليل، الآية/١٣.
(٢) في المخطوطة: (لَكَ لَكَ لَا تُؤْذِي) وَمَا أَثْبَتَهُ مِنَ الْكِتَابِ ٤٦٣/١.
(٣) سورة طه، الآية/١١٩.
(٤) سورة طه، الآية/١١٨.
(٥) الْكِتَابِ ٤٦٣/١.
(٦) سورة الأنفال، الآية/١٨.
(٧) قَرَأَ سَبِيحِيهِ (مُؤَيِّنٌ) سَاكِنَةُ الْوَاوِ مَثْنَوِيَّةٌ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَاةِيِّ وَأَبُو بَكْرٍ عَنِ عَاصِمٍ. انْظُرْ كِتَابَ الصِّمْعَةِ/٣٠٥.
(٨) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: "ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوْقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لِيَنْصُرْتَهُ اللَّهُ إِنْ اللَّهُ لَعَفُو غَفُورٌ" سُورَةُ الْحَجِّ، آيَةُ/٦٠.
(٩) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: "ذَلِكَ فَتَنَّاوَهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابُ النَّارِ" سُورَةُ الْأَنْفَالِ، آيَةُ/١٤. انْظُرْ تَوْجِيهَ أَبِي سَعِيدٍ لِهَذِهِ الْآيَاتِ فِي شَرْحِهِ لِلْكِتَابِ، ج٤، ق٣٧.

عَلَى (ذَلِكُمْ)، لَأَنَّ قَوْلَهُ "وَمَنْ عَاقَبَ مُبْتَدِئاً لَهُ خَيْرٌ، وَخَيْرُهُ: "لِيَنْصُرْتَهُ
اللَّهُ" قَوْقُوعُ الْمُبْتَدِئِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَخَيْرُهُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ وَقُوعِهِ بَعْدَ
(ذَلِكَ) مُنْقَطِعاً مِنْ قَوْلِهِ "ذَلِكَ".

قال: هذا أَيْضاً يَقْوِي ابتداء (إِنْ) فِي الْأَوَّلِ (١).

أَي قَوْلُهُ: وَإِنِّي عَلَى جَارِي لِّلْوَحْدَنِ... (٢).

يُقْوِي ابتداء (إِنْ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «ذَلِكُمْ قَدْ وَفَّوْهُ وَأَنْ
لِّلْكَافِرِينَ» (٣).

(١) الكتاب ٤٦٤/١.

(٢) من صدر بيت من البسيط أنشد سيبويه مع بيتين قبله ونسبها للأخوص والبيت هو:
ذَلِكَ وَإِنِّي عَلَى جَارِي لِّلْوَحْدَنِ أَحْتَوِ عَلَيْهِ بِمَا يُحْتَمَى عَلَى الْجَارِ
والشاهد فيه كسر همزة (إِنْ) لدخول لام التأكيد في (الوحدن)، ولو لم تدخل اللام
لفتحت الهمزة حملاً على ما قبلها. انظر الكتاب ٤٦٣/١ - ٤٦٤، وأنشد السيرافي
الآبيات وذكر توجيه إعرابها، فقال عن بيت الشاهد: "ذَلِكَ أَنِّي: ذَاكَ أَمْرِي، وكسر (إِنِّي)
بعدها، فعطف جملة على جملة... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٣٢، شرح
أبيات سيبويه للنحاس/ ٣٠١، شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ١٧٥، النكت ٧٦٨/٢،
الجزانة ٣٠٤/٤ - ٣٠٥، انظر ديوان الأخوص/ ١٣٣.

(٣) سورة الأنفال، الآية/ ٦٤.

هذا باب آخر من أبواب أن [٨٧/ب] (١).

قال: ونظيرها، يعني ونظير «وأن» [هذه] (٢) أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون» (٣) «إيلاف قريش» (٤) لأنه إنما هو لذلك «فليعبدوا» (٥)، فإن حذفت اللام من (أن) فهو نصب، كما أنك لو حذفت اللام من (إيلاف) كان نصبا، هذا قول الخليل (٦).
قال أبو علي: قرأت على أبي بكر عن أبي العباس، قال أبو الحسن: المعنى «فجعلهم كحصف مأكول إيلاف قريش» قال أبو العباس: وليس المعنى كذلك إنما فعل هذا بهم لكفرهم، والقول في هذا ما ذكره سيبويه عن الخليل.
أي لهذا فليعبدوا، أي من أجله (٧).

(١) الكتاب ٤٦٤/١.

(٢) قوله: [هذه] سقطت سهواً من الناسخ.

(٣) سورة المؤمنون، الآية/٥٧، واللفظ في سورة الأنبياء، الآية/٩٢، من غير واو في أول الآية، وفي آخرها «فاعبدون»، وقد جاءت الكلمة الأخيرة هذه في التعليقة، لكن يبدو أن الناسخ عول على حفظه فأثبتها، ولما كان أبو علي يعلق على ما جاء عند سيبويه، فقد أصلحتها بما جاء في الكتاب، وانظر الأصول ٢٧١/١ - ٢٧٢، شرح عيون سيبويه ١٨٨/.

(٤) سورة قريش، الآية/١.

(٥) «فليعبدوا رب هذا البيت» سورة قريش، الآية/٣.

(٦) الكتاب ٤٦٤/١.

(٧) قال أبو سعيد: «اللام في (إيلاف قريش) في صلة (فليعبدوا)، ومثله: «فلما ربه أني مغلوب»، و«أني لكم نذير مبين»، إنما أراد (بأني مغلوب)، و(بأني لكم نذير مبين) ...
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق٣٣. قال أبو بكر الأتباري: «قال قوم: اللام في (إيلاف) صلة لقوله: «ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل»، وذلك أنه ذكر أهل مكة ...»

قال أبو علي: تختمل الآية قول أبي الحسن أيضاً، على أن يكون المعنى: فعَل ذلك بهم لتأثف قريش^(١)، فيكون ما فعل بهم من إرسال الحجارة مجازاةً لكفرهم، وقوله: «لإيلاف قريش» إخبار بما يصير إليه عاقبة الأمر، كقوله عز وجل: «فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً»^(٢)، وكقوله «إنما نعلمي لهم ليزدادوا إثماً»^(٣) كل هذا إخبار بما صار إليه عاقبة الأمر لأنهم لم يلتقطوه ليكون لهم عدواً، ولا أملي لهم ليزدادوا إثماً، إنما خلقهم للطاعة، كما قال «وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون»^(٤).

وقال أبو علي: إن حدثت اللام من «لإيلاف قريش» لاتنصب على أنه مصدر مفعول له، كائتك قلت: ليعبدوا إيلاف قريش، أي لإيلافهم.

قال: وإذا كان الفعل أو غيره موصلاً إليه باللام جاز تقديمه

نعم عليهم في إجهانه أيهم من أهل الحبشة، وإهلاك الحبشة، ثم قال: «لإيلاف قريش»، أي ذلك نعمته عليهم في رحلة الشتاء والصيف، أي نعمة إلى نعمة، ونعمة لنعمة. وقال قوم: اللام صلة لقوله: «فجعلهم كمصف مأكول» أي جعلهم كذلك لتأثف قريش، فعلى هذا المذهب الأول والثاني لا يحسن الوقف على قوله: «فجعلهم كمصف مأكول» لأن أول (لإيلاف) متعلق أول سورة الفيل وآخرها.

وقال قوم: اللام صلة لفعل مضمر، كأنه قال: أعجب يا محمد لنعم الله على قريش في إيلافهم رحلة الشتاء والصيف. . . إيضاح الوقف والابتداء ٩٨٥/٢ - ٩٨٦. وقد أخذ هذا من معاني القرآن للفرأء ٢٩٣/٣.

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٧٤٣/٢.

(٢) سورة القصص، الآية ٨.

(٣) سورة آل عمران، الآية ١٧٨.

(٤) سورة الذاريات، الآية ٥٦.

وتأخيره^(١).

قال أبو علي: في أوله^(٢) وغيره نظر.

هذا بابٌ إنما^(٣)

اعلم أن كل موضع تقع (أن) فيه تقع (إنما)^(٤).

قال: ولا تكون هي عاملة فيما بعدها^(٥)، يعني (إنما) كأن لا يكون (الذي) عاملاً فيما بعده^(٦).

قال أبو علي: إن (ما) هذه الكافّة، لأنّها لما دخلت كفتها عن العمل وتركها توصل كما كانت توصل قبل دخولها، أنشد:

أبلغ الحارث بن ظالم . . .

إنما تقتل . . .^(٧)

(١) الكتاب ٤٦٥/١.

(٢) في المخطوطة: (أولها).

(٣) في الكتاب ٤٦٥/١: "هذا بابٌ إنما وأتما".

(٤) الكتاب ٤٦٥/١.

(٥) الكتاب ٤٦٥/١.

(٦) ملاحظة الفارسي في نص الكتاب تكاد تذهب بالمعنى هنا، وقول سيبويه واضح وهو: "كل موضع تقع فيه (أن) تقع فيه (إنما)، وما ابتدئ بهما صلة لها، كما أن الذي ابتدئ به بعد الذي صلة له، ولا تكون هي عاملة فيما بعدها، كما لا يكون (الذي) عاملاً فيما بعده". الكتاب ٤٦٥/١.

(٧) هذان مطلعاً بهيتين من الخفيف أنشدتهما سيبويه منسويين لعمرو بن الإطابة وهما:

أبلغ الحارث بن ظالم الموعِد، والثأدر الثلور عاكياً

إنما تقتل الثيام ولا تَقْدُ، ثل يقظان ذا سلاح كميّاً

قال: وإن شئت قلت: إنما^(١).

قال أبو علي: إذا ابتدأ فكسر "إنما تقتل" جعل الإِبْلَاعَ قولاً كأنه قال: قلّ له إنما تقتل، وإذا فتحه لم يجعله بمعنى القول ولكن جعله مفعولاً، كأنه قال: أبلغه ذلك^(٢).

قال: واعلم أن الموضع الذي لا يجوز أن يكون فيه (إن) إلا مبتدأة لا يكون فيه (إنما) إلا مبتدأة مثل قولك: وجدتك إنما أنت صاحب كل خنى، لأنك لو قلت: وجدتك أنك صاحب كل خنى لم يجز^(٣).

== ففتح همزة (إنما) حملاً على (أبلغ) وجريها مجرى (أن)، لأن (ما) فيها صلة فلا تغيرها من جواز الفتح والكسر فيها. الكتاب وهامشه ٤٦٥/١، الأصول ٢٧٢/١، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٠٢، ولئن مزج الفارسي تعليقاته هنا بأقوال سيبويه بعد إنشاد البيتين فإنه قد أنشدهما في المسائل المنتورة ١٧٩، وقال عن موضع الشاهد: "الفتح أولى، لأنه أراد: بلغه ذلك عن حاله، أي بلغه قتله النيام، والكسر يجوز، وإن كان الفتح أولى، ووجه تجويزه أنه يحكي الكلام، كأنه قال: قل: إنما تقتل النيام" انظر البيتين في النكت ٧٧١/٢، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق٣٣، شرح الرماني للكتاب، ج٢، ق١٧٨، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٩١/٢، شرح المفصل ٥٩/٨، وقد قص ابن قتيبة خبر إنشاد هذين البيتين والأبيات الأخرى معهما، فالتمس ذلك في عيون الأخبار ٢٧٩/١ - ٢٨٠، كما فصل الأصفهاني القصة ومادار بين الحارث بن ظالم وعمرو بن الإطنابة من شعر ونزال حول هذين البيتين. انظر الأغاني ٣٩٠/٧ - ٣٩٠/٩ (الشعب).

(١) الكتاب ٤٦٦/١، يريد: الوجه الثاني وهو جواز كسر الهمزة في (إنما) في البيت الثاني من أبيات عمرو بن الإطنابة السابق ذكرها.

(٢) انظر هذا القول مفصلاً في المسائل المنتورة ١٧٩.

(٣) الكتاب ٤٦٦/١، وفيه: "واعلم أن الموضع الذي يجوز فيه (إن) (إنما) فيه مبتدأة، وذلك قولك "... ورواية السيرافي توافق ما جاء في التعليقات، وهما أكثر استقامة في اللفظ والمعنى.

قال أبو علي [٨٨/أ]: إذا قلت: وَجَدْتُكَ أَتُكَّ صَاحِبُ كُلِّ خَنَى لَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ (أَتُكَّ) الْمَفْعُولُ الثَّانِي لَوَجَدْتُ، لِأَنَّ (أَنْ) مَعَ مَا بَعْدَهُ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: وَجَدْتُكَ صَحْبَةَ كُلِّ خَنَى، وَالْمُخَاطَبُ لَا يَكُونُ صَحْبَةَ، فَإِنْ أَمَرْتُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهَا، فَجَعَلْتُ (وَجَدْتُ) هِيَ الَّتِي يَمَعْنَى قُلْتُ وَجَدْتُكَ أَتُكَّ صَاحِبُ كُلِّ خَنَى فَكَسَرُ.

وإن جَعَلْتُ أَنْ مَعَ الْجُمْلَةِ الدَّخِلَةِ عَلَيْهَا (أَنْ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَالْعَائِدُ إِلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ الْكَافُ مِنْ (أَتُكَّ)، وَإِنْ جَعَلْتُ الَّتِي هِيَ مِنْ وَجْدَانِ الضَّالَّةِ كَسَرْتُ (إِنْ)، وَلَمْ تَكُنْ فِي مَوْضِعِ مَفْعُولٍ ثَانٍ، لِأَنَّ هَذَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، لَكِنَّ هَذِهِ جُمْلَةٌ أَتْبَعْتُهَا جُمْلَةً، وَجَازَ الْأَ تَرْبِطُ الثَّانِيَةِ بِالْأُولَى بِحَرْفِ الْعَطْفِ لَتَعْلُقِ الثَّانِيَةِ بِالْأُولَى (١١).

قال: وَذَلِكَ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: أَرَى أَنَّهُ مُتَطَلِّقٌ، فَإِنَّمَا وَقَعَ الرَّأْيُ عَلَى شَيْءٍ لَا يَكُونُ الْكَافُ الَّتِي فِي (وَجَدْتُكَ) (١٢)، لِأَنَّ (وَجَدْتُ) دَاخِلٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ يَمَعْنَى وَجْدَانِ الضَّالَّةِ (١٣)، فَحُكْمُ الْمَفْعُولِ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلَ وَمَا فِيهِ ذِكْرُهُ، كَمَا أَنَّ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ لَا يَكُونُ إِلَّا كَذَلِكَ، وَالْمُخَاطَبُ لَا يَكُونُ صَحْبَةَ الْخَنَى عَلَى حَالٍ، إِلَّا أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى مِثْلِ قَوْلِكَ:

(١١) قال أبو سعيد: "قوله: (وَجَدْتُكَ) إِنَّمَا أَنْتَ صَاحِبُ كُلِّ خَنَى"، لَمْ يَجْزِ سَبِيحُهُ فِي (إِنَّمَا) إِلَّا الْكَسْرَ، وَذَلِكَ أَنَّ (وَجَدْتُ) يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ... فَالْكَافُ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي جُمْلَةٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا، فَحُكْمُهَا أَنْ تَكُونَ كَلَامًا مُسْتَأْنَفًا تَوْضِعُ فِيهِ مَوْضِعَ الْخَبَرِ نَحْوَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَمَا هُوَ بِمِثْلِ لَتَمَعْنَى نَحْوِ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، وَإِنَّ الْمَكْسُورَةَ عَمَّا يَصِحُّ أَنْ يَبْتَدَأَ بِهِ نَحْوُ الْكَلَامِ... شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق٣٤.

(١٢) إِلَى هُنَا انْتَهَى نَصُّ سَبِيحِهِ، الْكِتَابُ ١/٤٦٦.

(١٣) يَرِيدُ إِذَا كَانَ مُتَعَدِّيًا لِمَفْعُولَيْنِ، لَا (وَجَدْتُ) الْمُتَعَدِّيةَ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ.

(عَتَابُكَ السَّيْفُ)^(١)، و(أَنْتَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ)^(٢)، إِذَا جَعَلْتَ إِيَّاهُ عَلَى
الْأَتْسَاعِ.

أَنْشَدَ كَثِيرٌ:

أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ إِنَّمَا . . .

لَأَنَّهُ لَوْ قَالَ (إِنِّي) هَا هُنَا كَانَ غَيْرَ جَائِزٍ لَمَا ذَكَّرْنَا^(٣).

قال أبو علي: قوله: (أَرَانِي)، المفعول الأولُ ضَمِيرُ المتكلم، وأرى
هذه هي التي تتعدى إلى مفعولين، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا ضَمِيرُ المتكلم
بِهِ (فَإِنَّمَا) مَعَ مَا بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ لَوْقُوعِهِ مَوْضِعَ المفعول الثاني، لِأَنَّ
(أَرَانِي) هَذِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِرَ بِهَا عَلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، فَقَدْ بَانَ مِنْ ذَلِكَ
أَنَّ (إِنَّمَا) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ مَعَ مَا بَعْدَهُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزْ وَقُوعُ (أَنَّمَا)
الْمَفْتُوحَةِ هُنَا، وَإِنْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَنْصُوبٍ لِفَسَادِ الْمَعْنَى،

(١) انظر ص ٥٩ من هذا الجزء.

(٢) جاء هذا في بيت للنخساء من البسيط وهو قولها:

تَرْتَعُ مَا رَفَعْتَ حَتَّى إِذَا أَدَكْرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

وقد أنشده سيوريه شاهدًا على الجواز في السمة في الكلام حيث رفع الإقبال والإدبار،
والمعنى ذات إقبال وإدبار لكنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. انظر الكتاب
وهامشه ١/١٦٩.

(٣) الكتاب ١/٤٦٦، والبيت من الطويل، وفيه شاهد على كسر (إِنَّمَا) لَوْقُوعِهَا مَوْضِعَ الجملة
الْمُهْتَدَاةِ، والبيت يتصاهمه هو:

أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ إِنَّمَا أُوَاحِي مِنَ الْأَقْوَامِ كُلِّ يَخِيلُ

وهو في ديوانه ٨/٥٠٨، وقال النحاس: كسر (إِنْ) لِأَنَّهُ ابْتَدَأَ، وَلَمْ يَحْمَلْهُ عَلَى الرَّيَّةِ، انظر
شرح أبيات سيوريه ٣٠٧ وفيه (الفتيان) مكان (الأقوام)؛ شرح السيرافي، ج٤، ق ٣٤٤،
شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ١٧٨؛ الخصائص ١/٣٣٨؛ النكت ٢/٧٧٢؛ الهمع
١/٢٤٧؛ الدرر ١/٧٠٥.

وَأَنَّ الْأَوَّلَى لَا يَكُونُ فِيهِ الثَّانِي، فَلِذَا كُسِرَتْ (إِنْ) كَانَ الْكَلَامُ جُمْلَةً، وَعَادَ مِنْهَا ذِكْرٌ إِلَى الْأَوَّلِ، فَلَمْ يَجْعَلِ الثَّانِي مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلَ.

هَذَا بَابٌ تَكُونُ فِيهِ أَنْ يَدْلَا مِنْ شَيْءٍ لَيْسَ بِالْآخِرِ^(١)
قَالَ: وَقَالَ تَعَالَى: «أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ
أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ»^(٢).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: (كَمْ) لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا (يَرَوْا)، وَلَكِنُّهَا فِي
مَوْضِعٍ نَصْبٍ مِمَّا بَعْدَهُ (وَأَنَّ) يَدْلَا مِنْ مَوْضِعٍ (كَمْ) فَعَلَى هَذَا يَكُونُ (أَنَّ)
يَدْلَا مِنْ (كَمْ)؛ وَقَدْ فَسَّرَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْآيَةَ تَفْسِيرًا لَمْ يَجْعَلِ أَنَّهُمْ فِيهَا
يَدْلَا مِنْ (كَمْ)، فَقَالَ: (كَمْ) فِي مَوْضِعٍ نَصْبٍ (يَرَوْا)، وَالْمَعْنَى: أَلَمْ يَرَوْا
كَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ بِالْإِسْتِنْصَالِ، (فَأَنَّ) مَوْضِعُهُ [٨٨/ب] نَصْبٌ كَأَنَّهُ
أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ اسْتِنْصَالًا.

قَالَ: وَمِمَّا جَاءَ مِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى «أَيَعِدْكُمْ أَنُكُمُ إِذَا
مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا»^(٣). . . . الفصل.

قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: (أَنُكُمُ) الثَّانِيَّةُ^(٤) هِيَ (أَنَّ) الْأَوَّلَى كُرِّرَتْ تَأْكِيدًا
لَمَّا تَرَاخَى خَبَرُهَا عَنْهَا، قَالَ: وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ عِنْدِي وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عُمَرَ^(٥).

(١) الكتاب ٤٦٧/١، وفيه: "... ليس بالأولى"، وماعند السبائي والرماني يوافق ما جاء هنا عند أبي علي.

(٢) سورة ياسين، الآية/٣١.

(٣) سورة المؤمنون، الآية/٣٥.

(٤) إشارة إلى التي في تمام الآية السابقة وهي قوله عز وجل: "... وعظاماً أنكم مخرجون".

(٥) هو أبو عمر الجرمي، وقد نقل المبرد رأيه في هذه الآية، كما نقل رأي غيره. انظر المنتخب

وقيل: إنه يجوز أن تكون (أنكم) الثانية في موضع رفع بإذا كأنه قال: أبعدكم أنكم إذا متهم إخراجكم؟، والظرف وما ارتفع به في موضع (أن) (١).

وقول أبي العباس في قوله عز وجل: «الْمَ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُعَادِدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنْ لَهُ...»، كقوله في الآية الأولى: أنه كرر تأكيداً (٢).

قال: وأبو الحسن يقول: إنَّ المعنى: فوجوب النار له، وخبر أن التي بعد الفاعل (٣).

قول أبي الحسن مضمراً، كأنه له أو نحوه مما يضمن من الأخبار (٤).

قال: وإن جاء في شعر قد علمت أنك إذا فعلت إنك تفتبط، تريد معنى الفاء جاز (٥)، والوجه ما قلت لك أول مرة (٦).

(١) انظر خلال المبرد مع سيويه في إعراب هذه الآية، ورد ابن ولاد على المبرد مفصلاً في الانتصار، ق ٢١٣ - ٢٢٠.

(٢) انظر المقتضب ٣٥٦/٢ - ٣٥٧.

(٣) انظر المقتضب ٣٥٧/٢.

(٤) ضعفه المبرد أيضاً. انظر المقتضب ٣٥٧/٢، وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ٣٥ لتقف على مزيد من التفصيل.

(٥) في المخطوطة: "... يريد معنى الفاء إذا جاء..." وما أثبتته من الكتاب وشرحي السيرافي والرماني.

(٦) الكتاب ٤٦٧/١، وفيه نقص واختلاف عما جاء عند الفارسي والسيرافي والرماني، فعبارة الكتاب هي: "وإن جاء في الشعر قد علمت أنك إذا فعلت إنك فاعل...". وماعند السيرافي والرماني هو "وإن جاء في شعر قد علمت أنك إذا فعلت إنك سوف تفتبط...".

قال أبو علي: الفاء إذا ذكرت هنا كان جواب (إذا)، وإذا حذف في الشعر فكما تحذف الفاء إذا كانت جواب (إن)، وإذا نوي حذف الفاء ابتدئت (إن) فكسرت، لأن ما بعد الفاء في موضع ابتداء.
قال: ونظير ذلك في الابتداء «لا جرم أنهم في الآخرة هم الأخسرون»^(١)، ومثله «ثم إن ربك للذين عملوا السوء...» الآية^(٢).

قال أبو علي: ابتداء (هم) قيل أن يؤتى بخبر (أن)، (فهم) مبتدأ، (والأخسرون) الخبر^(٣)، والجملة خبر (أن)، فهذا الاسم المبتدأ بعد (أن) في الابتداء نظير (إن) المكسورة بعد (أن)^(٤).

(١) سورة هود، الآية / ٢٢.

(٢) سورة النحل، الآية / ١١٩، وقام الآية قوله تعالى: "... عملوا السوء بجهالة ثم تابوا من بعد ذلك وأصلحوا، إن ربك من بعدها لغفور رحيم".

(٣) في المخطوطة لفظ: (وجملة) قبل قوله (والجملة خبر أن) ويبدو أنه كان يريد أن يقول: (وجملة المبتدأ والخبر خبر أن)، لكنه أضرب عن ذلك فقال: (والجملة...) لوضوح القصد.

(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه ٤٥/٣ - ٤٦.

هَذَا بَابٌ مِنْ أَبْوَابٍ أَنْ تَكُونُ فِيهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا
وَذَلِكَ قَوْلُكَ: أَحَقُّ أَنْكَ ذَاهِبٌ. وَالْحَقُّ أَنْكَ ذَاهِبٌ^(١).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: إِذَا قَالَ: أَحَقُّ أَنْكَ ذَاهِبٌ فَلَا يَحْتَاجُ أَنْ تَنْصِبَ حَقًّا
عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ، أَوْ مَصْدَرٌ، فَإِنْ نَصَبْتَهُ نَصْبَ الْمَصَادِرِ وَجَبَ أَنْ تَفْتَحَ أَنْ
الَّتِي بَعْدَهَا بِالْفِعْلِ النَّاصِبِ لِلْمَصْدَرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَحَقُّ ذَهَابَكَ حَقًّا، وَإِذَا
نَصَبْتَهُ نَصْبَ الظَّرْفِ، فَكَسَرُ إِنْ لَمْ يَجْزُ لِأَنَّ الظَّرْفَ لَا نَاصِبَ لَهُ، وَمَا بَعْدُ
أَنْ لَا يَعْمَلَ فِيمَا قَبْلَهُ^(٢).

وَإِذَا قُلْتَ: لَا مُحَالَةَ أَنْكَ ذَاهِبٌ، أَوْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَمْ يَجْزُ كَسْرُ (إِنْ)
بَعْدَهَا مِنْ حَيْثُ لَمْ يَجْزُ بَعْدَهُمَا^(٣).
وَأَنْشُدْ:

أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ قَرِيقُ^(٤)

(١) الكتاب ٤٦٨/١.

(٢) أشار أبو علي إلى وجهي النصب في (أَحَقًّا)، لكن يجوز فيه الرفع على الابتداء،
والتقدير: (أَحَقُّ ذَهَابُكَ)؛ انظر شرح السيراني للكتاب، ج ٤، ق ٣٨.

(٣) أي لا يجوز كسر همزة (أَنْكَ) في قولنا: لا محالة أَنْكَ ذَاهِبٌ، أو قولنا: يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنْكَ
ذَاهِبٌ.

(٤) البيت من الوافر ونسب في الكتاب ٤٦٨/١ إلى العبدلي، وفيه شاهد على نصب (حق) على
الظرف، والتقدير: أفي حق تهددكم إياي، الأصول ٢٧٣/١؛ والبيت في الأسمميات
٢٠٠/ (شاكرو) ضمن قصيدة منسوبة إلى المفضل بن معشر بن أسحم التكريي تسمى
(المنصفة)، ورواية الصدر: (أَلَمْ تَرَ) مكان (أَحَقًّا)، ومثل ذلك في طبقات فحول الشعراء
١٧٥/١، وقال غير الأسممي: إنها لعامر بن أسحم التكريي وهو عم المفضل هذا.

انظر البيت في الأصول ٢٧٣/١، وأنشده الفارسي على غير هذا الباب في المسائل
البغداديات/٤٢٣، كما أنشده في المسائل العضديات/١٩٧ على أن (أَنْ) في البيت مع
صفتها في موضع رفع بالظرف، وأنشده ابن النحاس وقال: نصب (حقًا) على المصدر، =

قال أبو علي: معناه: أفني الحق أن، وموضع (أن جبرتنا) رفع، كأنه قال في الجواب: استغلال جبرتنا على هذا وضعه، ويحتمل أن يكون موضع (أن) نصباً إذا لم تجعل (حقاً) ظرفاً، لكنك تنصبه نصب المصدر فيكون [٨٩/أ] التقدير: أتحق استغلال جبرتك حقاً، وجميع الباب على هذا.

قال: وسألته عن قولهم: أما حقاً فإنك ذاهب، فقال: هذا جيد، وهذا الموضع من مواضع (إن)، ألا ترى أنك تقول: أما يوم الجمعة فإنك راحل^(١).

قال أبو علي: جاز انتصاب حقاً قبل (إن) في قولك: أما حقاً فإنك ذاهب، وإنما جاز انتصاب الظرف مع (أما) وإن وقعت قبل (إن) لأنه ينتصب بالمعنى الذي في (أما) من الفعل فتقديره: مهما يكن من شيء يوم الجمعة فإنك ذاهب، ومهما يكن من شيء في حق فإنك ذاهب، فيوم الجمعة وفي الحق ينتصيان بما في (أما) من معنى الفعل. وقوله: لأن فيها معنى يوم الجمعة مهما يكن من شيء. فالمراد (بيوم الجمعة) أن يقع (مهما)، لأن ما قبل (مهما) لا يتعلق بما بعده.

— انظر شرح أبيات سيبويه/٣٠٣؛ وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق٣٧؛ شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق١٨٥؛ النكت ٧٨١/٢؛ مغني اللبيب/٧٩؛ العيني ٢٣٥/٢؛ الخزانة ٣٠٨/٤؛ اللمع ٧١/٢؛ الدرر ٨٧/٢؛ الأضواء ٢٧٨/١.

(١) الكتاب ٤٦٩/١، وقوله: "... أما يوم الجمعة فإنك ذاهب" مكان (فإنك راحل) هنا وعند السيرافي في شرحه للكتاب، ج٤، ق٣٧.

(٢) الكتاب ٤٦٩/١، وقام عبارة سيبويه: "... مهما يكن من شيء" فإنك ذاهب.

قال: وأما قوله: «لا جرمَ أنْ لهمُ النارَ»^(١).
 قال أبو علي: موضع (أن) بعدَ (جرَمَ) لأنَّه فاعِلٌ، والتقدير: لَنَدَّ
 حقُّ كونِ النارِ لهمُ، ولا زيادةٌ كزيادتها في «لَعْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ
 الْكِتَابِ»^(٢)، «ولا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ»^(٣)، وهلا^(٤).
 قال أبو العباس: قولُ الشاعر: جَرَمَتْ فِرَارَةٌ
 أي جَرَمَتْ الطَّعْنَةُ فِرَارَةً بِعَدَاها . . . البيت^(٥).

(١) سورة النحل، الآية/٦٢.

(٢) سورة الحديد، الآية/٢٩.

(٣) سورة فصلت، الآية/٣٤.

(٤) لم أتبين مراد الفارسي.

(٥) إشارة إلى قول الفراء من الكامل:

وَلَقَدْ طَعَنْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ طَعْنَةً
 جَرَمَتْ فِرَارَةً بِعَدَاها أَنْ يَفْضَحُوا

وأنشده سيبويه على أن جرم بمعنى (حقنها للغضب) أي أحقَّت فِرَارَةً. انظر الكتاب
 ٤٦٩/١، المقتضب ٣٥٢/٢، وأنشده الفراء يرفع (فِرَارَةً)، وقال: «فرغوا (فِرَارَةً)، قالوا:
 فجعل الفعل لفِرَارَةً، كأنه بمنزلة (حقُّ لها) أو حقُّ لها أن تغضب، وفِرَارَةً منصوبة في قول
 الفراء، أي جرمتهم الطعنة أن يفضحوا». معاني القرآن ٩/٢؛ وأنشده أبو عبيدة عند
 دراسة مجاز قوله تعالى «ولا يجرمكم» لكنه أثبت (جمعت فِرَارَةً) مكان (جرمت فِرَارَةً)،
 لكنه عاد فأنشده مع بيت قبله منسويين إلى أبي أسماء بن الضريعة، أو عطية بن عفيف
 (شك منه)، وأثبت (جرمت) في مكانها، ونصب (فِرَارَةً) وقال: أي أحقَّتْ لهم الغضب،
 وجرَمَ مصدر منه، انظر مجاز القرآن ١٤٧/١، ٣٥٨؛ وأنشده البطلوسي وفتح التاء من
 (طعنت) وصحح أو هام كثير من الرواة في ذلك، لأن الشاعر خاطب بها كُرْزًا العقيلي،
 وكان طعن أبا عبيدة، وهو حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري، ويدل على ذلك قوله:

يَا كُرْزُ إِنَّكَ قَدْ فَتَكَّتْ بِقَارِسِرٍ بَطْلًا إِذَا حَابَ الْكُمَاةُ وَجَبَّوْا

وفسر (جرمت فِرَارَةً) بقوله: (أي كسبت فِرَارَةً الغضب عليك) ورجع مذهب الخليل
 وسيبويه في تفسير هذا اللفظ على ماذهب إليه الفراء من تفسير. انظر الاقتضاب
 ٦٦/٣، وانظر الشاهد في الفرائد ٣١١/٤.

قال: وتقول: أَمَا جَهْدَ رَأْيِي فَإِنَّكَ ذَاهِبٌ، لِأَنَّكَ لَمْ تُضْطَرَّ إِلَى أَنْ
تَجْعَلَهُ ظَرْفًا كَمَا اضْطَرَّرتَ فِي الْأَوَّلِ^(١).
قال أَبُو عَلِيٍّ: أَيْ فِي قَوْلِكَ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنَّكَ ذَاهِبٌ، وَإِنَّمَا اضْطَرَّ
هَذَا إِلَى أَنْ يَجْعَلَهُ ظَرْفًا لِيُبَيِّنَ عَلَيْهِ (أَنَّكَ ذَاهِبٌ)^(٢).
قال: وَمَعَ ذَلِكَ أَنَّكَ لَمْ تَجِيءَ بِالْمُبْتَدَأِ^(٣)، وَفِي نُسْخَةِ أَبِي
الْعَبَّاسِ: وَمَعَ ذَلِكَ أَنَّكَ لَمْ تَجِيءَ بِخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ.
قال أَبُو عَلِيٍّ: قَوْلُهُ: وَمَعَ ذَلِكَ أَنَّكَ لَمْ تَجِيءَ بِمَا بَنَيْتَهُ إِذَا قُلْتَ: جَهْدَ
رَأْيِي لَمْ يَجْزِ إِلَّا أَنْ تَفْتَحَ (أَنْ) لِأَنَّكَ لَوْ لَمْ تَفْتَحْ لَمْ تَجِيءَ بِمَا بَنَيْتَهُ عَلَى
(جَهْدَ) فَسَاءَ مُبْتَدَأٌ لِأَنَّهُ وَإِنْ أَوْقَعَهُ بِالظَرْفِ فَهُوَ مُحَدَّثٌ عَنْهُ، كَمَا أَنَّ
الْمُبْتَدَأَ كَذَلِكَ، وَلَيْسَ يَرْتَفِعُ (أَنَّكَ عَالِمٌ) بَعْدَ (جَهْدَ رَأْيِي) عِنْدَهُ عَلَى
الِابْتِدَاءِ، إِنَّمَا يَرْتَفِعُ عَلَى الظَرْفِ.
وَإِذَا كَانَ عَلَى مَا فِي نُسْخَةِ أَبِي الْعَبَّاسِ وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَمَعَ ذَلِكَ أَنَّكَ
لَمْ تَجِيءَ بِخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ)، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: إِذَا [أَدْخَلْتَ]^(٤) (أَنْ) فَلَا يَدُ أَنْ

(١) الكتاب ٤٦٩/١، وفيه: (... فإنه منطلق...) مكان (فإنك ذاهب)، وعند السيرافي:
(... فإنك عالم).

(٢) فسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله: "يعني أنك مضطر قبل دخول (أما) أن تفتح (أَنْ) إذا
قلت: (جهدي رأيي أنك ذاهب)، فتجعل (أَنْ) مبتدأ وماقبله ظرف له، كقولك: خُلفك
زيد، لأنك لم تفتح وكسرت، انقطع الظرف من (إِنْ) وخبرها فلم يتصل، لأن ما بعد (إِنْ)
لا يعمل في ماقبلها قبل دخول (أما)، وقد ذكرناه، فسرت مضطراً إلى فتحها، وإذا أدخلت
(أما) جاز فيها الكسر فلم يضطروا إلى فتحها وجعلها مبتدأ" شرح السيرافي للكتاب،
ج٤، ق٣٩.

(٣) لم تظهر هذه العبارة في الكتاب، وأثبتها السيرافي في شرحه للكتاب، ج٤، ق٣٧.

(٤) ما بين المعرفتين أو كلمة معناها زيادة تقتضيها المعنى.

تَجْعَلَ (جَهْدَ رَأْيِي) ظَرْقًا لَهُ لِيَكُونَ خَبْرًا لِمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُبْتَدَأِ فِي أَنَّهُ مُحَدَّثٌ عَنْهُ وَهُوَ قَوْلُهُ: أَتُكَّ عَالَمٌ.

قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ فِي كِتَابِهِ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ «أَمَّا الْيَوْمَ فَإِنَّكَ»^(١).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: يَقُولُ: مَنْ فَتَحَ (أَنْ) فِي قَوْلِهِ: (أَمَّا الْيَوْمَ فَإِنَّكَ مَرَّةً حَلًّا).

يُرِيدُ: أَمَّا الْيَوْمَ فَرَحَلْتُكَ، لَمْ يَقُلْ: أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: إِذَا أَرَادَ أَمَّا بَعْدُ فَقَوْلُ اللَّهِ^(٢) [٨٩/ب].

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ: شَدَّ مَا أَتُكَّ ذَاهِبٌ^(٣) . . . الفصل .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: إِذَا مِثْلَ شَدَّ مَا أَتُكَّ ذَاهِبٌ بِنِعْمَ مَا، فَجَاءَ بَعْدَ قَوْلِكَ (شَدَّ مَا) نَكْرَةً فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، كَمَا أَنَّهَا بَعْدَ (نِعْمَ مَا) كَذَلِكَ، وَتَقْدِيرُهُ (نِعْمَ الشَّيْءُ شَيْئًا)، كَمَا أَنَّ تَقْدِيرُ نِعْمَ رَجُلًا: نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا، وَ(أَتُكَّ) عَلَى هَذَا خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: نِعْمَ شَيْئًا هُوَ أَتُكَّ تَقُولُ الْحَقُّ، لَمَّا قِيلَ لَكَ: مَا هُوَ؟

وَمَنْ قَدَّرَ (زَيْدًا) مُبْتَدَأُ فِي قَوْلِكَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، فَقَالَ: كَأَنَّهُ قَالَ فِي التَّقْدِيرِ زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُوَافِقَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُحَدَّثٌ فِي قَوْلِكَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يُقَدِّرْهُ هَذَا

(١) الكتاب ١/٤٧٠.

(٢) قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: "بَعْدُ" بِمَنْزِلَةِ (الْيَوْمِ)، وَلَا يَكُونُ (بَعْدُ) وَ (قَبْلُ) خَبَرَيْنِ إِذَا لَمْ يَكُونَا مَضَافَيْنِ، هَذَا قَوْلُ سِيبَوِيِّهِ وَمَنْهَجِهِ، وَلَمْ أَرْ غَيْرَهُ ذَكَرَهُ وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ إِلَّا أَصْحَابُهُ الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ عَلَى تَفْسِيرِ كِتَابِهِ، وَإِذَا كَانَا مَضَافَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَكُونَانِ خَبَرَيْنِ، . . . وَإِنَّمَا لَمْ يَخْبِرْ بِهِمَا لِنَقْصَانِهِمَا عَنْ حَالِهِمَا مَضَافَيْنِ . . . "شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق٣٩.

(٣) الكتاب ١/٤٧٠.

التقدير لزِمَهُ أَنْ يَبْتَدِيءَ بِأَنْ الْمُفْتُوحَةَ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَتُكْ ذَاهِبُ نِعَمَ الْعَمَلُ،
وهذه لَا يَجُوزُ ابْتِدَاؤُهَا^(١).

قال: وسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ: كَمَا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ، فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهَذَا
حَقٌّ، كَمَا أَنَّكَ هُنَا، فَوَعَمَ أَنْ الْعَامِلَةَ فِي (أَنْ) الْكَافِ، وَمَا لَعُوَ، وَيَذَلُّكَ
عَلَى أَنْ الْكَافَ الْعَامِلَةَ قَوْلُهُمْ: هَذَا حَقٌّ مِثْلًا أَنَّكَ هُنَا^(٢).

قال أَبُو عَلِيٍّ: أَيُّ يَعْمَلُ (مِثْل) فِي إِنْ، وَفَتْحُهُ إِيَّاهَا كَفَتْحِ الْكَافِ
إِيَّاهَا، وَإِنَّمَا فَتَحَتْ (أَنْ) بَعْدَ الْكَافِ كَمَا فَتَحَتْ بَعْدَ (مِثْل) لِأَنَّهَا مُضَافٌ
إِلَيْهَا، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ يَكُونُ اسْمًا، وَ(أَنْ) إِذَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ اسْمٍ فَتُفْتَحُ^(٣).

قال: وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَرْقَعُ - أَيِ (مِثْل) - فِيمَا حَدَّثَنَا يُونُسُ، وَزَعَمَ
أَنَّهُمْ يَقُولُونَ «إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلٍ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ»^(٤).

(١) قال أبو سعيد: "أما شُدَّ مَا أَنْكَ ذَاهِبٌ، وَعَزَّ مَا أَنْكَ ذَاهِبٌ، فَقَدْ جَعَلَهُ سَبَبِيهِ عَلَى وَجْهِينَ:
أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَعْنَى (حَقًّا أَنْكَ ذَاهِبٌ)، فَيَكُونُ (شُدُّمَا) فِي تَأْوِيلِ طَرَفٍ، وَ (أَنَّكَ
ذَاهِبٌ) مُبْتَدَأٌ، كَمَا أَنَّ (حَقًّا) فِي تَأْوِيلِ طَرَفٍ، وَ (شُدُّ، وَهَزْ) فَعْلَانِ فِي الْأَصْلِ، دَخَلَتْ
عَلَيْهِمَا (مَا) فَأَبْطَلَ عَمَلُهُمَا، وَجَعَلَا فِي مَذْهَبٍ (حَقًّا) كَمَا دَخَلَتْ (مَا) عَلَى (قُلْ)
(وَرَبِّ) فَبُطِّلَ عَمَلُهُمَا، وَخَرَجَا عَنْ مَذْهَبِ الْفِعْلِ وَحَرْفِ الْجَرْجِ... وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ
(شُدُّ وَعَزْ) فَعْلَيْنِ مَاضِيَيْنِ كَتَعَمَّ وَنَحَسَّ، وَوَقَّعَ (مَا) بَعْدَهُمَا كَوَقَّعَ (نَعَمَ وَنَحَسَّ) كَقَوْلِكَ:
(نَعَمًا صَنِيعُكَ، وَنَحَسًا عَمَلُكَ) وَتَقْدِيرُهُ نِعَمَ الصَّنِيعِ صَنِيعُكَ، وَنَحَسَّ الْعَمَلِ عَمَلُكَ". شرح
السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٤٠.

(٢) الكتاب ١/ ٤٧٠ مع اختصار واختلاف يسير.

(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٤١.

(٤) الكتاب ١/ ٤٧٠، وتقبله هنا بالآية ٢٣ من سورة اللّٰهيات، ورفع (مِثْل) فِي هَذِهِ الْآيَةِ
قِرَاءَةً سَبْعِيَّةً قَرَأَ بِهَا عَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ وَحَمْزَةً وَالْكَسَاثِي. انظر السبعة في
القراءات/ ٦٠٩.

قال أبو بكر: قال أبو العباس: قال أبو عثمان^(١):
 قَتَدَاعَى مَنخَرَاهُ يَدَمٍ مِثْلُ مَا أَثْمَرَ حَمَاضُ الْجَبَلِ^(٢)
 قال أبو بكر: قال أبو العباس: قال أبو عثمان: سيبويه والنحويون
 يقولون: إنما بني (مثل) لأنه إضافة إلى غير معرب وهو أنكم.
 قال أبو العباس: قال أبو عمر: هو حال من النكرة ولا اختلاف في
 جوازه على ما قاله أبو عمر^(٣).

== قال الفراء: "رفع عاصم والأعشى (مثل)، ونصبها أهل الحجاز والحسن، فمن رفعها جعلها
 نعتاً للحق، ومن نصبها جعلها في مذهب المصدر، كقولك: إنه لحق حقاً، وإن العرب
 لتنصبها إذا رفع بها الاسم فيقولون مِثْلٌ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ؟ ويقولون: عبدُ اللَّهِ مِثْلُكَ وأنت
 مثله، انظر معاني القرآن ٨٥/٣.

وقد عرض الفارسي هذه المسألة مفصلة في المسائل البغداديات/٣٣٧-٣٤٣.

(١) انظر هذا الإسناد في المسائل البغداديات/٣٣٩.

(٢) البيت من الرمل، أنشده ابن السراج شاهداً على بناء (مثل) مع (ما) وأنها اسم واحد
 مثل (خمس) عشر، انظر الأصول ٣٧٥/١، وأنشده الفارسي في المسائل البغداديات
 ٣٣٩/ وأورد رأي أبي عثمان في المسألة يمثل ما جاء هنا، ونقل عن المازني قوله في جعل
 (مثلاً) اسماً واحداً مبنياً كخمس) عشر واستشهد بالبيت في المسائل المتشورة/٦٥-٦٦،
 المقرب ١٠٧/١، أمالي ابن السجري ٢/٢٦٦، شرح المفصل ١٣٥/٨، وأنشد ابن قتيبة
 البيت منسوباً إلى الجعدي (الناطقة) هكذا:

فجرى من منخريه زَيْدٌ مثلاً أثمر حماضُ الجبل

انظر المعاني الكبير ٥٩٤/١، انظر اللسان (حمض)، وأنشد السيوطي عجز البيت في
 الأشباه والنظائر ٢٩٦/٥، والبيت في ديوان الناطقة الجعدي/٨٧.

(٣) هذه الأقوال ملخصها أن أبا العباس المبرد فيما يروي عنه أبو بكر بن السراج يرى برأي
 سيبويه في بناء (مثل) لإضافته إلى غير متمكن وهو (أنكم) في آية الذاريات، وأن
 المازني والجريسي يريان بناء (ما)، وأنها جعلا بمنزلة (خمس) عشر وإن كانت (ما)
 زائدة. انظر تفصيل ذلك في المسائل البغداديات/٣٣٨-٣٤٠.

قال أبو علي: الدَكِيلُ عَلَى أَنْ (مِثْلُ) إِنَّمَا بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى غَيْرِ مُعْرَبٍ أَنْكَ إِذَا أَضِفْتَ هَذَا الَّذِي بَنَيْتَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ إِلَى مُعْرَبٍ لَمْ تَبَيِّنْهُ، فَمَنْ قَالَ:

عَلَى حِينٍ عَانَيْتَ^(١)، وَهَذَا حَقٌّ مِثْلُ مَا أَنْكَ، لَمْ يَقُلْ: عَلَى حِينٍ تُعَاقِبُ وَلَا هَذَا حَقٌّ مِثْلُ قَوْلِكَ، فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى الْبِنَاءِ فِي (مِثْلُ) وَمَا أَشَبَّهُهُ مِنَ الْمُبْهَمَةِ لِلْإِضَافَةِ إِلَى مَبْنِيٍّ، فَانْتَسَى الْبِنَاءَ مِنْهُ كَمَا يَكْتَسِي مِنْهُ التَّعْرِيفَ وَالتَّنْكِيرَ، وَأَقْوَى الْأَقَاوِيلُ فِي هَذَا الْقَوْلِ، لِأَنَّ الْحَالَ مِنَ النِّكَرَةِ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَهُمْ، فَأَمَّا بِنَاءُ (مِثْلُ) مَعَ (مَا) فَإِنَّهُ بَعِيدٌ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ (مَا) زَائِدَةً [١/٩٠] لَمْ يَسْغُ بِنَاؤُهَا مَعَ مَا قَبْلَهَا وَتَصْبِيرُهَا اسْمًا وَاحِدًا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ فِي الشَّيْئَيْنِ اللَّذَيْنِ جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا مَا أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ فِيهِ حَرْفٌ زَائِدٌ، فَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ أَبُو عَثْمَانَ^(٢) فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (مِثْلُ) فِيهِ مُضَافًا إِلَى (مَا)، وَأَنْ تَكُونَ (مَا) فِيهِ مَعَ الْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ، إِلَّا أَنْ (مِثْلُ) فِيهِ بُنِيَ أَيْضًا عَلَى الْفَتْحِ، لِأَنَّهُ أَضِيفَ إِلَى غَيْرِ مُعْرَبٍ، وَعَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ لَا يَكُونُ حُجَّةً، لِكُونَ (مِثْلُ) مَعَ (مَا)، بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، لِأَنَّ (مَا) لَا تَكُونُ زَائِدَةً فِي الْبَيْتِ عَلَى هَذَا.

وَجَازَ أَنْ يَكُونَ (مِثْلُ) مُضَافًا إِلَى (مَا أَثْمَرَ) إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ، وَكَانَ (مِثْلُ) صِفَةً لِلذَّمِّ، وَدَمَّ نِكْرَةً، وَ(مَا أَثْمَرَ) مَعْرِفَةً لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ إِثْمَارِ حِمَاضِ الْجَبَلِ، لِأَنَّ (مِثْلُ) وَإِنْ أَضَفْتَهُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ لَمْ يَمْتَنِعْ

(١) انظر قبله ٥٦ من هذا الجزء..

(٢) إشارة إلى بيت الجعدي السابق ذكره، وهو:

وتداعى منغراه يدم مثل ما أثمر حماض الجبل

مِنْ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لِلْفِكْرَةِ فَعَلَى هَذَا قُلْتُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ)، وَلِذَلِكَ جَعَلَهُ أَبُو عُمَرَ مُتَّصِبًا عَلَى الْحَالِ. فَمِثْلُ عَلَى قَوْلِ أَبِي عُمَرَ مُعْرَبٌ وَإِنْ كَانَ مُضَافًا إِلَى مَبْنِيٍّ، وَهُوَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ جَيِّدٌ، وَلَا مَوْضِعَ لِمِثْلٍ مِنَ الْإِعْرَابِ عَلَى قَوْلِهِ، وَنَظِيرُهُ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: «مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ»^(١)، وَلَوْلَا أَنَّ الْحَالَ عَلَى قَوْلِهِ يَصِيرُ مِنَ الْفِكْرَةِ لَكَانَ قَوْلًا حَسَنًا، وَ (مِثْلُ) عَلَى قَوْلِ سَيِّبُوهِ وَأَبِي عُثْمَانَ فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ صِفَةً (لِحَقِّ) لِأَنَّهُ عِنْدَهُمَا مَبْنِيٌّ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي وَجْهِ الْبِنَاءِ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: قَوْلِي فِي هَذَا كَقَوْلِ سَيِّبُوهِ، قَالَ: وَقَالَ: وَقَوْلُ أَبِي عُمَرَ وَأَبِي عُثْمَانَ جَائِزَانِ^(٢).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: قَدْ قُلْتُ أَنَا فِي قَوْلِ الْمَازِنِيِّ مَا عِنْدِي فِيهِ، وَإِنْ أَقْوَى الْأَقَاوِيلِ قَوْلَ سَيِّبُوهِ، وَهُوَ أَنَّهُ بُنِيَ لِأَنَّهُ أَضْيَفَ إِلَى غَيْرِ مُعْرَبٍ.

قَالَ: وَلَوْ جَاءَتْ (مَا) مُسْقِطَةً مِنَ الْكَافِ^(٣).

أَيِ مِنْ قَوْلِكَ: (كَمَا أَنَّكَ هُنَا) فِي الشَّعْرِ جَازٍ.

قَالَ النَّابِغَةُ: ... كَانَ يُؤْخَذُ الْمَرْءَ الْكَرِيمُ ...

(١) سورة المعارج، الآية/١١.

والمقصود أن حكم (مثل) في البناء والإعراب أن يقال فيه ما يقال في (يومئذ) من البناء والإعراب، فهو معرب قبل الإضافة، مبني عند الإضافة من أجل أن الإضافة فيهما وقعت إلى غير متمكن. انظر الأصول ١/٢٧٥.

(٢) انظر هذا النص في المسائل البغداديّة/٣٣٩.

(٣) الكتاب ١/٤٧٠، وفيه: "وإن جاءت ... مكان (ولو) هنا. ورواية السيرافي توافق ما جاء في التعليقة.

ف(ما) لا تُحَذِّفُ هَا هُنَا، كما لا تُحَذِّفُ فِي الْكَلَامِ مِنْ (إِنْ)، وَلَكِنَّهُ جَازٍ فِي الشَّعْرِ^(١)، يَعْنِي كَمَا حَدَّثَتْ (مَا) الَّتِي فِي قَوْلِهِ فِي (إِمَّا).

قال أبو علي: يقول: لَا تُحَذِّفُ (مَا) مِنْ (كَمَا) فِي الْكَلَامِ، كَمَا لَا تُحَذِّفُ (مَا) مِنْ (إِنْ) فِي الْكَلَامِ مِنْ قَوْلِكَ: (أَمَّا) لِأَنَّ عِنْدَهُ أَنَّ (إِمَّا) الْمَكْسُورَةُ الْهَمْزَةُ إِنَّمَا هِيَ (إِنْ) ضُمَّتْ إِلَيْهَا (مَا)، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ (مَا) فِيهَا، إِلَّا فِي الشَّعْرِ، وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي هَذَا فِي حَدِّ الْإِضْمَارِ وَالْإِظْهَارِ مِنْ بَابِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ.

وَسَأَلْتُ أَبَا بَكْرٍ عَنْ نَصَبِ (فِيُقْتَلَا). فَقَالَ: لَا يَكُونُ عَلَى قَوْلِ سَبِيوَيْهِ إِلَّا عَلَى (فَأَسْتَرِيحَا)^(٢)، لِأَنَّهُ بَعْدَ الْإِنْجَابِ، قَالَ: وَهُوَ فِي إِنْشَادِ أَبِي عَثْمَانَ مُسْتَقِيمٌ لِأَنَّ (أَنْ) تُجْعَلَ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ وَالْكَافُ دَاخِلَةً عَلَيْهَا، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ

(١) هنا بعض عجز بيت للناطقة الجعدي من الطويل وهو:

قُرُومٌ تَسَامِي عِنْدَ بَابِ دِفَاعُهُ كَانَ يُوْخَذُ الْمَرْءُ الْكَرِيمُ فَيُقْتَلَا

وقد أنشده سبويه شاهداً على حذف (ما) من قوله (كأن)، على تقدير (كما أنه يؤخذ) ضرورة، انظر الكتاب ١/ ٤٧٠ - ٤٧١، الأصول ١/ ٢٧٨، وأنشده السيرافي وثلاثة أبيات قبله ثم قال: "يريد: دفاع الباب، وهو حجة وردة لمن يريد الدخول وطرده، وهو مثل القتل في شدته، لأنه إذلال للمطرد المحجوب، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق٤١، وقد أنشده الفارسي في المسائل البغداديات/ ٣٣٤، ٣٤٢ - ٣٤٣؛ وشرح البيت وبين الشاهد فيه بلفظ قريب جداً بما أثبت هنا، وأنشده ابن السيرافي على أن الشاعر جعل (كأن) مخففة من (كأن)، أراد: كأنه يؤخذ المرء الكريم فيقتل، وأن (يؤخذ) مرفوع، و(فيقتل) منصوب لضرورة الشعر. انظر شرح أبيات سبويه ١٥٨/ ٢، النكت ٧٨٠/ ٢ - ٧٨١؛ الأشباه والنظائر ٢٧٦/ ٤.

(٢) إشارة إلى قول الشاعر:

سَأْتِرُكَ مِثْلِي لَبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

انظر الكتاب ١/ ٤٧٣، ٤٤٨؛ وقد مرَّ أنشاد الفارسي لهذا البيت، انظر ص ١٥٧ من هذا الجزء.

(فِيْمُتَلَا) على (أَنْ).

قال أبو إسحاق: قولُ سيبويه أصوبُ، لأنَّه أرادَ (كما أنَّه يُؤخَذُ) ولم يُردِّ التشبيهُ، ومتى [٩٠/ب] أُرِدَّتِ التشبيهُ تنصبُ ويُرْوَلُ المعنى^(١).

هذا بابٌ من أبوابِ إنَّ

قال: لا تَعْمَلُ هُنَا شَيْئًا، وَإِنْ كَانَتْ الْهَاءُ هِيَ الْقَائِلُ^(٢).

أي: وَإِنْ كَانَتْ فِي قَوْلِكَ: قَالَ عَمْرُو إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ، كِتَابَةً عَنْ عَمْرٍو وَعَمْرُو هُوَ قَائِلُ هَذَا الْقَوْلِ، كَمَا لَا تَعْمَلُ شَيْئًا إِذَا قُلْتَ: قَالَ، وَأُظْهِرْتَ (هُوَ)، أَيِ إِذَا قُلْتَ: عَمْرُو هُوَ مُنْطَلِقٌ^(٣).

(١) عرض الفارسي هذه المسائل والحقاقات مفصلة في المسائل الهندايات/٣٣٤-٣٣٥، وبين معنى قول سيبويه حول إسقاط (ما) من (كما) في الشعر قائلا: "أما ما ذكره سيبويه من إسقاط (ما) من (كما) أنه في الشعر للضرورة، فغير محتج، كما أن حذف النون من (الْعَمَلُ) غير محتج، وحكى سيبويه أنهم يقولون ذلك في الكلام، فإذا جاء ذلك في الكلام فهو في الشعر أجدر أن يجوز"، وأورد رأي أبي عثمان المازني في عدم جواز إنشاد (يؤخذ) إلا منصوبا لأن التي قبله (أَنْ) التي تنصب الأفعال دخلت عليها كاف التشبيه، كما روى عن أستاذه ابن السراج أن رواية الديوان فيما يروي الأصمعي بالنصب، وقال: "وقد كان أبو بكر ذكر لنا في كتابه (ديوان الناهقة) من رواية الأصمعي وقتما قرأنا عليه أنه رواه بالنصب، وهذا لفظ ما ذكره: قال: يقول: دَفَعَهُ عند ذاك الباب بالخصومة، كأنَّ يُؤخَذُ المرءَ، جَعَلَ (فيقتلا) عطفًا على (يؤخذ)". انظر المسائل الهندايات/٣٤٢-٣٤٣؛ وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق٤١.

(٢) الكتاب ٤٧١/١، وفيه: (لم تعمل هاهنا ١٠٠) وفي شرح السيرافي للكتاب مثلما جاء عند الفارسي هنا.

(٣) التعليق هنا يدور حول الحكاية، فنقول: قال عمرو إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ، حَقَّ الْحِكَايَةِ أَنْ تَقُولَ: قَالَ عَمْرُو: إِنِّي مُنْطَلِقٌ، وكذلك إِذَا قُلْتَ: قَالَ عَمْرُو هُوَ مُنْطَلِقٌ، فَحَقَّ الْحِكَايَةِ أَنْ تَقُولَ: قَالَ عَمْرُو: أَنَا مُنْطَلِقٌ، لأن هذا لفظه الذي لفظ به، ولكنهم قد يغيرون لفظ الغيبة إلى الخطاب، =

هَذَا بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ إِنْ^(١)

قال: وسألتُه: هَلْ يَجُوزُ كَمَا أَنَّكَ هُنَا عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ: كَمَا أَنْتَ هَاهُنَا؟ فقال: لَا، لِأَنَّ (أَنْ) لَا يُبْتَدَأُ بِهَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ^(٢).
قال أبو علي: كَمَا يُضَافُ إِلَى الْمَصَادِرِ، فَلَا يَقَعُ (أَنْ) بَعْدَهَا إِلَّا مُفْتَوَحًا، لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ يَكُونُ اسْمًا، وَ (إِنْ) الْمَكْسُورَةُ لَا تَكُونُ اسْمًا.
قال: أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِنَّكَ ذَاهِبٌ^(٣).
قال أبو علي: فَلَوْ قَالَ لَنَقَى يَوْمَ الْجُمُعَةِ غَيْرَ مُتَّصِلٍ بِهِ شَيْءٌ^(٤).

ولفظ الخطاب إلى الغيبة لأن ذلك أقرب إلى الانتهاء. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق٤٢.

(١) الكتاب ٤٧١/١، وفيه: (هذا باب آخر...)، وفي شرح السيرافي مغلما جاء في التعليقة.

(٢) الكتاب ٤٧٢/١، وفيه: "وسألتُه عن قوله: هذا حقٌ كما أَنَّكَ هَاهُنَا هَلْ يَجُوزُ عَلَى ذَا الْحَدِّ كَمَا إِنَّكَ هَاهُنَا، فقال: لَا، لِأَنَّ (أَنْ) لَا يُبْتَدَأُ بِهَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ". وفي شرح السيرافي، ج٤، ق٤٢،: "وسألتُه: هَلْ يَجُوزُ كَمَا إِنَّكَ، عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ: كَمَا أَنْتَ، فقال: لَا، لِأَنَّ (أَنْ) لَا يُبْتَدَأُ بِهَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ".

(٣) الكتاب ٤٧٢/١.

(٤) يقول أبو سعيد: "إنما جاز (يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنْتَ ذَاهِبٌ)، لِأَنَّ النَّاصِبَ لِيَوْمٍ هُوَ (ذَاهِبٌ)، وَذَاهِبٌ يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَ (أَنْتَ)، كَقَوْلِكَ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ زَيْدٌ أَنْتَ ضَارِبٌ، لَا يَجُوزُ: زَيْدٌ إِنَّكَ ضَارِبٌ..." انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق٤٣.

هذا باب آخر من أبواب إن^(١)

قال: وتقول إذا أردت معنى اليمين: أعطيتك ما إن شره خير من
 جيد ما معك، وهؤلاء الذين إن أجبنهم لأشجع من شجعائكم^(٢).
 قال أبو إسحاق: المعنى ما والله إن شره.
 قال أبو علي: (إن) لتلقي القسم، وقد تفصل بين الصلة والموصول
 بالقسم كقول القائل^(٣):
 ذاك الذي وأبيك تعرف مالك والحق يدفع ترهات الباطل

(١) الكتاب ٤٧٢/١.

(٢) الكتاب ٤٧٣/١.

(٣) القائل هو جرير، من قصيدة قالها ليحيى بن عتبة الطهوي، ومطلعها:

أمسست طهية كالبيكار أفرها بمد الكشيش، هدير قرم بازل

انظر ديوانه ٣٤٤ (دار بيروت)، وأنشده الفارسي في المسائل الحليبات/١٤٤. وقال:
 "فاعترض بالقسم بين الصلة والموصول"، ومثل ذلك في الخصائص ٣٣٦/١، انظر البيت في
 إعراب القرآن - المنسوب إلى الزجاج - ٦٨٦/٢، اللسان (تره)، وأنشده في شرح شواهد
 المغني ٨١٢/٢ وفيه (يعرف مالك)، وإنما أراد الشاعر القبيلة، انظر أيضاً الهمع ٨٨/١،
 ٢٤٧، الدرر ١٦٦/١، ٢٠٤.

هَذَا بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ إِنْ^(١)

قال: ولو جاز أن تقول: إنك لذهاب لقلت: أشهد بذلك، فهذه اللام لا تكون إلا في الابتداء^(٢).

قال أبو علي: يقول: لو جاز أن يعمل (أشهد) في (أن) مع دخول اللام في خبره لقلت: أشهد بكذا، لأن التقدير باللام في (لذهاب) أن يكون قبل (أن)، فلو جاز أن يعمل الناصب فيما عليه اللام لجاز أن يعمل فيه الجار، ولا يجوز واحد منهما^(٣).

قال: وقال الخليل: مثله «إن الله يعلم ما تدعون من دونه من شيء»^(٤).

قال أبو علي: التوفيق بين هذه وبين قوله «هل ندلكم على رجل يُمتكِنُ»^(٥) الآية، أن الاستفهام لا يعمل ما قبله في ما بعده، كما لا يعمل

(١) الكتاب ٤٧٣/١، وفيه: (هذا باب آخر من أبواب إن)، وفي شرح السيرافي مثلما جاء في التعليقة.

(٢) الكتاب ٤٧٣/١، وفي شرح السيرافي، ج٤، ق٤٤: "... لقلت: أشهد بذلك ...". وهو تصحيف، لأنه لا لام في هذه الرواية، ويرى المبرد أن قولك: (أشهد بأنك لتطلق) محال، سواء فتحت الهمزة أو كسرت، لأن حرف الخفض لا يدخل على اللام، وذلك أن عوامل الأسماء لا تدخل على غيرها. قال: ولو قلت هذا لقلت: (أشهد بذلك)، انظر المقتضب ٣٤٥/٢.

(٣) سورة العنكبوت، الآية ٤٢، الخليل والفارسي قرأ (ماتدعون) بالياء وهي قراءة ابن كثير ونافع وحزمة والكسائي وابن عامر، أما أبو عمرو وحفص عن عاصم فيقرآن: (مايدعون). السبعة ٥٠١، والضمير في قوله: (مثله) يعني أن قوله: (إنكُم) التي في قوله عز وجل: «هل ندلكم على رجل ينشكم إذا مزقتم كل ممزق إنكُم» ... مثل (ما) التي في قوله تعالى «ماتدعون» وهما بمنزلة (أيهم) إذا قلت: (ينتهم أيهم أفضل)، و (يعلم) في الآية معقولة. انظر الكتاب ٤٧٣/١.

(٤) سورة سبأ، الآية ٧.

مَا قِيلَ هَذِهِ اللَّامُ فِي مَا بَعْدَهُ، وَمَوْضِعُ (مَا) تَنْصِبُ (بِتَدْعُونَ) لَا (بِيعْلَمُ)، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ (مَاتَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِبِعْلَمُ، وَ(يَعْلَمُ) هَذِهِ الَّتِي تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الَّتِي بِمَعْنَى (عَرَفْتُهُ).

قَالَ فِي مَعْنَى عَلِمْتُ أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ: حَمَلْتُ (أَنْ) عَلَى الْفِعْلِ إِذْ لَمْ يُضْطَرَّ إِلَى أَنْ يَحْمِلَهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَكَمَا قَالَ: أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ، لَمْ يَجُزْ أَنْ تَبْتَدِيءَ الْكَلَامَ بَعْدَ (أَمَّا)، فَاضْطَرَرْتُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَى أَنْ تَحْمِلَ الْكَلَامَ [٩١/أ] عَلَى الْفِعْلِ^(١).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: لَمْ يَجُزْ هَذَا، لِأَنَّ (أَنْ) الَّتِي مَعَ الْفِعْلِ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّعِ بَعْدَهَا الْأِسْمَ، وَأَنَّ الَّتِي قَبْلَ (مَا) هَذِهِ لَا يَتَّعِ بَعْدَهَا إِلَّا الْفِعْلَ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ صَارَ عِوَضًا مِنَ الْفِعْلِ، فَتَقْدِيرُ ارْتِفَاعِ (أَنْتَ) بِالْفِعْلِ لَا بِالْإِبْتِدَاءِ.

قَالَ: فَإِذَا قُلْتُ: عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ لَمْ يَكُنْ فِي (مُنْطَلِقٍ) إِلَّا الرُّفْعُ فِي مُنْطَلِقٍ بَعْدَ قَوْلِكَ: عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا^(٢)، فَإِنَّمَا قَالَ هَذَا لِمَا وَفَّقَ بَيْنَ عَلِمْتُ لَزِيدٍ مُنْطَلِقٍ، وَأَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا فِي أَنْ مَا بَعْدَ اللَّامِ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا كَمَا أَنَّ مَا بَعْدَ (أَنْ) الَّتِي تَنْصِبُ الْأِسْمَ، وَأَمَّا لَا يَكُونُ إِلَّا فِعْلًا، فَارَى أَنْ مِنَ الْمَوَاضِعِ مَا يَكُونُ لِلْفِعْلِ دُونَ الْأِسْمِ، وَمِنْهَا مَا يَكُونُ لِلْأِسْمِ دُونَ الْفِعْلِ. قَالَ سِيبَوَيْهٍ: هَذِهِ كَلِمَةٌ تَتَكَلَّمُ بِهَا الْعَرَبُ فِي حَالِ الْيَمِينِ، وَلَيْسَ كُلُّ

(١) الكتاب، ٤٧٤/١ باختصار وتصرف.

(٢) انظر الكتاب ٤٧٤/١ وقد تصرف أبو علي في تثليل سيبويه كثيرا.

العَرَبِ تَتَكَلَّمُ بِهَا. قَوْلُ: لِهَيْئِكَ لِرَجُلٍ صِدْقِي^(١).

قال أبو علي: تقدِيرُ الْقَسَمِ فِي (لِهَيْئِكَ) أَنْ يَقَعَ قَبْلَ اللَّامِ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَاللَّهِ لِإِتِّكَ رَجُلٌ صِدْقِي، فَلِذَلِكَ صَارَتِ اللَّامُ الْأُولَى لِلْقَسَمِ وَالثَّانِيَةِ لِأَنَّ، وَتَقْدِيرُ الْقَسَمِ فِي إِنْ زَيْدًا لَمَا لَيَنْطَلِقَنَّ، أَنْ يَكُونَ قَبْلَ اللَّامِ الَّتِي فِي (لَيَنْطَلِقَنَّ)، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ زَيْدًا لَمَا وَاللَّهِ لَيَنْطَلِقَنَّ هِيَ الَّتِي تَلَقَّتِ الْقَسَمَ، وَإِنَّمَا دَخَلَتِ التَّوْنُ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا لِلِاسْتِقْبَالِ^(٢).

قال: وَقَدْ يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ (أَشْهَدُ إِنْ زَيْدًا ذَاهِبًا) لِأَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى الْيَمِينِ كَمَا أَنَّهُ لَوْ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْتَ ذَاهِبٌ وَلَمْ^(٣) يَذْكُرِ اللَّامَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا ابْتِدَاءً وَهُوَ قَبِيحٌ ضَعِيفٌ إِلَّا بِاللَّامِ^(٤).

قال أبو علي: غَلَطَ عَلَيْهِ أَبُو الْعَبَّاسِ، إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّامَ فِي (ذَاهِبًا)، فَيَحَذِّقُهَا فِي الشَّعْرِ^(٥).

(١) الكتاب ٤٧٤/١.

(٢) يرى سببونه أن الأصل في (لِهَيْئِكَ): (إِتِّكَ)، أبدلوا الهاء مكان الألف، كما أبدلوا في (هَرَقْتُ الْمَاءَ) ثم حلقها اللام كما حلقت (ما) حين قيل: إِنْ زَيْدًا لَمَا لَيَنْطَلِقَنَّ، فحلقت اللام في اليمين. انظر الكتاب ٤٧٤/١، وروى أبو سعيد وأبيّن آخرين في هذا الحرف: الأول للفراء: ويرى أن (لِهَيْئِكَ) مركبة من كلمتين كانا يجتمعان، كانوا يقولون: (وَاللَّهِ إِنْكَ لِمَاعِلٌ) فخلطتا، فصار فيهما اللام والهاء من (الله) والتون من (إِنْ) المشددة، كما حنلوا الراو من أول (والله).

الثاني: قول حكاة المفضل بن سلمة لغير الفراء معناه: (لِلَّهِ إِنْكَ لِمَحْسِنٍ)، قال: وهذا أسهل في اللفظ وأبعد في المعنى، والذي قال الفراء أصح في المعنى، لأن قول القائل: (والله إِنْكَ لِقَاتِمٍ) أصح من (لِلَّهِ إِنْكَ لِقَاتِمٍ) ... انظر شرح السمرقاني للكتاب، ج ٤، ق ٤٧.

(٣) في المخطوطة: (ولن).

(٤) الكتاب ٤٧٤/١ باختصار.

(٥) لم يرو الفارسي مقال أبو العباس المبرد في هذا المقام، والواقع فإن المبرد ردّ على

قال: كما أَنَّهُ ضَعِيفٌ قَدْ عَلِمْتُ عَمَرُو^(١) خَيْرُ مِنْكَ^(٢)،
أَيِ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ مَا قَامَ عَمَلُ الْفِعْلِ، وَمُعَلِّقًا لَهُ^(٣).

هَذَا بَابُ أَنْ وَإِنْ

قال: وَحَدَّثَنِي مَنْ لَا أَتَاهُمْ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَوْثُوقٍ بِهِ أَنَّهُ
سَمِعَ عَرَبِيًّا يَتَكَلَّمُ بِمِثْلِ قَوْلِهِ: إِنْ زَيْدٌ لَذَاهِبٌ^(٤)، وَهِيَ الَّتِي فِي قَوْلِهِ:
«وَإِنْ كَانُوا لَيَكُونُونَ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا»^(٥)، وَهَذِهِ (إِنْ) مَحْذُوقَةٌ^(٦).
قال أَبُو عَلِيٍّ: (إِنْ) هَذِهِ مُحَقَّقَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَإِنَّمَا لَمْ تَدْخُلِ الثَّقِيلَةُ
عَلَى الْأَفْعَالِ، فَلَمَّا حَقَّقْتُ زَالَ الشَّبَهُ بِالْفِعْلِ، فَدَخَلَتْ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَمْتَنِعِ ذَلِكَ،
لِأَنَّهُ حَرَفٌ تَأْكِيدٌ، وَالْفِعْلُ يُؤَكِّدُ كَمَا يُؤَكِّدُ الْأِسْمُ^(٧).

== سيبويه إجازته في الشعر (أشهد إن زيدا ذاهباً)، فقال: ليس للضرورة في (إنَّ وإنَّ)
عمل، لأنَّ وزنهما واحد، والقافية فيهما سواء، وسيبويه إنَّما كان يريد اللام في قولنا: (والله
إنَّه للذاهب) فاللام في (للذاهب) تحذف في الشعر، وهذا ما رده الفارسي على أبي العباس
وقسر السيرافي أن وجه الضرورة التي يشير إليها سيبويه في التركيب هو إرادته اليمين،
ولا يجعل في غيرها اللام. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٤٧.

(١) في المخطوطة: (خير وخير منك).

(٢) الكتاب ٤٧٤/١.

(٣) أي ضعيف حلف اللام بعد (علمت)، وشبه سيبويه حلفها هنا بحذف اللام من قوله تعالى
"قد أطلع من زكاه" وتقديره (لقد أطلع) لأنَّه جواب القسم في قوله عز وجل: "والشمس
وضحاها".

(٤) في المخطوطة: (إنَّ زَيْدٌ ذَاهِبٌ) وما أثبتته من الكتاب وشرح السيرافي عليه.

(٥) سورة الصافات، الآية/١٦٧-١٦٨.

(٦) الكتاب ٤٧٥/١.

(٧) قال أبو سعيد: "أما (إنَّ) المخففة التي للإيجاب فهي مخففة عن الثقلة، فإنَّه يثبت
إعمالها لم يمتنع إلى اللام كما لا يحتاج في الثقلة كقولك: إنَّ زَيْدًا قائمٌ، وإنَّ شئتَ ==

قال: وتصرف (ما) إلى الابتداء كما صرفتها [ما] إلى الابتداء
وذلك قوله:

ما إن زيد ذاهب، وما إن طينا جبن ... (١)

قال أبو علي: تصرف (إن) (ما) إلى الابتداء كما صرفت (ما)
(إن) الثقبيلة إلى الابتداء فيمن قال: ما زيد ذاهباً إذا أدخل (إن) هذه

أدخلت اللام فقلت: إن زيداً لقائم، ولا تدخل إلا على اسم وخبر، وإن خففتها ولم تصلها
لزم اللام فيما بعدها للدلالة على الفرق بينها وبين (إن) التي في معنى الجعد، ودخلت
على الاسم والفعل، فالاسم كقوله: إن زيداً ذاهباً، والفعل قوله: إن قام زيداً ... شرح
السيراfi للكتاب، ج٤، ق ٤٨.

(١) الكتاب ٤٧٥/١، وفيه: "وتصرف الكلام ...". وما عند السيراfi يوافق ما جاء في
التعليق، أما (ما) بين المقولتين فزيادة من الكتاب ومن شرح السيراfi.
وأما قوله: وما إن طينا جبن ... فإشارة إلى البيت الذي أنشده سيهويه من الوافر لغزوة
ابن مسيك وهو قوله:

وما إن طينا جبن ولكن متنايانا ودولة أخرىنا

وفيه شاهد على زيادة (إن) بعد (ما) توكيداً، وهي كاتبة لها عن العمل. انظر الكتاب
وهامشه ٤٧٥/١، كما أنشد سيهويه صدره على أن (إن) فيه لغو، انظر الكتاب
٣٠٥/٢، انظر المقتضب ٥١/١، ٣٦٤/٢، الكامل ٣٤١/١، وأنشده في الأصول
٢٣٦/١ منسوباً إلى غزوة بن مسيك، وأنشد صدره أيضاً دون نسبه، انظر الأصول
١٩٩/٢، انظر الوحشيات ٢٨/، وأنشد البكري بيتاً قبله متسويين لغزوة بن مسيك
المرادي في يوم الرزم، انظر معجم ما استعجم ٦٤٩/١، وأنشده الفارسي في المسائل
البغداديات ٢٨٠/ وعلق عليه بما هو قريب من تعليقه هنا، كما أنشده في المسائل
العصديات ٧٠/ على زيادة (إن) وعقد لهذا الحرف مسألة خاصة هناك، وانظر شرح
السيراfi للكتاب، ج٤، ق ٤٨، شرح الرماfi للكتاب، ج٣، ق ١٩٥، شرح أبيات سيهويه
لابن السيراfi ١٠٦/٢، النكت ٧٨٧/٢ وفيه (وطعمة) مكان (ودولة)، الخصائص
١٠٨/٣، المحتسب ٩٢/١، مقني اللبيب ٣٨/، شرح المفصل ١٢٠/٥، ١١٣/٨، الهمع
١٢٣/١، الدرر ٩٤/١، الخزانة ١٢١/٢، ٤٨٧/٤، اللسان (طيب).

قَالَ: مَا إِنَّ زَيْدَ دَاهِبٍ، كَمَا أَنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ [٩١/ب] إِذَا
أَدْخَلَ (مَا) قَالَ: إِنَّمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (إِنَّ) فِي قَوْلِكَ:
(مَا إِنَّ لَنَا فِيهِ)، كَالَّتِي فِي قَوْلِهِ «إِنَّ الْكُفْرَانَ إِلَّا فِي غُرُوبِهِ»^(١)،
لأنَّهَا لَوْ كَانَتْ تِلْكَ، لَكَانَ الْكَلَامُ إِنْجَابًا^(٢).

قَالَ (٣): وَيَكُونُ الْكَلَامُ عَلَى التَّفْسِيرِ الَّذِي فَسَّرَهُ الْخَلِيلُ فِي بَابِ
(إِنَّ) الثَّقِيلَةَ وَالتَّفْسِيرَ الْأَوَّلَ لَغَيْرِ الْخَلِيلِ، وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ إِنَّ مَنْ كَانَ (إِنَّ)
هُنَاكَ عِنْدَهُ فِي مَوْضِعٍ كَانَ (إِنَّ) هُنَا عِنْدَهُ فِي مَوْضِعٍ جَرٍّ.
قَالَ: وَتَقُولُ: إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنِّي مِنَ الشَّيْءِ أَوْ
الْأَمْرِ أَنْ أَفْعَلَ، فَوَقَعَتْ (مَا) هُنَا كَمَا تَقُولُ الْعَرَبُ، بِشَسْمَا، يُرِيدُونَ بِشَسِ
الشَّيْءِ^(٤).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: مَوْضِعُ (إِنَّ) فِي قَوْلِكَ: إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ رَفْعٌ،
وَقَدْ أَقِيمَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَ الْمُضَافِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: إِنِّي مِنَ الْأَمْرِ صَاحِبٌ أَنْ
أَفْعَلَ، أَيْ صَاحِبٌ فَعَلَ ذَلِكَ، فَحَذَفْتَ الْمُضَافَ أَعْنِي (صَاحِبَ) الْمَقْدَرِ.
قَالَ: وَتَقُولُ: ائْتَنِي بَعْدَ مَا تَقُولُ ذَلِكَ الْقَوْلَ، كَأَنَّكَ قُلْتَ بَعْدَ قَوْلِكَ
ذَلِكَ الْقَوْلَ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ بَعْدَ أَنْ تَقُولَ، فَإِنَّمَا تُرِيدُ [بَعْدَ]^(٥) ذَلِكَ. أَيْ
الْمَصْدَرِ، وَلَوْ كَانَتْ (بَعْدَ) مَعَ (مَا) بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لَمْ تَقُلْ :

(١) سورة الملك، الآية/٧٠. وقوله (إِنَّ) لم يشتهها الناسخ في المخطوطة.

(٢) انظر هذا المعنى منسوبا لأبي العباس المبرد في الأصول ٢٣٦/١، وانظر المقتضب

٣٦٢/٢.

(٣) ليس القول لسيبويه كما يوهم بذلك السياق.

(٤) الكتاب ٤٧٦/١ مع شيء من الاختصار والاختلاف اليسير.

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من شرح السيرافي، وليست في الكتاب.

أَتْنِي مِنْ بَعْدِ مَا تَقُولُ ذَلِكَ، وَلَكَاثَتِ الدَّالُّ عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ^(١).
 قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: يَقُولُ: لَوْ كَانَتْ (مَا) كَافَّةً وَلَمْ تَكُنْ هِيَ الَّتِي مَعَ مَا
 يَعْدُهَا مِنَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ لَمْ تَزَلِ الْفَتْحَةُ عَنِ الدَّالِّ مِنْ (بَعْدِ)، كَمَا لَا
 تَزُولُ الْفَتْحَةُ عَنْهَا إِذَا كَانَتْ (مَا) كَافَّةً، فَإِذَا جَرَّ بِعَنْ وَلَمْ يُنَوِّنْ عَلِمَ أَنَّهَا
 مُضَافَةٌ إِلَى (مَا)، تَقُولُ وَإِنْ مَا تَقُولُ بِمَنْزِلَةِ الْقَوْلِ.
 قَالَ: وَسَمِعْنَا فَصَحَاءَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ: لِحَقٍّ أَنَّهُ ذَاهِبٌ^(٢).
 قَالَ أَبُو الْحَسَنِ^(٣): لَمْ أَسْمَعْ هَذَا مِنَ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا وَجَدْتُهُ فِي
 الْكِتَابِ، وَهُوَ جَائِزٌ فِي الْقِيَاسِ، وَإِنَّمَا قَبَّحَهُ عِنْدِي حَذْفُ الْخَبَرِ، أَلَا تَرَى
 أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: لَعَبَدَ اللَّهُ، وَأَضْمَرْتَ لَمْ يَجُزْ^(٤).
 قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِضْمَارُ خَبَرٍ (لِحَقٍّ أَنَّهُ ذَاهِبٌ) أَحْسَنُ
 مِنْ إِضْمَارِ (لَعَبَدَ اللَّهُ)، لِأَنَّهُ إِذَا طَالَ الْكَلَامُ حَسُنَ الْحَذْفُ.
 وَقَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ هُنَا حُجَّةٌ عَلَيْهِ فِي حَمَلِهِ (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا) عَلَى
 أَنَّهُ يَمَعْنَى الَّذِي.
 قَالَ: وَعَسَيْتَ بِمَنْزِلَةِ احْتُلُو لَقْتَ السَّمَاءَ^(٥).

(١) الكتاب ٤٧٦/١ مع اختلاف في ترتيب العبارات، والنص الذي عند السيرافي يطابق نص التعليق.

(٢) الكتاب ٤٧٧/١.

(٣) هو الأخفش: سعيد بن مسعدة.

(٤) قال أبو سعيد: "ذكر سيبويه أنهم سمعوا فصحاء العرب يقولون: (لِحَقٍّ أَنَّهُ ذَاهِبٌ) بإضافة (حق) إلى (أَنْ)، وإضافتها توجب أنها اسم واحد وهو مبتدأ، وخبره محذوف، ومثله سيبويه بقوله: (التيقن ذاك أمرك)، وذكر الأخفش أنه لم يسمع ذلك من العرب، وأن الذي يقبحه حذف الخبر، ثم أجازوه وقال: لا يبعد خبر مثل هذا أن يضرر...". انظر شرح السيرافي للكتاب، جزء ٥٢، ق ٥٢.

(٥) الكتاب ٤٧٧/١.

قال أبو علي: في أنه يَقَعُ بَعْدَ كُلِّ وَاحِدٍ (أَنْ يَفْعَلَ)، وموضِعُهُ في
كِلَا المَوْضِعَيْنِ نَصْبٌ.

قال: وكيثوثُهُ عَسَى لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ، والمَوْثُتُ تَدْلُكُ عَلَى ذَلِكَ^(١).
قال أبو علي: إِنْ بَعْدَ عَسَى رَفْعٌ كَأَنَّكَ قُلْتَ: عَسَى فِعْلُهُمْ أَوْ عَسَى
فِعْلُهُمَا، لِأَنَّ (أَنْ) مَعَ مَا بَعْدَهُ اسْمٌ [٩٢/أ] وَاحِدٌ، وَكَانَ الْفِعْلُ الَّذِي فِي
صِلَتِهِ لِمُثْنَى أَوْ مَجْمُوعٍ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: عَسَى أَنْ يَفْعَلُوا فَتَمَثِّلُهُ
عَسَى فِعْلُهُمْ، فَالاسْمُ الْمَرْفُوعُ بِعَسَى وَاحِدٌ وَإِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ جَمِيعًا،
وَأِنَّمَا الْفَاعِلُ هُوَ الْمُضَافُ لَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ.
قال: وَاَعْلَمُ أَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَعْمِلُوا عَسَى فِعْلَكَ اسْتَفْتَوْا بِأَنْ تَفْعَلَ عَنْ
ذَلِكَ^(٢).

قال أبو علي: يَقُولُ: لَمْ يَسْتَعْمِلُوا الْمَصْدَرَ نَحْوَ الضَّرْبِ فِي قَوْلِكَ
عَسَى أَنْ يَضْرِبَ، كَمَا لَمْ يَسْتَعْمِلُوا اسْمَ الْفَاعِلِ مَوْضِعَ الْفِعْلِ فِي قَوْلِكَ:
كَأَدَ زَيْدٌ يَفْعَلُ، وَعَسَى يَفْعَلُ، إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، لِلِاسْتِغْنَاءِ بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ
الْفِعْلِ، وَيَبْقَى عَنْ الْفَاعِلِ^(٣).

قال: وَاَعْلَمُ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: عَسَى يَفْعَلُ، يُشَبِّهُهَا بِكَأَدَ

(١) الكتاب ٤٧٧/١.

(٢) الكتاب ٤٧٧/١.

(٣) أي أنه لا يجوز ذكر المصدر في (عسى) مكان (أَنْ)، كما لا يجوز وضع اسم الفاعل
موضعه، وقول العرب: عسى زيد يفعل، تجري (عسى) موضع (كان)، ويجعل الفعل في
موضع خبره، كأنه قال: (عسى زيد فاعلاً) كما قيل في المثل: عسى الغوير أهوئاً،
ولا يكاد يعرف إسقاط (أَنْ) منها إلا في الشعر. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤،
ق٥٣.

يَفْعَلُ فَيَفْعَلُ حِينَئِذٍ فِي مَوْضِعِ الْاسْمِ الْمَنْصُوبِ (١).

قال أبو علي: (عَسَى) فَعْلٌ، و(يَفْعَلُ) فِعْلٌ، وَالْفِعْلُ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ، فِي (عَسَى) ضَمِيرٌ فَاعِلٌ، وَيَفْعَلُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، لِأَنَّهُ جَاءَ بَعْدَ فَعْلٍ وَقَاعِلٍ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَوْضِعَهُ نَصْبٌ "عَسَى الْغَوِيرُ أَبُو سَا" (٢)، فَأَبُوسَا فِي مَوْضِعِ أَنْ يَفْعَلَ، وَالشَّاذُّ فِي قَوْلِهِمْ "عَسَى الْغَوِيرُ أَبُو سَا" وَقَوْعُ الْاسْمِ غَيْرَ (أَنْ يَفْعَلَ) مَوْضِعَ (أَنْ يَفْعَلَ)، لِأَنَّ حُكْمَ (عَسَى) أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا (أَنْ) مَعَ مَا يَتَّصِلُ بِهَا، لِأَنَّهُا خِلَافُ (كَادَ)، لِبُعْدِهَا مِنَ الْحَالِ، فَمِنْ حَيْثُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ بَعْدَ (كَادَ) (أَنْ) لِقُرْبِهَا مِنَ الْحَالِ، اسْتُعْمِلَ بَعْدَ (عَسَى) لِبُعْدِهَا مِنَ الْحَالِ، فَحُكْمُ (عَسَى) أَنْ يُسْتَعْمَلَ بَعْدَهَا (أَنْ)، وَحُكْمُ (كَادَ) أَلَّا يُسْتَعْمَلَ بَعْدَهَا (أَنْ)، وَهَذَا عَلَى جَمِيعِ مَا فِي التَّنْزِيلِ مِنْ هَذَا، ثُمَّ يُضْطَرُّ الشَّاعِرُ قِيَسَهُ (عَسَى) (بِكَادَ) وَكَادَ بِعَسَى، فَيَقَعُ بَعْدَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَفْعَلُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، ثُمَّ يَقَعُ اسْمُ الْفِعْلِ مَوْضِعَ (يَفْعَلُ)، كَمَا جَاءَ فِي الْمَثَلِ (أَبُوسَا) لَمْ يَجِيءَ غَيْرُهَا.

(١) الكتاب ٤٧٧/١ - ٤٧٨، وقام العبارة: "... فَيَفْعَلُ حِينَئِذٍ فِي مَوْضِعِ الْاسْمِ الْمَنْصُوبِ فِي قَوْلِهِ: عَسَى الْغَوِيرُ أَبُو سَا".

(٢) هذا مثل، حكاه سيبويه قاتلاً: "هذا مثل من أمثال العرب، أجروا فيه عسى مجرى كَانَ" انظر الكتاب ٤٧٧/١، وقد خص الفارسي هذا المثل بإحدى مسائله المعضديات / ٦٥ - ٦٦ والنتائج التي أثبتتها هناك هي عينها هنا، وانظر الإيضاح المعضدي / ٧٦ - ٧٧، ولما كان هذا مثلاً لأن الفارسي يقرر أنه قد يجوز في الأمثال مالا يجوز في الكلام، انظر المسائل البغداديات / ٣٠١، المسائل المنقورة / ٢٣١، ولاتكاد كُتِبَ النحر تخلو من هذا المثل، فانظر على سبيل المثال: الكتاب ٢٤/١، ٧٩، المقتضب ٣/٧٠، مجالس ثعلب ٢/ ٣٧٢، الأصول ٢/ ٢٠٧، شرح المفصل ٢/ ١٢٢، ١١٩/٧، وانظر هذا المثل في كتب الأمثال: مجمع الأمثال ٢/ ٣٤١، فصل المقال ٤٢٤/٤، جمهرة الأمثال ٥٠/٢، المستقصى ١٦١/٢.

قال: وسألته عن معنى أريدُ لأنْ تَفْعَلَ، فقال: إنما يُريدُ أنْ يَقُولَ: إِرَادَتِي لهذا كما قال «وَأَمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ»^(١).
قال أَبُو بَكْرٍ: قالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: الْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى مَصْدَرٍ، فَلَمَّا قَالَ: أَرَدْتُ، دَلَّ عَلَى الْإِرَادَةِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَرَدْتُ وَإِرَادَتِي لهذا، فَحَدَّثْتُ (إِرَادَتِي) لِدَلَالَةِ (أَرِيدُ) عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ «رَدِفَ لَكُمْ»^(٢) وَ «إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبِرُونَ»^(٣) وَمَا أَشْبَهَهُ، أَيْ رَدِفَ هَذِهِ الرَّدْفَةَ لَكُمْ، وَإِنْ كُنْتُمْ تَعْبِرُونَ الْعِبَارَةَ لِلرُّؤْيَا^(٤).

هذا بابٌ مَا يَكُونُ فِيهِ أَنْ يَحْتَوِلَ أَيْ^(٥)

قال: وَأَمَّا قَوْلُهُ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ أَفْعَلَ، فَيَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ، عَلَى أَنْ تَكُونَ الَّتِي تَنْصِبُ الْأَفْعَالَ، وَصَلَتْهَا بِحَرْفِ الْأَمْرِ وَالتَّنْهِي كَمَا تَصِلُ (الَّذِي) بِتَفْعَلُ إِذَا خَاطَبْتَ بِهِ^(٦).

قال أبو علي: الَّذِي حُكْمُهُ أَنْ يُوصَلَ بِشَيْءٍ يَرْجِعُ مِنْهُ إِلَيْهِ ذِكْرٌ، كَمَا أَنْ حُكْمُهُ أَنْ يُوصَلَ بِفِعْلٍ غَيْرِ أَمْرٍ، فَلَمَّا [٩٢/ب] وَقَعَ (أَنْ) مَوْقِعَ أَمْرٍ وَصِلَ بِالْأَمْرِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بَابُهُ، كَمَا أَنْ (الَّذِي) لَمَّا وَقَعَ فِي الْخِطَابِ

(١) سورة الزمر، الآية/١٢، والنص في الكتاب ٤٧٩/١، والأصول ٢/٧٠٨.

(٢) سورة النمل، الآية/٧٢.

(٣) سورة يوسف، الآية/٤٣.

(٤) انظر المقتضب ٣٦/٢ - ٣٧.

(٥) الكتاب ٤٧٩/١.

(٦) الكتاب ٤٧٩/١ باختصار، وفي المخطوطة: "... إِذَا خَاطَبَ بِهِ" وَأَصْلُهَا مِنْ الْكِتَابِ وَشَرَحَ السِّيَرَاءُ لَهُ، وَهَذَا أَحَدُ وَجْهَيْ التَّفْسِيرِ لِأَنَّ، أَمَّا الرَّجْعُ الْآخِرُ الَّذِي ذَكَرَهُ سَبَبُهُ لِهَذَا الْحَرْفِ فَهُوَ أَنْ تَكُونَ (أَنْ) مَحْذُولَةً (أَيْ).

وَصِلَ لِلذَّكَاءِ بِمَا لَمْ يَرْجِعْ مِنْهُ إِلَيْهِ ذِكْرُ، نَحْوَ ذَلِكَ: أَمَرْتَهُ قُمْ، فَقُمْ أَمْرًا، وَحُكْمًا (أَنْ) أَنْ يُوصَلَ مِنَ الْأَفْعَالِ بِمَا كَانَ خَبَرًا نَحْوُ: أَنْ قُمْتَ وَأَنْ تَقُومَ، وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنْ (أَنْ قُمْ) أَقْبَحُ فِي الْقِيَاسِ مِنْ (أَنْتَ الَّذِي يَفْعَلُ)، لِأَنَّ (قُمْ) أَمْرًا، وَ(تَفْعَلُ) خَبَرٌ، وَالَّذِي لَا يُوصَلُ بِهِ شَيْءٌ مَوْصُولٌ، إِنَّمَا يُوصَلُ بِالْخَبَرِ لَكَانَ قَوْلًا^(١).

قال: في قوله عز وجل «وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»^(٢)، لَا تَكُونُ (أَنْ) الَّتِي تَنْصِبُ الْفِعْلَ، لِأَنَّ تِلْكَ لَا يُبْتَدَأُ بِعَدَهَا الْأَسْمَاءُ، وَلَا تَكُونُ (أَيُّ)، لِأَنَّ (أَيُّ) إِنَّمَا تَجِيءُ بَعْدَ كَلَامٍ يَسْتَفْتِي، وَلَا تَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْمُبْتَدَأِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ^(٣).

قال أبو علي: (أَنْ) الَّتِي لِلتَّفْسِيرِ بِمَنْزِلَةِ (أَيُّ)، لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ تَامَ كَمَا أَنَّ (أَيُّ) لَا يُفَسَّرُ بِهِ إِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ مُسْتَفْتٍ، فَإِنْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ» أَنْ لَا تَكُونُ إِلَّا التَّفْسِيرُ لِأَنَّ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ لَمْ يَمُضِ^(٤).

(١) يقول أبو سعيد: "إذا قلت: كتبت إليه أن الفعل، وأمرته أن قُمْ، ففيه وجهان: أحدهما: أن (أَنْ) وفعل الأمر بعدها بمنزلة المصدر، وموضعها نصب أو خفض، ومعه: كتبت إليه بأن الفعل، وأمرته بأن قُمْ، وحللت الباء.

والوجه الآخر: أن تكون بمعنى (أَيُّ) ولا تدخل فيه الباء، إذا أدخلت صارت (أَنْ) داخلة في الفعل الذي قبلها وهي جملة واحدة، وإذا كانت بمعنى (أَيُّ) فهي جملة تفسر الجملة التي قبلها... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٥، ق ٥٥.

(٢) سورة يونس، الآية/١٠.

(٣) الكتاب ١/٤٨٠.

(٤) من الوجه الذي ذكرها السيرافي (لأنَّ) التي بمعنى (أَيُّ) قوله: "أن يكون ما قبلها كلامًا تامًا، لأنها وما بعدها جملة تفسر جملة قبلها، ومن أجل ذلك كان قوله تعالى "وأخِر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين" وأخِر قولهم أن لا إله إلا الله بمعنى أنه، ولم يصلح أن يكون =

قال: ومثل ذلك قول الأعشى:

فِي فِتْيَةٍ كَسِيوْفَ الْهِنْدِ . . . (١)

أَي مِثْل «أَنْ غَضِبَ اللَّهُ» (٢).

== بمعنى (أي) لأن قوله تعالى: "وآخر دعوانهم" مبتدأ لا خبر معه، فهو غير تام، فلا يكون بعده (أَنْ) بمعنى (أي)"، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق٥٦.

(١) هذا بعض من صدر بيت الأعشى من البسيط وهو:

فِي فِتْيَةٍ كَسِيوْفَ الْهِنْدِ قَدْ حَلَسُوا أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَمَلَّأُ
الكتاب ١/ ٤٨٠، وقد أنشد سيبويه قبل هذا الموضع، انظر الكتاب ١/ ٢٨٢، ٤٤٠، كما أنشد بعد هذا الموضع أيضاً، انظر الكتاب ٢/ ١٢٣، على إضمار الهاء في (أَنْ) المخفلة وكأنه قال: أنه هالك، انظر البيت في المقتضب ٩/ ٣، الأصول ١/ ٢٣٩، وقد أنشد الفارسي على تخفيف (أَنْ) من الثقيلة منسوخاً للأعشى، انظر المسائل المنثورة/ ٢٢٨، انظر البيت في شرح أبيات سيبويه لابن النحاس/ ١٩٩، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٥٥، شرح الرمازي للكتاب، ج٣، ق ٢٠٠، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢، الإنصاف ١/ ١٩٩، الأزهية/ ٥٧، المنصف ٣/ ١٢٩، حجة القراءات ٤٩٦، المحتسب ١/ ٣٠٨، المفصل/ ٢٩٨، شرح المفصل ٨/ ٧١، الحزانة ٢/ ٤٦٦، وأنشد عجزه في الحزانة ٣/ ٥٤٧، ونقل عن الكشاف تأويله لموضع الشاهد، ثم قال: قال السيرافي: وفي كتاب أبي بكر مبرمان: هذا المصراع معمول، أي مصنوع، والثابت المروي:

(أَنْ) ليس يذفع عن ذي الحيلة الخيل). . . قال ابن المستوفى: والذي ذكره السيرافي صحيح، ولا شك أن التحوين غيرود، ليقع الاسم بعد (أَنْ) المخفلة مرفوعاً . . . أقول: لم أجد هذا القول في شرح السيرافي، وقد أنشد بالرواية المشهورة التي جاءت عند سيبويه، أما رواية الديوان/ ١٩ (الشركة اللبنانية للكتاب)، وص ١٣٣ دار الكتب العلمية ففيها العجز بالرواية التي نقلها صاحب الحزانة عن السيرافي، انظر أيضاً الحزانة ٤/ ٥٤٧، المعني ٢/ ٢٨٧، الهمع ١/ ١٤٢، الدرر ١/ ١١٩.

(٢) سورة النور، الآية/ ٩، قرأ سيبويه هذه الآية بضم (واخامسة) وكلهم قرأها هكذا إلا حفصاً عن عاصم فإنه قرأها (واخامسة) نصياً، انظر السبعة/ ٤٥٣، وفي الكتاب: (غَضِبَ) بالضم، وهذه قراءة يعقوب، انظر النشر ٢/ ٣٣٠، و(أَنْ) ساكنة. انظر في ذلك، حجة القراءات/ ٤٥٣، التيسير/ ١٦١، إتحاف فضلاء البشر/ ٣٢٣. ثم انظر فهرس شواهد ==

قال: وإن شئت رَفَعْتَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

كَأَنَّ وَرِيدَهُ ... (١١)

على مثل الإضمّار الذي في قوله: إِنَّهُ مَنْ يَأْتِنَا نُعْطِيهِ، أَوْ يَكُونُ هَذَا
الْمُضْمَرُ هُوَ الَّذِي ذُكِرَ، كَمَا قَالَ:

... كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ (١٢)

قال أبو علي: إِذَا رَفَعَ (وَرِيدَهُ) أَضْمَرَ فِي (أَنْ) الْقِصَّةَ وَالْحَدِيثَ ثُمَّ
قَسَرَهُ بِقَوْلِهِ (وَرِيدَهُ) رِشَاءً خُلْبٍ، لِأَنَّهُ جُمْلَةٌ، وَهَذِهِ الْهَاءُ تُقَسَّرُ بِالْجُمْلِ،
وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَضْمَرَ فِي (كَأَنَّ) هَذِهِ ضَمِيرُ الْقِصَّةِ وَالْحَدِيثِ، لِأَنَّ
ضَمِيرَ الْقِصَّةِ وَالْحَدِيثِ، لَا يُقَسَّرُ إِلَّا بِالْجُمْلِ.

وقوله: (ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ)، لَيْسَ بِجُمْلَةٍ، لِأَنَّ (تَعْطُو)

== سيبويه/٣٤-٣٥.

ووجه المقارنة بين الآية الكريمة وبيت الأعشى تخفيف (أَنْ) فيهما، ثم مجيء اسم مرفوع
بعدها، والعرب لا تخففها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلا وتريد الثقيلة مضمرّاً فيها
الاسم (ضمير الشأن والقصة والحديث).

(١١) أنشد سيبويه هذا الرجز مرتين في هذا الباب، الأولى بإعمال (أَنْ) مخففة، تشبيهاً بما
حذف من الفعل ولم يتغير عمله، والثانية: رفع ما بعد (أَنْ) المخففة، والبيت هو:

كَأَنَّ وَرِيدَهُ رِشَاءً خُلْبٍ

انظر الكتاب ١/٤٨٠، الأصول ١/٢٣٨، مجاز القرآن ٢/٢٢٣، شرح السيراني للكتاب،
ج٤، ق ٥٥، شرح الزماني للكتاب، ج٣، ق ٢٠٠، الفصل ١/٣٠١، شرح المفصل ٨/٨٣،
الإيضاح ١/١١٣، المقرب ١/١١٠، لسان العرب (خلب)، العيني ٢/٢٩٩، الحزانة
٤/٣٥٦، وقد جاء البيت في ملحقات ديوان رؤية/١٦٩.

(١٢) هذا عجز بيت من الطويل، أنشده سيبويه منسوباً لابن صريم البشكري، وصدره:

وَتَوَمَّامًا تَوَافِقَتَا بِرَيْحِهِ مَقْسَمٌ ...

والشاهد فيه رفع (ظبيّة) خبراً لـ (كَأَنَّ) المخففة، واسمها محذوف، انظر الكتاب ١/٢٨١،
٤٨١، وقد مرّ الحديث عن هذا البيت، انظر التعليقة ١/٢٨٦.

صَدَّةٌ لَطِيْفَةٌ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: طَبِيبَةٌ عَاطِيَةٌ إِلَى كَذَا، وَهَذَا لَا يَكُونُ تَفْسِيرًا لِلْقِصَّةِ وَالْحَدِيثِ.

قَالَ: وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ حَدَّثُوا جَعَلُوهُ يَمْتَنِزِلَةً (إِنَّمَا) كَمَا جَعَلُوا (إِنْ) بِمَنْزِلَةِ (لَكِنْ) لَكَانَ وَجْهًا^(١).

قال أبو علي: يَقُولُ: وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ حَدَّثُوا (كَانَ) لَمْ يَعْمَلُوهُ كَمَا لَمْ يَعْمَلُوا (إِنَّمَا) لَكَانَ وَجْهًا، كَمَا أَنَّهُمْ لَمْ يَعْمَلُوا (لَمَّا) وَ(لَكِنْ)^(٢) إِذَا خَفَّفُوهُ^(٣)، فَقُلْتُ: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ»^(٤) كَمَا قُلْتُ: «لَكِنْ الرَّاكِبُونَ فِي الْعِلْمِ»^(٥) لَكَانَ قَوِيًّا.

قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهُ «أَنْ يَسْمُ اللَّهَ» فَإِنَّمَا يَكُونُ عَلَى الْإِضْمَارِ^(٦).

قال أبو علي: لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (يَسْمُ اللَّهَ) كَقَوْلِكَ: كَانَ وَرِيْدَاهُ^(٧) [٩٣/أ] لِأَنَّ (وَرِيْدَاهُ رِشَاءٌ خُلِبَ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، وَلَيْسَ (يَسْمُ اللَّهَ) كَذَلِكَ فَلَا يَكُونُ هُنَا إِلَّا مُضْمَرًا فِيْهَا، وَالْإِضْمَارُ الَّذِي فِيْهَا يَكُونُ الْقِصَّةُ

(١) الكتاب ٤٨١/١.

(٢) في المخطوطة: "كما أنهم لما ولكن" وليس لها معنى.

(٣) كان عليه أن يفتي الضمير لوجود المخرئين.

(٤) سورة الطارق، الآية/٤، وقراءة التخفيف في (لَمَّا) سبعة، قرأ بها ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي، انظر السبعة/٦٧٨، وانظر إعراب القرآن ١٩٧/٥ - ١٩٨.

(٥) سورة النساء، الآية/١٦١.

(٦) الكتاب ٤٨١/١.

(٧) هذه هي الرواية الثانية في بيت الراجز:

كَانَ وَرِيْدَاهُ رِشَاءٌ خُلِبَ

أما الرواية الأخرى فعلى نصب (وَرِيْدَيْهِ) وإعمال (كَانَ) مخففة:

كَانَ وَرِيْدَيْهِ رِشَاءٌ خُلِبَ

وقد سبق الحديث عن البيت.

والحديث، كَأَنَّكَ قُلْتَ: إِنَّهُ لَأَنْ (بِسْمِ اللَّهِ) مَعْنَاهُ مَعْنَى جُمْلَةٍ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: ابْتَدِئْ بِسْمِ اللَّهِ^(١).

هذا باب آخر فيه أنه مُحَقَّقَةٌ

وذلك قولك: قَدْ عَلِمْتُ أَنْ لَا يَقُولُ ذَلِكَ^(٢).

قال: لَيْسَتْ (أَنْ) الَّتِي تَنْصِبُ الْأَفْعَالَ تَقَعُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، لِأَنَّ ذَا مَوْضِعِ تَقْرِيرٍ وَإِجَابٍ^(٣).

قال أَبُو عَلِيٍّ: (عَلِمْتُ) مَوْضِعُ تَثْبِيْتٍ وَإِجَابٍ، فَيَقَعُ بَعْدَهُ (أَنْ) لِأَنَّهَا أَيْضًا لِلتَّثْبِيْتِ وَالْإِجَابِ، وَ(أَنْ) الَّتِي تَنْصِبُ الْفِعْلَ لَا تَكُونُ لِلتَّثْبِيْتِ أَبَدًا، فَلَوْ وَقَعَ بَعْدَ (عَلِمْتُ) لَكَانَ كَالْتَقْيِضِ^(٤).

(١) فسر السيرافي هذا بقوله: "قوله: أول ما أقول أن بسم الله" حمله سبويه على المشددة وإضمار الأمر والشأن، لأنه ليس قبل (أَنْ) اسم يضمن، كما أضمر في (كأن ظبية) حين ذكر في الكلام الذي قبله، ويكون ذلك الاسم الذي يضمن مبتدأ ومنبأ عليه بعد (أَنْ) كما يكون بعد (إنما)، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق٥٦.

(٢) الكتاب ٤٨١/١، وفيه: "هذا باب آخر أن فيه محققة" وعند السيرافي مثلما جاء عند الفارسي هنا، أما الرمانى فعنون للباب بقوله: "باب أن المخففة من الثقيلة"، وفي الكتاب وشرح السيرافي: "قد علمت أن لا يقول ذلك".

(٣) الكتاب ٤٨١/١، وفيه: "... موضع يقين وإيجاب"، ومثله عند السيرافي.

(٤) قال أبو سعيد: "أفعال العلم واليقين والمعرفة وما جرى مجراها من أفعال التحقيق مختص بهم" (أَنْ) المشددة الناصبة للأسماء دون المخففة الناصبة للأفعال، وإنما خصت هذه الأفعال بالمشددة، لأن (أَنْ) المشددة المفتوحة بمنزلة (إِنْ) المكسورة في باب التوكيد والإيجاب، وما اختص بالإيجاب لا يدخل عليه ما ينقض دلالة على الإيجاب... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق٥٧-٥٨.

قال: وأما ظَنَنْتُ وَحَسِبْتُ وَخِلْتُ وَرَأَيْتُ فَلِأَنَّ (أَنْ) تَكُونُ فِيهَا عَلَى وَجْهَيْنِ: النَّاصِبَةُ وَالْمُخَفَّفَةُ^(١).

قال أبو علي: هذه الأفعال التي ذَكَرَهَا تَقَعُ بَعْدَهَا (أَنْ) النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ وَالْمُخَفَّفَةُ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْمُخَفَّفَةُ فَاِلْمُرَادُ بِهَا أَنَّهُ ثَبِتَ فِي الظَّنِّ وَاسْتَقَرَّ كَمَا ثَبِتَ مَا بَعْدَ الْعِلْمِ، فَإِذَا وَقَعَتِ النَّاصِبَةُ فَمَا بَعْدَ الظَّنِّ لَمْ يَثْبِتْ، كَمَا أَنَّ مَا بَعْدَ (رَجَوْتُ وَحَسِبْتُ) وَنَحْوَهُ لَمْ يَثْبِتْ، وَعَلَى هَذَا قُرِئَ «وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ»^(٢) وَ (أَلَا تَكُونُ) مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا^(٣).

قال: فَإِذَا رَفَعْتَ قُلْتَ: قَدْ حَسِبْتُ أَلَا تَقُولُ ذَلِكَ، وَأَرَى أَنْ سَيَفْعَلُ وَلَا تَدْخُلُ هَذِهِ السَّيْنُ فِي الْفِعْلِ هُنَا حَتَّى يَكُونَ (أَنَّهُ)^(٤).

قال أبو علي: إِذَا وَقَعَتِ السَّيْنُ فِي الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ بَعْدَ (أَنْ) لَمْ تَكُنْ (أَنْ) النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ وَلَمْ تَكُنْ إِلَّا الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَإِنَّمَا لَمْ تَكُنْ النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ لِأَنَّ السَّيْنَ لِلْإِسْتِقْبَالِ، وَ(أَنْ) أَيْضًا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى فِعْلِ مُضَارِعٍ عَلِمَ أَنَّهَا لِلْإِسْتِقْبَالِ إِذْ لَا تَقَعُ لِلْحَالِ، فَمِنْ حَيْثُ لَمْ يَجْزْ أَنْ يَجْتَمِعَ الْخَرْقَانِ إِذَا كَانَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، كَالتَّائِيدَيْنِ وَالْإِسْتِفْهَامَيْنِ لَمْ يَجْزْ أَنْ يَجْتَمِعَ هَذَا، وَلَوْ جَمَعْتَ بَيْنَهُمَا لَكَانَ بِمَنْزِلَةِ جَمْعِكَ السَّيْنِ وَسَوْفَ.

(١) الكتاب ٤٨١/١، وما بين علامتي الاعتراض ملخص لما نُصِّلَ في الكتاب.

(٢) سورة المائدة، الآية/ ٧١.

(٣) قرأ أبو عمرو وحزمة والكسائي: «أَلَا تَكُونُ» رفعًا. وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر «أَلَا تَكُونُ» نصبًا. ولم يختلفوا في رفع (فتنة). انظر السبعة في القراءات/ ٢٤٧. وقد فصل الفارسي الاحتجاج للقراءتين فالتمس ذلك في الحجة للقراء السبعة ٢٤٦/٣-٢٥١. فالرفع على أن (أَنْ) مخففة من الثقيلة، أي (أَنَّهُ لَا تَكُونُ فتنة). والنصب على أن (أَنْ) هي الناصبة للفعل، وأن دخول (لا) بعدها لا يغير النصب بها.

(٤) الكتاب ٤٨١/١.

قال: فَجَرَى الظَّنُّ هُنَا مَجْرَى الْيَقِينِ لِأَنَّهُ نَفِيٌّ^(١).
 قال أَبُو عَلِيٍّ: قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ نَفِيٌّ أَيْ ظَنَنْتُ نَفِيٍّ (عَلِمْتُ)، وَعَلِمْتُ يَقَعُ
 بَعْدَهُ (أَنْ) الْمُثَقَّلَةُ، فَأَجْرَى (ظَنَنْتُ) لَمَّا كَانَ نَفِيٌّ بِمَنْزِلَتِهِ.
 قال: وَمَعَ هَذَا أَنَّهُ قَدْ كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى حَذَقُوا فِيهِ (إِنَّهُ)، فَإِنَّهُ
 لَا يُحَذَفُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ^(٢).
 قال أَبُو عَلِيٍّ: إِنَّ الْمَكْسُورَةَ لَا تُحَذَفُ عَلَى شَرِيطَةٍ أَنْ يَكُونَ فِيهَا
 إِضْمَارُ الْقِصَّةِ إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ^(٣).

- (١) الكتاب ٤٨١/١ وغالباً ما تأتي (هنا) عند الفارسي في مكان (هاهنا) عند سيبويه.
 (٢) الكتاب ٤٨٢/١، وفيه: "... وأَنَّهُ لَا تُحَذَفُ فِي غَيْرِ ذَا"، ورواية السيرافي تتطابق مع
 رواية الفارسي والنص المذكور هنا يوصي إلى ما عرضه سيبويه قبل ذلك قوله: "وَأَعْلَمُ أَنَّهُ
 ضَعِيفٌ فِي الْكَلَامِ أَنْ تَقُولَ: (قَدْ عَلِمْتُ أَنْ تَفْعَلَ ذَاكَ)، (وَقَدْ عَلِمْتُ أَنْ فَعَلَ ذَاكَ) حَتَّى
 تَقُولَ: (سَيَفْعَلُ)، أَوْ (قَدْ فَعَلَ) أَوْ تَنْفِي تَتَدَخَّلُ (لَا)، وَذَلِكَ عَرَضٌ مِمَّا حَلَفُوا مِنْ (أَنَّهُ)،
 فَكَبَرُوا أَنْ يَدْعُوا السَّيْنَ أَوْ قَدْ ... وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (أَمَّا أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا) فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا
 أَجَازُوا لِأَنَّهُ دَعَاءٌ وَلَا يَصْلُحُونَ إِلَى قَدْ هَاهُنَا وَلَا إِلَى السَّيْنَ. وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: (أَمَّا أَنْ يَغْفِرَ
 اللَّهُ لَكَ) لِأَنَّهُ دَعَاءٌ".
 (٣) يريد موضع الدعاء، كما هو بين من الأمثلة التي عرضها سيبويه آنفاً. لأنه لا يجوز أن
 تقول: (قد غفر الله لك) وأنت تريد الدعاء، كما لا يجوز أن تقول: (أَمَّا أَنْ قَدْ جَزَاكَ اللَّهُ
 خَيْرًا)، وكذلك (السَّيْنَ وسوف) لا يصبح دخولهما على فعل الدعاء، لأنهما يصيران الكلام
 يقيناً واجباً كما لا يجوز دخول (لَا)، لأنها تقلب معنى الدعاء له إلى الدعاء عليه فاحتمل
 لذلك ترك العوض، وأجازوا كسر (إِنْ) في هذا الموضع، فقالوا: (أَمَّا إِنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا)،
 وتقديره: أَمَّا إِنَّهُ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق٥٩.

هذا بابُ أم وأو

أما (أم) فلا يكونُ الكلامُ بها إلا استفهامًا، ويقعُ الكلامُ بها في الاستفهامِ على وجهين:

على معنى أيُّهما وأيُّهم، وعلى أن [٩٣/ب] يكونُ الاستفهامُ الآخرُ^(١) منقطعًا عن الأول^(٢).

قال أبو علي: مثالُ المنقطع (إنَّها لإبلٌ أمٌ شاء) فهي تحجيءُ بعدَ الخبرِ كما تحجيءُ بعدَ الاستفهامِ. والتي بمعنى (أي) مع الألفِ لا تكونُ إلا في الاستفهامِ^(٣).

فأما (أو) فإنَّها تثبتُ في الخبرِ أحدَ الشيئينِ أو الأشياءِ، وعلى ذلكَ يدخلُ عليها الاستفهامُ، فإن قلت: (تقولُ جالسٌ زيدًا أو عمرًا)، فيجوزُ له أن يُجالسَهُما جميعًا^(٤) كما يجتمعُ بينَ ما كانَ بالوَأوِ في

(١) في المخطوطة: (الأخر)، وما أثبتته من الكتاب وشرح السبرافي وشرح الرماني للكتاب.

(٢) الكتاب ٤٨٢/١.

(٣) خص الفارسي (أم) بكثير من اهتمامه، فعقد لها مسألة في البصريات/٧١١-٧١٢ وأكثر من مسألة في المسائل المثورة حيث قال: "أم لها موضعان من الكلام، أحد الموضعين أن تستقبل بها الاستفهام كقول الشاعر:

كَلَيْتَكَ عَيْتَكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظُّلَامَ مِنَ الرِّيَابِ خِيَالًا

فكانه يتيقن أن عيته كليته، ثم قال: (أم رأيت بواسطة)، فاستقبل الاستفهام وأضرب عن الأول، ويكون يشك في الأول كما يشك حينما يقول: (إنَّها لإبلٌ أمٌ شاء)، فكانه يتيقن أنها إبلٌ، ثم شك فقال: (أم شاء)... انظر المسائل المثورة/١٨٩-١٩٠، وانظر بقية المسائل المتعلقة بأم من ص ١٩٠-١٩٨، انظر معني اللبيب/٦٦.

(٤) يجوز ذلك لأن (أو) هنا للإباحة، كأنه قيل له: قد أدنت لك في مجالسة هذا الضرب من الناس، انظر الأصول ٥٦/١. وقال سيهويه: "تقول: جالس عمرًا أو خالدًا أو بشرًا، كأنه قلت: جالس أحد هؤلاء، ولم ترد إنسانًا بعينه، ففي هذا دليلٌ على أن كلهم أهل أن =

قَوْلِكَ: زَيْدًا وَعَمْرًا، فَالْفَصْلُ أَنَّهُ إِذَا جَمَعَ بِالْوَاوِ فَجَالَسَ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ لَمْ يَكُنْ مُطِيعًا لِلْأَمْرِ، وَإِذَا كَانَ (بِأَوِّ) فَجَالَسَ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ فَقَدْ أَطَاعَ وَلَمْ يَعْصِ.

هَذَا بَابٌ أَمْ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ بِهَا يَحْتَوِلَةُ أَيُّهُمَا وَأَيُّهُمَا (١)
قَالَ: وَجَعَلْتَ الْأِسْمَ الْآخَرَ عَدِيْلًا لِلأَوَّلِ، وَصَارَ الَّذِي لَا تَسْأَلُ عَنْهُ يَبْتَهُمَا (٢).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: الَّذِي لَا تَسْأَلُ عَنْهُ هُوَ كَوْنُ الْمَسْئُولِ عَنْهُ فِي قَوْلِكَ: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو، لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ عَنْهُ الْكَوْنُ بِالسَّأَلَةِ (بِأَوِّ) أَوْ بِغَيْرِهِ فَلَمْ يَسْأَلْ عَنْهُ، وَإِنَّمَا يَسْأَلُ عَنْ نَفْسِ أَحَدِ الْأَسْمَيْنِ أَوِ الْأَسْمَاءِ. فَأَمَّا كَوْنُ أَحَدِ الْمُسَمَّيْنِ عَنْهُ فَقَدْ عَلِمَهُ، فَلَيْسَ يَحْتَاجُ إِلَى الْمَسْأَلَةِ عَنْهُ (٣).
قَالَ: وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ: (مَا أَتَالِي أَزَيْدًا لَقِيتُ أَمْ عَمْرًا)، (وَسَوَاءٌ عَلَيَّ أَزَيْدًا كَلَّمْتُ أَمْ عَمْرًا) (٤).

== يجالس، كأنك قلت: جالس هذا الضرب. انظر الكتاب ٤٨٩/١، وسألي الكلام عليه في باب (أَوِّ) في غير الاستفهام.

(١) الكتاب ٤٨٢/١

(٢) الكتاب ٤٨٣/١

(٣) فسر أبو سعيد هذه العبارة بتفسير طويل قد لا يكون من المناسب نقله كله ولكن مؤداه أن السؤال بِأَوِّ التّي بمعنى (أَيِّ) نحو قولك: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو، وَأَزَيْدًا لَقِيتُ أَمْ بِشْرًا، ومعناه: أَيُّهُمَا عِنْدَكَ، وَأَيُّهُمَا لَقِيتُ، وَإِنَّمَا يَحَادِلُ السَّائِلُ بِهَا الْأَلْفَ، وَيَجْعَلُ الْكَلَامَ بِمَنْزِلَةِ (أَيُّهُمَا، وَأَيُّهُمَا) إِذَا كَانَ قَدْ عَرَفَ وَقَوَّعَ شَيْءٌ مِنْ شَيْئَيْنِ أَوْ مِنْ أَشْيَاءٍ وَلَا يَعْرِفُهُ بِعَيْنِهِ، ... وَالْمَعَادِلَةُ بَيْنَ الْأَسْمَيْنِ جَعَلْتَ الْأِسْمَ الْآخَرَ عَدِيْلًا لِلأَوَّلِ بِوَقْعِ الْأَلْفِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَأَمْ عَلَى الثَّانِي. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٦٠.

(٤) الكتاب ٤٨٣/١، وقبه: "... لَقِيتُ ... وَسَوَاءٌ عَلَيَّ أَهْشَرًا كَلَّمْتُ أَمْ زَيْدًا" رَوَايَةٌ ==

قال أبو علي: جرى هذا على حرف الاستفهام من حيث كان تسوية وإن لم يكن استفهاماً، لأن كل استفهام تسوية، ألا ترى أنك إذا استفهمت عن شيء كان ما استفهمت عنه عندك وخلافه سواً. ولو لم يكن كذلك كنت متيقناً له غير مستفهم عنه، فإنما جرى على التسوية حرف الاستفهام هنا من حيث كان التسوية يعم الاستفهام، فلم يكن استفهاماً إلا تسوية، كما جرى على تخصيص حروف النداء وإن لم يكن منادياً، لأن الاختصاص يقع عند النداء، وكل منادى مختص.

قال: ولم تسأل عن موضع أحدهما^(١).

أي عن (زيد) المنصوب الذي هو موضع أحد الفعلين.

قال: وتقول: ما أدري أقام زيد أم قعد إذا أردت أنه لم يكن بينهما شيء.

تقول: لا أدعي أنه كان منه في تلك الحال قيام ولا قعود^(٢).

قال أبو علي: إذا قال: لا أدري أقام أم قعد، وأراد أن يصف أن فعله لم يطل، كأنه ساعة قام قعد، أو ساعة قعد قام، فإنه قد علم من المخبر عنه فعل، كما أنه إذا قال: ما أدري أقام أم قعد، فقد علم منه فعل من أحد [٩٤/أ] هذين، وإنما يسأل تعيين أحدهما، إلا أنه لما كان قليلاً جعله بمنزلة ما لم يكن ولم يعلم، فاستفهم عنه بأو، وإن كان أحد الفعلين فيه بأو معلوماً فقد علم هنا أحد الفعلين، كما علم فيما يستفهم

— السرائري تطابق ما جاء في التعليقة.

(١) الكتاب ٤٨٣/١. يريد في مثل قولك: (أضربت زيداً أم قتلت)، فأحد الفعلين واقع

على (زيد)، والسؤال عنه لا عن موضعه.

(٢) الكتاب ٤٨٣/١، باختصار وتصرف.

عَنْهُ (بِأَمْ) أَحَدَ الْفَعْلَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُ لَقَلَّتْهُ جُعِلَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يَعْلَمْ، وَبِذَلِكَ عَلَى أَنْ أَحَدَ الْفَعْلَيْنِ هُنَا مَعْلُومٌ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (تَكَلَّمْتُ وَلَمْ تَكَلَمْ) فَقَدْ كَانَ مِنْهُ كَلَامٌ مَعْلُومٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَلِغِ الْمُرَادُ مِنْهُ، وَلَمْ يُعَدَّ كَلَامًا، لَمْ يُعَدَّ بِأَحَدٍ فَعَلَيْهِ لَمْ يَبَالِغْ فِيهِ فَعَلٌ^(١).

هَذَا بِأَبْ أَمْ مُنْقَطِعَةٌ^(٢)

قَالَ: وَبِمَنْزِلَةِ (أَمْ) هُنَا قَوْلُهُ تَعَالَى «أَلَمْ تَنْزِلْ الْكِتَابَ لَا رَبَّ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَمْ يَقُولُونَ اقْرَأْ...»^(٣).

قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: فَيَقَالُ لَهُ: هَذَا الضَّرْبُ يَجْرِي عَلَى مَا أَصْلَتْ مِنَ الشَّكِّ^(٤).

قَالَ: وَالْقَوْلُ فِيهِ أَنْ (أَمْ) إِنَّمَا تَجِيءُ لِلتَّحْوِيلِ مِنْ خَبَرٍ إِلَى خَبَرٍ، وَمَعْنَاهَا فِي الْقُرْآنِ التَّوْبِيخُ وَالتَّقْرِيرُ كَمَا كَانَ فِي الْأَلِفِ، وَنَظِيرُهَا فِي

(١) المعنى لعبارة سيبويه كما بيته أبو سعيد: "لم أعدد قيامه قيامًا ولم يُسْتَتِنْ قعوده قعودًا، صار بمنزلة ما لا قيام يُعرف له، ولا قعود، فكانه قال: ما أدري أكان منه أحد هذين، وإذا أيقن يكون أحد الأمرين كان منه، وشك فيه عينًا قال: ما أدري أقام أم قعد، فهذا قد علم أحد الأمرين كان منه ولا يعرفه بعينه". شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق٦١؛ وانظر المسائل البصريات ٧١٣/١، قال في المسائل المنشورة ١٩٦-١٩٧: "قولهم: (تَكَلَّمْتُ وَلَمْ تَكَلَمْ)، فلم يكن لينفي كلامه، وإنما أراه أن كلامك لم يصدَّ صدَّ الشيء الذي كان يتوقع، فكان كلامه بمنزلة ما لم يكن، فلذلك نفاه، أي لم يند ما كان يتوقع منه، فكانه لم يتكلم".

(٢) الكتاب ٤٨٤/١.

(٣) سورة السجدة، الآية/ ١-٣.

(٤) أورد الفارسي هنا المعنى ملخصًا لما قاله أبو العباس في هذا المقام، انظر المنتظم

٢٩٢/٣، وانظر المسائل المنشورة/ ١٩٠.

الخبير (بل)، نحو (جاءني عبد الله)، ثم يضرب عنه فيقول: (بل زيد مررت به)، والألف التي للتوبيخ، فتقديره: أتقولون: افتراه وتقديره على التوبيخ والتحول جميعاً، بل أتقولون افتراه، فهي على معنى (بل)، إذا كان معها استفهام^(١).

وأشدد: كذبتك عينك أم رأيت بواسط^(٢) . . .

قال: معناه: بل رأيت كقولك: إنها لابل^(٣) أم شاء، ومثل ذلك قول كثير:

اليس أبي بالنضر أم ليس والدي . . . (٤)

(١) ليس القول في الكتاب، ولكن معناه في المقتضب ٢٩٢/٣.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل، أنشده سيبويه منسوباً للأخطل وهو بتمامه:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالاً

فأتى بأمر منقطعة بعد الخبر، كما هو الحال في قوله: إنها لابل أم شاء. انظر الكتاب ٤٨٤/١، قال في المقتضب ٢٩٥/٣ بعد أن أنشد البيت: يجوز أن يكون: أكلبتك عينك، فحذف الألف، ويجوز أن يكون ابتداء (كذبتك عينك) مخبراً، ثم أدركه الشك في أنه قد رأى، فاستفهم مستفتياً، انظر أيضاً الكامل ٢٤٥/٢، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٠٩، شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٦٢، وأنشده أبو علي في المسائل المنشورة ١٩٠ وقال: فكأنه ييقن أن عينه كذبت، ثم قال: (أم رأيت بواسط)، فاستقبل الاستفهام وأضرب عن الأول، ويكون يشك في الأول كما يشك حينما يقول: إنها لابل أم شاء، فكأنه ييقن أنها لابل، ثم شك فقال: أم شاء، انظر البيت في مجاز القرآن ٥٦/١، ١٣٠/٢، النكت ٧٩٩/٢، أمالي ابن الشجري ٣٣٥/٢، الموشح ١٨٠، مغني اللبيب ٦٦، الخزانة ٥٠٢/٢، ١٣/٣، والبيت في ديوان الأخطل ١٠٥، مطلع قصيدة في مدح قومه وهجاء جرير، انظر أيضاً النقاظ ٧٠.

(٣) في المخطوطة: "إنها لابل أم شاء".

(٤) هذا صدر بيت من الطويل، أنشده سيبويه منسوباً لكثير عزة، وعجزه:

... لكل نجيب من خراعة أزهرا

قال أبو العباس: ترك الاستفهام الأول ومال إلى الثاني، كأنه لما قال: أليس أبي بالنضر مقررًا ترك هذا، وأضرب عنه لا إضرابُ إبطال، لكنه إضرابُ تركٍ غيرُ إبطال، ثم استفهم الاستفهام الآخر، فكأنه قال: بل أليس والدي كذا وكذا، ومثل الاستفهام الأول في أن لم يجعل (أم) إضرابُ إبطال إنما جعله إضرابُ تركٍ غيرُ إبطال وإقبال على غيره قولُ الله عز وجل: «أَمْ يَقُولُونَ افْعَاءُ» بعد قوله «الَمْ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ»، ألا ترى أن (أم) هنا محالٌ أن تكونَ إضرابُ إبطالٍ؟^(١).

هذا باب أو

تقول: (أيهم تضرب أو تقتل)، (ومن يأتيك أو يحدثك) لا يكون هنا إلا (أو)، من قبل أنك تستفهم عن المفعول^(٢).

قال أبو بكر: لأن (أم) استفقرتها (أي)، والحروفُ الأخرُ نحو (كيف)، والدليل على أن هذه الحروفُ بمعنى (أي) أنك إذا سألت بها لم تُجبَ بلا ولا نعم، وإنما تُجابُ بالشئِ بعينه، وذلك لأنك إذا قلت: كيف زيد، نابَ عن قولك: أصالح أم طالع، وكذا أم كذا، وأجبت بحالٍ كما

== انظر الكتاب ٤٨٥/١، وأنشده في المقتضب ٢٩٣/٣، ثم قال: ترك الاستفهام الأول، ومال إلى الثاني، وإنما أخرجه مخرج التقرير في اللفظ كالاستفهام، وقال النحاس: استفهم فقال: أليس أبي، ثم بدل له أن يضرب عن الكلام الأول، فقال: أم ليس والدي؛ انظر شرح أبيات سيبويه ٣٠٩، شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٦٢، شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٢٠٧، النكت ٨٠٠/٢، ديوان كثير/٢٣٣، وروايته:

أليس أبي بالصلت أم ليس أسرتي لكل هجان من بني النضر أزهرا

(١) انظر المقتضب ٢٩٣/٣.

(٢) الكتاب ٤٨٥/١، باختصار.

[٩٤/ب] يُجَابُ بِهَا إِذَا كَانَ السُّؤَالُ بِأَمٍّ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: أَيُّهُمْ زَيْدٌ؟ نَابَ عَنْ قَوْلِكَ: أَذَا زَيْدٌ أَمْ ذَا؟، فَالْجَوَابُ يَقَعُ بِذِكْرِي الشَّخْصِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ كَمَا كَانَ فِي أَمٍّ (١).

قَالَ: وَمِمَّا يَدُلُّكَ أَنَّ أَلِفَ الاسْتِفْهَامِ لَيْسَتْ بِمَثَوِةٍ (٢) (هَلْ) أَتُكُّ تَقُولُ لِلرَّجُلِ: أَطَرَبًا؟ (٣) وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ قَدْ طَرِبَ لِقَوِيخِهِ (٤).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: إِذَا اخْتَصَّتِ الْأَلِفُ بِأَشْيَاءٍ لَيْسَتْ فِي (هَلْ)، كَمَا (٥) قَدْ ذَكَرَهُ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعَادِلَهَا (أَمْ) مِنْ حَيْثُ لَا يُعَادِلُهَا (هَلْ).

قَالَ: وَإِذَا قُلْتَ: أَزَيْدٌ أَفْضَلُ أَمْ عَمْرُو؟ لَمْ يَجْزْ هَا هُنَا إِلَّا (أَمْ) (٦).

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَوْ قُلْتَهُ (بَاوُ) لَكَانَ الْمَعْنَى: أَحَدُهُمَا أَفْضَلُ، وَلَيْسَ هَذَا بِكَلَامٍ (٧).

قَالَ: وَلَوْ قُلْتَ: أَزَيْدًا لَقَبَيْتَ أَوْ عَمْرًا؟ وَأَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَوْ عَمْرُو؟ كَانَ

(١) انظر الأصول ٢١٣/٢ - ٢١٥.

(٢) زاد هنا في المخطوطة (أَي) ولا معنى لها.

(٣) يوصى إلى قول الراجز فيما أنشد سيبويه:

أَطَرَبًا وَأَنْتَ قُنْشَرِي

انظر الكتاب ٤٨٥/١، ١٧٠/١، والبيت للمعاج وهو في ديوانه/ ٣١٠. انظر المتعصب

٢٢٨/٣، ٢٦٤، ٢٨٩، المقرب ٥٤/٢، الهمع ١٩٢/١، ١٩٨/٢، الدرر ١١٦٥/١،

٢٣٠/٢، الخزانة ٥١١/٤.

(٤) الكتاب ٤٨٥/١ - ٤٨٦، مع شيء من الاختلاف في العبارة، ورواية السيرافي تتفق مع ما جاء في التعليق هنا.

(٥) في المخطوطة قوله: (ذَكَرَهُ) بعد قوله: (كَمَا) وهو تكرار من الناسخ.

(٦) الكتاب ٤٨٧/١.

(٧) انظر الأصول ٥٩/٢.

هذا في الجواز والحسن بمنزلة تأخير الاسم إذا أردت معنى أيهما^(١).
قال أبو علي: يعني قولك: أزيد عندك أم عمرو لأن ذلك بمعنى
(أيهما)، فالأحسن هنا تقديم الاسم، والأحسن في (أو) تقديم الفعل،
وأن تقول: ألقيت زيداً أو عمراً، والعبرة في هذا تقديم ما يقصد إليه
بالسؤال.

قال: لئنك إذا سألت عن الفعل استغني بأول اسم^(٢).
أي فلم تكرر بأ^(٣).
قال: فهذا يجري مجرى: ألقيت زيداً أو عمراً^(٤).
أي في تقديم ما يستفهم عنه وهو (ألقيت) و(عندك)^(٥).
قال: وتقديم الاسمين جميعاً مثله وهو مؤخر^(٦).
يريد بالاسمين: أزيد أو عمرو عندك؟
وقوله مثله وهو مؤخر: أي في المعنى لا في الإخبار.
قال: وتقول: أزيداً أو عمراً رأيت أم بشراً وذلك أنك لم ترد أن
تجعل عمراً عديلاً لزيد حتى يصير بمنزلة (أيهما)^(٧).

(١) الكتاب ٤٨٧/١.

(٢) الكتاب ٤٨٧/١، وفي المخطوطة: "... بأول الاسم" وما أثبتته من الكتاب وشرح

السرياني للكتاب، ج٤، ق ٦٤.

(٣) أي أن قولك: (أضربت زيداً؟) يستغني فيه بزيد، ولا يستغني به لو قلت: أزيد أفضل،
وكان لابد أن تذكر (أم) والاسم الآخر.

(٤) الكتاب ٤٨٧/١.

(٥) يعني في قوله: (ألقيت زيداً أو عمراً)، و(أعنيك زيداً أو عمرو).

(٦) الكتاب ٤٨٨/١.

(٧) الكتاب ٤٨٨/١.

قال أَبُو بَكْرٍ: إِذَا قَالَ: أَزِيدُ عِنْدَكَ أَوْ عَمَّرُو؟ فَالْجَوَابُ (لَا) أَوْ (نَعَمْ)، وَالْمَعْنَى: أَحَدُهُمَا عِنْدَكَ، وَإِذَا قَالَ: أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمَّرُو؟ فَالْجَوَابُ زَيْدٌ أَوْ عَمَّرُو إِذَا كَانَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عِنْدَكَ، فَإِذَا قَالَ: أَزِيدُ أَوْ عَمَّرُو عِنْدَكَ أَمْ بَشَرٌ؟ فَالْجَوَابُ: أَنْ يَقُولَ: بَشَرٌ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ بَشَرٌ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ أَحَدُ الْأَسْمَاءِ الْآخَرِينَ قَالَ: أَحَدُهُمَا وَلَمْ يَقُلْ: عَمَّرُو وَلَا زَيْدٌ، وَلَكِنَّهُ يَقُولُ: أَحَدُهُمَا بِهِذِهِ اللَّفْظَةِ، فَيَذْكُرُ مَعْنَى أَوْ^(١).

وَأَمَّا لَمْ يَجْزَلْهُ أَنْ يَقُولَ فِي جَوَابِ "أَزِيدُ أَوْ عَمَّرُو" لَا أَوْ نَعَمْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَمَا كَانَ يَقُولُهُ قَبْلُ أَنْ يُرَكِّبَهُ مَعَ (أَمْ) لِأَنَّ (أَمْ) تَقْتَضِي الشَّيْءَ بَعِيْنَهُ فِي الْجَوَابِ عَنْهَا، فَصَارَ (أَزِيدُ أَوْ عَمَّرُو) بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ قَوْلُكَ (أَحَدُهُمَا)، فَكَمَا أَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمَّرُو لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ فِي جَوَابِ ذَلِكَ (نَعَمْ) أَوْ (لَا)، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ فِي جَوَابِ (أَزِيدُ أَوْ عَمَّرُو عِنْدَكَ أَمْ بَشَرٌ): (لَا) وَلَا (نَعَمْ) لِأَنَّ قَوْلَكَ [٩٥/٩٥] أَزِيدُ أَوْ عَمَّرُو مَعَ (أَمْ) بِمَنْزِلَةِ (أَزِيدُ) فِي قَوْلِكَ: أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمَّرُو لَا يَجُوزُ أَنْ تُجِيبَ إِلَّا بِأَحَدِ الْأَسْمَاءِ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا عِنْدَكَ^(٢).

قَالَ: وَيُكْشِفُ هَذَا أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: الْحَسَنُ أَوْ الْحُسَيْنُ أَفْضَلُ أَمْ أَيْنُ الْحَتَفِيَّةِ؟ الدَّرُّ أَوْ الْيَاقُوتُ أَفْضَلُ أَمْ الْحَرْفُ؟ فَجَوَابُ هَذَا أَنْ يَقُولَ: أَحَدُهُمَا فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ جَمِيعًا، لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: الْحَسَنُ دُونَ الْحُسَيْنِ، وَلَا الْحُسَيْنُ دُونَ الْحَسَنِ^(٣)، وَكَذَلِكَ فِي الدَّرِّ وَالْيَاقُوتِ، فَأَرَادَ أَنْ يَعْينَ لَهُ مَا

(١) انظر الأصول ٥٨/٢.

(٢) انظر المسألة التي عقدها الفارسي لأم التي تدخل للمعادلة بين الشئتين، في المسائل المنتهية ١٩٤ - ١٩٥.

(٣) انظر هذه المسألة في الإيضاح العضدي/٢٩١، ونقلها عنه ابن جني في الخصائص ٢٦٦/٢ - ٢٦٧، وبين متى يكون المجيب متطوعًا بما لا يلزم من اللفظ، ومتى يكون =

استفهم بأم، فقال: الدرُّ أم الياقوتُ أفضل؟، فيُقالُ له حينئذ: الدرُّ أو الياقوتُ، أيُّهما كانَ عندَ المجيبِ أفضلُ. وإن أردتَ معنى (أيُّهما) في هذه المسألة قلت: أتضربُ زيدًا أم تقتلُ خالدًا؟ لأنك لم تثبت أحد الفعلين لاسم واحد.

قال أبو علي: الأحسن أن يكون (السؤالُ بأم) لأنك تثبت أحد الفعلين، وإن كان على (أو) لم تثبت، فإنه يعني لم تثبت أحد الفعلين إذا كان السؤالُ بـ (أو) (١).

* * *

هذا بابٌ أو في غير الاستفهام

تقول: جالسٌ زيدٌ أو عمرٌ أو خالدٌ، كأنك قلت: جالسٌ أحدٌ هؤلاء (٢).

قال أبو علي: (أو) إنما تكون لأحد الشيئين أو الأشياء، وقد يقول القائل في الإباحة: كُلْ خُبْزًا أو لَحْمًا، فأكلهما المأمورُ جميعًا، فإن قيل: فيم ينفصلُ هذا من الواو إذا قلت: كُلْ خُبْزًا ولَحْمًا، فإنه ينفصلُ بأنك إذا قلت: خُبْزًا أو لَحْمًا، فأكل أحدهما كانَ مطيعًا، ولو قالَ له بالواو فأكل واحدًا منهما لم يطع، فمعنى كونهما لأحدِ الشيئين أو الأشياء لازم

الحواب لا تطوع فيه، كما نقل ابن السجري هذه المسألة مشيرًا إلى أنها من مسائل الإيضاح. انظر أمالي ابن السجري ٣٣٦/٢ - ٣٣٧.

(١) ما بين المعقوفات زيادة يقتضيها المعنى. يريد أنك إذا قلت: أتضربُ زيدًا أم تقتلُ خالدًا؟ أثبت أحد الفعلين، وإذا كان السؤال (بـ أو) لم تثبت أحد الفعلين لاسم واحد، وانظر الكتاب ٤٨٩/١.

(٢) الكتاب ٤٨٩/١، مع اختلاف في الأسماء. ورواية السيرافي تطابق ما جاء عند أبي علي هنا.

لها هنا أيضاً: أنشد:

إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده أطال فأملئ أو تنأه فاقصر^(١)
قال أبو إسحاق: أطال فأملئ، الصواب (بأو) من أطال يطيل، فإذا
قلت: (أم) فيكون من طال والألف للاستفهام.
قال أبو العباس: الأحسن في هذا (أو)، لأن التقدير: إن كان كذا،
أو كان كذا^(٢).

قال سيبويه: ولا يجوز لأضربته أمكت، ولهذا لا يجوز لأضربته أذهب
أو مكث^(٣).

قال أبو علي: إنما جاز (ما أدري أقام زيد أو قعد)^(٤)، فوقع

(١) البيت من الطويل، أنشده سيبويه منسوبا إلى زيادة بن زيد العنزي شاعداً على دخول
(أو) لأحد الأمرين على حد قولك: (لأضربته ذهب أو مكث) أي لأضربته على إحدى
الحالين ذاهبا أو مائتا. انظر الكتاب وهامشه ٤٩٠/١، وأنشده المبرد في المقتضب
٣٠٧/٣ دون نسبة، وقال: "وينشد: (أم تنأه)، أما (أو) فعلى قولك: إن طال وإن
قصر، وأما (أم) فعلى قولك: أي ذلك كان، والألف في (أطال) ألف استفهام، والأحسن
في هذا (أو)، وأنشد الزجاجي البيت ويبتين بعده دون نسبة وفيه: (فأجري) مكان
(فأملئ)، انظر مجالس العلماء/٩٣٤، كما أنشده الجاحظ في البيان والتبيين ٢٤٤/٣،
وبعد بيت آخر منسوبا لزيادة بن زيد، وأنشد البيت مفردا المرزباني وفيه: (أطال فأعلى
أم تنأه فقصر) وقد نسب لزيادة بن زيد، انظر الموشح/٢٤٨، شرح السيرافي للكتاب،
ج٤، ق٧٢، شرح أبيات سيبويه ١٤٨/٢، شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق٢١٨، النكت
٨٠٧/٢، شرح الكافية ٣٧٧/٢، الخزانة ٤٩٩/٤، لسان العرب (نهي).

(٢) انظر المقتضب ٣٠٧/٣ - ٣٠٣.

(٣) الكتاب ٤٩٠/١.

(٤) هذا تفسير لقول سيبويه بعد العبارة السابقة: "كما يجوز: (ما أدري أقام زيد أو
قعد)" الكتاب ٤٩٠/١. وفي المخطوطة: (أم قعد) وما أثبتته من الكتاب، وشرح
السيرافي للكتاب.

الاستفهام بعد العلم وما ناسبه من الأفعال، ولم يَجْزْ وقوعه بعد غيرها من الأفعال، لأن هذه الأفعال قد تُلغى في مثل قولك: زَيْدٌ عَلِمْتُ مُنْطَلِقٌ فَلَا تَعْمَلُ في موضع ولا لفظ، فليس تعليلها بعد الاستفهام بأكثر من إلغائها، لأنه إذا عُلِقَ عَمَلٌ في الموضع، وفي الإلقاء لا تَعْمَلُ في لفظ ولا موضع ولم يُلغ غير هذا الضرب من الأفعال فيُعَلَقُ^(١).

قال أبو إسحاق: (لأَضْرِبُهُ أَذْهَبَ^(٢) أَمْ مَكَثَ^(٣))، (أَوْ) أَحْسَنُ وَأَقْوَى هَاهُنَا لَأَنْ (أَمْ) إِذَا قُلْتَ: لأَضْرِبُهُ أَذْهَبَ أَمْ مَكَثَ يَكُونُ الْمَعْنَى ذَاهِبًا أَوْ مَائِكًا فَتَقْطَعُ (أَمْ) [ب/٩٥] على الحال والصفة، وبه ضَعُفُ. قال أبو علي: لَأَنْ حُكْمَ (أَمْ) أَنْ يَكُونَ لِلْإِسْتِفْهَامِ، وَلَا يَكُونَ (أَمْ) إِذَا كَانَتْ صِلَةً اسْتِفْهَامًا.

(١) قال أبو علي في المسائل المشهورة/١٩٩: "إِذَا قُلْتَ: مَا أَدْرِي (أَقَامَ أَمْ قَعْدَ؟) فَكَأَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ أَحَدَ هَذَيْنِ كَانَ مِنْهُ وَتَسَبَّحَ لَطُولَ الْعَهْدِ، ... وَإِذَا قُلْتَ: "مَا أَدْرِي أَقَامَ أَوْ قَعْدَ؟"، (وَمَا أَدْرِي أَلْأَذَنُ أَوْ أَقَامَ)، فَجَازَ دُخُولَ (أَوْ) هَاهُنَا وَإِنْ كَانَ قَدْ تَحَقَّقَ مِنْهُ فَعَلًا، لِأَنَّهُ جَعَلَهُ مِمَّنْزِلَةٍ مَا لَمْ يَكُنْ؛ ...

(٢) في المخطوطة: (أَذْهَبَ) مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ. وَمَا أَثْبَتَهُ مِنَ الْكِتَابِ.

(٣) هَذَا الشَّكْلُ مَا سَبَّلَ عَنْهُ الْخَلِيلُ، انْظُرِ الْكِتَابَ ١/٤٩٠، وَفِيهِ: (لَأَضْرِبُهُ أَذْهَبَ أَمْ مَكَثَ)، وَأَجَاؤُهُ الْخَلِيلُ لِأَنَّ (أَيَا) تَقَعُ بَعْدَ الضَّرْبِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (لَأَضْرِبُهُ أَيْ ذَلِكَ كَانَ مِنْهُ). انْظُرِ الْمَسَائِلَ الْمَشْهُورَةَ/١٩٩.

هذا بابُ الواوِ التي تدخلُ عليها أَلِفُ الاستِفْهَامِ (١)
قال: فإنما هذا الاستِفْهَامُ مُسْتَقْبَلُ بِالْأَلِفِ، ولا تدخلُ الواوُ على
الألفِ (٢).

قال أبو إسحاق: الألفُ أصلُ الاستِفْهَامِ، وليسَ فيها إلا معنى
الاستِفْهَامِ ولا تدخلُ عليها الواوُ، (وهل) فيها معنى (قد)، ولو قلنا: هل
وهو فلانٌ كُنَّا نُقَدِّرُ بَعْدَ (هل) استِفْهَامًا قَبْلَ الواوِ، ولا تُقَدِّمُ (هل) على
الألفِ (٣).

قال سيبويه: وقوله: [أولا] تأتي، أو لا تحدثنا، إذا أردت التفرير
أو غيره ثم أعدت حرفًا من هذه الحروف (٤).
قال أبو علي: يجعلُ قوله: أولا تحدثنا استِفْهَامًا ثانيًا مُسْتَقْبَلًا به،
وليسَ ما بَعْدَ أَلِفِ الاستِفْهَامِ هنا كما بَعْدَ (أو) وما قَبْلَهَا استِفْهَامٌ
واحدٌ (٥).

(١) الكتاب ٤٩١/١.

(٢) الكتاب ٤٩١/١، يريد في مثل قول القائل: (هل وجدت فلانًا عند فلان؟) فيقول الآخر:
(أو هو ممن يكون عند فلان).

(٣) انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٦٩/٦.

(٤) الكتاب ٤٩١/١، وما بين المعقوفين زيادة منه.

(٥) عرض أبو علي لهذه المسألة وهو يعلق على قوله عز وجل "أَوَ أَبَاوُنَا الْأَوَكُونُ" فقال: هذه
ألفُ الاستِفْهَامِ دخلت على واوِ العطف، وكذلك "أَأَمِنَ أَهْلَ الْقُرَى؟" فهذه الألفُ داخلة على
حرفِ العطفِ ثم قال: ولمعترض أن يعترض هاهنا فيقول: كيف جاز دخول الألف على حرفِ
العطف، وحرفِ العطف يقتضي أن يكون متصلاً بكلام والاستِفْهَامِ يقتضي أن يكون
مقطوعاً؟

الجواب عن هذا أنه متصل، ولا يلزم ما قاله، ... انظر المسائل المنثورة/١٩٧.

وقال أبو سعيد: "ألفُ الاستِفْهَامِ تقع مع حروفِ العطف على الفاء، والواو، وثم، =

قال أبو علي: الفصلُ بينَ لَسْتُ بِشَرٍّ أَوْ لَسْتُ عُمَرًا، وبينَ لَسْتُ بِشَرٍّ أَوْ لَسْتُ عُمَرًا^(١)، أن الأوّلَى تنفي فيهِ الجمَلَتينِ كُلَّ واحدٍ مِنْهُمَا على حَالِهَا، وَأَنْتَ في الثَّانِي تنفي جُمْلَةً وَاحِدَةً، فَتَقْدِيرُ الثَّانِي: لَسْتُ وَاحِدًا مِنْهُمَا، وَتَقْدِيرُ الأوّلِ لَسْتُ كُلًّا وَلَسْتُ كَذَا.

قال سيبويه: وَإِذَا قُلْتَ: أَوْ لَا تُطِيعُ كُفُورًا انْقَلَبَ الْمَعْنَى^(٢).

قال أبو إسحاق: مَعْنَى قَوْلِهِ: انْقَلَبَ الْمَعْنَى: أَنْتَ إِذَا قُلْتَ: أَوْ لَا تُطِيعُ كَأَنْتَ يَقُولُ: أُطِيعْ أَتِمًّا، إِنَّمَا لَا تُطِيعُ كُفُورًا، لَا تُطِيعُ أَتِمًّا، فَإِذَا جُمَعْتَ فَقُلْتَ: أَتِمًّا أَوْ كُفُورًا، كَأَنَّكَ قُلْتَ: وَلَا تُطِيعُ هَذَيْنِ^(٣).



انتهى الجزء الثاني من التعليقة ويليهِ
إن شاء الله الجزء الثالث، ويبدأ بقوله:
هَذَا بَابٌ مَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ.

ويتقدمهن ... وقد لا يتقدم شيء من حروف الاستفهام وأسمائه سوى الألف على حروف العطف ... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق٧٤.

(١) في الكتاب ٤٩١/١: "ألا ترى أنك إذا أخبرت فقلت: لَسْتُ بِشَرٍّ أَوْ لَسْتُ عُمَرًا، أو قلت: ما أنتَ بِشَرٍّ أَوْ مَا أَنتَ بِعُمَرٍ، لم يجيء إلا على معنى لا، هل ما أَنتَ بِعُمَرٍ، ولا هل لست بِشَرٍّ، وإذا أرادوا أَنْتَ لست وَاحِدًا مِنْهُمَا قالوا: لست عُمَرًا ولا بِشَرٍّ، أو قالوا: أَوْ بِشَرٍّ"، انظر أيضًا شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق٧٥.

(٢) الكتاب ٤٩١/١.

(٣) في معاني القرآن وإعرابه ٢٦٣/٥ قوله وهو يعلق على قوله عز وجل: "ولا تطع منهم أَتِمًّا أَوْ كُفُورًا" [النحر/٢٤]: "أو هاهنا أؤكد من الواو، لأن الواو إذا قلت: لا تطع زيدًا وعمرًا، فاطاع أحدهما كان غير عاصٍ، لأنه أمره ألا يطيع الاثنين، فإذا قال: ولا تطع أَتِمًّا أَوْ كُفُورًا، (فإن) قد دلت على أن كل واحدٍ مِنْهُمَا أَهْلٌ لَأَن يَعْصِيَ...".

فهرس موضوعات الجزء الثاني

الموضوع	الصفحة
هذا بابٌ يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم	٥ - ٧
هذا بابٌ تكون الزوائد فيه بمنزلة ماهو من نفس الحرف	٧ - ١٠
هذا بابٌ ما تكون فيه الزوائد أيضاً بمنزلة ماهو من نفس الحرف	١١ - ١٣
هذا بابٌ ما إذا طرحت منه الزائدتان	١٣
هذا بابٌ يُحرّك فيه الحرف الذي يليه المحذوف لأنه لا يلتقي	
ساكتان	١٤ - ١٨
هذا باب النفي بلا	١٨ - ٢٤
هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة	٢٤ - ٣٢
هذا بابٌ ثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية	٣٣ - ٣٥
هذا باب وصف المنفي	٣٥
هذا بابٌ لا يكون الوصف فيه إلا متوناً	٣٦ - ٤٣
هذا بابٌ ما يكون استثناءً بالاً	٤٣ - ٤٩
هذا باب ماحمل على موضع العامل في الاسم والاسم	٤٩ - ٥٤
هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً	٥٤ - ٥٦
هذا بابٌ مالا يكون إلا على معنى لكن	٥٧ - ٦٥
هذا بابٌ ما يُقدّم فيه المستثنى	٦٥ - ٦٩
هذا باب المستثنى	٦٩ - ٧٠
هذا باب غير	٧٠ - ٧٤
هذا باب مايحلف المستثنى منه استخفافاً	٧٥ - ٧٦
هذا باب علامة المضمرين المرفوعين	٧٧ - ٨٤

الموضوع

الصفحة

هذا باب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل، وذلك إن	٨٥
هذا باب إضمار المجرور	٨٦ - ٩١
هذا باب ما تردّه علامة الإضمار إلى أصله	٩٣ - ٩٦
هذا باب ما يكون فيه أنت وأنا ونحن وهو وهي وهم وهن وأنتم وأنتن وهما وأنتما وصنّ	٩٦ - ١٠٤
هذا باب ما لا يكون هو وأخواته فيه فصلاً	١٠٤ - ١٠٥
هذا باب أيّ	١١٠ - ١١٠
هذا باب أيّ مضافاً إلى ما لا يكمل اسماً إلا بصلة	١١٠
هذا باب أيّ إذا كنت مستفهماً بها عن نكرة	١١١ - ١١٦
هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب	١١٦ - ١١٨
هذا باب إجرانهم ذا بمنزلة الذي	١١٨ - ١٢٠
هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام إذا أنكرت أن تثبت رأيه على ما ذكر، أو تنكر أن يكون رأيه على خلاف	
ماذكره	١٢٠ - ١٢٦
هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء	١٢٦ - ١٣٥
هذا باب حتى	١٣٥ - ١٣٩
هذا باب الرفع فيما اتصل بالأول كاتصاله بالفاء	١٣٩ - ١٤٦
هذا باب ما يكون العمل فيه من اثنين	١٤٧ - ١٤٩
هذا باب الفاء	١٥٠ - ١٥٩
هذا باب الواو	١٦٠ - ١٦٣

٨ - ١٦٤	هذا باب أو
١٠ - ١٦٩	هذا باب إشتراك الفعل في أنْ، وانقطاع الآخر من الأول
١١ - ١٧١	هذا باب الجزاء
١٧ - ١٨١	هذا باب ما يكون فيه الأسماء التي يُجَازَى بها بمنزلة الذي ...
	هذا باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي يجازى بها حروف الجزاء لم
٣ - ١٨٨	تغيرها عن الجزاء
٦ - ١٩٤	هذا باب الجزاء إذا أدخلت فيه الألف للاستفهام
٨ - ١٩٧	هذا باب الجزاء إذا كان القسم في أوله
٢ - ١٩٨	هذا باب ما يرتفع بين المجزومين وينجزم بينهما
	هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهى
٦ - ٢٠٢	أو استفهام أو تمن أو عرض
١ - ٢٠٧	هذا باب الحروف التي تنزل منزلة الأمر والنهي
٦ - ٢١٢	هذا باب الأفعال في القسم
٣ - ٢١٧	هذا باب الحروف التي لا تقدم فيها الأسماء الفعل
	هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تغير الفعل
٢٢٤	عن حاله
	هذا باب الحروف التي يجوز أن تليها بعدها الأسماء، ويجوز أن
	يليهما بعدها الأفعال، وهي: لكن، وإنما، وكأنها،
٧ - ٢٢٥	وإذا
٠ - ٢٢٨	هذا باب ما يضاف إلى الأفعال

هذا بابٌ إنَّ وإنَّ	٢٣٠
هذا بابٌ من أبواب أنْ	٢٣١ - ٢٣٧
هذا بابٌ آخر منه	٢٣٧ - ٢٣٨
هذا باب آخر من أبواب أنْ	٢٣٩ - ٢٤١
هذا باب إنما	٢٤١ - ٢٤٧
هذا باب من أبواب أنْ تكون فيه مبنية على ما قبلها	٢٤٨ - ٢٥٧
هذا بابٌ من أبواب إنَّ	٢٥٨
هذا بابٌ من أبواب إنَّ	٢٥٩
هذا بابٌ آخر من أبواب إنَّ	٢٦٠
هذا بابٌ من أبواب إنَّ	٢٦١ - ٢٦٤
هذا باب أنْ وإنَّ	٢٦٤ - ٢٧٠
هذا باب ما يكون فيه أنْ بمنزلة أيَّ	٢٧٠ - ٢٧٥
هذا بابٌ آخر فيه أنه مخففة	٢٧٥ - ٢٧٧
هذا باب أم وأو	٢٧٨ - ٢٧٩
هذا باب أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما وأيهما	٢٧٩ - ٢٨١
هذا باب أم منقطعة	٢٨١ - ٢٨٣
هذا باب أو	٢٨٣ - ٢٨٧
هذا باب أو في غير الاستفهام	٢٨٧ - ٢٨٩
هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام	٢٩٠ - ٢٩١

انتهى فهرس موضوعات الجزء الثاني من التعليقة على كتاب سيبويه

١٩٩١ / ٩٦١٣	رقم الإيداع
ISBN 977-02-3576-8	التقديم الدولي

٢ / ٩١ / ٨٢٤

طبع مطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

Bibliotheca Alexandrina



0388274